بسم الله الرحمن الرحيم ونستعين

الحمد لله الذي أنار بمصابيح العلوم والدقايق البيان وخصّ بيده البلاغ
والابانة من شاء من عباده بروايع الاحسان الذي نظم بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته
الحال وأورد بره وافرة في فرق الانام فرطرق الانعام والافضال والصلوة
على نبيه محمد خير من نطق بسنن الكرم والسماحة واشرف من تشبّع من ذوي الحسب
والصفاحة وعلى اله واصحابه الذين سهم بلاغة الحق واشرق وجه الدين
واضمحل وجه ان ظل ولمع نور اليقين فان عن الفضل ما تستغنم
واستفهام فرسان مضمار النظم هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف والتصدر
للاحاطة بمكارم الصناعات في النثر والاطالة في ميادين البيان مطلع
غرائب نظم القرآن فانه كنز غرر حقايق الكنز ومعدن جواهر دقايق
فرايق مثاني كلمه لا تمل الاعجاز والاطناب ومنهاجه الاجاز
تلخيص لغوامض مشكلات كتب الله ومحصله تقريب للفهم على افاضل خلقه ومقصده واعد
كافور ضوء المصباح الى انوار التأويل وموارده شافية غرائب التنزيل
على اسرار التنزيل به ظهر لباب آثار الزكي وصفي ومنه عذبت عباب كبار اساتيذ
وصفا لا تدرك الوصف المطرز حصائصه ولم يكن سالفا فرد كل وصف ثم
ازدقه وقع فرائد حمائم اسرار التقليد فاطفأ معاطيه في غير توش
ولسد مغير نحرير معاصره حول الفضل والفضيل ويعقره لدى التفرير
لطائف على اسرار المقام والحال لا يخرج غريقه الى التقليد اعناقهم حتى يسبح
فرسان التحقيق اصاقعهم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن ابصارهم حتى يطمح

كان لم يكن بين الحجون الى الصفا ... أنيس ولم يسمر بمكة سامر

بلى نحن كنا اهلها فابادنا ... صروف الليالي والجدود العواثر

وقد حالت الاحقاب والدهر بعدنا ... على البلد الحرام فالركن حائر

وحلت بها امر لم يكن بمحلل ... ولم تك تستحل لولا المقادر

وصار عزيز القوم فيها مذللا ... وصار منيع القوم فيها مقاهر

وصار حلال كان للناس حله ... كما حرموا ما كان لله حاظر

وصار حرام كان للناس حرمة ... كما حرموا ما حل فالكل كافر

وصار بها الاسلام رسما كما ترى ... وقد كان من قبل الهدى فيه ظاهر

وصار بها الاصنام تعبد علنا ... وقد كان من قبل الهدى فيه حاسر

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه عاكف

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه طائف

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه راكع

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه ساجد

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه قائم

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه قاعد

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه ساعي

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه حاج

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه معتمر

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه مصلي

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه مزكي

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه صائم

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه مسلم

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه مؤمن

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه مهتد

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه راشد

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه صالح

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه تقي

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه نقي

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه زاهد

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه عابد

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه ورع

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه خاشع

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه خائف

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه راجي

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه محب

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه مشتاق

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه مريد

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه عارف

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه واجد

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه واله

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه مستهام

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه متيم

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه مفتون

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه مجنون

وصار بها الاوثان تنصب حولها ... وقد كان من قبل الهدى فيه عاشق

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله

الحمد لله الذي صرف عنان العناية نحو خاتمة الاسلام وشيد بنيان الهداية إثر ما
رأف فيه الذين صرف عنان العناية نحو خاتمة الاسلام وشيد بنيان الهداية إثر ما
ألف على الانهدام وأمطر على العالمين سحاب الأفضال والانعام وخص
بينهم العالمين بمزيد الاستبسال والاكرام أقامت فراتر قاب كرآباد هي
الاطواق وآنست الحمام فقرات الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن وبسمت
بسبان الاجنة والوطن وصرت بعميم لطفه مغبوطا محظوظا ويغبر غاديه ملحوظا
محفوظا فسبحان ذلك عضير وهزع وعطف حرز على ما جمع الدليل الصحيح
وترتبه واستهتف الرجل والخيل فرسقيح ونهذبه واصف اليه ما سمح به فراش الروح
ذلك الفكر الفاتر وسبح بعون الله للنظر القاصر فجار الحمد الله كثيرا حمدا وفيا بوافر
الفوايد وكرما مشيخا بنفايس الفرايد فحلية كحفة كحضرة العلية وحدته كسدة
الله عاد وتبكر وأتى على ما غاب فر هذا الليف في الكد والبغاء ولكي الله تضرع
فر أن يقع به التحليل الذين هم التحوط النون وعن طرق الغاء ناكبون وعن صهم يحيل
الميز على تصوير أن طل لصورة البغز وهذا العربي موصوف عزيز المرام قليل
الوجود فر هذه الايام فلقد غلب على التطبع الندد والعناد وهنا الحمد آل
والحمد يز العباد ولبر فاني فر أن اس الثنا الجميل والعاجل يحسر مارا رجاء في
الثواب الجزيل فر آجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت وإليه أنيب قال الله رحمه
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتبرك بحمد الله سبحانه اداء
لحق شكر ما يجب علينا من شكر بنعايته التبر بتاليف هذا المختصر فرح انار ربا والحمد هو الثناء
باللسان على الجميل سواء يتعلق بالفضايل أم بالفواضل والشكر فعل ينبيء عن تعظيم
المنعم بسبب انعامه سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا
وخدمة بالاركان فورد الحمد هو اللساني وحده ومتعلقه نعم المنعة وغيرها وهو
اشكر بعم اللساني وغيره ومتعلقه يكون المنعة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص

باعتبار المورد والشكر بالعكس وفي نهنا نحقق تضاد فهما فر اثنا بالبنان في مقابلة
الاحسان وثنا رفهما فر صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق
الشكر فقط على الثنا بالجنان فر مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب
الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق والرازق او نحوهما تماما بوسم
اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف بل انما نعرض للانعام لعد الاله له
على استحقاق الذات بنهنا على تحقق الاستحقاق فبر وقدم الحمد لاقتضاء المقام فرده
اهتمام به وان كان ذكر الله اهم فر نفسه على ان صاحب الكشف فد صرح بان
فيه دلالة على اختصاص الحمد به تعالى وانه يفيد به حصر وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه
فر ان اللام فر الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما ينبغي كثير فر الناس مبنيا
على ان فعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على
ان الحمد في المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب والعدول الى الرفع
للدلالة على الدوام والثبات والتعبير بما يميل على الحقيقة دون الاستغراق فكما ما ينبغي
بنايه وفيه نظر لان الثابت بناء الفعل انما هو المصدر المنكرة مثل سلام عليك
وح لا مانع فر ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبنيا على
انه المتبادر للفهم الثابت بعد سوق التعريف والاسم للدال الاعلى مسماه
الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم للدال الاعلى مسماه
فادون لا يكون تمة استغراق وما فر على النعم مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج
الموصولة الى تقدير اسم النعم مع تعدده وفر المعطوف عليه الى تقدير اسم مالم يسم فاعله
وفر زعم ان التقدير وعليه على ان مالم يسم فاعله ضمير النعم المحذوف او خبر مبتدا
او نصب بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على النعم انما يكون
اوصاف المنعم اكمل فر الحمد على نفس النعمة لم يعرض للمنعم بالنظر الى ذاته بل
به وليلايوهم اختصاص الشكر بالنعم الدنيوية وليذهب نفس الى ان ما ورد
بعض النعم انما للاصول على ما يحتاج اليه فر بقاء النوع بان الانسان مدني بالطبع
اي محتاج فر بقاء نوعه بعضه مع بعض لنوعه بقاء ونوعه بقاء شخصه

الحمد لله الذي صرف عنان العناية نحو خاتمة الاسلام وشيد بنيان الهداية إثر ما
ألف على الانهدام وأمطر على العالمين سحاب الأفضال والانعام وخص
بينهم العالمين بمزيد الاستبسال والاكرام أقامت فراتر قاب كرآباد هي
الاطواق وآنست الحمام فقرات الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن وبسمت
بسبان الاجنة والوطن وصرت بعميم لطفه مغبوطا محظوظا ويغبر غاديه ملحوظا
محفوظا فسبحان ذلك عضير وهزع وعطف حرز على ما جمع الدليل الصحيح
وترتبه واستهتف الرجل والخيل فرسقيح ونهذبه واصف اليه ما سمح به فراش الروح
ذلك الفكر الفاتر وسبح بعون الله للنظر القاصر فجار الحمد الله كثيرا حمدا وفيا بوافر
الفوايد وكرما مشيخا بنفايس الفرايد فحلية كحفة كحضرة العلية وحدته كسدة
الله عاد وتبكر وأتى على ما غاب فر هذا الليف في الكد والبغاء ولكي الله تضرع
فر أن يقع به التحليل الذين هم التحوط النون وعن طرق الغاء ناكبون وعن صهم يحيل
الميز على تصوير أن طل لصورة البغز وهذا العربي موصوف عزيز المرام قليل
الوجود فر هذه الايام فلقد غلب على التطبع الندد والعناد وهنا الحمد آل
والحمد يز العباد ولبر فاني فر أن اس الثنا الجميل والعاجل يحسر مارا رجاء في
الثواب الجزيل فر آجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت وإليه أنيب قال الله رحمه
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتبرك بحمد الله سبحانه اداء
لحق شكر ما يجب علينا من شكر بنعايته التبر بتاليف هذا المختصر فرح انار ربا والحمد هو الثناء
باللسان على الجميل سواء يتعلق بالفضايل أم بالفواضل والشكر فعل ينبيء عن تعظيم
المنعم بسبب انعامه سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا
وخدمة بالاركان فورد الحمد هو اللساني وحده ومتعلقه نعم المنعة وغيرها وهو
اشكر بعم اللساني وغيره ومتعلقه يكون المنعة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص

فرحصل العذاء او اللباس والمسكن وغيرها موقوف على ان يعرف كل احد صناعة
ما فرضه والاشارة لا تتقى بالبعد وهات والمعقولات التصرة وفر الكتابة مشقة
فالعلم الله عليهم بعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا
الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتحقق الجمع عليه لان كل واحد بشهر الجبر
ما يحتاج اليه ويقف على حاجته فيقع التجاوز ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل
لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لابد لها من قوانين كلية وهي علم الشرائع ولابد ان
يكون واضع تلك القوانين معصوما عن الخطاء وهو الشارع ثم الشارع لابد ان
يكون باهرا باستحقاق الطاعة وهو انما يتميز بالمعجزات عند من ينكر التحسين والتقبيح العقليين
واعلى معجزات نبينا القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله علم عطف
الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال او منها على حالة تعداد النعم فوله
خلق الانسان علمه البيان ومن البيان بيان قوله عالم علم قدم عليه رعاية للسجع والصلة
على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وعلى الشارع المتقن للقوانين وافضل من اوتي الحكمة
اشارة الى المعجزة لان الفصل المميز ويقال للكلام البين فصل يعبر المنصوص
فصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتميز به الحق من الباطل والصواب من الخطاء
فاصل امر العاصي في الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء
ثم دعا لمن عاون الشارع في تبليغ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى اله واصحابه
اهل بيته الذين حصل استعمار في الاشراف وفي له خط وافر الكمال سمي اعرابا
فصيحا يقول اهل واهيل وال واويل للاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب
واصحابه الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد اصلها مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء
فوقف كلمة ما موضع اسم هو المبتدا او فعل هو الشرط ونصبت بعدها فلقصتها معنى
الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء الذي هو مبهم
الاسم اللازم للمبتدا فضارع الحق ما كان والباقاله بقدر الامكان وسجر لهذا زاده

فصل

مطلب اما بعد

فصل اما

فقوله وبعد اي بعد حمد والثناء

فاعلم ان المصنف حالف للمفتاح في ترك الفصل بعد البسملة وتوافقها في الحمدلة
وفي الفصل بعد الحمدلة وفي ترك الفصل بعد الصلاة وفي الفصل بعد الاما بعد
وفي ترك الفصل بعد الاما بعد وفي الفصل بعد الوبعد وفي ترك الفصل بعد الوبعد
وفي الفصل بعد الوبعد وفي ترك الفصل بعد الوبعد وفي الفصل بعد الوبعد
وفي ترك الفصل بعد الوب

المفتاح وتشبيه وجوه الإعجاز في النظم بالشيا المنجحة بالاستعارة بالكناية

واثبات الوجوه الاستعارة بجملتها وذكر الاستعارة ترشيح وتجريد وهذا اعلى

اصطلاح المصنف والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي

عليه السلام ونظم تاليف كلية بينه المعاني متناسقة الدلالات على حسب الغرض

الفعل لتواليها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف جاء اتفق كجلاف نظم الحروف

فان تواليها في النطق من غير اعتبار معنى بعضه جر وثقل مكان ضرب وبعض

لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ ولا المعاني كان للتاليف العلم

مدخل فيه لانها لا يعقل نفس الالفاظ فليست الاخبار النظم على اللفظ والمعنى

فهو استعارة لطيفة فاشار الى ان كلمة كالدرر والعقيان تلك

العلوم الذي ضمنه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف

السكاكي بعده الله لطفه انه عظم صنف حر كان فيه اسرع علم البلاغة ولو ابصا

من الكتب المشهورة بيانا نفعا بسبب في اعظم كونه جامعا رتبا

احسن الكتب المنهوة في جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبة فالكلام

مثلا مرتب بعضها الى بعض فوضعها واحسن وان ثبت ان تعرف صدق

هذا المقال فعليك بكتاب الشيخ عبد القاهر تراه كانها عقد فيه تنضم فتارة

لآلاء لكونه اشبه كحرر وهو شبه الكلام ولكونه اكثر فوائد الاصول والقواعد

هو متعلق بمحذوف بعده قوله جمعا لان معمول المصدر لا تقدم عليه لانه عند العمل

ماول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه

كتقدم جزء الشيء المركب الا جزاء عليه هذا والاظهر انه جايز اذا كان المعمول

ظرفا او شبهه قال الله تع فلما بلغ معه السعي وللناس قد كم مهما راقه ومثل هذا كثير

فرد الكلام والتقدير لكلف وليس كل متولي الشيء حكمه حكم ما تولى به مع ان النظر

مما يكتب راجع الى الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوفوره عليه

فيه وعدم انتكاكه عنه ولهذا السع في الظرف مالم يتسع في غيره ثانيا ولكان كان العوامل

غير محفوظ عن الخشو وهو الزايد المستغنى عنه وعن التطويل وهو ابلغ على

الزايد المتقين

اصل المراد بلاغة وسحر البرق منهما فرياب الاطناب وعن التقييد وهو

كون الكلام منعقدا بحيث لا يتوقف على الذهن تحصيل معناه فابلا جر بعد جر اركان قابلا

للاختصار لما فيه من التطويل مستقرا جرا آخر اركان محتاجا الى الايضاح لما فيه من

التعقيد وللتجريد عما فيه من الخشو الف مختصر جواب لما اركان المقدم سببا

لف تاليف مختصر مشتمل فيه ابرز الغرائب من القواعد جمع قاعدة وهي حكم

كلي ينطبق على جزيياته لتعرف احكامها منه كقولنا كل حكم الغير للمنكر

يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قايم وان عمرو اراك وغير ذلك فيما يلقى

الى المنكر بان يجرد هذا الكلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يوكد فكل فيما يلقى

ويشتمل على ما تحتاج اليه لا يتغير عنه لكونه حسنا من الابتداء وهي الجزيات

الترتذكر لا يضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والتلويح هي الجزيات

التي تشبه بها وانبات في اثبات القواعد لكونها في التنزل او كلام العرب

المؤنق بعربتهم فيراعض في الاسئلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا و

بالضم والفتح الاجتهاد وقرء الزاي الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل

الالو فرقوا بهم لا آلو كل جهدا كعد ير للمغلوب والمعنى لم امنعك جهدا وحذف

هنا المفعول الاول لانه غير منصوص او لم امنع اجتهادي في تحقيقه او في المختصر بغية

فر تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث ومنه بيه او شبهه ومن رتبه اي المختصر رتبا او رتبا ولا

اي اضعه وهو فراصل مد اليد للتناول ثم توجد من رتبه اي رتب السكاكي والعلم

الالف اضافة للمصدر للفاعل او المفعول ولم ابالغ فراختصار لفظ اي المختصر

تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة فراختصار

تقريبا لتقاطيه اي تناوله وطلبا للتسهيل فيه على طالبيه ولو لم تاول الفعل المتقدم

لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب والطلب والتسهيل بل لامر آخر وهذا

مستبعد اصل ذكره الشيخ فرد لان الاعجاز وهو ان في حكم المتنى اذا دخل على كلام

فيه تعميد على وجه ما فر ان يتوجه اليه ذلك التعميد وان يقع له خصوصا مثلا اذا دخل على كلام

لم يكن العموم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري

المقدمة للكتاب المقصود فرأيت الشلاثة صار كثير منها معهودا فوقع بخلاف
المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها ولا اشارة اليها فلم يكن لنا غير بنها معرفة فكثيرا ما فا
مقدمة اى هذه مقدمة فى بيان معنى الفصاحة والبلاغة واحكامها
علم البلاغة فى علمى المعانى والبيان وما يتصل بذلك مما يتعلق اليه الكلام ويحصل
ان نعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة
ما خوذة من مقدمة الجيش لانها المتقدمة منها فى قدم بمعنى تقدم ثم مقدمة العلم
لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة
فى كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها واشتماع بها فيه سواء توقف عليها
ام لا والعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امر ان اخذوا
فى التفرقة عنها لئلا يكلف اخذهما بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر
فى هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح فى اخر المعانى والبيان والتتمة
ما وقع فى بعض الكتب ان المقدمة فى بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه
زعما منهم ان هذه اخر المقدمة واعلم ان الناس فى تفسير الفصاحة والبلاغة
او الاشتى لا فائدة فى ايرادها الا الاطناب فالاولى ان اختصر على تقريرها
ذكر فى الكتب فنقول **الفصاحة** وهى فى الاصل مصدر بمعنى الابانة والظهور يقال
فصح الاعجمى وافصح اذا انطلق لسانه وخلص لغته من اللكنة وجاء فى كلامه
افصح به اى صرح **يوصف بها المفرد** اى كلمة فصيحة **والكلام** اى كلام فصيح فالنثر
وقصيده فصيحة فى النظم **والمتكلم** اى كاتب فصيح وشاعر فصيح **والبلغة** وهى بمعنى
عن الوصول والانتهاء **يوصف بها الاخيران** اى الكلام والمتكلم **فقط** دون المفرد
فى كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقولهم فقط فى اسماء الافعال بمعنى
انه وكثيرا ما يقدر بها فائزا بها فى اللفظ وكانه جزاء شرط محذوف اى اذا
وصف بها الاخيران فقط اعنى عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت
الفصاحة عندهم فى الكلمة ان يكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة فى استقراء الكلام منهم
كثيرا الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ

لقد افرط المصنف فوصف القسم الثالث بان فيه خشونة وتطويلا وتعقيدا لم
اولا وتطويلا بما ذكرنا وتعقيدا بما سياتى فى وصف مخصر سهل
المأخذ اير لا تطويل فيه ولا خشونة ولا تعقيد كما فى القسم الثالث **اضف اليه ذلك**
المذكور فى القواعد وغيرها **فوائد غررت** اى اطلعت **فى بعض كتب القوم عليها** اى على
الفوائد **وزوائد لم اظفر** اى لم اقف **فى كلام احد من القوم بتمامها** اى بالزوائد
وللاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتتبع وان لم يقصدوها
بعبارة لم يتعرضوا لها تعيينا ولا اثباتا كبعض اغراضه **على المفتاح** وغيره **ولقد**
اعجب فرجل **من تفطنات كتب الائمة** فوائد **وتخرعات خاطره** زوائد **وبسبته**
تلخيص المفتاح واما قال الله تعالى لا يوقف لتقديم المسند اليه بمهما جهة حسن اذ لا مقتضى
للتخصيص ولا للتقوى فكانه قصد جعل الواو للحال فانى تاتى الجملة الاسمية **من فضله** حال من
ان ينفع به اى بهذا الحصر **كما ينفع باصله** وهو المفتاح او القسم الثالث منه **انه**
ارحم الله ولى ذلك اى التنفع **وهو حسبى** اى محسبى وكافى لا اسال غيره فعلى هذا
كان الاليق ان يقول والله اسال بتقديم المفعول **ونعم الوكيل** عطفا على جملة
هو حسبى والمخصوص محذوف كما فى قولهم نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية
على الاسمية الخبرية واما على حسبى اى وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير
المقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره فى قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة
على المفرد وان صح تاويله بقولنا المفرد معنى الفعل كما فى قولهم قائلا فاعلا
وجعل الليل سكنا على رأى بعضهم فى الحنيف فى عطف الانشاء على الاخبار وبهذا او ان
الشروع فى المقصود فقول بعض المحشين على مقدمة وثلاث فنون لان المذكور
فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد فى هذا الفن اولا فالاول المقدمة والاول ان
كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المنوى فهو الفن الثانى والا فهو مما يعرف به
وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر مدفوع بالاستقراء وقيل بنى على
مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة لان الثانى ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة
والحاصل ان الخاتمة انما هى فى الفن الثالث كما ينبئ عنه الشرح لما ان الكلام فى اخر

الكثرة الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة عن ثنافر الحروف والكلمات
وفي الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي حرم الصابان اللفظ الفصيح ما يكون سالما
عن مخالفة القوانين والاول فر الغرابة والتعقيد وقد مر في تفسير الفصاحة بالخلوص
تما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى التنافر
وفي الكلام الى التنافر وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام خص صار
فصاحة المفرد والكلام كانهما جنسان مختلفان وكذا كانت البلاغة بحسب هم
لمعان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة نوع صفة
للمتكلم لمعنى آخر باد ولا الى تقسيمها بحسب ما تتعلقان وصفاته ثم عرف كلا منهما على
وجه يخصه وبقي به لفظ جمع الخبايا المختلفة فر تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك
بينهما كالجوان المشترك بين الانسان والفرس عبر عنهما لان اطلاق الفصاحة على
الاقسام الثلثة في قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى اللفظ وكذا
البلاغة ولا يخفى لفظ تعريف سطحي للعبر انما للشمس والذهب وغير ذلك فصح ان تعريف
الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه تمام يجدي فر كلام الناس لكنه اخذه في اطلاقاتهم
واعتبارانهم وح لا يتوجه الاعتراض علي قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما
به بانه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ ولا يخفى على ان يجاب عنه بان المراد بكلام
الناس المعهود ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها
ماخوذة فر تعريفها وجب تقديمها ولهذا البعيد وجب تقدم فصاحة المفرد فالفصاحة
الكائنة في المفرد خلوصه عن ثنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي المستفاد
من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شئ من هذه الثلثة لانكون فصيحة فالتنافر
وصف فر الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب الثقل بحيث
فيه نحو الهقع ذكر الحبارى في قول امرئ القيس عن ناقته فعال ذكرها تعبر الهقع و
منه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة
والضمير عائد الى الفرع فر البيت السابق مستشزرات مرفوعات ان روي بالكسر
على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح استشزره رفعه واستشز

ارتفع تعدى ولا تعدى الى الاصلي تصل العقاص فر مشي ومرسل تعب والعقاص
جمع عقيصة وهي الضفيرة والمجموع فر الشعر والمشز المفتول والمرسل خلاف المشز فقيل
ان ذوائبه مشدودة على الراس كخيوط وان شعره يقسم على عقاص ومشز
ومرسل والاول يغب فر الاحزان والفرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم
ان منشأ التنافر مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي فر المهموسة الرخوة
بين التاء التي هي فر المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي فر المجهورة وقال
مستشرف لان ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا فر المجهورة فيجب
ان يكون مستشرف ايضا منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف فر
المخصوصة قال ابن الاثير لعسر النطق فر سبيعة المخارج وان الاشغال احدها
على الآخر كالنطفة ولا سبب قربها وان الاشغال احدها على الآخر كالمشز
فر البعد لما نجد عسرا فر التعب المزج كالجيش والشجر وذي الشرى الم اعهد
وفر البعيدة ما هو بخلافه كمنع خلاف علم وليس ذلك لسبب ان الاخراج فر الحلق
على الشفة اعسر فر ادخاله فر الشفة على الحلق بما نجد فر حسن بلنج وغلب وحلم وملح
بل هذا الامر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق وحشيا فر سوا كان
فر قرب المخارج او بعدها او بغير ذلك ولهذا اكثر الناس لم يعرض للحشية و
بيان سببه لتعذر فالاولى ان يحال على سلامة الذوق وقد سبق على بعض الاوائل
ان اجتماع الحروف المتقاربة المخارج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا
يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة
غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم
بان اشتمال وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا يوجب اتصاف الكل وهذا غلط فاحش
لان فصاحة الكلمات ماخوذة فر تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام
المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء فر مفهوم فصاحة الكلام
لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي فر العربية فاسد لانه ممنوع
ولو سلم فالفرق بينهما انه عربي الاسلوب والنظم ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم

بشرط فى الكلام العربى ان يكون كل كلمة منه عربية كما شرط فى فصاحة الكلام ان يكون
كل كلمة منه فصيحة فان هذا فرد اكى وعلى تقدير تسليمه انه لا يخرج السورة عن الفصاح
لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح
بل كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا
كبيرا **والغرابة** كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال فربما
تحتاج فى معرفة الى ان يفتش عنها فى كتب اللغة المبسوطة كما قالوا فى قول
فروة بن مسيك المرادى يصف فرسه

اقب لفيف الكشح ليس بسبطة ... ولا قصرات الشد اما ذكورها

اقب ضامر الكشح والقصرات عصب الساق واحدتها قصرة والشد العدو والذكور
جمع ذكر ضد الانثى يقول ليس بطويل القصرات فيكون بطيئا ولا قصيرها فيكون
قليل الجرى وانما هو وسط بين ذلك فهو يجرى جريا بينا وقول عيسى بن عمر الجرمى
سقط فى الحمار واجتمع الناس عليه فقال مالكم تكاكأتم على تكاكئكم على ذى جنة
افرنقعوا عنه اى اجتمعتم تتخوا عنى كذا ذكره الجوهرى فى الصحاح وذكر جار الله فى
الفائق انه قال الجاحظ مرة ابو علقمة سقط فى بئر فاجتمع عليه طرق البصرة وما جت
مره وجه على قوم كانهم يعبرون ابهامه ويؤذنون فراذنه فالتفت فرآهم وقال مالكم
تكاكأتم على تكاكئكم على ذى جنة افرنقعوا عنه فقال بعضهم وعزه فان شيطانه
تكلم بالهندوية وسمعه ما يخاج الى ان يخرج له وجه بعيد **ونحو** شرح
قول العجاج ومقلة وحاجبا فرحيا اى مدققا مسهلا **وفاحما** اى شعرا اسود
كالفحم **ومرسنا** اى انفا **مسرجا** اى كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء ومرسن اسم فيه
يشبه ابن السيوف **او كالسراج فى البريق** واللمعان وهذا اقرب من قولهم سرنج وجهه
بالكسر اى حسن وسرنج الله وجهه اى بهجه وحسنه وانما كمل اسم مفعول منه لاشتمال
انهم لم يغيروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا استحدثوا فى السراج على
انه لا يبعد ان يقال سرنج الله وجهه فى باب الغرابة واما صاحب المجمل اللغة
فقد قال سرنج الله وجهه حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لاى الغرابة كانهم
لم يكتبهم الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهى فى مقابلة المعتادة وهى نحو قولهم لحون
قوم والوحشية هى المشتملة على تركيب يثقل الطبع عنه وهى فى مقابلة العذبة فالحوت
يجوز ان يكون عذبا ولا يحسن تسميته بالوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد
واذا اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى مخلة بالفصاحة لانا
نقول هذا انما هو اصطلاح مذكور فى كتبهم حيث قالوا الوحشى منسوب الى الوحش الذى

الباء فى قوله ما الاجمل اولى بستة و الاولى بسبعة و الاولى و الثانية للتعليل

غير

يسكن القفار استعيرت للالفاظ التى لم يؤنس استعمالها والوحشى فى الاصوات
غير حسن وغير قبيح فالغير القبيح هو الذى لا يعاب استعماله على العرب
لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهى فى النظم
احسن منها فى النثر ومنه غير القبيح القرآن والحديث والغرابة الغير المعاب
استعماله مطلقا وبسبر الوحشى المفرط وهو ان يكون مع كونه غير الاستعمال
ثقيلا على اللسان كريها على الاذن وغير المأنوس غير المألوف ومن ذلك حجيش فى قول
الشاعر

واطلح الامر وجفت واشمال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى لا مألوفة الاستعمال
تغيير للوحشى فمنه كونه مخالفا لفصاحة البداوة ولهذا نهى ظاهر الف وان اريد
بالفصاحة معنى آخر وزعت الاشارة فى الشاذ والغرابة ومخالفة القياس لا يخل
بها ولا شاحة **والمخالفة** ان يكون الكلمة على خلاف القانون المشهور فى متن
لغة العرب اعنى مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو فى حكمها كوجوب الاعلال
فى نحو قام والادغام فى نحو مد فانه يشترط علمه علم التصريف واما نحو
ابى يأبى وعور واستحوذ وقسطاس شذوذه وآل وماوى وما اشبه ذلك فى الشواذ
فى اللغة قيل ليس بمخالف لانها كذلك بثت عن الواضع فهى فى حكم المتبايت
فكانه قال ليس كذا وكذا الا فى هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على ما وقع
ثابتا فى الواضع **نحو** الاجل بفك الادغام فى قوله الحمد لله العلى الاجلل والاجل
الاجل **قيل** فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر **ومن الكراهة فى السمع** بان يتبرأ السمع عن سماعه
كما يتبرأ عن سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ فى قبيل الاصوات والاصوات
منها ما تشمئز النفس سماعه ومنها ما تنكره به **نحو** الجرشى فى قول ابى الطيب فرح
سيف الدولة ابى الحسن بما

سمى باسم مبارك الاسم اغر التثليث **كريم الجرشى** اى النفس شريف
النبع فالاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين على عليه السلام واللثب مشهور بين
الناس والاغر فى الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف **وفيه نظر**
لانها داخلت الغرابة المغيرة بالوحشية لظهور ان الجرشى اما فى قبيل الكاكم
او الفرنقعوا او الجحيش الطلم وقد ذكرنا وجوه آخر الاول انها ان ثبت

قال الحمد لله العلى الاجل فانه خالف مقام الوضع وهو الاجل
لان الاجل مفرد اغير فصيح لان المفرد المصروف
والموضع صمما اجل لا الاجلل **قلت** اصل
كل معتل موضع عند هو كما الفرع الا انه غير الاصل
فان قلت فما وجه ذلك عند ك الا رغام وهو جايز
شرط الاضطرار اتفاقا وعند ابن جنى
من غير اضطرار ايضا **قلت** الضرائر مقيسة
وغير مقيسة وفك الادغام ليس
بمقيس فلعل الشعر ليس من الكوب الصباب
بل ممن ليس له الفك فجاء ليسمع
وقوله ربا بالالف بريد به يا
رب فيا محذوف والالف
بدل عن الياء اى
فاقبل الحمد
عصام
الدين

ومن الكراهة فى السمع فان قلت قد سبق ان تعريف
الفصاحة والبلاغة على حد الوصف عائد الى كلام
وانما اخذ فى اعتبارهم واطلاقاتهم وقولهم فصاحة
المفرد معرف بهذا التعريف لكن اخذ تعريف فى اعتبارهم
واطلاقاتهم بل كان ينبغى التعريف وحد فى كلامهم
لحذف وما هو مستدرك منه **قلت** نقل
التعاريف من معاصريه ويدعى وجوب رعايتها ليسهل
على تعريف اخصه والاسف بهذا ان لا يقدر
ما قدره الشارح بل يجعل قوله وفى الكراهة
فى السمع معطوفا على ما فى التعريف
اعنى من تنافر الحروف عطف
تلقين مولانا اطول
عصام الدين

والاشتمال اى
المخل لها المخالف للقياس
ليس مخلا بالفصاحة بل
ط بسبب القياس ظ دون الاشتمال خانه

الثقل فقد دخلت تحت الثالث فروعا فلا تخل بالفصاحة اتفاقا ان ما ذكره هذا
الفاضل في بيان هذا الشرط ان اللفظ في قبل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس
بصوت بل كيفية له كما عرف فرموه ووصفه بدين الوجهين ظاهر ثالث ان
الكراهة في السمع راجعة الى المتكلم في لفظ فصيح يستكره في السمع اذا اودي بتمتم غير
مناسبة وصوت منكر وكم في لفظ غير فصيح يستلذ اذا اودي بتمتم تمتمة وصوت
طيب وليس بشرط القطع باستكراه الجرشي من التغس سواء اودي بصوت حسن او
غيره وكذا جحفت وملع دون فحرت وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع فر التنافر
كلفظ ضبري ودثر وكذا ذلك وفيه بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة
ما يمنع تسمية فصيح اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت بالخفاء والجلاء
كالسجع في الخاتمة ولفظ ضبري ودثر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه
من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال في التفسير خلوصه اي خلوصه مما ذكر
مع فصاحة كلماته واحترز بقوله كقولك زيد اجلل وشعره مستشزر وانه مستوح ولا
يجوز ان يكون حالا في الكلمات فر تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل
على الكلمات الغير الفصيحة مشتملا على كلمة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه مخالف
في تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام
على خلاف القانون النحوي المشتهر فمما يرى معظم الصحابة حتى يمنع عند الجمهور كالاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى كضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة
اعني ما يتصل الفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشذوذه ايضا
الفعل للمفعول به كان فاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عديّ بن حاتم جزاء
الكلاب العاويات وقد فعل وقوله لما عصر اصحابه منصبا اودي اليه الكبل
صاغا بصاغ وردّ بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رتب الجزاء
واصحب العصبان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله
جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار فهو لانه يشعري
هل يلومن قومه زيدا على ما جر في كل جانب فشاذ لا بأس عليه والتنافر

ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان فيه ما هو شاهد فر الثقل كقوله وليس قرب
قبر حرب قبر هو قبر حرب بمكان قفر اي خال قفر اي مكان خال والكلام
ذلك مثل قوله اي اباء مام كريم متزاد صاعده والوارد لواو للحال وهو مبتدأ
جزه معي واذا مائة فلة وحدي امر لا شارك في احد في ملامه لانه امام يحمى
المدح دون الملامة فر استعمال اذا آو الفعل الماضي هنا اعتبار لطيف
وهو ابهام ثبوت الدعوى كانه تحمى منه اللوم فلم يشاركه احد لكي تقابله
المدح باللوم حق الذم والهجاء اما عابه الصاحب قال المصنف قال في امدح
ثقلا من الحاء والهاء في القرب ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل قال القوم
اليه امدحه اتباعا لضياعف ذلك الثقل وحصل ان الثالث فر ولم يرد ان مجرد
امدحه غير فصيح والا فمثله واقع فر التنزيل نحو فسبحه والقول بثقل الغين
على كلام غير فصيح مما لا يجترى عليه المؤفي صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب
هذا البيت على اني تمام حيث قال هذا التكرير فر امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء
وبعدهما فر حروف الخلق خارج عن حد الاعتدال فانا وان كنا ثالث فر ولو قال فان تكرير
امدحه ثقلا كان اولى وبين البابين فرق آخر وهو ان الثقل في الاول
تعسر اجتماع الكلمات وفر الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان مراد الثالث فر جمع كلمة
اخرى غير تلك التي لها جمع مثل منزل مع قذيل ومسجد بنبيلي الحاء في مثلا وهو
وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة من الفصاحة والتعقيد
اي كون الكلام معقدا اي عالي المصدر فر المبتدأ للمفعول الا يكون الكلام ظاهر الدلالة
المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب
المعاني لتقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم
المراد وان كان نافر الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع
امور كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا
بعض منها لكن مع اعتبار الجميع يكون اشد واوفر فقد ظهر ضعف التاليف لا يكون تعقيدا
عد ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح هشام بن عبد الملك

وهو ابرهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا ملكا ابوه حي
ابوه يقاربه اي ليس مثله فرد من الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في
الفضائل الا ملك اي رجل اعطي المال والملك اعني هشاما ابوه اي ام
ذلك الملك ابوا اي ابو ابرهيم الممدوح والجملة تصف ملكا اشير لاماثله احدا الا
ابن اخيه الذي هو هشام فوقه فصل بين المبدا والخبر اعني ابوه بالا جنبي
الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو
ابوه والتقديم للمستثنى اعني ملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا النقيصة والا
فالمختار البدل فهذا التقديم شايع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد
قيل مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاطفة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان الكل
لتقدم الخبر وكلا الوجهين يوجب فلقا في المعنى يظهر بالتامل وقوله ليس مثله
في الناس حيا يقاربه او ليس حي يقاربه ممثلا له في الناس فالصحيح ان مثله اسم
وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله فيه فصل بين البدل والمبدل منه واما
في الاشكال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى
الاول المفهوم بحسب اللغة الى المعنى المقصود وذلك الخلل يكون لازيادة اللوازم
البعيدة المنتقل اليها بالوسايط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود
كقول الآخر وهو عباس بن الاحنف سالطلب لعل الدار عكم لتقربوا او تكسب
اي تقرب بالرفع هو الرواية الصحيحة المشهورة عليها كلام الشيخ وبه دلائل الاعجاز و
النصب توهم عيناي الدموع لتجدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم
فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصابة لانه كثيرا ما يحمل دليلا عليه بل البكاء
واضحى يسرني وسرني قال الخاسي البكاء الدموع وبارعا تمامها فصحيح الدمع
برئ من الخطاء ولكن اخطا في الكناية بوجه دوام التلاقي والوصال في الفرح
والسرور بحمود العيش فان الاشعار في جمود العيش الى بخلها بالدموع حال ارادة
البكاء وهو حالة الحزن عما مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من السرور
الحاصل بملاقاة الاصدقاء وهو اصله الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء

مطلب التصفيد المعنوي ٩

لا زالت عينك جامدة بكاء لا ابكى الله عينك وبي سنة جاد لا مطر فيها وناقة
جماد لا لبن فيها كانها تخلان ما نبطر والنبز قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم
واسط عليك بجاري ومعها جمود فان قيل استعمل الجمود اي عند البكاء في مطلق
خلو العين في الدمع مجازا في باب استعمال المقيد في المطلق ثم كثر حتى اشتهر
لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يتم لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن
التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل بهذا السهولة الى الكلام الخالي
عن التعقيد المعنوي ما لم يكن الانتقال في معناه الاول لا ان ظاهر حتى يحمل على
الصحيح انه فهم في حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنيان هو بمنزلة
الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما سنعرفه في بحث بلاغة الكلام وغيره
البيت ان عادة الزمان والاخوان الايمان بنقيض المطلوب والجريان على عكس
المقصود وانى الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن و
الفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال او اطلب الحزن
والكآبة ليحصل الفرح والسرور هذا ان ثبت نسك بتقدير ان عطفا على بعد
الدار وان رفعه كما هو الصواب فالمعنى ابكي والحزن الآن ليحصل في المستقبل
السرور والفرح بالقرب والوصال وحتى لا يدخل شكب الدموع تحت الطلب
لكنه اكتفى عليه ولازمه ملازمة التام المطلوب لبطلان الدهر انه مطلوب فاتى بضده
هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى على احد ما فيه من الكلفة والتعسف وشاهد
عدم التعسف في المعنى وقلة التصنع لكلام المهرة في السلف والصحيح انه ان اراد بطلب
الفراق طلب التنفس به ولو بتهيئ علته حركاته امر مطلوب والمعنى اني اليوم
اطلب تنفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق و
الجزع عصيصها والحمل لا حليا حزنا ليفيض الدموع من غير لا تسبب بكى بل وصل
يدوم وسرة لا يزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسر ولكل بداية
نهاية هذا هو المفهوم من دلايل الاعجاز وعليه افاضل شراح الكشاف ويجرد التاكيد
على ما ذكره صاحب الكشاف فرد ولم يسكتوا عما قالوا وغيرذلك قيل فضاعة الكلام

يحمل لتحمد على الوصال

على كلال

اي على صلب الصواب والصحيح انه اراد
بتقدير الاول فصل الصواب ان عمر
الكبك كان تمام النصف ليس بمستحسن ويتمتع بالوصال والى مثل هذا المعنى اشار
المتنبي حيث قال لعل الله رحيلا بين عليه الافاضة
في ذلكا والاطلاع الماخذه ان عمر سوء على
انك حاله انك فاجيد واشباهها فان
كان متعلقا بالاركان بقرينة كالتبيه او مقالته
فالمعنى حاله افاده عند العاقل واللبيب ان
من الحكماء المستهلين بالحكم والاجتماع
فالاسبب صارف دلايل الاعجاز وان
الظرفاء المستظرفين
للمعاجد و
الغرايب
فالمشهور

وكون الاشتغال بتحمل الصبا لا ان

خلوصه حماذکر وفی کثرة التکرار وهو ذکر الشیء مرة بعد اخری وکثرته ان یکون ذلک فوق
الواحد وتتابع الاضافات فکثرة التکرار کقوله ای الی الطیب وسعدنا فی غمرة
بعد غمرة والغمرة ما یغمرک من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنی فاعل من
السبح وهو سرعة عدو الفرس شبه به فی المذکر والمؤنث واراد بها فرسه
الجری لانه رآکبها کانها بحر فی اماله صفة سبوح منها حال من شواهد
علیها متعلق بها شواهد فاعل الظرف اعنی بها واعتمادها علی الموصوف والضمیر
کلها سبوح یعنی ان لها فی نفسها علامات شاهدة علی نجابتها وتتابع الاضافات
مثل قوله امرأ بن بانک حمامة جرعی حومة الجندل الجمی ففیه اضافة حمامة الی جرعا
وجرعا ارض ذات رمل مستویة لا تنبت شیئا ما دامت الا جرع قصرا للضرورة واضافة
جرعا الی حومة وهی معظم الشیء او اضافة حومة الی الجندل وهی ارض ذات حجارة
والتسبیح سرعة الجام ونحوه وغمامة فاعلة بمعنی فاعل وسمع ای بحث راکبک
سعاد وتسمع صوتک فی فلان بمعنی تسر وتسمع ای بحث اراه واسمع قوله کدا
فی الصحاح وفیه نظر لان کلامنا فی کثرة التکرار وتتابع الاضافات ان نقل
اللفظ بسببه علی اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتثنیة والتحریک فلا یخل بالفصاحة
قد قال ابن عبد الکریم بن آدم الکریم بن الکریم بن الکریم یوسف بن یعقوب بن اسحق
بن ابراهیم قال الشیخ عبد القاهر فاری الصاحب آبادی والاضافات المذاطفاها
لا تحسن وذکر انها تستعمل فی التهکم کقوله یا عباد بن حمزة بن عمارة انت والله لجنة
فی جاره ثم قال لا نسلم فی نقل ذلک فی الاکثر لکنه اذا تکلم فی الاستکراه ملیح و
یلطف کقوله وطلبت نذر الحابس المدبر جاذر غیاق دانی الوجه طاح
ومثله الاطراد المذکور فی علم البدیع کقوله لبعیثة بن الحارث بن شهاب
وما اوردوه المصنف فی الایضاح فی کلام الشیخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم
فی ان یکون مبتدئه لابتاع غیر المضاف فرنتی غیر مضاف کما فی البیت او غیر مبتدئه کما فی الحدیث
وانه اورد الحدیث مثالا لکثرة التکرار او تتابع الاضافات جمیعا وانه اراد
بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لان فی اشتراط ذلک اراد تتابع الاضافات

الزینة وکثرة التکرار مثلثة للامر الواحد کما فی البیت والحدیث سالم عن
هذا لانا نقول بها انه ان اوجب ثقلا وبشاعة فذاک والا فلا حتی لا یحمل
بالفصاحة کیف وقد وقع فی التنزیل کقوله تعالی مثل داب قوم نوح وکقوله ذکر
رحمة ربک عبده وکقوله ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقویها والفصاحة
فی المتکلم ملکة هی قسم من مقوله الکیف ورسم القدماء الکیف بانها هیئة قارة لا
تقتضی قسمة ولا نسبة لذاته والهیئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض یقال
باعتبار عروضه والهیئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة ان ثبتت فی المحل فخرج
بالقید الاول الحرکة والزمان والفعل والانفعال وبالثانی الکم والکیف بقسمیه
الاعراض النسبیة وبالثالث لانه لیس فی حد ذاته الکیف المنقسم للغیر او النسبة
بواسطة اقتضاء محلها ذلک والاحسن ما ذکره المتأخرون وهو انه عرض لا یتوقف
تصوره علی تصور غیره ولا یقتضی الغیر والنسبة فی محل اقتضاء اولیا ثم الکیفیة
ان اختصت بذوات الانفس بحیث یتعسر وجود ان کانت راسخة فیه موصوفه
تسمی ملکة والا تسمی حالا فان لم تکن راسخة فهی الکیفیة المستعدة
فی الحال بان تزول بادنی سبب فقوله ملکة اشعار بان الفصاحة
فی الاصل صفة الکلام الا ان اتصاف المتکلم بها لما کان سببا لاتصاف کلامه
بها صح ان یعرف بها ما هو صفة الکلام فی الاصل وقوله یقتدر بها علی التعبیر عن المقصود
ای عن المعنی المقصود بان یورد کلاما یطابق ذلک المعنی فیه لان
بسبر فصیحا حالتی النطق وعدمه ای سواء کان فی نطق مقصوده بلفظ فصیح فی زمان
فی الاربعة او لا ینطق به قط ولکن له ملکة الاقتدار ولو قیل یعبر لاخل فی نطق المقصود
فی الجملة هکذا یجب ان یفهم هذا الکلام وقوله بلفظ فصیح لیعم المفرد والمرکب وذلک
لان المتبادر من اللام للاستغراق ای بکل ما وقع علیه قصد المتکلم وارادته فیدخل
بکلام فصیح لوجب فی فصاحة المتکلم ان یقتدر علی التعبیر عن کل مقصود له بکلام فصیح
وهذا مما لا یقال فی المفاصدة لا یمکن التعبیر عنه الا بالمعقد کما اذا اردت ان تلتمس عالما الکیمیا
اجابا مختلفة تبرع حسانها فتقول دار غلام جاریة ثوب بساط الی غیر ذلک فهذا
قال بلفظ فصیح من کلام فصیح وقول بعضهم من کلام فصیح او لفظ بلیغ سهو ظاهر
قال قلت هذا التعریف غیر مانع لصدقه علی الادراک والجودة ونحوهما مما یتوقف علیه

الا قد ارفق لائم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لا البعيد
السبب الحقيقي الذي لا يدرى الفهم مما استعمل فيه ان البلاغة في الكلام مطابقته
لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي للمتكلم الى وجه خصوص من الكلام
ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا
كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتوكيد مقتضاه ومغايرته ان
الحال ان اقتضى ان يؤكد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا
ان يؤكد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك
في الشامل على علم المعاني مع فصاحته اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما
تتحقق بتحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة فان الحال
والمقام متقاربان المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الاول امر قائم
باعتبار توهم كونه محتملا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحالا باعتبار توهم كونه
زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضي فيقال مقام الاثبات والحذف
والاثبات والى المخاطب اضافة الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلوه الذهن
وغير ذلك فقد تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة ان لا اعتبار
اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذاك واختلفا بغير اختلاف مقتضيات
الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات
الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما يجيء قد يكون اعتبارا للحال والمقام وهو
اما ان يكون مختصا باحد الطرفين او بكليهما عدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول
فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن تاكيد او مؤكدا باحد المؤكدات
ثانيا كيد واحد او اكثر او الى المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا
او غير مخصوص مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا على
المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كذلك مع زيادته كونه مفردا فعلا
او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا او غير مقيد مما يتعلق او غير متعلق
والى انشاء فكوصل الجمل او فصلها واما ان لم تكن فكالسواء والايجاز والاطناب

قوله الحال اه اورد عليه ان الدال على مخالف مقتضى الحال والمناسب هذا الدليل تخالف مقتضى المقام لان تفاوت المعاني انما يدرك بتفاوت المقامات فتامل

الاحوال اجمالا
مطلب ضبط مقتضيات
11

على الوجوه المذكورة فربما يورد هذا حينئذ اجمالي بعضه علم المعاني او المهند هذا
فقول مقام التنكير امر المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند بان يقام
تقييده بمؤكد او اداة قصر او نائب او شرط او مفعول او ما شبهه ومقام التعريف
المسند اليه او المسند او متعلقاتهما بان يقام مقام مؤخره وكذا مقام ذكره بان يقام
حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه
اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامر يخص احدهما
التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل و
الوصل والاشارة الى تباين احوال المخاطب اكثر في جملة وفصل قوله ومقام الايجاز
يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مخل بجملته او جزئها ولانه باب
عظيم كثير المباحث وهذا ظاهر والمناسب للمقام تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله
والكل اي كل من الايجاز والاطناب بالنسبة الى مقام الكلام مقام فان الفعل في الايجاز والاطناب للوصفين
ومراتب مقاوتة ومقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي
فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي بنسبة في الاعتبارات اللطيفة و
المعاني الدقيقة الجيدة والاذهان الثواقب والغبي بالعكس وكان الاولى ان يذكر المصنع البليغ الغطن لان
الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتهيئ هذه القوة اي الحالة الذهنية وجودها
فهو بالمعنى المصدري يرد عليها فيرد الغباوة والغباوة عدم الفطنة عما فيه شانه ان يكون فطنا
فمقابل الغبي هو الفطن وكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صوحبت معها مقام ليس لها
مع ما يشاركها في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع
كل من ادوات الشرط مقام ليس لمع الاخر ولكل من ادوات الشرط مثل ما مع الماضي
مقام ليس لمع المضارع وكذا الكلمات المستفهم والمسند اليه مثل كزيد له مع المسند
المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية
او الظرفية مقام اخر اذا المراد بما تصاحبه الكلمة او بها هو حكمها والباقي مع
المسند النسبي مقام ومع الفعلي مقام اخر لغرض ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام
بجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة

كلام الخصم
من تمام شرح الكشاف
مقتضى الحال
تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقيهما يباين مقام
الحال والتنبيه
الحال والتنكير
الحذف والذكر
المفعول والمطلقة وغيره
الفصل والوصل
الايجاز والاطناب
الفصل والوصل
الفصل والوصل
الفصل والوصل

قوله ان البطل الخ حصر اقول مطلبها على تقدير ان يراد بمقتضى الحال ما يعم الاعتبار المناسب ومقتضى الحال اذ العموم من وجه و بطلانها احدها على تقدير العموم مطلقا اذ يبطل الحصر في الاخص واما قوله فقد مطلبي فغير مسلم ان الحصر في الاعم منه وجه او مطلقا لا يوجب بطلان دليل جميع افراده حتى يلزم من بطلان الحصر بطلان الحصر بل الحصر ايضا على تقدير صحة المقدمتين لا يلزم الا بطلان احد قسمي الصدق اي الصدق بالمصنع والاعتبار المناسب والمطلب هو الاخير والمذموم وانت تعلم ان تقريع قوله مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب على ما تقدم وجعله سجية له لا يستلزم وقوعه في الاخبار وجعل مثل هذا التركيب ليس كما في الاخبار فتدبر

وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقة الاعتبار المناسب والخطاط

اعلم ان الخطاط شانه بعدها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا لحال السامع او يجب ان يتبع في تراكيب البلغاء اعتبرت الشيء اذا انتظرت اليه ورعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة للمبحث الاول من مباحث الكلام واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع شانه بخصائص التركيب او المعنوية لكونه بليغا وان كان خارجا عن حد البلاغة فقصر الحال هو الاعتبار المناسب للحال او المقام كما ان قيد والاطلاق وغيره مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وسنسمع لهذا زيادة تحقيق وانما قلنا فقصر الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم وبيان لذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضرب زيد في الدار وقد علم ان الكلام انما يرتفع بلوغا الى حد البلاغة وبمطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الى حد البلاغة الا بمطابقته للاعتبار المناسب وان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا بطل احد الحصرين وكلاهما وفيه نظر وبهذا اعلم ان تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي سبق الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد تكرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو ويعمل على قوانينه مثل ان ينظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد هو المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء كان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج للغير ذلك وكذا في الحال جاءني زيد مسرعا او يسرع او هو يسرع او قد اسرع للغير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى نحو

كل مناسبة في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه كحوان ما في النفي الحال وبلن في الاستقبال وبان يجيء بينان يكون وبين ان لا يكون وما وان فيما علم انه كائن وبنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل في موضع الوصل وفي الفصل موضع الواو وفي الفاء وثم في غير ذلك وينصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فيصيب بكل من ذلك مكانه ويستعمله على ما ينبغي له ثم لتعلم هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ المعنوية وحيث يجيء ولكن الغرض لها بسبب المعاني والاغراض التي توضع لها الكلام كحسن موقع بعضها في بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير شائع في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة في موضع آخر فيحسن وكلما امعنت النظر

قوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادتها المعنى بعين الغرض المسوق له الكلام بالتركيب متعلق بما دة وذلك بما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفرده وكلم مجرده مع قطع اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا تتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يحكى عند تحكي المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما ينصب على الظرف لانه موصفة الاحيان وبات كيد بمعنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى ما تسكنون امر في كثير من الاحيان

ليس ذلك الوصف المذكور وهو مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته الكلام فصاحته ايضا كما يبنى بلاغته وفي هذا اشارة الى دفع النافض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظة المعناه جنس ان المعاني مطروحة في الطرق يعرفها الاعجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفات الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه الدفع ظاهر لان الكلام اذا اريد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به حيث ابان انها من صفات

الالفاظ اراد انها مع صفاتها اعتبارا افادتها المعاني عند التركيب وحيث تبقى ذلك
اراد انها ليست في صفات الالفاظ المفرده والكلم المجرده وعن اعتبار التركيب
وحيث لا تناقض لتغاير محلي التبقي والاثبات بهذا خلاصة كلام المصنف وكانه لم يضبط
دلايل الاعجاز حق الضبط ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو
ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها
الى نفس اللفظ والثاني انها وصف فيه الكلام بقرع السامع وهذا لا عجاز
وعليه يطلق البراعة والبلاغة واللسن وما شاكل ذلك ولا نزاع انه فيه فان
الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع
في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين
ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويتعب فيه الفاضل هو الذي دل بلفظه
على معناه ثم تحد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان
اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ما يترتب في النفس ثم
ترتب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصور والخواص والمزايا و
الكتوف ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة هي الاوصاف الراجعة اليها والفضيلة
التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك
انما ظهر فيها لا في الالفاظ المنطوق بها التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني
التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث بين انها هي صفات الالفاظ
او المعاني رمى بها تلك المعاني الاول وحيث يتفق ان يكون هي صفاتها يريد بالالفاظ
المنطوق وبالمعاني المعاني الثواني التي هي مقصودة في الطريق وسوى هذا بين لخاصة
والعامة وليست انا احمل كلامه على هذا بل هو صريح هذا مرارا كقوله لما كانت
المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن ترتيب المعاني سبيلا الا ترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا
فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ نفسها فحذف الترتيب واذا وصفوا
اللفظ بما يدل على التجنيس لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على
المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول التي هي

اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالموضوع فيما بينهم ان يقولوا
اللفظ ومعناه بدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصة التي تحدثت وقولهم
صورة بمثل وقياس لما ذكرته يعقلون على ما ذكرته ما لم يصر نابغا فكان ليس لانسان
ان يقول لكون الخصوصية توجد في هذا دون ذاك كذلك يوجد في المعنى في بيت ومنه
في بيت آخر فرق هو نعني ذلك الفرق فان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذاك
وليس هذا في شيء بل هو مشهور في كلامهم وكذلك قول الحافظ وانما الشعر
صياغة وضرب في التصوير هذا بعد ما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان
الفصاحة هي صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ فرد ذلك كل مبلغ وقال بسبب الفساد
عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عارض في معناه
فلم يعلموا ان نعتي الفصاحة المرتب للفظ لاجل شيء مدخل في النطق على في اجل المعاني
ندرك بالفهم بعد سلامته في اللحن في الاعراب والخطإ في الالفاظ ثم انا لا ننكر
ان تكون لهذه الحروف وسلامتها مما يوجب الفضيلة ويوكد امر الاعجاز وانما ننكر
ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة وما وقعهم في السهو انه لم يسمع عاقلا
يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق الالفاظ ان يوصف
بالفصاحة انما تكون في المعنى محل اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف
او اكان عليه دل على تلك الفضيلة فصح ان يوصف بها المعنى كما يصح ان يوصف

مطلب حد الاعجاز

القدرة لا تقدر على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو فوق الطرف الاعلى وما يقرب منه

ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب منه حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من مراتب البلاغة ولا وجه لجعله من الطرف الاعلى الذي هو غير البلاغة اذا المراد ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب منه حد الاعجاز فالمراد ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه ان يكون فوقه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب منه نهاية البلاغة وكلاهما اعجاز فلذا اتى بالواو فسر لا يتوهم من التفسير مع ان البحث في بلاغة الكلام فحينئذ هو غير نظر الى كونه كلام البشر او غيره واما انه فلما يدفع الفساد على ان المعنى هو ان حد الاعجاز هو مرتبة البلاغة ودرجتها الاعجاز فالاضافة للبيان لو يدده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لو جمعت الانس والجن الآية واقوى احتمالا كثيرا اي لكان الخبر منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه بمراتب كثيرة ومما يدل على ان الاعجاز والبلاغة متغايران مفهوما وان كانا متحدين ذاتا ان الاعجاز امر ينتزع من عجز المعارض عن المعارضة والبلاغة امر ينتزع من حسن الكلام وجودته وان كان ذلك الحسن والجودة هو الموجب لعجز المعارض فتدبر

والتحقيق ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير فيه عائد الى الطرف الاعلى اي الى حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع معارضته وفي نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو اي طرف البلاغة اذا غير الكلام عن اي ما دونه اي كلي مرتبة من مراتب ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيحا الا عند البلغاء صوت الحيوانات يصدر عن مجراها بحسب ما تتفق من غير اعتبار للمطابقة والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وبينهما اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة وهو الفصاحة تورث الكلام حسنا فارقا بعد انهضه لبيان لاجناح

على علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة وانما تنبغي اذا كانت هذه الوجوه انما تفيد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة والبلاغة الكلام حال المتكلم لانها ليست ما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة فيما ذكر من المعاني والبيان والاشارة مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستدركة للفصاحة وحصرها في المعاني والبيان دون اللغة والنحو والصرف وغيرها مما تقدم امرانا حد بهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة محمودة في تعريف البلاغة على ما سبق وغير عكس اي كل فصيح وهو ظاهر والا ان البلاغة في الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل حتى يحكم حصولها كما لو امر رجع الصدق والكذب الى مطابق الحكم للواقع ولا مطابق اي ما به يتحققان وتحصلان الى الاخر ارجع المطابق فانه المعنى المراد والا كرر ما ادى المعنى المراد بالكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا كما مر في تعريف البلاغة وان الى تمام اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون الضد بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة وبه علم ان تميز الكلام الفصيح من غيره تميز الكلمات الفصيحة من غيرها موقوف عليها فان قلت قد يغير مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا وجه له اذ لا معنى لان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف للفصيح المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطأ فراد المقصود وتميز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل الكلام على خلاف ما صرح به وارید بالبلاغة بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم يغلب هذين الامرين او تقوف عليهما ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فلا يرجع الى الحق جزما والحاصل ان البلاغة يرجع لكلي هذين الامرين ولا وقف عليها المتكلم بوقف على الالمام بهذين الوصفين وهو امر يحصل ويكتسب في علوم متعددة بعد سلامة

الحسن فرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا الى محترز علم المعاني والبيان واما تحقيق قوله
وان تتبع اى تمييز الفصيح عن غيره ليعرف ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه
مركب اجزاؤه تميز السالم في الغرابة عن غيره اى معرفة ان هذا سالم في الغرابة دون
ذلك ليحترز عن الغرابة وتميز السالم في المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال
بالفصاحة ثم تميز السالم في الغرابة عن غيره تبين في علم اللغة اذ به يعرف ان قرنكاكام
ومسرجا غرابة بخلاف احتفم وكالتراج لان متبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني
المفردات المألوفة علم ان ما عدا ما يفتقر الى تغير او بخرج فهو غير سالم في الغرابة
اذ بضدها تتميز الاشياء وتميز السالم في مخالفة القياس عن غيره يتبين في علم التصريف او
به يعرف ان الاجل مخالف للقياس حتى الاجل وقس على هذا البواقي فالفصيح ان
تميز الفصيح عن غيره منه ما يتبين اى يوضح في علم متن اللغة كالغرابة احترز السالم في الغرابة
عن غيره وانما قال متن اللغة يعني معرفة اوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على
جمع اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التأليف
والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرات اغران مما تنافر
وكذا شاغر الكلبات وهو اى ما يتبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد
المعنوي اذ لا يدرك تلك العلوم ولا بالحس تميز السالم في التعقيد المعنوي عن غيره
والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس ليحترز
بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز
عن الخطأ في التأدية وتميز السالم عن التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فنحتاج
الى علم به يحترز عن الخطأ في التأدية وعلم به يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة وضعوا
لذلك علمي المعاني والبيان وضموهما علم البلاغة لكان مزيد اختصاص لهما بها
وعلى هذا اشار بقوله وما يحترز عن الاول اى عن الخطأ في التأدية علم المعاني عالما
بالاول اول الامرين اى تمييز الذي يحترز للاحتراز عنهما واما الاول فالتمييز
الاول الذي هو تميز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ
وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان و

ان

وان كانت البلاغة ترجع الى غير هذين العلمين ايضا وعليك بالتأمل في هذا المقام
فانه زلة اقدام كثيرا حتى جاء في المعرفة توابع البلاغة الى علم آخر وضعوا علم
البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر
في علم البلاغة وتوابعها مختصرا مقصورا في العلوم الثلثة وكثير من الناس يسمي
الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخران علم البيان والبديع علم
البيان والثلثة علم البديع ولا مخفى وجه المناسبة والله اعلم القسم الاول علم المعاني
وانما قدم به على البيان لكونه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف
به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فيه
زيادة اعتبار لتقدم علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقيل التقدم
في مقاصد العلم انما يرجع الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب
زيادة بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد
علما واحدا يغرف بالتدوين في حاول تحصيل كثيرة تضبطها جهة وحدة يعلمه
ان يعرفها تلك الجهة ليسلك في تحصيلها الطريق الاقرب ولا يضيع وقته عبثا ولا يعنيه فقال وهو علم
اى ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية وفي لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان
واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل
من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضار ما والاتيان بما يماثلها
من تراكيب العرب العلم ولما قالوا وجه تسمية العلم والجودة كونهما جبرين
ادراك الابرى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لم يزد ان جميع مسائله حاضرة
في ذهنه بل زيد ان له حالة بسببها اجابة هر مبتدأ من تفاصيل مسائله بما يماثل من
استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانها كثيرا ما تطلق
عليها ثم المعرفة التي للادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب
ولهذا لم يعرف الله بانه عالم لان صفاته ليست كذلك وايضا المعرفة تتعلق للادراك المسبوق بالعدم
او لا بخلاف الادراك فانه يتعلق بالامرين فاذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل
عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد عن هذين الاعتبارين ولهذا قيل الله يعلم
ان

مطلب الفن الاول
١٦
١٦

الحال والمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام مذكر فيه المسند اليه وحذف
وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده
المتكلم يكون في جزئيات ذلك الكلام ويصدق وهو عليه صدق الكلي على الجزئي
مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام وكذا فيه
المسند اليه وعلى قولنا الحال والمقام انه كلام حذف فيه المسند اليه فظاهر ان تلك
الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال والتحقيق
فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ العربي باعتبار ان كون الجملة مؤكدة
او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ العربي مجرد اصطلاح لان
هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف
صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وغيره
مما يتصل بها ليحترز بالاستحسان وغيره لتخرج به الوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام
على ما تقتضيه الحال ذكره لوجهين الاول ان اتتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا
يصح تعريف شيء من العلوم به الثاني انه قد اتراكيب تراكيب البلغاء حتى قال
واعلم ان تراكيب الكلام التراكيب الصادرة عن افصل متميز وهي
تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ وحيث هو بليغ موقوفة على معرفة البلاغة
وفيه عرفها فكيف يتصور ان يعرف البلاغة بتتبع خواص تراكيب البلغاء حتى
يتوقف خواص تراكيبها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية عليها وجهل البلاغة
فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور
وان اراد غيرها فلم يبينه وجب على الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح
به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب
البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك لكن السليقة لا تسمى علم المعاني وتعريفات
الاولى آمن مسخونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر
تراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب الموصوفة بالبلاغة ومعرفتهم لا توقف
على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف عرف الناس ان مرئيتين

قوله واحوال الاسناد جزء كما سيأتي متذكرا وهو احوال المعاني ليس مخصوصا بانه يعرف به احوال اللفظ فقط بل يعرف به احوال المعنى ايضا كاحوال
قوله التتبع استقراء جزئيات ليعرف احدها والمراد بهنا
قوله علم المعاني اطلاق الاسم السبب باسم المسبب
قوله وحاصله الخ ولا يرد عليه
قوله علم المعاني هو التركيب الخ اي الاسنادية
قوله وعلم ان موضوع المعاني هو التركيب الخ حيث انها بعد وقوعها
قوله وذلك لان الخ حيث انها تحتلف
قوله قول السكاكي الخ
قوله ان بعلم ضافه و الاشارة بالاول الى
قوله بالسليقة الخ
قوله علم المعاني

عالم ولا يقال عارف والمصنف جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف
بها احوال اللفظ العربي ودون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه او ان كانت جزئية فهي
معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمقدار الوسع والطاقة البشرية
ان يعرف ذلك العلم لانها تحصل جملة بالفعل لان وجودها لا نهائية فكيف وعلى هذا
يندفع ما قيل ان اريد بمعرفة الجميع فهو ممنوع لانها غير متناهية او البعض الغير المعين
فهو تعريف بالمجهول والمعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يمكن
هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد
باحوال اللفظ الامور العارضة له في التقديم والتاخير والتعريف والتنكير
والذكر والحذف ونحو ذلك مما لا يدخل في علم الاصول والمراد بالاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن
الاحوال التي ليست هذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب
وما اشبه ذلك مما لا يدخل في قولنا اصول المعاني وكذا التي بها يتحسن الكلام
والترشيح ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد من علم
علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها تطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا
اعتبار هذه الخفية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان
تصور معنى التعريف والتنكر والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا
اي بقولنا من حيث انها تطابق بها اللفظ مقتضى الحال خرج علم البيان من حيث انه
او كناية مثلا وان كانت احوالا للفظ قد يطابق بها الحال لكن لا يبحث عنها في علم
البيان من حيث انها تطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الخاص
يقتضي ايرادا تشبيها او استعارة او كناية او نحو ذلك فافهم واذا كان احوال اللفظ
هي التي يبحث عنها بالذكر والحذف ونحو ذلك فاعلم ان مناسبة الذكر
مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحال داعية للمتكلم الى التأكيد او الذكر
او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
وليس مقتضى الحال ان يكلف الاحوال بعينها فقد نسمع من يقول في العمل بان مقتضى
الحال هو التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى

قوله احوال اللفظ العربي
قوله ان اريد بمعرفة الجميع
قوله ان اريد الكل
قوله ان كان الخ
قوله ان كون اللفظ
قوله ان الحال الخاص
قوله ان الحال الخاص
قوله ان اريد بمعرفة الجميع
قوله ان اريد الكل
قوله ان كان احوال اللفظ
قوله ان كون اللفظ
قوله ان الحال الخاص
قوله ان الحال الخاص

هذه الاحوال لا مزيد عوض وكثرة ابحاث وتعدد وظرف وهو اقصر اورد
بابا خامسا وكذا اذا احوال الجملة لا مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو
الفصل والوصل فيجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة ولنه اتم نفعا احوال
القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص موردا ولا جملة
بل يجري فيها وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال
يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا احوال راجعة للانشاء خاصة جعل
الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب **تنبيه** وسم هذا النحو بالتنبيه
لانه قد سبق منه ذكر ما فيه نطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون
لنسبته خارج في احد الازمنة تطابقها او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام
المخبر به كما قرر لهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقيد بمعنى الاخبار
كما في قولهم الصدق هو الخبر في الشرع على ما هو به بدليل تعديته بعض فلا دور ولا لغو
على الحصار الخبر في الصادق والكاذب حلافا للخاطئ احتج الغائلون
بالانحصار فيهما فذهب اليهود الى ما ذكره المصنف بقوله **صدق الخبر مطابقة**
امر مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى
الخبر ثانيا وبالواسطة **للواقع** وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري **وكذبه**
عدمها امر عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة
بين شيئين اما بثبوت احدهما للاخر او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر
عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانا اما ان نميز
هذا ذاك او لم نميز فعلى تقدير التمييز النسبة هي صلة في الذهن المفهومة من الكلام تلك
النسبة الواقعة الخارجة بان كونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى
مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت بيع وارث
به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل لغير هذا اللفظ المقصد
مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له لقصد مطابقته
بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يتدح وذلك

ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام
حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام امر متحقق موجود في الخارج فانا لو
قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة
الخارجية **وقيل** فائدة التقييد ومرجعه صدق الخبر **مطابقة لاعتقاد المخبر ولو** كان
ذلك الاعتقاد **خطأ** غير مطابق للواقع **وكذب الخبر عدمها** اي عدم المطابقة
لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل انسانا كاتب معتقدا ذلك صدق
وقوله انسانا فرس غير معتقد ذلك كذب وانما قلنا في قوله ولو خطأ للحال وقيل
للعطف اي ولو لم يكن خطأ ولو خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم
او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل الشك والاعتقاد المشهور و
هو جازم يقبل الطرف وهو الحكم بأحد طرفي الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد
والمظنون صادق والموهوم كاذب لان الحكم كذلك بأحد طرفي الراجح واما
المشكوك فلا يحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد
فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وبثبت الواسطة التهم الا ان
يراد انتفى الاعتقاد لتحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لان المشكوك
ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور
كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم
يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه
اذا التفت بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة
بل اذا تبين ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر
وتمسك النظام **بدليل** قولهم اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول
والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه سبحانه سجل عليهم بانهم
كاذبون فرد قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق
عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا **ورد** هذا الاستدلال بانا لا نسلم
لكذبهم انتهاء واد عائهم فيها الموافاة فاكذبهم راجع الى قولهم نشهد

حال الشارح رحمه الله هذا ما ظهر لي ولكن لا طائل تحته الى
عليه وحصل الاشارة بانا ما سنا ولا يخفى ان وجه التوقف
عبر كل منهما بما يدل على عدم انحصار الفصلة
بينهما بل لانه يحتمل ان يكون بينهما واسطة والله اعلم
ان النسبة التي ليس لها احوال
ما ذكره من انا لا نحث عما ذكره فيها ان
مقصود من بيان ان ما يبحث عنه
اقل الامر يفيد علما
الابواب الثمانية
وفي بعض النسخ
عصام
الدين

قول المصنف
الخبر كلام
الصدق والكذب
والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر ضمن الكلام
بمعنى مطابقة النسبة للواقع وعدمها والخبر
الذي هو صفة المتكلم فلا يرد
الذي

قول
الخبر كلام
الاول هو الخبر
الثاني هو الكلام
الخبري
الاول هو الخبر
الثاني هو الكلام
الخبري

قول
الخبر كلام
الاول هو الخبر
الثاني هو الكلام
الخبري

فرع

باعتبار نفسه خبرًا كاذبًا وهو ان شهادتهم هذه في ضميم القلب وخلوص الاعتقاد
بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم الخ
الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع للي قولهم نشهد و
انه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نم انه خبر عن انشاء او المعنى انهم لكاذبون
في تسميتها اي تسمية هذه الاخبار الخ اي عما اذا تواطأ شهادة كان التواطؤ
مشروطا في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا
لان الكذب ليس في باب الاخبار ولو سلم فاشتراط التواطؤ في مطلق الشهادة
ممنوع وحاصل الجواب مع كون الكذب راجعا للي قولهم انك لرسول الله مسندا
بهذين الوجهين الجواب على تقدير التسليم كما ان قوله او المشبهية اي المعنى
انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم
الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا
عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فلا منافاة بين انهم لكاذبون
بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين بون بعيد و
تفاوت شديد فتطهر مما ذكر فساد ما قيل ان الجواب الحنفي منع كون التكذيب راجعا
للي قولهم انك لرسول الله والوجه التفكيك لسان السند واعلم ان ههنا وجها آخر
لم يذكره القوم وهو ان التكذيب راجع للي حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا
لا نتفضوا عما عند رسول الله حتى ينفضوا في حوله لما ذكره صحيح البخاري عن زيد بن
ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي ابن سلول يقول لا نتفضوا على من عند
رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت
ذلك لعمي فذكره للنبي صلعم فبعث الي فحدثته فارسل رسول الله صلعم الى عبد الله بن ابي واصحابه
فحلفوا ما قالوه فكذبه رسول الله وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست
في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله اذا
جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلعم فقرأ فقال ان الله صدقك يا زيد الخ اي حط
انكر اضمار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما قال

مطابق للواقع اولا وكل واحد منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه
غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق
للواقع مع اعتقاد انه مطابق واحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد
انه مطابق والباقي كاذب فهذه صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه
مطابق وكذبه الخ عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق
ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدم مهما ضرورة توافق الواقع
والاعتقاد الخ وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة
او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة وبدون الاعتقاد
ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق بمفسره اخص منه بمفسر الجمهور والنظام لانه
اعم من كل منهما جمع لام بن للذين اكتفوا احدهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخطط
فيه هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وما وقع في شرح المفتاح ما يقضي منه
العجب واستدل الجاحظ بدليل قولهم افترى على الله كذبا ام به جنة لان
الكفار حصروا اخبار النبي صلعم بالجنس والتنوع الى الافراد والاجناس حال الجنة على سبيل منع الخلو
الخلو لا شك ان المراد بالجنة امر الاخبار حال الجنة غير الكذب لا قسيمه امر لاصح
الاخبار قسيم الكذب لان المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسم الشيء يجب ان يكون غيره
وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامهم الصدق
الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال كانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر واخصر
لا دلالة لقوله ام به جنة على عزام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فراجعه
يكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم غفلة او اهل اللسان
عارفون بالنقد فيجب ان يكون الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا مما يعبر به عنهم
وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض باتة لا يلزم في عدم اعتقاد القصد عدم
ليس بشيء لانه لم يحصل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم
ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والعرف ظاهر ورد هذا الدليل بالمعنى
ام صمعنى ام به جنة ام لم يخبر فيه عنه اي عدم الافراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افترى الله

لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون قال ليس فيما للكذب بل لما هو احق منه اعني
الافتراء فيكون هذا حصرا للكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب
لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى قصد الافتراء اي الكذب ام
لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به وازجنه فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا وقيد
خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل قلنا ولي ان نعكس فنقول الاصل عدم
جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له تعتد به ولا شعور فيكون مراد
حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبرا يكون صادقا ولا كاذبا
قلت كني دليلا فالتقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولانم ان للقصد و
الشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم زيد قائم
كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم
ان الكلام المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب في خواص الخبر لا
يجري في غيره من المركب مثل الكلام الذي لزيد ويا زيد فالتفاصل وتخوذلك مما
يشمل عليه النسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا
بان الاول عبر عنها بكلام تام نسبي جزما او تصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والثاني
نسبي مركبا تقييديا او تصوريا كقولنا زيد يا زيد الانسان او الفرس وايا ما كان فالمركب
اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق وفي
يا زيد الفرس كاذب ويا زيد عالم محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في
المركب التقييدي حتى الاخباري حتى قالوا ان لا وصاف قبل العلم بها اخبارا كما
ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكر في
انما هو حيث كان للمتكلم بالنسبة الى تلك النسبة او الى نسبة اخرى كذلك ولو سلم فاطلاق
الصدق والكذب على المركب التام مخالف لما هو المعتمدة فرعاية الالفاظ امر

اللغو والعرف وان اريد تحديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول

احوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى اخرى بحيث يفيد الحكم
بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى في تعريفه بانه الحكم

بمفهوم لمفهوم ما ثابت له او منتف عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند في
اوصاف الالفاظ فرع فهم وانما ابدأ بالحال الخبر لكونه اعظم شانا واعم
فائدة لانه هو الذي يصور بالصور الكثيرة وفيه يقع الصياغات العجيبة وبه يتباهى
المزايا المتفاوتة في التفاصيل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما حصل منه بشائبة
كالامر والنهي او بتأويل كعسى ونعم ولعل واشرب او زيادة اداة كالاستفهام
والتمني وما شبه ذلك ثم قدم احوال المسند اليه والمسند لان
النسبة متأخرة عن الطرفين بالطبع فبالان علم المتأخر انما يتأتى عن احوال اللفظ الموصوف كونه
مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه عالم المسند اليه
التفطن الى الاحكام الطارئة المسند اليه والمسند اليه والمتقدم على النسبة انما
هو ذات الطرفين ولا يخفى لك عن قريب ان ليس قصد الخبر افادة ايا ما كان
والا علام لا يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى
افادة الحكم والاعلام كقولك لخالقك عالم بحالي وكقول العبد حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى
اظهار التحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن لمن رتبها لانها كانت
ترجو او تقدر ان الذكر كالانثى وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم
منى اظهار الضعف والتخشع وقوله لا يستوي القاعدون من المؤمنين الآية اذكار
لما بينهما من التفاوت العظيم بتأنف القاعد وترفع بنفسه عن الخطاط منزلته ومثله
هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وخبر لكا لجملة الى المرسل والمرسل اليه
ان تحضر وكقولك شاهد على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله وهي بنا
فنحن اثمي اي هذا الكلام تفجع وتحزن وليس باخبار لكنه اذا كان لصدد الدال
فلانك ان قصدت بجرة افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم
او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك وحفظ التوربة في حفظ واعلم
بالحكم هنا وفيما سبق ايقاعها لظهور ان ليس قصد المخبر افادة ايا ما
النسبة او انه عالم بها بل قصد ما كان لانكار الحكم معنى لا منع
ان بقي انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق العموم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر

في قولك كيف زيد فانه مجمل فصلا هو سعيد او مريض اصحيح او سقيم كم لم يوجد تردد في خصوص الصحة مثلا فلا حاجة في الجواب انه صحيح بلا تأكيد والمراد بحسن تقويته انه لو ترك المتكلم لاكتفى الا ترك الاولى والاخطأ فيما يظهر والتأكيد للانكار اوجب وتركه مع السامع البصاط حاطا وما ذكره الشيخ الاخ وله عما قاله فانه يقتضي قبوله الا ان يقال ان الكلام في المنكر لا في المتردد او ان التأكيد للانكار اي زائدا على قدره الكافي له وهذا صحيح لكن يرد عليه ان الكلام في التأكيد للمنكر لا في التأكيد المطلق حتى يرد ما ذكر والجواب ان التأكيد المذكور وان لم يكن مطلقا للمنكر فهو مطلق للمنكر بالقياس الى ما دونه وهذا كاف في صحة التقسيم ويرد على قوله ان كان منكرا ان المنكر اسم فاعل فكيف يعمل اسم المفعول ويمكن ان يقال ان كان بمعنى صار او ان المنكر اسم مفعول على حذف مضاف اي ذا انكار او ان الكلام على حذف مضاف اي ان كان ذا انكار وقوله وجب توكيده وجب تأكيده وقوله نحو ان الله لغفور رحيم اي نحو قولك ان الله لغفور رحيم وقوله بقدر الانكار اي زائدا على قدره الكافي له وقوله انه يختلف بحسب المقامات وان اقتضى الشيخ عبد القاهر خلافه فانما يريد ان الغالب في الانكار الشديد التأكيد بالجملة الاسمية وان الغالب في الانكار الضعيف التأكيد بالجملة الفعلية وقوله ولا يحذف المؤكد اي لا يحذف المؤكد لان الحذف يخل بالتأكيد وقوله ولا المؤكد اي لا يحذف المؤكد لان الحذف يخل بالتأكيد وقوله ولا المؤكد اي لا يحذف المؤكد لان الحذف يخل بالتأكيد وقوله ولا المؤكد اي لا يحذف المؤكد لان الحذف يخل بالتأكيد

ولون ان كيد وانما الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة ولكان المخاطب منزلا منزلة العالم بفائدة الخبر لانه لا يجهل ان الله واحد ولا يتردد فيه ولا ينكره ولا يشك فيه ولا يحسن توكيد الخبر بالنسبة اليه وانما يحسن توكيده بالنسبة الى من يتردد فيه او ينكره او يشك فيه وقوله بطل ما ذكره المص اي بطل ما ذكره المص من ان تنزيل العالم منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم وقوله لان العالم بالشيء لا يجري على موجب العلم اي لان العالم بالشيء لا يجري على مقتضى العلم بذلك الشيء وقوله ف

اذا جئت المنكر وهو هذا كذب الكلام وقلت زيدا قائم

يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التأكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه
تقتضي ترك التأكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فيكون مهما كوما ما
لا مطلق فلا يلزم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التأكيد هو الحال
يجب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال يجب غير
الظاهر كونه على خلاف مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا يسلم
لجعل الانكار كلا انكار ثم تأكيد الكلام اذا لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه
الا بالتأكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرفية والمصدرية اي حينا كثيرا او
اخراجا كثيرا يخرج الكلام به خلافا في اي خلاف مقتضى الظاهر يعني ان نوعيه
فرد الكلام كثير في نفسه لا ما بالاضافة الى مقابله الأحقر يكون الاخراج على مقتضى الظاهر
قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه ابرد الى غير السائل ما يلوح له اي الغير
السائل بالخبر اي بشرايه فيشرف غير السائل له اي للخبر لعنى ينظر اليه نظر
استشراف اشراف رافع رأسه ينظر اليه ببسط كفه فوق الحاجب كالمستظل
من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون
في شأن نوح واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا الكلام يلوح بالخبر مع ما يشبه
من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل
صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا وبطلبه فنزل منزلة الطالب فقيل انهم مغرقون
مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارة تالية
جنس الخبر حتى ان النفس تتيقظ والفهم المتشوف يكاد يتردد فيه وبطلبه لانه
سبب الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي تنفس لا مارة بالسوء وصل
عليهم ان صلوتك سكن لهم وبانها ان نفس انفوا بكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم
وغير ذلك مما يأتي بعدا لامر والتوبيخ وهو كثير التنزيل حدا وقال الشيخ عبد
القاهر ان قرينة الحال تعين احد الامرين فيه وتعين انتفاء وجعل غير المنكر كالمنكر اذا الا
اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات المنكر

امارات الانكار

نحو قول جحل بن نضلة جاشيق اسم رجل عار صار رمحه اي واضعا
على الارض مرعرضه العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني
عمه رماحا كذلك مجيبه واضعا الرمح على العرض من غير التفات ونهيئوه امارة
انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب
خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا وشبه بان ثم انكم تعلمون ذلك
لشيوع مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تمادي هم في الغفلة والاعراض
عن العمل بما بعده من امارات الانكار ونحو ليس المنكر كغير المنكر اذا كان معه المنكر

علامات انكار المنكر

ما ان تأمله ارتدع من الانكار بان ينقل الى مرتبة المتردد
او الخالي الذهن ونحو قوله ما ان يكون معه ونحو ما بالقوة
القريبة من الفعل او يكفي في التنزيل ذلك ولا يجب كون
معلوما بالفعل وههنا بحث شريف نرجو ان يكون
من حزاين العتيد لامر وغايتي العيوب وهو
ان الكلام هل يتنزل من قبيل تنزيل المنكر منزلة غير او
قبيل جعل غير منه من قبيل المداهنة في ازالة الانكار
فلا يكون على خلاف مقتضى الظاهر لان الكلام مع المنكر
لا بد معه من تنزيل الانكار تأكيد الكلام او عكسه واعلم
ان الظاهر يجعل المنكر كغيره ولا يجعل وجه فجعل
الظاهر موضع المضمر نحو لا ريب فيه ظاهره ان الشأن
لما نفي فيه فتح بكون غيرا مع المنكر ترك فيه التأكيد
فجعل كغير المنكر وفيه ان الانكار حق لوجود كثير من
المرتابين فيكون حقه التأكيد لرد الانكار وان لا ينفع
الحسن في النفع بمنزلة في الاثبات صرح به ائمة
النحو فيكون فيه التأكيد فالحق ان يبدل الظاهر
فيقال انه مثال لجعل المنكر كغير المنكر لا لجعل
المنكر لغير المنكر كغيره فانه مع اراده انكار المنكر
العناد في الانكار انه من عند الله مكابرا فقال لا ريب
فيه تنزيلا على انكارهم كلا انه انكار واما غاية الامر
فيه الريب فانه ينفيه الريب في نفسه فضلا عن الانكار و
قد بينه في الايضاح على انه لم تعهد التمثيل بحيث
مافيه حيث قال وعليه قوله سبحانه وتعالى في القرآن
لا ريب فيه وانما مثل به تنبيها على ان جعل وجود الانكار
كعدمه من المتاصد انتهى وما يتعهد بحاجة اللفظ
فيضع صحته فضع من كيفيات التراكيب وخذ مستقيمها
ذلك وهكذا اعتبارات باقي النفي فتدبر هكذا اعتبارات باقي النفي حيث على انه
وهذا تفريع بديع لا يخفى على كل ذي قدر وفضل وادب
عفل عنه الناظرون
عصام الدين رحمه
الله تعالى بمنه وكرمه

قال ويجعل غير المنكر كالمنكر اقول اريد بغير المنكر خلاف الخالي
والكل عالم جميعا لان ظهور شيء من علامات الانكار
مشترك بين الكل والظاهر ان المثال من تنزيل العالم
منزلة المنكر قال ويجعل المنكر كغير المنكر اقول قال
منزلة لان الحكم لم يعاكد ما هو الاصل فان نزل
منزلة اي بل اكد تأكيد لمزيد انكاره تأكيد انكار
لانه يكون من اشراك الاثنين الخبر اليه مما لا يليق
للتنزيل المنكر منزلة العالم في القاء الخبر اليه مخاطبا
قد عرفت الحضار احوال المخاطب بالجملة الخبرية
مع اخراج الكلام على مقتضى الظاهر لان مقتضاه ان
لا يخاطب بما يعلمه فاذا خوطب فقد نزل منزلة غير من
الشقة واخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لنكتة او
لان مقتضى الظاهر فان الظاهر خطاب الجاهل

قال الفاضل الصمد وتا نيا يرد عليه انه ما استحق فرضه وهو اوار دلا استحالة حيث قال وقد يرد كوا لحكم بنا على الحال بسبب كون المتكلم عالما به ومعتقدا له اه لا يخفى عليك ان التاكيد للخبر الذي يعاد به لازما لكونه المخاطب سنكرا له داخلا في حيز المصنف لانه صرح بان كلامه الاصل والظاهر فيه دون اللازم وتا كيدان المنافقين لكذبهم ونزولهم بمنزلة المنكر لان من شان المخاطب حرصه على اعمال الامة ان يتنزيل المخاطب منزلة المنكر شاهم مبالغة في اعتنائهم برسالته وتاكيد والله يعلم انك لرسوله لان المخاطب لما كان في عرضة الانكار فينزل منزلة المنكر ولا مر اقتضى التاكيد والمصنف بعد تنقيح كلام السكاكي والكشاف سلما وكر في النكتة الثانية وتركه والله تعالى اعلم اطول رحمه الله

قال ذلك الفاضل وملا فرق في بيان احوال الاسناد وذكر بيان الحقيقة العقلية والمجاز العقلي عقيبه ليعلم ان الاسناد في الاصل قد لا يراد به ظاهر ما وضع له بل يراد به امر اخر لعلاقة بينهما لقرينة حالية او مقالية فيصير مجازا عقليا وهذا امر يشترك فيه جميع الاسناد الخبري والانشائي وليس تركه لكونه خارجا عن علم المعاني كما توهمه البعض بل لكونه مشتركا بين علمي المعاني والبيان وهذا هو الحق الحقيق بالقبول وقد ذكر في المطول ان الاسناد الخبري من مباحث علم المعاني لان احوال المسند اليه والمسند والفعل وشبهه والقيود التي تعرض لها من حيث افادتها امورا زائدة على اصل المعنى من مباحث علم المعاني والاسناد الخبري من جملتها لان افادة المتكلم للحكم هو الاصل في الفائدة وهو من احوال الاسناد الخبري وقد ذكر في المطول ان الاسناد الخبري قد يكون لغير فائدة الخبر لعدم علم المخاطب بالحكم وتردده فيه بل لكون المخاطب عالما بالحكم او لكون المتكلم عالما بان المخاطب عالم به كما في قولك لمن يعلم ان زيدا قائم ان زيدا قائم وقد يكون لغير فائدة الخبر ولا لكون المخاطب عالما بالحكم او لكون المتكلم عالما بان المخاطب عالم به بل لاعتبار اخر كما في قولك لمن لا يعلم ذلك ولا يظن انه لا يعلمه

قال الخ فصل عصام الاسناد الخ اما هو لما جاز ان يكون ما هو له او غيره بل يكون الخ اما هو باعتبار آخر

كذا في نسخة تقف ناقتها فاما هي اقبال وادبار قال الشيخ قال لو حذفت الاقبال لعم الفصل حتى يكون الخ المجاز او جعلت التقدير ذات اقبال الخ

اي ناحذف لكان مقصورا على الفصل عاما مرفوعا عند اصحاب البلاغة وزعم قاد عاصم بعضهم انها مخصوصة بالاسناد الخبري ليس صريحا الحمل صحيحا والا لما وقعت قيلت حقيقة

انها لكثرة اقبالها او ادبارها انها تحسب منها فالمجاز في الاسناد الا اقبال لانه الموجب وهي اقبال مجاز وقد عدل المصنف عن ترتيب المفتاح حيث قدم المجاز العقلي توجب فصلا كثيرا بين الحقيقة والمجاز للكثرة ما يتعلق به وما قصد بذكره من تمهيد ما يصلح المجاز عمر فيها انما ينتظم كلا انتظام بعبارته تنبيها على ان بعض ما سيذكر المجاز مما لا يدخل في حد الحقيقة كما سنشاهد وعدل المصنف عن تعريفه للحقيقة والمجاز لانه اقتصار انهما ما ذكر جار ابن العلاس وعزى وظاهر كلام ابن الحاجب انه مذهب عبد القاهر فلا يصح تعريفهما بالكلام لانهما صفة الاسناد وقد اجاب بعضهم بان الكلام هنا بمعنى الاسناد

الفعلي الخ يتلبس بالذي هو في الحقيقة له وهو الفاعل او المفعول به او ما هو في معنى الفعل كالمبتدأ

الله العلامة مثال المجاز العقلي هو اسناد الخ حيث يكفي فيه اسناد الفعل الى مقام الحكم عليها

فقولك زيد ان لم يخرج عنها عن داخل في الحقيقة عند صاحب المفتاح فلا يدل على العدول لهذا الوجه ايضا واما اما الحق في ذلك مع المفتاح فسيتبين في الشيخ عبد القاهر له فلا يقدح في وجه العدول واما ما اعتمد عليه المصنف عن تعريف الحقيقة فلكاني من انه الكلام المفاد به ما عند المتكلم الحكم فيه انه غير صادق على ما لا يطابق اعتقاد ما سيأتي فقولك جاءني زيد وقول المعتقد الخبي اعتقاد حيث ترك فيه تقييد ما عند المتكلم بقولنا في الظاهر مع انهما حقيقتان من غير ريبة منه احد فلا يتم حينئذ وجهان لعدوله ولانه المعتبر الظاهر مما عند المتكلم ما عليه في الظاهر لعدم الاطلاع على السرائر نعم لا كلام في صحة العدول لقصد مزيد توضيح والاحتراز عن غفلة نظر عن صحيح

ولو سلم انا المعتبر ما عند المتكلم في نفس الامر فعدم صدق التعريف على ما لا يطابق الاعتقاد في نفس الامر ممنوع لانه الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم في نفس الامر غاية الامر ان الخارج لم تطابق المحكوم عليه المعلوم عند الدال ولا نسلم ان يقال المبتدأ وخبره هو ما عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانه ينقض على هذا تعريف المفتاح بدخول ما ليس منها بان يكون ما ليس عند المتكلم في الواقع لا في الظن ومما خرج به من توجيهنا العدول ان تعريف المفتاح غير منعكس لخروج الانشاءات اذ لا حكم فيها ولخروج المركبات الغير الكلامية وغير مطرد على مذهب المصنف لدخول نحو زيد صائم فيه مع انه اسناد حاصل فيه لا المبتدأ ليس بحقيقة لانه ليس الى الملابس عصام الله قال اما اقول الاول فلحقيقة والاسناد والمسند اليه ليسا بفعل ولا في حكمه ولا يخفى ان الاقبال والادبار امران اعتباريان لا يتصف بهما الاسناد وهما حقيقتان ان اسند الفعل الى ما هو له فيتصف على الحقيقة مع انه مجاز كما نص عليه الشيخ فان قلت المجاز العقلي اما في الاسناد او فيما هو له او فيهما فلا يتصف الاسناد والا فيما هو له فلا يصح ان يعد منه ما هو اسناد واما ما ليس بفعل ولا في حكمه فلا يدخل الاقبال والادبار قلت الاقبال والادبار وان كانا صفة الناقة قائم بها لكنه يجوز حمول ما يطرأ عليها فاذا قيل اقبلت الناقة كان الاسناد حقيقة واذا قيل هي اقبال كان مجازا لان الاقبال بطريق الحل اما هو على ما هو محمول عليه حقيقة وبه يظهر لك ان هذا الوجه انه توصيل مع توضيح الحقيقة هو ان يسند الفعل او ما في معناه الى ما هو له في الحقيقة

قال اي مطلقا سواء كان الاسناد والاسند اليه ثابتا على وجه الحقيقة او لا كما سيجيء

اقول اي مطلقا سواء كان الاسناد والاسند اليه ثابتا على وجه الحقيقة او لا كما سيجيء

قال وهو اسناد الخ اي الاسناد المجازي هو اسناد الخ

اقول هذا ظاهر في ان الاسناد المجازي هو نفس اسناد الفعل او ما في معناه الى ما هو له وهو ظاهر في ان الاسناد المجازي هو نفس الاسناد الحقيقي وانما الفرق بينهما بالاعتبار وهو ان الاسناد الحقيقي هو الاسناد الى ما هو له في الواقع ونفس الامر والاسناد المجازي هو الاسناد الى ما هو له في اعتقاد المتكلم وان لم يكن له في الواقع ونفس الامر وهذا هو الذي يقتضيه ظاهر كلام المفتاح حيث قال في تعريف المجاز العقلي اسناد الفعل او ما في معناه الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وقال في تعريف الحقيقة العقلية اسناد الفعل او ما في معناه الى ما هو له في عقل او شرع او عادة او لغة او اصطلاح التخاطب وقال في تعريف الاسناد الخبري هو ان يحكم على الشيء بامر او على امر بشيء فالحكم على الشيء بامر هو ان يجعل احد الامرين مسندا والآخر مسندا اليه سواء طابق الاعتقاد او لا لواقع او لا وسواء علم المخبر او اعتقد او ظن او تخيل فالمخبر بقيام زيد اذا لم يقم زيد في الواقع ولا في اعتقاد المخبر ولا في ظنه ولا في تخيله يسمى اسنادا خبريا وان كان كاذبا وهذا هو الذي يقتضيه ظاهر كلام السكاكي حيث قال في تعريف الاسناد الخبري هو ان تعمد الى اسم فتجعل حكما لشيء او عليه بوجود ما لمعناه فيه او عليه سواء طابق او لم يطابق لا لشيء آخر ولا يخفى ان هذا صريح في ان الاسناد الخبري هو نفس الاسناد الحقيقي وانما الفرق بينهما بالاعتبار وهو ان الاسناد الحقيقي هو الاسناد الى ما هو له في الواقع ونفس الامر والاسناد الخبري هو الاسناد الى ما هو له في اعتقاد المتكلم وان لم يكن له في الواقع ونفس الامر وهذا هو الذي يقتضيه ظاهر كلام المفتاح حيث قال في تعريف المجاز العقلي اسناد الفعل او ما في معناه الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وقال في تعريف الحقيقة العقلية اسناد الفعل او ما في معناه الى ما هو له في عقل او شرع او عادة او لغة او اصطلاح التخاطب وق

او المفعول به غير غير الفاعل في المبنى للفاعل او غير المفعول في المبنى للمفعول

الملابسة بعد لاجل ان ذلك الغير يتلبس به ما هو له فمن ملابسة الفعل **مجازا** فقد استعير الاسناد الذي هو لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل الشجاع اسم الاسد لمشابهته اياه في الجراءة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة في اصطلاح السكاكي كما قال في دلائل الاعجاز التشبيه الذي يقع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يقع بكأن والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الهيئة التي يراعاها المتكلم حين يعطي الربع حكم الفاعل في اسناد الفعل اليه وهو نحو قولنا شبه ما ليس بفاعل فرفع به الاسم ونصب الخبر فان الغرض بان يقدر فيه ان قدروه في نفوسهم وجعلوه اياه في اعطاء ما حكم ليس في الفعل **كقولهم عيشة راضية** فجعل للعيشة فعلا واسند اليها المعنى اذا العيشة مرضية **وسيل مفعم** في حكمه اذ المفعم مسند الى المفعول في اللفظ **وشعر شاعر** في المصدر والاول ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان في اللفظ مصدرا فهو بمعنى المفعول لانه بمعنى الشيء المشعور وهو ما ذكره المرزوقي وهو ان العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه تأكيدا وتبيينا على تناهيه في ذلك نحو ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر **ونهاره صائم** في الزمان **ونهر طاف** في المكان **وبنى الامير المدينة** في السبب الامر وضربه التأديب في السبب القريب ومثله يوم يقوم الحجيج اي اهله لانه وقت خروج في تعريفه للاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل واما هر اقبال وادبار علامة والثاني وصف الشيء بوصف محله وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان الحكيم للفاعل وقد اسند الى المفعول لكنه لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل بفعل آخر مما ذكر فان مثل اثبات الكتاب وكلام الحكيم ظاهر فان المفعول الذي يكون للاسناد اليه مجازا يجب ان يكون ملابسا بذلك

المسند وكذا اذا اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب فوصف به غير ما هو له حقه كذا افاده السكاكي وظاهر ان هذا المصدر ليس ملابسا ولذا اسند والجواب عن الاول بانه ليس عنده بمجاز كما ان ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصور قبيل الاول اذ الاصل هو حكمت في اسلوبه وكذبه وبعذاب اليم في ضلاله عذابه فيكون مما ميز فاعل واسند الى المفعول بواسطة فارق وقس عليه بقاء والمعتبر عند صاحب الكشف تلبس المسند اليه بفاعل الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى ما يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولذا ان الفعل اسند في فصل الاستناد الى السبب فاما بطلون المجاز العقلي مما لا يتلبس بهذا التعريف في نحو قوله تعالى فشق فيها وكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وفوله تعالى فما ربحت تجارتهم وهو الاظهر انبات الربيع وجري الانهار ونحو قولهم لقي النعل الشراك وفوله تعالى ولنطبع الله على قلوبهم وفوله تعالى اعجز انبات الربيع وجري الانهار ونحو قولهم وقوله تعالى ولنطبع الله على قلوبهم وفوله تعالى نوت البلدة واحبت النهر وما اشبه ذلك من الف الاضافة والجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها وكما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا الفاعة على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه حار موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب اما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او المطلقة باعتبار ان يدخل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بتصريح كما مر او يكون مستفادا كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها البيت شاعرا والليل والنهار ماكرين والليلة مسرورة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى ولكن مكرا واصل تمييزا لان التمييز في الاصل فاعل فقد تحقق فانه بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكره في قولهم سل الهموم اثر في المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة السلب اليها هذا وفيما ذكره نظر لان سل الهموم من الهموم جعل الهموم محزونة او سل الهموم في الهموم جعل الظرف مظروفا والاول استعارة تصريحية تبعية والثاني مكنية تخييلية والاضافة قرينة المكنية والتبعية قرينة التصريح فتدبر

وبنى الامير المدينة مثال للكناية والمثل للمعقل الى السبب والكنفي بعض الاشياء لانه اذا بنى المدينة فقد بنى بعض اجزائها لكن هذا المعنى لا يناسب المقام فان المراد بيان ما هو مجاز عقلي فتركه غفلة عن المقابلة قال الشارح المحقق وعلى ان هذا المجاز قد يعمل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكره في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة السلب اليها هذا وفيما ذكره نظر لان سل الهموم من الهموم جعل الهموم محزونة او سل الهموم في الهموم جعل الظرف مظروفا والاول استعارة تصريحية تبعية والثاني مكنية تخييلية والاضافة قرينة المكنية والتبعية قرينة التصريح فتدبر

مطلب تعريف المجاز العقلي عند السكاكي

قال الفاضل قوله تأويل يخرج نحو ما مر مثل قول الجاهل انبت الربيع البقل ونحو شفى الطبيب المريض ونحو فعلت ما فعلته لمعاتبة غيري فانها تطابق الاسناد ودون الواقع زاد لفظ النحو لعدم اختصاص الاخراج بما مر بل ليخرج ما مر مثل نحو قول الجاهل اذ لم يسبق نحو قول الجاهل لان ذكر التحويز للتمثيل اي فرع كما مر او مثل ما مر لا للتعميم فتأمل ولا تغفل وانما عرض ليك فائدة هذا القيد وهذا التعريف وخص هذه الفائدة بالبيان مع ان له فوائد اخراج الكاذب مطلقا وفائدة اخراج صادق تخالف الاعتقاد وقول المعتزلة في خالقه الله الافعال كلها لانه لا اجعل نحو قول الجاهل في تعريف الحقيقة مقيدا عند المتكلم بل ذكر في تعريف المجاز ايضا ليخرج باضافة القيد الى ما هو عند المتكلم من تعريف المجاز فلما اجعل فيه عند المتكلم لم يخرج وانما يحتاج ضرورة به واستشهد له فمع انه لا اقتضاء فيه لانا اجعل ليس بتأويل لما ان ظاهر كلام المفتاح حمل صريحه بدليل عطف الكاذب عليه انه لو لم يكن في التعريف قيد عند المتكلم لم يخرج ويبطل به طرد التعريف وجعل الكاذب والمخطئ والمتوهم لعدم رضى المفتاح وما ذكرنا لك انفع فان قلت لو كان المراد ما ذكرته لكان ينبغي ان يتعرض ايضا لخروج قول المعتزلة لانه في تعريف الحقيقة تقيد في الظاهر وتيادر من تركه هذا القيد في تعريف المجاز انه لم يخرج منه قلت التأويل يدل دلالة ظاهرة على ان الاسناد والكلام معا الى ما هو له في الظاهر بخلاف اقتضائه بعدم كونه معتقدا له عصام الدرمة المطول

اضافة التشبيه اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف **قولنا** في التعريف **تأويل يخرج نحو ما مر في قول الجاهل** انبت الربيع البقل فانه اسناد الانبات الى الربيع وهو اسناد الى غير ما هو له لكنه لا تأويل فيه لانه مراده ومعتقده وكذا نفي الطبيب المرض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد ودون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تأويل فيها فانك اذا تدبرت في بيان فائدة هذا القيد وفي عادته في هذا الكتاب تعلم ان سر تركه التفويض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد جميعا فلت اكثر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم في الحكم فيه بضرب من التأول افادة للخلاف لا بوساطة وضع وقال ان قلت خلاف ما عند المتكلم في الحكم يشمل الكذب ايضا فلم يخرج قول الجاهل قلت ان الكذب ليس بمجاز عقلي لان الخليفة الكعبة اذا لبس ثوب الخلافة وجلس في مجلس الخلافة وامر ونهى وعزل وولى لا يكون مجازا عقليا في الامر والنهي وغيرهما من الاسناد الى الخليفة لان الكذب وان كان خلاف ما عند المتكلم في الحكم لكن ليس بمجاز عقلي لان المجاز العقلي ما يكون خلاف ما عند المتكلم في الحكم لا لمخالفة الواقع بل لمخالفة ما عند المتكلم من الواقع فان قلت ان اراد بالتأويل ما يقتضيه ظاهر الكلام فلا يخرج نحو قول الجاهل لان ظاهر كلامه ان المتكلم به معتقد له وان اراد ما لا يقتضيه ظاهر الكلام فلا يدخل فيه نحو فعلت ما فعلته لمعاتبة غيري فانه يقتضي ظاهر الكلام ان المتكلم به معتقد له قلت المراد ما لا يقتضيه ظاهر الكلام بحسب الوضع ولا شك ان ظاهر فعلت ما فعلته لمعاتبة غيري ليس بحسب الوضع ما لا يقتضيه ظاهر الكلام بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال فافهم

قولنا في التعريف **بضرب من التأول** ليخرج نحو ما مر في قول الجاهل انبت الربيع البقل فانه اسناد الانبات الى الربيع وهو اسناد الى غير ما هو له لكنه لا تأويل فيه لانه مراده ومعتقده وكذا نفي الطبيب المرض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد ودون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تأويل فيها فانك اذا تدبرت في بيان فائدة هذا القيد وفي عادته في هذا الكتاب تعلم ان سر تركه التفويض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد جميعا فلت اكثر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم في الحكم فيه بضرب من التأول افادة للخلاف لا بوساطة وضع وقال ان قلت خلاف ما عند المتكلم في الحكم يشمل الكذب ايضا فلم يخرج قول الجاهل قلت ان الكذب ليس بمجاز عقلي لان الخليفة الكعبة اذا لبس ثوب الخلافة وجلس في مجلس الخلافة وامر ونهى وعزل وولى لا يكون مجازا عقليا في الامر والنهي وغيرهما من الاسناد الى الخليفة لان الكذب وان كان خلاف ما عند المتكلم في الحكم لكن ليس بمجاز عقلي لان المجاز العقلي ما يكون خلاف ما عند المتكلم في الحكم لا لمخالفة الواقع بل لمخالفة ما عند المتكلم من الواقع فان قلت ان اراد بالتأويل ما يقتضيه ظاهر الكلام فلا يخرج نحو قول الجاهل لان ظاهر كلامه ان المتكلم به معتقد له وان اراد ما لا يقتضيه ظاهر الكلام فلا يدخل فيه نحو فعلت ما فعلته لمعاتبة غيري فانه يقتضي ظاهر الكلام ان المتكلم به معتقد له قلت المراد ما لا يقتضيه ظاهر الكلام بحسب الوضع ولا شك ان ظاهر فعلت ما فعلته لمعاتبة غيري ليس بحسب الوضع ما لا يقتضيه ظاهر الكلام بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال فافهم

قولنا في التعريف **بضرب من التأول** ليخرج نحو ما مر في قول الجاهل انبت الربيع البقل فانه اسناد الانبات الى الربيع وهو اسناد الى غير ما هو له لكنه لا تأويل فيه لانه مراده ومعتقده وكذا نفي الطبيب المرض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد ودون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تأويل فيها فانك اذا تدبرت في بيان فائدة هذا القيد وفي عادته في هذا الكتاب تعلم ان سر تركه التفويض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد جميعا فلت اكثر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم في الحكم فيه بضرب من التأول افادة للخلاف لا بوساطة وضع وقال ان قلت خلاف ما عند المتكلم في الحكم يشمل الكذب ايضا فلم يخرج قول الجاهل قلت ان الكذب ليس بمجاز عقلي لان الخليفة الكعبة اذا لبس ثوب الخلافة وجلس في مجلس الخلافة وامر ونهى وعزل وولى لا يكون مجازا عقليا في الامر والنهي وغيرهما من الاسناد الى الخليفة لان الكذب وان كان خلاف ما عند المتكلم في الحكم لكن ليس بمجاز عقلي لان المجاز العقلي ما يكون خلاف ما عند المتكلم في الحكم لا لمخالفة الواقع بل لمخالفة ما عند المتكلم من الواقع فان قلت ان اراد بالتأويل ما يقتضيه ظاهر الكلام فلا يخرج نحو قول الجاهل لان ظاهر كلامه ان المتكلم به معتقد له وان اراد ما لا يقتضيه ظاهر الكلام فلا يدخل فيه نحو فعلت ما فعلته لمعاتبة غيري فانه يقتضي ظاهر الكلام ان المتكلم به معتقد له قلت المراد ما لا يقتضيه ظاهر الكلام بحسب الوضع ولا شك ان ظاهر فعلت ما فعلته لمعاتبة غيري ليس بحسب الوضع ما لا يقتضيه ظاهر الكلام بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال فافهم

جهة صدوره عنهم كهذم وضرب او غيره كبعد وقرب ومرض ومات **وصدوه** عطف على استحالة امر وكصدور الكلام **عن الموجد** فيما يعد عن الموجد التي له

انه ليس لقائم بالمذكور وان كان له مدخل في المستقبل يدعى فيما يه **مثل اضاب**

الصبير البنت وانبت الربيع النقل قيل هذا الكلام اذا صدر عن الموجد

بحكم بان اسناده مجاز لان الموجد لا يعتقد انه الى محله لكن امثال هذا

لبت على سنجلة العقل والا لما ذهب اليه كثير ذوي العقول ولما احتجا

فر بطاله الى الدليل **ومعرفة حقيقة** يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان

يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة تاما مع

عبارة عن اسناده الى عما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي

لكنه لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند اليما هو له قطعا كما ان المجاز

الوضعي لا مدلول له موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكنه لا يجب ان يكون له حقيقة

لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا معرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة

اما ظاهرة كما في قوله تعالى اخرجت الارض اثقالها **وباطنة** كما في قولك انبت الربيع البقل

لا يظهر الا بعد نظر وتأمل **كما في قولك** انبت الربيع البقل **عند** من يعلم

وقوله اي قول ابن المعتز **ربيع** مبتدأ **وجنة** خبره **اذا** ظرف **وردت** بمعنى

اي يقول اذا حصل **في وجنته** اي في خديه **ما** اي الذي **وصف** بمعنى

تظهر بعد النار والامتحان **كخوفك** اذا مس **بلدك** غيث **لي** اي **فلان** اي

اقدم مسرتي **لاجل** حبي **علي** وحاجتك **مخبتك** اي الذي ارجاك **في** تعني الكل

لمحبتك وقول الشاعر **وبشرنا** بهوائي **وبي** لحبتي **تضرب** المثل اي صيرني

اقدر بسبب هوائي هذه الحالة وهو اني **تضرب** المثل **في** الهلاكي في محبتك فعبر

معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس و

هذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريفه حيث قال اعلم انه ليس يوجب

فرهذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت

حقيقة كقوله مع خارجة بحارتهم فانك لا تجد ذة تخرج عن بلدك حتى تبلى

قال الى صبري الله يكتب هواك حتى هواك الحالة واني لاضرب المثل لنهلاكي في محبتك **اقول** دل على ان

على ان فاعلا سوى الحي وكذا المستطيع صرفه ويريد ان يزعم ان

له فاعلا فقد نقل الفعل عنه فجعل للامور ولو جعله فاعلا عبارة عن ان يكون

المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقة فان العدم وجود

حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا في

الحقيقة لم يكن مجازا فيه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحفظها حتى

تكون على بصيرة في الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد وان

يكون له فاعل في الحقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فان كان ما اضيف اليه

الفعل فلا مجاز والا فكما في تقديره **والمكر** امر المجاز العقلي **الكاكي** وقال

الذي عندي ان نظيره في سلك الاستعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة

المبالغة في التشبيه وحمل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى

قوله ذاهبا الى ان ام في الاساس ونحوه **استعارة بالكناية** هي على ان ذكر المشبه

ويريد المشبه بواسطة قرينة وهو ان تثبت اليه شيئا من اللوازم المساوية

للمشبه بمثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تنقر وما ذكر ويضيف اليها شيئا من

لوازم السبع فيقول مخالب المنية نشبت بفلان هنا على ان المراد بالمنية

الفاعل الحقيقي للانبات بعين الفاعل المختار **بقرينة اسناد الانبات** اليه وهو من

اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي **اليه** للربيع **وعلى هذا** الوجه **غيره** اي غير

هذا المثال بعين ان المراد بالطبع هو الفاعل الحقيقي بقرينة اسناد الشماخ اليه وكذا

المراد بالمدبر للاسباب الغريزية هو الجنس بقرينة اسناد الهرمي اليه

والحاصل ان اسناد الفاعل المجازي المذكور الى الفاعل الحقيقي معقول وهو الفعل

به ثم يقرر المذكور ويسند اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي **وفي** اي فيما ذهب

اليه السكاكي **نظر لانه يستلزم** ان يكون المراد بالمنية في قوله **فانما هي منية**

رامية صاحبها الباني فيكون الشماخ **قد** صرح **بالاستعارة بالكناية** على مذهب السكاكي

وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ الامر ليس هو كذلك **وهي** اي المنية **ما** اسم موصول

خلق في الناس اي في نفسه فرقوله خلق في ما آفة **ويستلزم ان**

قال الى صبري الله يكتب هواك حتى هواك الحالة واني لاضرب المثل لنهلاكي في محبتك **اقول** دل على ان

القدوم بشيء عن اقدام وكما ان محققا فارسيا

على طريقة الاشاعرة بالكناية او المجاز العقلي

الكناية وبينه بالاحق على طريقة المجاز العقلي

في اسلوب واضح واما ان كان الموجد هو القدوم وهو

كيف ينقل الاسناد اليه والى فاعله في ذلك قلت

المتعلقة بالشبه كذلك بشبه ما موجود وبين زيد في صورته

لزيد كما بشبه الاضداد بالمثال الاقوال وطلع الرقيم

نقل الاسناد فالحاكم في الاستعارة بالكناية وان

فاذا وجد القدوم وهو الواقع واريد المبالغة في ملائمة الفعل

القدوم بنوعها كما اقدام ومقدم ونقل اسناد الاقدام

منه الى الداعي فان لا تقل الاسناد في المنوع كقلة

من المحقق ان يحصل غرض المبالغة في الملائمة

فظهر ان لفظ اقدم يستعمل فيما هو له وهو حقيقة

لغة الا ان ذلك الشيء موجود ضمن موجود فذ على الفرض

عرض صحيح وفائدة جليلة وليس لسوى حقيقة

لو اسند اليه كما هو حقيقة فان قلت الفاعل

يتحقق الا اقدام المتوهم هو ذلك المعدم المتوهم

فاسناد الفاعل كان حقيقة فطعا قلت لا نسلم

لاسناد الى الفاعل المتوهم بجلاف الفعل الداعي فانه

الوضع اعلم كما عرفت فثبت ان الاسناد المجازي ليس

له حقه كما ادعاه الشيخ وبطل ما يخلقه ان الكاكي

من ان الفاعل الحقيقي للاقدام هو المتوهم اي الذي قدر

وان فاعل الصور والزيادة والصورون

حقيقة هما الله سبحانه وتعالى

والمكر الكاكي اي المكر الكاكي المجاز العقلي وقال ليس

المجاز العقلي للاستعارة بالكناية وكيف يكون اصل

حتى يورد عليه ان الاستعارة بالكناية في الاصل الى تمثيلية

ايضا فيكون اصلا لنفسه وذلك لان الاصل

المجاز العقلي ويكون الثابت احد الامرين لاحد النفسين

والداعي له تعليل الانبات ويجعل اعتبار البقاء

اقرب الى الضبط وعورض بان هذا الاعتبار يوجب تسمية

الربيع بالقادر المختار واعتبار اسناده اليه وهو كذلك خيال

بخلاف المجاز العقلي فانه بسبب ملائمة الربيع بالانبات

علما بان الفعل الحقيقي وبانا جعل الاخير هو المجاز

الخيل عند الجاز وهو اقرب الى الضبط

سبب الشيطنة فلا اشكال في الاستعارة بالكناية وان

واما اذا اراد اي اذا اراد المتكلم **اسناده** اي اسناد الفعل

الى ما هو له اي الى الفاعل الحقيقي **وهو** اي الفاعل الحقيقي

المتوهم اي الذي توهمه المتكلم **فاعل** الفعل **حقيقة** لانه

اسناد الفعل الى ما هو له اي الى الفاعل الحقيقي **وهو** اي الفاعل الحقيقي

المتوهم اي الذي توهمه المتكلم **فاعل** الفعل **حقيقة** لانه

اسناد الفعل الى ما هو له اي الى الفاعل الحقيقي **وهو** اي الفاعل الحقيقي

المتوهم اي الذي توهمه المتكلم **فاعل** الفعل **حقيقة** لانه

اسناد الفعل الى ما هو له اي الى الفاعل الحقيقي **وهو** اي الفاعل الحقيقي

المتوهم اي الذي توهمه المتكلم **فاعل** الفعل **حقيقة** لانه

لا يصح الاضافة كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم

لبطلان اضافة الشراب الى الليل الا بتجوز في الاسناد بان يسند الى الليل ما هو لصاحبه

ان لا يكون اللام للابتداء في قولنا يا ماء البحار لها ماء لان اللام حينئذ يكون للابتداء

ان يوقف كواب الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك فما يكون اسناد الى الفاعل الحقيقي هو الله

على السمع في الشارع لان اسماء الله توقيفية لا يطلق عليه اسم لم يسم به نفسه ولا سماه به رسوله

حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم

فيقتضي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان شعاع الشمس ملزوم

وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان يتذكر المشبه ويريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت

لكن ادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه انه يدعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة فصار المراد بالمنية السبع ادعاء السبعية لها وانكاره ان يكون شيئا غير سبع وح يكون المراد بعينه صاحبها ادعاء الصائمية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له

لا بالحقيقة حتى يعتبر المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون للام في لها ما ان كان

ان النداء له لكن ادعاء انه بان وجعله في جنس البعيد لغرض المبالغة وللكبر الربيع مطلقا على انه حقيقة خبر توقف على السمع اذ المراد بالربيع حقيقة هو الربيع لكن

باذنها انه قادر مختار وهو اجل المبالغة غير التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على ما ذكره في الاستعارة بالكناية اعتراض فوجب تذكره في علم البيان انه ولانه اي ما ذهب اليه مشغف بنهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشمل عادا ذكر المشبه به الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به فركتا به وقال ان خورات بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك في باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه يشعر التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لحيتي اسامة بدل لبدة فيجعل نحو قد رز اذرته على القمر في قبيل الاستعارة مع اشماله على ذكر الطرفين على ان المشبه بنهاره صائم مطلقا هو شخص صائم والضمير لفلان يقيد مع غيره اعتبار كونه صائما او غير صائم وبنهاره صائم مطلقا على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاحتاج حينئذ الى ان يلتزم بان الاستعارة اما هي في ضمير بنهاره والمعبر عنه بشيء حسنه مثل عينه راعف صاحبها بها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فاضافة المسمى للاسم فانظر لم لا يجوز ان يكون من اضافة المشبه به الى المشبه وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه السخيف وعن الثالث بانا لا نم بان اللام للابتداء ولغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ ما بان هو ابتداء حقيقة كما فهمه لم يكن الامر له حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ارم بما اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولهذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائل بالتوقيف ان يتوقف مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقف

الباب الثاني احوال المسند اليه

غير الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات التي تعرض له بواسطة الحكم والمسند مثلا كون المسند اليه محكوما عليه مؤكدا او متروكا الى غير ذلك

قال وهو مقدم على الاسناد الخ وجوبا او حسنا عند عدم قال الا بقال الذكر لكونه اصلا لاستغنائه عن زائد وعلى كونه اصلا والحذف خلافه الاصل يوجب نكتة باعثة معتدا بها فالحذف اعرف واقوى في اقتضاء المقام الزائد على اعني الاصلي الذي هو المقصود في علم المعاني

هذا كلام تام الفرينة ومحاصل صاحب المفتاح مقتضاه لذكر ان يكون الخبر عام النسبة
الى كل مسنداليه والمراد بتخصيصه بتعيين كزيد قائم وعمر وذهب وخالد فر الدار
واعترض المصنف عليه بانه ان قامت قرينة تدل على ان حذف فعموم الخبر وارادة
تخصيصه بمعين وحذفهما لاقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك
والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وبيان لم يقم قرينة كان ذكره واجبا
لاشتراط الحذف لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة
وارادة التخصيص يقبل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيقه لانه اذا لم يذكر عام النسبة
كخالق كل شيء انهم ان المراد هو التبع وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه
كخير من هذا الفاسق الفاجر فهم منه ان المراد كل احد ولا يغرنك قرينة سوق
ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقصر ما يكون مرجحا
لا موجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال فلو تجاب ان المقتضى اعم من
الموجب والمرجح ولانم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا
في مقتضيات الاحوال بهذه المثابة **واما توليفه** ان جعل المسند اليه معرفة وهو
ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وقدم قرائن المسند اليه التعريف على النكير لان الاصل
في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب امر فائدته
وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر اما افادة الحكم او لازمه وهو انفع حكم لان المتكلم
كالحكم فر الاول لوقوع النسبة بين طرفين كلاهما معلوم عالم بوقوع النسبة ولا
ان احتمال تحقق الحكم متركا بعد كائن الفائدة في الاعلام به اظهر وكل ازداد
المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كان زيد في قولك شر عا موجود فو
زيدا حافظ للتورية فائدة انم فائدة فتضمن تخصيص وهو التعريف لانه كمال
التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصيص بوصف يخ لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد
الها خلق السما والارض ولبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل لكنه لا يعتبر
فرقوة تخصيص المعرفة لانه وضع بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون عاما وجوه
متفاوتة تتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله **فبالاضمار** لان المقام للتكلم او

الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف **واصل الخطاب** الكون
واحدا كان او اكثر لان وضع المعارف على ان الاصل في المتبوع ان الخطاب
هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا **وقد يترك** ابر الخطاب مع تعيين **الى غيره**
اي غير معين **ليعم الخطاب** كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون
ناكسوا رؤسهم لا يريد بالخطاب معينا قصد الى تعميم حال المجرمين
ابر تناهت حالهم **الفظيعة فر اظهور** وبلغت النهاية فر الانكشاف لاهل المحشر
الى حيث يمنع خفاؤها فلا يختص بها رويته دون راء واذا كان كذلك
فلا يختص به ابر هذا الخطاب **مخاطب** دون مخاطب بل كل من يتاتى منه
الرؤية فلم مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤيته
حالهم مخاطب لحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح
وقد يترك الى غير معين نحو فلان ليسيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك
فلا تريد بكلمها مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه او احسن فتخرجه في صورة
الخطاب ليتناول العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى اذ المجرمون الاية
اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليتناول العموم متعلق بقوله
فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا
قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي يحمل على هذا اعني عدم ارادة
مخاطب معين لارادة العموم ينتفي بذلك لفظ المتاح **وبالعلمية** اي تعريف
المسند اليه بارادة علما وهو ما وضع ليشترك جميع مشخصاته وقد تجعل
بتعريف المعارف لانها اعرف منها **لاحضاره** ابر المسند اليه **الغيبة** اي لشخصه حين
يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم
جاني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا
بالضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب **باسم مختص به** ابر المسند اليه يحتمل
على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة
والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بواسطة اسم

مسند اليه مقدم او مؤخر معرف او منكر وكذلك وسببا بيان كون

المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه فمنه على سائر الاحوال لانه عبارة عن غير

الاتيان به وهو متقدم على الاتيان بالخبر وجوبا او تاخر وجوب الحادث عن محدثه والحذف يتقرر

الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون الكلام مع عارف به لوجود القرائن

والتباعد الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا

فرعلم النحو ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل القرائن مع اشارة عامضمنه فقال فللاحوال

على الحذف اذ القرينة دالة عليه فقد يكون الحذف لكونه عمدة لكونه بيانا على الحقيقة وفي نفس الكلام على

بناء على النطق والا فمهور الحقيقة اركان لا عظم في الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وفضل

مفاده ايجاب نظر الكلي ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك

والاستلذاذ والتنبيه على عادته السامع ونحو ذلك او تخيل العدول الى اقوى

الدليلين من العقل والنطق يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة

النطق حيث النطق وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة

بخلاف النطق فانه يفتقر الى العقل فاذا حذف فقد خيلت انك عدلت من

الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخيل لان العدول عند الحذف ايضا هو النطق

المدلول عليه بالقرائن والاعتماد وان كان على النطق ما لا حاجة الى العقل فلا يخلو عند

الذكر من كونه اعتمادا على النطق او لا اعتماد عليه اصلا فان كان الاول فهو

قلت على دليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخيل المذكورين او اخباره الذي عند القرينة

هل مثبته ام لا او اخباره مقارنا منتهما مثبته بالقرائن الخفية ام لا او ابهام صوته

امر المسند اليه عن لسانك بتعظيمه او ما في معناه او عليه ابراز ابهام صوتك لسانك عنه

بخير اليه وامائه او ناني الانكار امر بشره لدى الحاجة نحو فاخرقاش امر يزيد لبشر لك

ان تقول ما اردت بل اردت غيره او بغيره او ادعاء اي التغير او نحو ذلك كتشنيع

المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر وسآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن

او سجع او قافية وما اشبه ذلك بقول القصار عن ان قال المقام لا يسع ان

يقول هذا عن ال فاصطادوه وكالاخفاء عن السامع في الحاضر بمثل نحا



وكاتباع الاستعمال الوارد على ذكره مثل رئيسه مع غرامه او شيئا عن فيها في

احترامه او على ذكره كما فسر الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لما

يكادون يذكرون فيه المسند الخو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان ذكروا

رجلا فمر شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا

وبهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد

الفعل الى المفعول ولا يعدل عنه الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى محرد

الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتداد بشان قاتله واما

المقصود ان يفعل ليوقع شره وقد يكون حذف الشعار اشعارا بانه بلغ في الغاية مبلغا

لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او

او الطريقة ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ في المطاعة للحث لا يعتد

المتكلم على اجرائه على اللسان او الف مع على سماعه ولهذا اذا اقلقت كيف فلانا

صار بالغا في الواقع فربما يقال لانسان عما لا تعرف عنه ما لا تعرف او يجري على لسانه ما هو في

لحظاته واضماره المتكلم وانما لك لا تعد على سماعه لا يخاطبهم الله مع و

اضمارهم واما ذكره فلكونه امرا لذكر الاصل ولا منتصر للعدول عنه او للاحتياط لضعف

التعويل على القرينة او التنبيه على عزته في مع او زيادة الايضاح والتقرير

ومنه اولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كاملون لهم الاثرة

بالهدى وفي انهم بالفلاح فجعل كل واحد من الاثرين غير الاخر وغيرهم بهما عن غيرهم فيما

التبس لو انفردت كنت ضميرة على حالها او اظهار لتعظيمه او لاهانته او لكونه

اجدر لمقام بذكره او استلذاذه او لبسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب او

اليق مع مطلوبا للمتكلم لعظمته ونزفه نحو عصابر ولهذا بطال الكلام مع الاجناد

ويجوز ان يكون خشعا ابلزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والاشتهار

وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما لك في تلك فتقول نبينا صلى الله عليه وسلم

محمد بن عبد الله صلعم على غير ذلك في الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجيب

التعجب او الاستهزاء فيقتضيه او التسجيل على السامع غير لا يكون له سبيل الى الانكار

واما ذكر فلكونه اي ذكر المسند اليه امرا لذكر الاصل وهو عدم جواز الحذف

كونه مذكورا او اصالته الذي لا يحصل شيء من الحذف الا بالاصل خالي المسند اليه

فان قلت لا يتحقق الاقتضاء الكون المسند اليه محذوفا مع انتفاء الدليل

قلت بلى يكفي انتفاء القرينة قلت كانه لم يرد

بالمقتضى ما يدل على الحذف بل ما يقتضي

وقت الاحتياج او حصوله اول تكلمه

متذكرة العفاص احمر وكره كمه

وكاتبا المفتاح حمله تكلمه وله

قال المسند اليه الذكر لكونه اصلا لا يتوقف

الحذف يوجب نكتة زائدة عليه معتدا بها

فالحذف اعرف او اقوى او اقتضاء الكلام الذي

على المعنى الزائد الحاصل عند الحذف على

الكلام فلذا اتفق على الذكر والمصنف قال الفرق

جملة نكتة عربية لا بنا لها الا ابدى النظر الى

لانه يحتاج الى معرفة انه ليس في المقام شيء من مقتضيات

الحذف وهذا من الامور الدقيقة لكن ينبغي

ان يوجد ولا يقتضي للعدول عنه ولا يعتد به

فاحفظه فتاح المفتاح ان القيد الذي صار به جليلا

على فائدة السامع او تنزيله بالغا في ذلك او لغرض

الايضاح والتقرير اما للمسند اليه كما في قولك او لك

تكرير المسند اليه كما في قولك او لك

مذهب آخر و المقام الصالح للموصولية هو ان يضع احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الا تناسب الى مشار اليه بحسب ان وضع الموصول على ان المتكلم عالما بعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلو كان الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة لخصص بواحد فان خصيصها ليس بحسب الوضع فقولك ليت من ضربته اذا كان من موصولة تمنى ليت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك و ان جعلتها موصوفة فكانك ليت انسانا مضروبا لك فهو و ان خصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان ما لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان يختص بمضمون الصلة و يكون معرفة بها هذا هو المقام الصالح للموصول ثم الموصوف اشارة الى تفصيل الاغراض الموجبة له او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة بوصوف الصفة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم و لم يعرض لها لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الترف لا اعرفهم او لا اعرفهم لغفلة تحذو من هذا الكلام و ندرته و قوعه او استبعاد الفرع بالاسم او زيادة التقرير اشيء التقرير الغرض المسوق له الكلام كقولك او ذاك الذي هو في بلاد الترف اشيء التقرير زليخا يوسف و المراودة المغاظة فيه و راودته و جاوبه و كان العرف عارفا عنه نفوذ فعل المخادع لصاحبه و خروج الشيء الذي لا يريده ان تخرجه في زيه بخيال يخيل اليه ان لغليه و باخذه منه و هو عبارة عن التحيل لوقوع الفعل اياما فالكلام مسوق لنزاهة يوسف و طهارة ذيله و المذكور دال عليه و امراة العزيز زليخا لان كونها فريسة و مولى لها يوجب قوة تمكنها و المراودة و نيل المراد فاباؤه عنها و عدم الانيان لها يكون غاية في انتزاهه عن الفحشاء و قيل مناه زيادة تقرير المسند لان كونها فريسة زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط و الالفة و قيل تقرير المسند اليه و ذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا و امراة العزيز فلا يتفرد المسند اليه و لا تتعين مثله في التي هو بها لانها واحدة معينة مشخصة و جاء وصف في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام فرعاية المسند اليه بين السقط اعناد المسيح يخاف صحبي و مخ

عبد من خلق الميسح فانه اول على عدم خوفهم النصارى من ان يقول لهم عبد الله و المشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط و المفهوم من المفتاح انها مثال لهما و لاستجلاب التصريح بالاسم لانه قال او ان استجلاب التصريح او ان يقصد زيادة التقرير خورا و دثه الآية ثم قال و العدول عن التصريح باب من البلاغة و اورد حكاية بشر حافي فلو لم يكن مثالا لهما لما اخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التصريح نحو عشيهم في النهم ما عشيهم و منه قرعت السنه قول ابا نواس و لقد هتفت مع الغواة بدنوهم و اتمت شرح اللحظ حيث اساموا و بلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذاك اثام او ينبه المخاطب على خطاء فول عبد الله بن الطيب في قصيدة يخطئ فيها بنيه ان الذين ترونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان ينصرعا امر تهكموا و نصبوا بالجوارح فيه من التنبيه على خطائهم فرهذا القطع فالبس في قولك ان القوم الفلاني و جعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الاياما الى وجه بنا الخبر بل لا بعد ان يكون فيه ايما الى بنا نقضيه عليه و جوابه ان العرف و الذوق شاهد آصدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايما الى ان الخبر المبني عليه امر ثباتي في الاخوة و بيان لتجه او الايما الى وجه بنا الخبر اي الى طريقه نحو قولك مات هذا العمل على وجه كذا اي على طريقه و طريقة يعرف بها الموصول و الصلة للاشارة الى ان بنا الخبر عليه مراعى وجه و طريق من الثواب و العقاب و المدح و الذم و غير ذلك و حاصله ان بنا الفاتحة على وجه بنية الخاتمة كما في فرعلم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايما الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب و الاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماؤهم الاعلام ثم انه اشار الايما الى وجه بنا الخبر لا مجرد كونه اسم موصول على ما سبق الى بعض الاوهام بل جعل ذريعة اي وسيلة الى التوقف بالتعظيم بشانه اي شان الخبر نحو قول الغزي ذق ان الذي حكم اي رفع

الكتاب شرعاً لبعد درجته وربما جعل محله منزلة لبعد المسافة وقد تقصد به تعظيم الشيء
كقول الأمير لبعض حاضريه ذلك فعل كذا او تحقيره بالبعد كما في ذلك اللعين فعل كذا
شرعاً لبعده عن ساحة حضرة الخطاب وسفاهة محله منزلة لبعد المسافة ولفظ
ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عيناً كان او معنى بأن يحكى عنه او لا ثم يشار
اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربت زيداً فهاله زيد ذلك الضرب لان المحكي
عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وما لي هذا الضرب
امر هذا المذكور عن قريب فهو ان كان غائباً لكبر ذكره او قرب فكأنه
حاضر وقد يذكر المشار اليه المتقدم بلفظ البعد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم
لا يفعل لان المعنى غير مدرك حساً فكأنه بعد او لتنبيه امر تعريف المسند اليه بالاشارة
للتنبيه على تعين المشار اليه او وصافه اي عند ايراد او صاف على عين المشار اليه لتقو
عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشر
اي جعلت الشر عاقبة على عقبه اي للتنبيه على ان المشار اليه حقيق بما يرد بعده
اي بعد اسم الاشارة فخاطبها امر من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد
المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى
من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعددة
من الايمان بالغيب واقامة الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه باللام او ورده
اسم اشارة تنبيهاً على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم
على الهدى عاجلاً والفوز بالفلاح آجلاً من اجل اتصافهم بالاوصاف
المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره بحسب الاشارة الحسية
بالحواله او نحو ذلك او باللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود
امر الى حضرة في الحقيقة معهود بين المتكلم والمخاطب واحد كان او اثنين او جماعة
تقول عهدت فلاناً اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحاً او كونه
نحو وليس الذكر كالانثى حكاية عن قول امرأة عمران الذي طلبت الذكر كالتي وهبت
لها فاللام اشارة الى ما سبق ذكره صريحاً في قوله رب اني نذرت

ولكن لا يخفى ان هذا انما يتم اذا كان المشار اليه في الحقيقة هو المذكور
وهو ان يتعلق اولاً بالجنس المقدس انما كان للمذكور من الذات وهو
مسند اليه وقد يشعر عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن كخروج الامير
او الم يكن فر البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل ليتك عني الباب وقد
يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى واسم الاشارة
نحو يا انها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة من غير اعتبار
من غير اعتبار لما صدق عليه في الاذهان كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام
الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع مفرد
وكذلك لان التعريف للتنبيه على ان المعرف بلام الحقيقة لواحد
باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة لا بقيد
الذهن هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن موجود في الخارج باعتبار كونه
معهوداً في الذهن وجزئياً من جزئيات تلك الحقيقة مطابقاً اياها كما يطلق الكلي
الطبيعي على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس التصدي الى نفس الحقيقة
من حيث هي بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد
بل في بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة
على ما ذكرنا والحقيقة انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد
الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فمجرد التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار
الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد ومن اسم
الجنس نحو لقيت اسامة وليث اسداً فان اسامة موضوع لواحد من آحاد جنسه طلاقاً
على الواحد اطلاقاً على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن
فاذا اطلقت على الواحد فانما ارادت الحقيقة ولزم من اطلاقها على الحقيقة باعتبار
الوجود التعدد ضمناً فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة بخلاف
ادخل سوقاً بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فانما المراد به نفس الحقيقة والتعيين
مستفاد من القرينة كما في ادخل مثلاً فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد دون اللام

قال فاسم موضوع لواحد اقول الوقوعه اسم الجنس وعلى الجنس عارض فكان مستقلاً بالمفهومية
المفصل وانما يشعر على قول من يجعل اسم الجنس موضوعاً للماهية من حيث هي وحق العبارة ان يقال
موضوعاً للماهية من حيث هي تفتن لكن اسم الجنس جعله موضوعاً للحقيقة المتحدة في الذهن وانما افترقا
من حيث ان علم الجنس يدل بحسب وضعه على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب معهودة عندهم كما ان اسم الاشارة
يدل بحسب وضعه على كون الاشيء المشار اليه معلوماً ومعهوداً وامر اسم الجنس ظاهر لا يدل على ذلك بحسب وضعه

بل بالآلة ان كان

اذن بالنظر الى القرينة سواء بالنظر الى انفسهما مختلفان والبيان بقوله

وهذا في المعرف بالنكرة

يعني لقد اعتبار القرينة وان كان اللفظ يجري عليه

احكام المعارف في وقوعه مبتدأ وذا حالا ووصفا للمعرفة وموصوفا بها وهو

ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة

وكون نكرة سامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا ولعلم بما ذكرنا في تقرير كلامه

ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى الموصوف بلام الحقيقة او الى مرجوعه الى مطلق

المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا الموصوف في المعنى كالنكرة

لعامل معاملة النكرة كثيراً فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني

وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفاراً على ان الجمل صفة للحمار وقيه الاشعار بضعف من

الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين

او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف

فليس لتعريفه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف التعريف

كما ستذكره عن قريب وان كان اسماً موصولاً يصح هذا ايضاً لان الموصول المعرف

لعامل معاملة المعرف كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لما وقعت

في فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم

وصفاً له فان قلت الموصوف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كافي نحو ادخل

السوق ورأيت اسامة الحقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما

وضع له لان تغير استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على

ذلك الغير وقصد ارادته منها واذا اطلق المعرف واريد العلم المذكور على

الواحد فانما اراد به الحقيقة تلزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود والقيام

الفردية فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وبهذا فرق بين الاستعارة وقد يقيد

المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر استثنى باللام الى

الحقيقة لكن لم تقصد بها المهية من حيث هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد

بل في ضمن الجمع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو لم

وهو قوله الا الذين امنوا الخ

اعني ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما

ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فان لم يكن للبعضية

لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشف حيث يطلق

لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكرنا في قوله ان الانسان لفي خسر ان للجنس

وقال في قوله ان الذين كفروا سواء عليهم ان اللام للجنس فيشمل كل كافر وكثيراً ما يطلق

على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكرنا ان اللام في الحمد لله للجنس حتى ان الاستغراق

والى حاصل ان اسم الجنس المعرف اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت

الحقيقة عليه في الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما

على حصة معينة منها واحداً او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص

كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني وشبهه النكرة كرجل واما على الافراد

وهو الاستغراق وشبهه كل مضافاً الى نكرة ولاحظ في تميز بعضها عن بعض الافي

تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى المهية من حيث هي من غير لحاظ شيء آخر معها

التي ليس فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجلي وذكري والمرجع والذكرى و

ان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن من غير تعريف العهد وهذا

حاصل لان كل ما يدرك او يرد على صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه ان اللام

عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين او

اشيء او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس المهية المفهوم باعتبار كونها

حاضرة في الذهن وبهذا المقدار تغير في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار التي ليس

باعتبار عدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما تناوله

اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة وعرفي وهو ان يراد

كل فرد مما تناوله اللفظ بحسب مقتضى العرف نحو فلان جمع اللامير الصاغة اي

صاغة بلده او صاغة عرفه لان المفهوم عرفاً لصاغة الذهب فان قلت

الصاغة جمع صايغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف

تعريف عند غير الممازني فكان التمثيل على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل

قال رحمه الله اقول قد علم مما قررته ان المعرف الذي هو في المعنى

النكرة هو المعرف بلام الحقيقة واما اطلق على فرد منها لوجود الحقيقة

منه فاللفظ مستعمل في الحصة والبعضية مستفادة من خارج في ذا

الضمير وقوله فقد لاح ان المعرف بلام الحصة فهم البعضية

مندرج تحت المعرف بلام الحصة كما هو الحق فان الضمير

في تحققه مع اللام الجنسية وان عاد الى مطلق المعرف باللام

كان الكلام صحيحا لكنه قاصر عن افادة معنى الاندراج فيكون

الاول اولى ف وقد امر على اللئيم ف لم يرد باللئيم الحقيقة و

الاستغراق وهو ظاهر ولا المعهود المعين لفقدان ما يدل عليه

هو الموصوف بالشتم او المعهود الغير المعين لفقدان ما يدل عليه

فتعين ان يراد به الجنس باعتبار وجوده في ضمن بعض الافراد

وهذا اولى من ان يقال ان اللام للعهد الذهني لان الكلام

كانه قال امر وقتا بعد وقت على اللئيم من اللئام

هو موصوف بسبب بعد سبب فلا اجاريه قيل

لا التقابلية والتبعية وهي ههنا بعلى ان جعل يسبني على الحال و نقيد

المرور بوقت مخصوص ليس بسديد ق فان قلت الموصوف بلام

الحقيقة كما مر وعليه ف كما هو الظاهر من كلام

المصنف في اطوله وارد عليه ان مفهوم الجنس

المسمى في عرفنا صادق عليه في الافراد كما ذكره فقد

تقدم باعتبار الوجود وانضمام القرينة كما في علماء اهل السنة

مفاد باعتبار الوضع مقدر وفي بعد نظر لصحة كون حصة

منها مستفادة من خود اللفظ المستعمل فيها والعهد

الثابتة منها بانضمام

القرائن الحالية

المستهر

قدس سره

وهو اي الاستغراق مطلقا باللام او غيره بدليل فقد يعبر بدليل

صحة لا رجل في الدار والا رجل ولا الاستغراق

كما في الايضاح فلا خفاء في التمثيل بالصاغة مع كونه

موصوفا باللام اذ اللام في اسم الفاعل اسم موصول لا حرف

التعريف عند غير الممازني لان التعريف بالموصولية

ثابت للاستغراقي نحو الكريم الذي يأتوك الا ترى ان

ذكر الخلخالي في الاول اسم الموصول لا يعمل الا

الاذن عليه من المعلوم بالصلة فالصاغة استغرقت

في الجملة الى جميع المعنونة وهي صاغة بلده او مملكته

لان في مفهوم موصوف بتعريف حيث يتحقق في ضمن

احاد المعنونة التي يتناول من الصاغة

الافراد فتأمل وعلى ان الكاز لك وقته نظر فتنبك الى

ادراك وطرحك فانه لا يليق بحال الاقام

الاربعة في الموصول وصفته وان في القصد

كون اللام اسم الفاعل او المفعول لم يقصد الحدوث

كما في التعريف كالعالم في الصفة المشبهة

واما اذا اريد الحدوث فالتعريف

او مملكته وهو بالميم واللام اعم من الملك وسلطانه على ما في القاموس والمراد هنا ما يتصرف

فيه الملك من البلاد والمملكة اذا كان امير البلاد وقرر الحقق ان الشمول لكل ما تناوله اللفظ بحسب اللغة

المجازي او التحقيقي والعرفي بان يجعل كل ما تناوله اللفظ بحسب تلك الحقيقة والعرف اطلق عليه

شرعا او استعملا حاو اسعة او ان الظاهر عرفي ولعوني اذ للتقابل بين الحقيقي والعرفي وفيه

بما لا يخفى لان الشمول للاستغراق على تقدير كونه عرفيا لا ينافي كونه حقيقيا ايضا

ولا يخفى عليك ان التقسيم الى الحقيقي والعرفي لا يناسب الاستغراق بل هو تخصيص من غير مخصص اذ

اذ قد حمل السوق عرفي اذا المراد سوق من الاسواق البلد لا اسواق الدنيا بل الكاز ناظر الى ان الحقيقة من حيث هي ليست الا لك ربما تقدم

والمعول المعبر الحروف لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وهل
كان يعبر الماضي واما ما ليس بمعنى الحدوث نحو المؤمن والكافر والصانع والمائك
فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح
يقتضي ان ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف
التعريف او غيره والموصول الصلاتي للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا
زيدا او اضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف
او غيره اشمل من استغراق المثنى والجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد و
استغراق المثنى اتم يتناول كل اثنين اثنين ولا يتناول خروج الواحد واستغراق
الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا يتناول خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال
فرا قوا اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها
رجل او رجلان وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق
بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق
ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان
فان رجح يحتمل عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد
يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وفلان في غيره نحو علمت نفس ما
قدمت وفي المقامات ما مثل هذا التقى وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع في
ظاهرة نحو ما جاءني في رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق شرعا
ما في رجل او لا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال
ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق والرفع بجوزه ولقائل ان يقول لم
كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلم ذكر في المعرف باللام بل الجمع
المحلى بلام الاستغراق ليشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول
والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا
القبيل نحو اعلم غيب السموات والارض وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة
اسجدوا لآدم والله يحكم لا معقب لحكمه وما هي في الظالمين ببعيد وما الله بريد ظلما للعباد

فال نحو ما اورد البيان اه اقول [illegible] عنوانه لما ادعى ان استغراق
المفرد اشمل من استغراق الجمع اراد بيانه فرجع ومفرد منفيان
بلا النافية للجنس لانها نص في الاستغراق فتخلص لا رجل لا يصح
اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجال لا يصح
الجمع بطريق الاولى فتصح بذلك ثبوت المدعى
قال قلت كيف يكون لا رجال نصا في الاستغراق مع جواز خروج واحد
منه واما كونه نصا في الخصوص فلعله مخصوص
بالمعونة قلت نحو لا رجال في الدار بل رجل او رجلان
فانه يصح عند من يجعل الجمع المعرف باللام للاستغراق العرفي
اذا خرج عنه اكثر افراده فلا يكون نصا في الاستغراق
اذ قد يتناول ما فوق الواحد والاثنين ايضا
فلا يكون نصا في الاستغراق الحقيقي
وحاصل كلامه على تخصيص النصوصية بالمفرد ان
لا ان ما ذكره من الجمع مشترك بينه وبين المفرد قال قلت
لا خفاء في صحة قولنا لا رجل في الدار الا زيد ولا رجال فيها
الا زيد فلا يكون نفي الجنس فيهما نصا في الاستغراق مدلولا
قال لا نسلم انه لا يصح اذا كان فيها رجل بل رجلان
فانه يصح اذا كان فيها رجل بل رجلان
قال قلت لا يصح اذا كان فيها رجل بل رجلان
فانه لا يصح اذا كان فيها رجل بل رجلان
قال لا نسلم انه لا يصح اذا كان فيها رجل بل رجلان
فانه لا يصح اذا كان فيها رجل بل رجلان

ان غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف نحو جاءني القوم او العلماء الا زيدا و الا الزيدين
مع اشياع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل
المفرد يتعذر استغراق الآحاد والجمع لا يتعذر الا استغراق الجموع حتى ان
صح قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا يأتي في خروج
الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا ان سلم فلا يمكن خروج الواحد
الاثنين بهذا الدليل لانا نقول جاءني كل جمع واحد آخر
سلمنا جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان قولنا
ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للجموع دون كل فرد فرد حتى
يصح جاءني كل جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه وهو مع هو اول المسئلة
فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح فرقوله لعلي اني وهن العظم شيء انه من
جمع العظم الى الافراد تطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول الوهن
المجموع بوهن البعض دون كل فرد فرد بغير يصح اسنادا لوهن كذلك صيغة الجمع نحو
وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد فرد ولا يصح
ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهن العظام باعتبار وهن البعض بل
الوجه في ذلك ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الآل على
مغزى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما يركب
منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يبق بعض
عظامه ولكن كلها بغير لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن
ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع في جميع تلك الاجزاء المتشتتة
لان العدد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا
الكلام صحيح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل فرد من العظام بخلاف
عنه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام
دون كل فرد فانتفى بهذا الكلام بين واضح وتوهم بعضهم انه لا مناقاة بينهما بناء على ان مراد
صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه مخالم يصبه الوهن ولكن الوهن

والنكرة في سياق النفي [illegible] فلت فحصل كانه يطلب الجنسية الذي فلت في الى ان ابهال الجنسية العام الذي
جانب المعنى ولا يخفى ان المستغرق ايضا يستلزم النكرار اذ قولنا كل رجل يستلزم وجود زيد وجود عمرو
رجل وبالجملة عند الجمع المحلى باللام داخل في استغراق المفرد فنقض كلي يستلزم النكرار على ما عرفت من النقل شاهد صحيح
فتذكر وقد يأتي لجمع المعرف باللام لاداء الجميع وكون جاءني الرجال بمعنى جاءني جميع الرجال وهو
الشمول وحينئذ فاستغراق الجمع [illegible] مع ان اللام ليس هنا الا التعريف المفهوم منه ان الاولى بالقصد في المقام الجمع المعرف
عصام الدين في اطوله رحمه الله

انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد الذي هذا التوهم
سوء التفهم وقله التدبر وذلك لان افاده الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل
فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه فر الكشاف انه مسخون
لانه قال في قوله تع والله يحب المحسنين انه جمع لينا ول كل محسن وفي قوله تع والله
يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين ليعم ما يريد شيئا من الظلم لاحد من
خلقه وفي قوله تع ولا يكلمك الناس حضيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تع
العالمين اجمع ليشمل كل جنس مما يسمى بالعالم يغرلوا يريد بقوله تع انه اشارة الى هذا
العالم المحسوس الشاهد في جمع ليتعدد القول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد هذا قبل
ان مراده ان المفرد وان كان يشمل لكنه قصد هنا الى غير آخر وهو التعميل كون
العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس
وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل فاسمى بمفرده كيف يكون العالم شاملا
لكل جنس مما يسمى بالعالم وهل هذا الا تهافت والضلال وقوله ليشمل كل جنس مما يسمى
على هذا المعروف قبل ان العالم ليس ماهيات مختلفة فيكون لها الجمع بل كل الجمع
وذلك لان الاسد نوع الشيقرة ثالوبذ يا عقرب والنقل وباجملة فالقول بان جمع يفيد
تعلق الحكم لكل واحد من الافراد مبنيا كان او مبنيا مجاوزة الامة وشذ به
الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لتوقف جمع ذلك
بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس
من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع افراد الجنس وان يراد به بعضه
الى الواحد منه كما في قولنا ان الانسان لفي خسر والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس
وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان ورائه في تناول الجمعة في الجنس وان
المفرد في تناول الجنسية الجمعة فحمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف فنحو قولهم
فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجازا مثل قولهم بنو فلان قتلوا
زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس ان الكتب الكثير والكتب
وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية فائقة في وحدان

الجنس كالدينار والدرهم بخلاف المنوع من الصرف فانه يدخل تحته الى ما فيه من الجمعية
قلت هذا الكلام مبني على ما هو المشهور عند البعض من ان جمع المعرف باللام بمعنى
كل جماعة جماعة اورده وقيها لكلام ابن عباس ولم يقصد به مذهبه بدليل انه
صرح بخلافه غير مرة والاستعمال يطرد بذلك وانما اطنبت الكلام في
هذا المقام لانه من مزالق الاقدام ومطارح الافكار ركم زلت فيه للافاضل
اقدامهم وكلت دون الوصول الى كنهه افهامهم ولما كان هذا مظنة اعتراض
وهو ان افراد الاسم يدل على وحدته وصفته وانه قد يدل على التعدد و
الوحدة والتعدد مما يتنافيان فان كيف يجمعان اشار الى جوابه بقوله فالتنافي
بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الخ اي دال على الاستغراق كحرف النفي ولام
التعريف انما يدخل على ابعاض الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على
غير الوحدة كانه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما شمع وصف بعض
الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الدال
عليه حرف الاستغراق يعني كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا اشيع وصف بعض الجمع
عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدنانير الصفر والدراهم البيض واما
قولهم ثوب اكياش وبطة اشارى فلان الثوب يؤلف من القطع كلها بكل
اي خيط والبطة مركبة من اشياء كل منها يشترى الى المختلط وصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء
لانه هو بعينه وبالاضافة اي بتعريف المسند اليه بالاضافة الى الضمير المعرف لانها اظهر
طرق الى حضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول معبر عن كاذبا
هواي اي مهوى وبهذا اظهر من الذي هواه وكذلك والاحضار مطلوب
لضيق المقام وفرط الاسآمة لكونه في السجن والجب عن الرجل مع ادراك اليمين
مصعد اي مصعد ذاهب في الارض وثمامه حب خمامة بكة موثق والجب
المحبوب المستتر والخمامة الشخص والموثق العهد ولقط البت ضرب معناه ناشئ
وتحرى بعد الجيب او لضمنا نعطيهما ان الضمير اليه او المضاف او غيرهما
عبدي حضر وفر اي عبد المخلفة بركب وفي ان عبد السلطان عجلة اي تعظيما ان

واسم لا ينفع المخاطب لسيلقاهم الاشارة والحضور والاحتقار مطرد بطيء الفهم وفرط الامة لكن هذا السهو والجهل بسبب عدم تدبره في الكلام
استقل اذا اضافة المواني الى الفه مع الركب اليعابير جمع يعبور للراكب مع الركب مصعد لانه لا يلفظ صواني حاج اصفهان الى اصفهانها
بفتح حرف الياء الموحدة مصعد مسعود ذاهب في الارض فاسه حبث وحثماني مكة موثق والحب المحبوب المستتر ولقط البيعر وبعناه مخبر وفاعل
اما على السعد الخمامة او نوع من سفارته الروح من اعتمار ولله الحجاج حاضر شال لتحقير الضاف واستخراج الضاف الى الاخير بعد الاضافة تضمنها اعتبارا الطفا مجازا ياء وهو اصل اوفى علامة منزلة ثامنة تشتق عليها الاضافة نحو كوكب الحربا وعليه احجاء
وجعل في مجاز لغير ياقه او حكما اختلف كلام الشيخ الجمعة وذو السند كونه مجازا حكميا ليفيد تعلق الاضافة من محل الى محل
او عصام الدين في اطوله رحمه الله تعالى واسقه

المتكلم بان عبد السلطان عبده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه
المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها
تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او
غيرهما نحو ولد الحجام يجالس زيدا وعنه وقد يكون الاضافة لاغنائها
عن التفصيل متعذر نحو اتقوا اصل الحي كما كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا
او لانه ممنوع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض او غرض مهم نحو خرج اليوم عالم
البلد وكالتصريح بذمهم واما نهم نحو على اهل البلد فعلوا كذا وكاستماع السمع
او المخاطب او المتكلم نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام
او اذلال او نحو سبا نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه ولد زنا والقصد
والدة بولد ما ولا يولد له بولده فانما ثبت ابوة الولد لها استغنا فالها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء ونهكما نحو
ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا لطيفا نحو يا ابت استاجره او هو الاضافة
بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره
سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جهة ما نحو عمي لقولهم
تدلى علي ثمرا مي الارض فتنفجر فانها تغير عن جنس الخراجي وذلك لان
الاسم المفرد حامل للمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة تغير فيه احد
الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف في نحو ولا طائر يطير
بخلاف ما سيجر الله واما نكرة فلافراد اي شكر المسند اليه للقصد الى فرد غير معين
مما يصدق عليه اسم الجنس نحو رجل من اقصى المدينة يسعى او لتنوعه الى
الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية وهو غطاء التعامي عن
آيات الله او لتضمنه اياه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية
وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم
ادل عليه واوفى بادائه او للتحقير اي غشاوة بليغة فرارا رقاع شانه او
الخطاط مبلغا لا يمكن ان يوصف كقوله اي قول ابن ابي السمط لا حاجب اي ما نع

عظيم من كل ما يشينه او ليس له غير طالب العرف اي الاحسان حاجب
حقير فكيف بالعظيم او انكر كقولهم ان له لابلا واله لغنما او التقليل نحو و
رضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان
وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار المكثر تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات
والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار
بقوله وقد جا للتعظيم والتكثير نحو ان لكم لاجرا غير ممنون فقد كذبك رسل من قبلك
اي ذو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وآيات عظام هذا ناظر الى التعظيم
وربما للتعظيم والتحقير نحو ان كان صيحة واحدة فاذا هم خامدون
لم يلتفت المصنف الى احتمالهما لان المقام لا يقتضي واحدا منهما
واكتفى بالاحتمال الاول واورد على الاحتمال الثاني ان ذو عدد كثير وآيات عظام
ادوم وحوى عليهم السلام والعذاب والفارة
والتقرب وعلى منع عدم خلقهم وعدم خلقها
النظم نعم لا ينافي غير الماء ينطفة الآب او
الابوين واورد على الاحتمال الثاني خصوصا
النقل فانه خلق من نوعي نطفة وبويضة ليس
النوع هو النوع الحقيقي المتمحضة من نطفة ابويه
بل اخص من النطفة فالنطفة المتمحضة من نطفة الحمار
والفرس نوع من النطفة ولصاحب المفتاح نظر
آخر وهو نوع من الماء يخلق من النطفة اذ هو نوع
من الماء والم يخلق من النطفة اذ هو نوع
لان الظاهر تخصيص كل دابة بماء وردّ بكون التنكير للافراد بان تفصيل الآيات
من شئون نظم الآية لا يلائم اسلوب الخ فال فتنبه
وربما للتنويع نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع حرب غير متعارف وهو
حرب جند الفيل للبيد كر حربهم
حتى يدبر كر حزب غير منهزم
او لتعظيم الاظنا نحو ان بعض الظن اثم اي الظن الاظنا ضعيفا لا اعتداد به ولهذا صح
الاستثناء ولم يلزم التناقض من نفيه وهذا
مقتضى اللفظ والحق فتارة يجعلون اي حرف الاضربا
عن اضربت الاضرب او يعكسون في التركيب
تقديم وتاخير وتارة يقولون لم يقصد بالضرب
الا مطلق المصدر الفعل كما سيجيء وتارة
ويأتي ان اللفظ مسند الى ما هو له حقيقة
الف عن حصر الضرب في نوع منه لا عن حصر الفعل
في الضرب بخلاف زيد الاضربا فليس برجوع هذا
تقدير ان فعلت زيد الاضربا او لتكثير المسند اليه نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك
او المسند نحو ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
او المتعلق نحو ولئن سالتهم من نزل من السماء ماء فاحيا به الارض من بعد موتها
او لتعظيمهما نحو فكذبوهما فكانا من المهلكين
او لتحقيرهما نحو ان هما الا حياتنا الدنيا
او لتعظيم الفعل نحو فان كذبوك فقد كذبت رسل من قبلك
او لتحقيره نحو ان كذبوك فقد كذبت رسل من قبلك
او لتكثير المتعلق نحو ولقد ارسلنا رسلا من قبلك
او لتحقيره نحو ان كذبوك فقد كذبت رسل من قبلك
او لتكثير الفعل نحو ان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم
او لتحقيره نحو ان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم
او لتكثير الفاعل نحو ولقد ارسلنا رسلا من قبلك
او لتحقيره نحو ولقد ارسلنا رسلا من قبلك
او لتكثير المفعول نحو ولقد ارسلنا رسلا من قبلك
او لتحقيره نحو ولقد ارسلنا رسلا من قبلك
او لتكثير الفاعل والمفعول نحو ولقد ارسلنا رسلا من قبلك
او لتحقيرهما نحو ولقد ارسلنا رسلا من قبلك
او لتكثير الفاعل والفعل نحو ولقد ارسلنا رسلا من قبلك
او لتحقيرهما نحو ولقد ارسلنا رسلا من قبلك
او لتكثير المفعول والفعل نحو ولقد ارسلنا رسلا من قبلك
او لتحقيرهما نحو ولقد ارسلنا رسلا من قبلك
او لتكثير الفاعل والمفعول والفعل نحو ولقد ارسلنا رسلا من قبلك
او لتحقيرهما نحو ولقد ارسلنا رسلا من قبلك
او لتكثير المتعلق والفعل نحو ولقد ارسلنا رسلا من قبلك
او لتحقيرهما نحو ولقد ارسلنا رسلا من قبلك
او لتكثير الفاعل والمتعلق والفعل نحو ولقد ارسلنا رسلا من قبلك
او لتحقيرهما نحو ولقد ارسلنا رسلا من قبلك
او لتكثير المفعول والمتعلق والفعل نحو ولقد ارسلنا رسلا من قبلك
او لتحقيرهما نحو ولقد ارسلنا رسلا من قبلك
او لتكثير الفاعل والمفعول والمتعلق والفعل نحو ولقد ارسلنا رسلا من قبلك
او لتحقيرهما نحو ولقد ارسلنا رسلا من قبلك

واما تنكير اي جعل المسند اليه نكرة قدم التنكير
على التعريف والفصل اخرازا عن الفصل بهما التعريف
والتنكير مع ستره ان سبهما والمفتاح قدم التعريف
وزيد اضعاف التنويع لها فافراد اي
المسند اليه وان شاع فان فرد نوعه فان فعل الشاعر
يكن بحسب تحقيقه وجب الاعتقاد وعليه قوله تعالى فلا
تجعلوا لله انداد اي لا يعتقد واحد لا تذكروا له ندا والواو
يكون فردا كحصاة وبقي فرد نوعا كلكن المنادي
الشخص فلذلك جعلوه علما بالغلبة ان
المفتاح جعل الافراد شاملا لها وتحتمل ان يراد
بالافراد جعل الشيء فردا اطلاقا من غير نظر للنوعية
والشخصية وحينئذ يقابله الافراد الشخصية والنوعية
وحينئذ لكن التعريض بالافراد الشخصي مستدركا
لعدم غرض وظهور عن السكاكي والمثال اعني قوله
جاءني رجل من اقصى المدينة يسعى ظاهر في قصد النوعية
والاظهر ان التنويع مكابر قوله او النوعية
اي جعل المسند اليه نوعا الا انه نفى في ذكر الكسائي
وابرد بعضهم في صورة الحاصل المتقدم وعلى الصارفين عشاوة
اي نوع من الغطاء وغير ملتفت الى الكسر وهو عطاء
التعامي عن آيات الله تعالى قال وحينئذ طيبة
النكرة كما يفيده الوصف بالتحقيق والتعظيم
او النوعية يفيده اتيانها معها وكونها
محمولة للملابسة في المحاط عن قوله
لعدم حضور لفظا ومعنى اعطية يعرفها وبعود وزن
او لعلها لها عشاوة الا لانه لعدم معرفتها بوصف
يطرد انا نتعامى عما شيد بناؤه هذا ان النكرة اذا دفع
ما قالوا ان الاصل في المقام حمله على التعظيم كما
قاله المفتاح اي عشاوة عظيمة وحمل بان
الصارفين وهم الحق المباحي ولا يذهب عليك ان
جعل التنوين في عشاوة للنوعية مجمع الفصل
عشاوة فاسقطه في الجماد الاتم من الحقيقة لبصر
التعامي نوعا سماه اطلاقا منها
او التنويع
اي جعل الفظة لجعل الابهام وسيلة الى عظمته
لان التعظيم حاصله عن مؤنة التعظيم
اي بيان لحقارة المشبه للمكابر لان الخطر لعدم
الاعتداد به لا يعرفها كقوله الى كقول ابن ابي
السمط قال في القاموس السمط الرجل الخفيف
وابو السمط من كناهم وفي شرح كلام دلالة على ان
المثال لها فاعرفها حاجب حقير فكيف العظيم ولظهور
تعين الاول للتعظيم وان في التحقير اعتد الطبع السليم كما اوعاه الحاكي لم يبنه ولا يخفى لو حمل الاول على التحقير وكان
انه يكفيه مانع حقير عن الاتيان ولكن ان يجعل نكتة ترك تعيين المثال عدم تفنن نكتة لهذا المثال لكن يتعين الاتيان
سنة واضعاف عن هذا لا يضاح ولو حمل ان في الافراد على نحو ما صرح به لم يبعد ومما لا يبعد ان اشتمال ما من كل امر شيئ يستلزم
انتفاء المانع عن الاتيان لا شيء فالا يبلغ قليل ويحمل التكثير والتقليل على ما عرفت في التعظيم والتحقير
من التقدير سائغ او للتقليل نحو لعلك ان تقل بعض ما يوحى اليك وضيق به صدرك بالتقليل
والتحقير نوبض بما صرح به في المفتاح الا يضاح من ان الحاكي لم يقف بين التعظيم والتكثير والتقليل والتحقير وكذا
تعلقه عصام الدين في اطوله

من نوع في انواع الشيء وهو نوع التنوين الذي يخص ذلك النوع من التنوع
وصرح بانه في غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه
هي اذا كان المقام للافراد تخصيصاً او نوعاً كقوله ع والله خلق كل دابة من ماء
فتوهم بعضهم انه اراد بالمسند مطلق المتعلق ليصح التمثيل بالآية وبعضهم انه مسند
اليه تقديراً اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل
دابة منه ونعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد
سخصاً او نوعاً لا لتنكير المسند اليه وهذا وان كان بعيداً فليتنبه له **وفاد لواجب**
من الله ورسوله وللتحفز ان يظن الا ظنا اي طناً حقيراً ضعيفاً او
الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمعرف المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وهكذا
يحمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك مما وقع بعد
الا في المفعول المطلق وبهذا يحمل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب
وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يكون مستثنى منه او مستغرق جنس يدخل فيه المستثنى بتعين
فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محملاً غير الظن حتى يخرج الظن من بينه
لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه مجعول على التقديم وان خبر ان محذوف اي ان الظن
ظناً ومثله قوله وما اغره الشيب الا اغراراً اي ما اغره الا الشيب اغراراً و
لا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ضربت زيداً مثلاً يحتمل ان يخبر به عن ضرب
قد وقعت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع فيرتفع بذلك هذا الاحتمال
يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره فيجب التوهم فكأنك قلت ما فعلت
شيئاً غير الضرب وفي تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعين قوله ع او اطراحه
ارضاً اراد ارضاً منكورة مجهولة تبعيدة عن العمران وللتقليل قوله ع فيوماً يجيل نظره
الروم عنهم ويوماً يجود ونظره الغفر والجبا اي بعد وزر من خيولك وفرسانك
وسر بأسر من فيضان جودك وعطائك واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية
يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح ما يفيد بعض كقوله ع ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات
اراد محمداً صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او

برشط بعض النفوس جاهها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير كقولهم هذا كلام
ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمامه **واما وصف** اي وصف
المسند اليه آخر المصدر ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير حرزاً عما هو الغالب
من ذكر التنكير بعد التعريف وقد قيها التنكير نظراً الى ان ضمير الفصل
وكثيراً من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم
ذكر التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واستيفاء الوصف قد يطلق على
نفس التابع المخصوص وقد يقصد به غير المصدر وهو الان ههنا ليوافق قوله
واما بيانه واما الابدال منه بغير اما الوصف اي ذكر التابع للمسند اليه فلكونه
اي الوصف **مبيناً له** اي للمسند اليه كاشفاً عن معناه كقولك الجسم الطويل
العريض العميق يحتاج الى فراغ بشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا
القول في مجرد كون الوصف للكشف لا فرق كونه وصفاً للمسند اليه قول اوس بن
حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها انبأ النفس تحلى جزعاً ان
الذين تحذرين قد وقعا الى قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى
الا لمعي الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا الا لمعي والذي
المنوقد وهو اما مرفوع خبراً او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني وجر
ان في قوله بعد عدة ابيات او دم فلا تبغ الاساءة في امرئ قد تحاول الدعا
والا لمعي نعت مسند اليه وقوله الذي يظن بك الظن لا وصف له كاشف عن معناه
كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة
قوله ع ان لله ان حقق ملوعاً اذا مسه الضر دعا واذا مسه الخير منوعاً قال
الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير **او مخصصا**
اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال طمعاً في ان تتحاه التخصيص عبارة
عن تقليل الاشتراك الى حد صار في الكلمات نحو رجل عالم فانه كان يجب الوضع محتملاً
لكل فرد في افراد الرجال فلما قلت عالم قللت في ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته
بفرد في الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف

الاشتراك لانه الغالب في التخصيص وقلما يبلغ مرتبة الا
ازالة بالكلية والمحض جرى على اللغة لانه شائع
فيه اجرى على الاصطلاح فقدم اخيراً واراد
انه الة الاشتراك اما في الجملة او مطلقاً ليجري
جميع المراد ولم يرد ازالة الاشتراك
شائع المعنى اي الاشتراك بين اوراد
المعنى وان اوعى لسبك المسند ان
المتبادر من تعليل الاشتراك تقليل
الاشتراك المعنوي وسوغه لتقليل الاشتراك
اللفظي تحمل لان التقليل لا ينصرف
بالتحمل لانه لا يتصور فما شاهد والدعوى
لا يثبت له بعد ما اوضحناه لك فالوصف
نوع علم جارية مخصصة عند النحاة لانه
يزيل مقتضى الاشتراك وهو احتمال العين لمعان
ولو خصص التخصيص بازالة الاشتراك الناشئ من
المعنى لخرج وصف الاعلام المشترك والمبهمات
والمعرفات بلام العهد عن كونه مخصصا لان الاشتراك
في هذه الامور ليس بين اجزاء ما يتوسل به لتعلق
حكم الكل بها باستعمال اللفظ في مفهوم كلي صادق
عليها بل بين متعدد بقصد واحد منه بقصد
اللفظ اما في الاعلام المشتركة فظاهر واما
في غيرها فلانها اما موضوعات للكل واحد منهم
او للاشتراك في خصوص واحد منها على اختلاف
واياما كان لا تستعمل الا في واحد ولا يخرج
جميع المعارف الى الاشتراك فيها بنفس
اللفظ كما افاده السيد السند قدس سره او
المعرف بلام الجنس يكون وصفه لتخصيصه ببعض
انواع الجنس او افراده فالاشتراك
قلت لرجل العالم جزء الجاهل
لا احتمال للاشتراك لا يتصور
الشمول ليهمل بجعل تقليل
الوصف التخصيص **قلت** قرينة الاشتراك تقوم
بعد الوصف فالوصف لتقليل الاحتمال وقرينة
الاشتراك لتعميم ما وقع فيه بعض الاحتمال
فيكون الوصف مخصصا **فان قلت** لا يتم ذلك
كل رجل عالم **قلت** دخل الكل على الموصوف ولذا
لا يعاب وصف الكل بل يجب اجراء الوصف على المضاف اليه وسيقدم في هذا احتراز
اليه يستفاد الفطن عن تغييره وله جعل تقليل الاشتراك عبارة عن رفع الاحتمال
لان مقتضى الاشتراك قد يكون الشمول وان
كان الاكثر الاحتمال لبيان
الامر عصام الدين رحمه
الله تعالى

نحو زيد قائم اخبر او الرجل ان جرعندنا فانه كان يحتمل ان جر وغيره فلما وصفه برفعت الاحتمال نحو جاءني زيد العالم او زيد قائما او ضربت زيدا قائما او الضارب زيدا العالم او الجاهل او الغير حيث يعين الموصوف نحو عمر زيدا فاضل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعد قبل ذكر الوصف او اشترط هذا لكمال الصيرورة الوصف مختصا او ناكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو انا الذي سمتني امي حيدرة او يكون الوصف كالعلم في الاختصاص نحو هذا زيد الظريف او كالمضاف نحو هذا غلام زيد الظريف او كالمشبه بالمضاف نحو هذا ضارب زيد غدا او كالمشبه بالمشتق نحو هذا رجل ضارب زيد غدا او كالمشبه بالمضاف نحو هذا رجل

لانه الذي يقترن فيه المسند اليه مؤخرا عما انه تاكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول
السكاكي كما يطلعك عبارته الى ما اوردته فرق بين التقديم والتاخير
مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي اولا غير تاكيد وتقرير للتخصيص
الحاصل من التقديم وابراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف و
كل انسان حيوان في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من
التاكيد الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير فكتابه ولا حاجة
الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في امثال هذه المقامات
وبهذا يظهر انه لا وجه لما في بعض كلامه ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم
نحو انا عرفت او تقرير الحكم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي ولا غير ذلك
فاحش من ارتكابه غفلة عما ذكرنا والوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي الكلم
بالمجاز نحو قطع اللص الامير او نفسه او عينه ليلا يتوهم ان اسناد
القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو
نحو جاءني زيد زيد ليلا يتوهم انه كان عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو و
لا يدفع هذا التوهم بان تاكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول
نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون ليلا يتوهم ان بعضهم لم يجيء الا انك لم تعتد بهم
او انك حملت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد
كما في بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وبهذا يجمع بين كل واجمعين بحسب
اقتضاء المقام كقوله تع فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد
سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان وبهذا يزداد التعبير والتقرير
على البليس دلالة لا يجمعون عليل كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وبهذا
بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما يجوز ان لو كان مقصودا اصليا من الكلام
وليس كذلك بل المقصود اصليا من الكلام هو التقوي والتاكيد فقبل ورود هذا
التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم
الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا قال الشيخ عبد القاهر لا غير يقولون ان
الشمول انما يوجد في اصله وانما يدخله في التوكيد والا لم يستقم تاكيدا

بل المراد انه يمتنع ان يكون اللفظ المنفي للشمول مستعملا في خلاف ظاهره ومنجوزا
فيه اشهر كلامه وانما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول
نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول
بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجاء واحدا منهما والاسناد اليهما انما
وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجاء رسولان لهما او نفس احدهما
ورسول الآخر فلا يدفعه جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او اعينهما ولذا
اذا توهم ان الجاني احدهما والآخر محترز باعث نحو ذلك فانما يدفع ذلك
تاكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما ما يانه اي تعقب المسند اليه بعطف
البيان فلا يصلح نحو قدم صديقك عمرو والا يلزم كون ان اوضح لجواز
ان يكمل الايضاح في احدهما وفائدة عطف البيان لا يتحصر في الايضاح
كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله جعل الله الكعبة البيت الحرام
قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك وذكر
في قوله تع الاعداء الا قليلا منهم هو ان عطف بيان جيء به للاستثناء فيه
حاصلا بعد ان لم يفد ما افاده من الاستثناء وتما بجعل فهم امر محققا لاشتهاره في
بوجوه لوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا نحو
ما ذكروا في قوله تع والموفون اذا عاهدوا الطير عطف بيان وكذا كل صفة
اجري عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف
فيه عطف بيان لما فيه من الايضاح الصفة المبهمة وفي اشعار بكونه علما في هذه الصفة
فان قلت قد اورد المصنف في الايضاح قوله تع لا تحدوا الا بشيرا انما هو اله
واحد في بيان الوصف وذكر انه للبيان والتغيير واورده السكاكي في باب عطف
البيان مصرحا بانه في هذا البيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على
انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه في قبيل الايضاح والتغيير وان كان توضيحا
صناعيا ويكون ايراده في هذا الباب شاملا ارادة كل رجل عارف وكل انسان حيوان
في بحث ال كيد على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف توضيحي

لانه الذي يقترن فيه المسند اليه مؤخرا عما انه تاكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول
السكاكي كما يطلعك عبارته الى ما اوردته فرق بين التقديم والتاخير
مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي اولا غير تاكيد وتقرير للتخصيص
الحاصل من التقديم وابراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف و
كل انسان حيوان في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من
التاكيد الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير فكتابه ولا حاجة
الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في امثال هذه المقامات
وبهذا يظهر انه لا وجه لما في بعض كلامه ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم
نحو انا عرفت او تقرير الحكم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي ولا غير ذلك فاحش
فاحش من ارتكابه غفلة عما ذكرنا والوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي الكلم
بالمجاز نحو قطع اللص الامير او نفسه او عينه ليلا يتوهم ان اسناد
القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو
نحو جاءني زيد زيد ليلا يتوهم انه كان عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو و
لا يدفع هذا التوهم بان تاكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول
نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون ليلا يتوهم ان بعضهم لم يجيء الا انك لم تعتد بهم
او انك حملت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد
كما في بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وبهذا يجمع بين كل واجمعين بحسب
اقتضاء المقام كقوله تع فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد
سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان وبهذا يزداد التعبير والتقرير
على البليس دلالة لا يجمعون عليل كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وبهذا
بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما يجوز ان لو كان مقصودا اصليا من الكلام
وليس كذلك بل المقصود اصليا من الكلام هو التقوي والتاكيد فقبل ورود هذا
التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم
الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا قال الشيخ عبد القاهر لا غير يقولون ان
الشمول انما يوجد في اصله وانما يدخله في التوكيد والا لم يستقم تاكيدا

للايضاح والتقرير للشارح المحقق امس الله ابوغا ما وقع في كلام الضحاة وتقرير
ذلك ان لفظ الغير حاصل لمعنى الجنبة غير الكلية ومعنى العدد اعني الاثنينة وكذا
لفظ آله حامل لمعنى الجنبة والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول الغير
عن اتخاذ الغير في الآلة لاعن اتخاذ جنس الآلة وفي الثاني اثبات الواحدة في الآلة
لا اثبات جنسه فوصف الغير باثنين وآلة واحدة ايضا فالغرض من كليهما
هذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الايهم اي على المعنى الافراد والتثنية دال
على نفس الجنبة والعدد المخصوص فان اريد الله لالة على ان المغايرة مفهوما
الذي يليق له الحرب هو العدد دون ما يؤكده هذا كلامه وقوله ليؤكده هذا
اي بقرنه ويحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع
او بالفاظ مخصوصة فاوقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الغير
اثنين ونحوه واحدة من التاكيد الصناعي ليس بشئ اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد
في المفصل قوله نحو واحدة مثالا لكونه صفة المؤكد اخ ابرفا كحق ان كلامه
اثنين وواحدة وصفتان على البيان والتغيير كما في قولنا ومافي داره من
لا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة للدابة يطير بجناحيه صفة لطائر
على ان العقد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالاثنان
كان في ان الوصف فيهما للبيان والتغاير في حيث ان احدهما اثنين والآخر واحد
ان القصد الى العدد دون الجنس في دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه ليس ان
القصد الى الجنس دون العدد وتقريره البحث على ما ذكرت مجالا مرتدا عليه للمصنف
بتين ان لا خلاف بينه وبين صاحب المفتاح والكشاف والمصنف على ما توهمه القوم واستدل
العلامة في شرح المفتاح على ان العطف بيان لا وصف بان غير قولهم الصفة تابع يدل
على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب و
لم يذكر اثنين وواحدة للدلالة على الاثنينة والوحدة اثنين ومتبوعهما ليكونا وصفين
بل ذكرا للدلالة على ان القصد في متبوعهما الى احد جزئيه اعني الاثنينة والواحدة دون
الجزء الآخر اعني الجنبة فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة

وأقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق على المعرف على
شئ من الصفة لانها اما ان تكون للتخصيص او التاكيد او المدح او نحو ذلك وان اريد انه
ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص والتاكيد
وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين واحد للدلالة على الاثنينة والوحدة ويكون الغرض
من هذا بيان العدد وتقريرا كما ان الغرض من التاكيد
على الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل في الوصف ما هو كاشف وموضح
ولم يخرج بهذا عن الوصف ثم قال واما انه ليس بدليل فلانه لا يقوم مقام
المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نم ان البدل يجب ان يقوم مقام المبدل منه الا
ترى الى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تع وجعلوا لله شركاء الجن ان لله شركاء
مفعولا جعلوا او الجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن
بل لا يبعد ان يقال الاولى انه للبدل منه لانه المقصود بالنسبة او الغير انما هو عن الجن
الاثنين في الآلة على ما مر تقريره واما البدل منه اي من المسند اليه وهذا اشعار
بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى اللفظ حيث يكون الفاعل جاءني
اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح
اما الى ذلك فلزيادة التقرير كجاءني اخوك زيد وفي بدل الكل هو الذي يكون
ذاته غير ذات المبدل منه وان كان هو وما معتبرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل
البعض هو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه
بعضا من مفهومه نحو اكلت الخبز ثلثه اذا جعلناه مدلا يكون بدل الكل دون بدل
البعض لان ما صدق عليه اكثر هو عين ما صدق عليه الخبز وسلب عسر وتوبة في بدل
الاشتمال وهو الذي لا يكون غير المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل مشتملا
عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل في جهة كونه دالا عليه اجمالا وتفصيلا
له وجه ما يجب التنبه عند ذكر المبدل منه وتوقيف ذكره منه لئلا يفوت
فيجيء الكلام مبهما ثم يتدارك ببيان المراد فيكون مخلا بالفصاحة
وقد يقال الغلط لاول ما يقع في الخاطر من غير قصد الى الصواب

للاسند راك وهو رفع توهم سوى المذكور من الكلام المتقدم رفعه بها لا الاستثناء

وهذا صريح في ان ما جاءني زيد لكن عمرو لم يعتقد ان الحرف منفي عنهما جميعا لان اعتقاد ان زيدا جاءك دون عمير وعلما وقع في المتاح واما اذا نفى اعتقد انهما جاءا كان على ان يكون قصر افراد او قلب بقرينة حذف المعطوف كما في جاءني زيد بل عمرو ولو ما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المنفوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المنفوع في حكم المسكوت عنه تخييلا ان ما لابسه الحكم وان لم يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو لكن يخيل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم مجيء زيد قطعا واما اذا انضم اليه لا يجيء قطعا نحو ما جاءني زيد بل عمرو لا يجيء قطعا تارك حكم المسكوت عنه في المنفي مطلقا

وفي المثبت عند الجمهور خلافا لابن كيسان فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت تجعل المنفي في حكم المسكوت عنه فما الفرق بينهما قلت الفرق بينهما ان بل في المثبت تجعل المثبت له في حكم المسكوت عنه فيثبت له الحكم قطعا وفي المنفي تجعل المنفي عنه في حكم المسكوت عنه فلا ينفى عنه الحكم قطعا بل يحتمل ان يكون منفيا عنه ويحتمل ان لا يكون منفيا عنه

وقد يقال ان بل في المثبت ايضا تجعل المثبت له في حكم المسكوت عنه لان المثبت له في المثال المذكور هو مجيء زيد وهو مسكوت عنه لان المثبت عمرو لا مجيء زيد

وقد يقال ان بل في المثبت تجعل المثبت له في حكم المسكوت عنه من حيث ان المثبت عمرو لا مجيء زيد ومجيء زيد

حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر وقيل مثل قولك هو البطل
المخامي لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد
ان تقول هل سمعت بالبطل المخامير وهل حصل معنى هذه الصفة وكيف يبغي ان
ان يكون الرجل حتى يستحق ان يوذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره
فعليك بصاحبك لا غير زيد انه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته طريقة قولك مثل
سمعت بالسيد وهل تعرف حقيقة فرقد هو بعينه هذا كلامه واما انا فلان
صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح
في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة او
التوكيد والايجاب ان فائدة المسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل
فد يكون للتخصيص اذا قصر المسند على المسند اليه كخوان زيد هو افضل في عمرو وزيد هو
يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله ع ان الله حقيق التقوية ان هو
للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون
في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه كخوان الله هو الرزاق ان ابن لازان
ان هو او قصر المسند اليه على المسند كخوان الكريم هو التقوى والحسب هو المال
ابن لا كريم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب
والكرم والشيب هما الجبوة هو الحاكم اي لا جبوة الا الحاكم واما تقديمه اي تقديم
المسند اليه على المسند فلان حق المسند اليه التقديم على المسند كما مر وقد صرح صاحب
الكشاف بانه انما يؤخر عند موجب للتاخير فاذا لم يكن فحقه التقديم صرح بان
تقديم على تاخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل وكذلك ما هنا
لان تقديم المسند اليه على المسند اليه كما مر وتقديم المسند على المسند اليه
في الصدر انشاء ومراد صاحب الكشاف ثمة هو الضرب الاول وكلامه ايضا مشعر
باطلاق التقديم على الصدر انشاء فلكون ذكره ابرز ذكر المسند اليه ذكر الشيء وذلك

الاعجاز انا لم نجد لهم اعتمدوا في التقديم شيئا سوى ما ذكرنا من ان الاصل في الخبر
والاهتمام لكن ينبغي ان يعتبر وجه الخبر ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس
بانه يكفي ان يوجد في الخبر ما يصلح وجها للتقديم وان لم يكن ذلك الوجه هو الاهم
هذا كلامه ولا حاجة الى اشارة المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اه الا انه اي
تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولابد في تحقق فصل الكلام قصده واما
اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه والاختصار للعدول عنه يعني ان كون المقدم
هو الاصل انما يكون سببا لتقديمه اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك
الاصل كما في الحال فان الحال قد يكون المسند هو العامل ويقتضي العدول عن تقديم المسند
اليه لان عامله العامل قبل عامله المعمول وكذا كل ما هو شرط ما يقتضي تقديم المسند
عليه ما سيجيء بعضه واما تنكير الخبر وذهن السامع لان في المسند اليه التشويق
اليه وفي هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد التشويق
اتم واوقع فلم ينقص كقول امرئ القيس بالعلا المعرى في قصيدة يرثي بها قتلى
حنفا والذي حار سالبرسفه بها جوان مستحث مع جاد يعني حوث البرسفي
العلا الحسناء والمشور الذي ليس بمقناع وفيه ان اذان الاموات كيف تحرك الرغبات
كذا قيل ضرام السقط وقيل بان امرأة اختلف الناس فداع الى ضلال
وداع الى رشاد يغري بعضهم بقتل بالعلا وبعضهم لا يقتل وهذا يبين ان السيل المراد بالجوان
المستحث في الجبال آدم عد ولا نافة صالح عد ولا ثعبان موسى عد ولا التعشق على
ما وقع في بعض الشروح لانه لا يناسب المقام واما التعجيل المسرة او المساءة
للتفاؤل او التطير نحو سعد في ذارك والسفاح فرد ارصدتك واما لا يهام
انه لا يزول عن الخاطر او انه لا يستلذ واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه
كخوجل حاصل في الدار وعلم قولهم واجل مستقر عنده او تحقيره كخوجل جاهل في
الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار
لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على ان صدور
الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد

صدوره عن ذلك الحال او الاستفهام وهذا معنى قول صاحب المفتاح اولان كون مضمونه
بالخبر يكون هو المطلوب لانفس الخبر اراد بالخبر الاول جزء المسند اليه او بالخبر الثاني
الاخبار والمتصف لما فهم والثاني ايضا معترض بما اعترض عليه بان نفس الخبر تصور
لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون نسبة فلا تصور او ان اراد بذلك
وقوع الخبر مطلقا اعم من اثبات وقوع الشرب مثلا فلم يصح لانا سيأتي في احوال متعلقات
الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل في وقوع الشرب
مثلا نعم لو قيل على المفتاح لانم ان للمعدوم وخلافه الدلالة على الاستمرار بل انما يدل
عليه الفعل المضارع كما سنبينه كرم فرخ لو اشترطه اثنان لكان وجها ومثل افادته
زيادة الخصص بقوله شعر تهذري قطن كذبهم سبوفانا عواتهم سيوف جلوس
غير محالسهم زيان واضيف الم فهم خوف والمراد بهم خوف كذا في المفتاح ايضا
محل الاستشهاد هو قوله بهم خوف تقديم المسند اليه فقول المصنف هذا تغيير للشرط عادته
لفظة ليس بشرط واعترض ايضا بان كون المقدم بعد النفي مخصصا شرط بكون الجزء فعليا
عاما سيأتي في نحو انا سعيت في حاجتك والجزء هنا اسم فاعل لان خوفا جمع خائف بمعنى
خفت واجب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ابي البقاء بالجملة في قوله وما اثاث علينا بعزيز
وما اثاث علينا بوكيل وما انا بطارد الذين آمنوا مع الجزم بوصفه لافضل وقد يجاب
بتقدير ان الجملة في قوله فهم خوف مناسب للمقام واجب الاضمار لا يريد ما التخصص بها الجملة
بل التخصص بالذكر الذي اشار اليه بقوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه غير
ان يكون الخبر عاما نسبة الى كل مسند اليه والمراد بخصوصه بعض هذا سديد لكن في بيان
كون العدم مفيدا للزيادة التخصص نوع خفاء عبد القاهر اورد هذا دليلا لاعما
كلاما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم اي المسند اليه ليفيد التقدم
تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه ويفيد ايضا بفعلا ما لهم من كلام الشيخ وان
لم يصرح به وصاحب المفتاح قابل بالجملة فيما اذا كان الحرف المشبه نحو وما اثاث
علينا بعزيز ان وفي حرف النفي ايضا ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل في قولهم
وليك اي قرب منك ما انا فعلت هذا اي لم افعله مع انه معقول فالتقدم

ليفيد النفي على المذكور وثبوته لغيره على الوجه المذكور نفي عموم وخصوص
فلانسلم ان الاداة شرط اذ معقول لغرك وانت زيد نفي كون العالم لانفي
العمل ولا يلزم من ان يكون جميع ما سوى الله عالما به دون الله لان جميع ما عدا
العالم ولهذا اذا دل الدليل على عدم التخصيص ونفي العمل عن المذكور صح نفيه
للغير لم يصح ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اعم فانا قلت لا ينفي ثبوت قائلية
هذا القول لغير المتكلم وسبوق النفي اعني ولا عمرو نفي قائلية عن الغير وهما
متضادان بخلاف عدم قصد هذا القيد اي جزء المسند اليه وهو قولي ما قلته ولا احد غيري
اللهم اذا قامت قرينة على ان المقدم لعرض آخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب
بك خيرا فاسد بين احدهما انك قلت هذا القول واتى اكد بعضهم ان قائله غيرك
فقول لك انت ما علمت عرك فقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس
الفعل فقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا
المثال بخلاف قولك انا بينت هذه المسألة ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رأيت
احدا لانه يمتنع ان يكون اثبات رؤية غير المتكلم مدعى في كل احد لانه قد ينفي عن المتكلم
الرؤية على الوجه العموم لما تقدم قال المصنف لان المنع هو الرؤية الواقعة على كل
واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد العدم شموله المذكور هو
بغية الفعل الذي نفي عن المذكور فيه تقرر لانا نعلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة
على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على بعض افراد الناس والعرف
واضح فانا لا نسلم ان يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا
ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض واثبات يفيد السلب الكلي لوقوع المكروه
في سياق النفي ولهذا حمل كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب
ما انا رأيت كلا منهم واحدا عذر عنه بعضهم بوجه احدها انه مبني على ما ذكره ائمة
اللغة من ان احدا اذا لم يكن صفة مدلولا واولا للاستغراق في الايجاب الا يجاب
كل فلزم ان يكون ما انا رأيت احدا واحدا في زعم انك رأيت كل احد لانه
الايجاب فلا يستعمل مدون كل اتى ان احدا استغراقي بعض الجمع ولهذا صح دخول من عليه

وعود ضمير الجمع اليه فرقوله لا نفرق بين احد من رسله وقائلكم واحد غير جائز
وفساده فرقوله مع لبس كل احد الناس بمعنى جاءني جماعات الناس وعدم جريان
هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق
النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح ايضا حيث وضع اللفظ لا فقال هو اسم
لم يصلح الا لخاطب مذكر فرد الواحد والجمع والمؤنث وقال هو بمعنى ان احدا اسم
في معنى الواحد لا غير بخلاف الموصوف فيجوز ان يعبر موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا
مذكرا او مؤنثا ارايت احدا من الرجال او المسلمات او الجماعات فاذا كان احد هنا
في معنى الجميع يكون المعنى ما ارايت جميع الناس ويلزم الجمع المذكور وكلاهما فاسد
لان هذا الاستشهاد جار في كلامهم كثيرا وما اظن شاعرا
وعرفك مما وقع بعد النفي نكرة على ما سيجيء فلا يكون مخصوصا بلفظ احد و
الله يجوز ان يكون احدهما بدلا من الهاء في الواو ومثله قوله تع قل هو الله احد
وان لا يكون بمعنى الجميع ولو سلم فيكون المعنى ما ارايت جماعة من الناس والمنفي
حينئذ هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم
من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب عرفي وقولنا ما انا
رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وخصصه المكلم
بعشرة ان لا يكون غرضه هذه الصفة غير يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا
وعدم صدقه عليه لا يستلزم ان يكون قد راى كل احد بل يكفي ان يكون راى احدا لان
السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا ان السلب الكلي يستلزم سلب الجزئي فيصح ان
الرؤية الواقعة على كل احد مستغرق تتم ما ذكره المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم
الصريح والا لزم امتناع ما اذا ضرب زيد الا ان تقول ضرب زيد يستلزم نفي الضرب
الواقع على كل احد ويلزم الجمع المذكور وبخصوص ان اختصاص الملزوم بالشرط لا يوجب
الاختصاص اللازم لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان
المعمول في قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان
يكون مقصد المخاطب عاما كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطاء

وهذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فلزم ان يكون نافي
الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور منتفيا بين المتكلم والمخاطب ان عاما
فعام وان خاصا فخاص فاذا اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطاء في الفاعل
فحسب بل في التعدية كما فرضه واعترض على بعض المحشين انا لا نعقل الفاعل هنا هو
السلب الكلي عند عدم رؤية احد من الناس فحينئذ لا يكون المخاطب معتقدا ان
السلب الكلي عند عدم رؤية احد من الناس واصاب فرد لكن لكونه خطاء في تعيينه فزعم انه عمرو
او انت تشارك الغير في هذه حيث فرضنا هذا السلب عند عدم رؤية
احد من الناس اذ لو اختلف العقلاء كما هو سبب الخطاء في الفاعل فحسب
هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على الستهم وهي متقاربة وبنشانا
انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين عدم سند الفعل
وحرف النفي جميعا وبعده على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا
التخصيص في نحو ما انا قلت كذا مثلا وليس هذا اول فارورة
كسرت في الاسلام فمقول محصول كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف
النفي جميعا وبعده على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا كما فرق به المتصرفان
فولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما نفى السعي في حاجته
واصاب لكنه اخطأ فرقا على الذي لم يسع فزعم انه عمرو او انت بشاركه
الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما نفى السعي عند وجود سعي واصاب فيه
لكنه اخطأ فرقا على الذي سعى فزعم انه عمرو او انت بشاركه الغير واما نحو قولك
ما انا سعيت في حاجتك فهو على نحو ما اشار اليه الشارح العلامة انما نفى السعي عند
وجود سعي واصاب لكنه اخطأ فرقا على قولك انت وحدك او انت بشاركه
الغير ولا بد فيه من اثبات الفعل قطعا على الوجه الذي ذكرنا انفي ان عاما فعام
وان خاصا فخاص فقال الشيخ اذا علمت ما قلت هذا كثر ان يغلب ان يكون الفاعل
هذا القول وكاشف الغطاء نظر فيه بانه منقول ولهذا لم يصح ان يكون على النفي

وكان حلفاء القول ان يقول ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم شيئا
ما انا رايت احدا من الناس لاحتمال ان يكون انسان قد قال كل شعر في
الدنيا واكل كل شيء وكل ورا من كل احد من الناس فحينئذ ان يكون هذا كلاما
فاسدا اعتقد من يخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط اولم ياكل اليوم
شيئا اولم ير احدا من الناس واصاب فردك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه
عمرك او ابت بمشاركة الغير فلا بد ان يقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما
اكلت اليوم شيئا انا ما رايت احدا من الناس ويكون بهذا مغيرا صحيحا كما اذا
قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي لم ياكل اليوم شيئا انا الذي لم ير
احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان لا تصدق هذا الوصف على الغير
ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا او اكل شيئا او راى احدا ولا يصح في هذا
المقام ان يقال انا ما قلت شعرا انا ما اكلت شيئا ما رايت احدا لانه حينئذ يكون
عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكرته النفي للعموم والخصوص
ولم يقل احد ما يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطأ في نفي عنه
الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او هو شاركه المذكور كما اذا اقدم المسند
اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما مثلنا من حرف النفي ان يكون الى
نفس اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور وتخطيئة في اعتقاد ان فاعله هو
المذكور وحده او مشاركه الغير فلا تقول ولا انا ضربت الا زيدا لان بعضهم ان يجيز
ان يغرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه يعم عام فيجب ان
يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشاره الى الرد على الشيخ عبد القاهر
والسكاكي وغيرهما حيث علموا امتناع ما انا ضربت الا زيدا ان نفس النفي
ما لا يقتضي ان يكون ضرب زيد او لعدم الضرب والا حرف النفي لا يقتضي ان لا
يكون ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرناه لا ما ذكروه لانا نعلم ان ايلاء الغير
حرف النفي يقتضي ذلك وحواله ايهم يسلم ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاء
حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعده ثابتا تحقيقا بينهما وانما

يكون

يكون المناظره فرقا عليه فقط في هذه الصوره بحيث يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد
وقوع الضرب عليه وعدا زيدا مخطيا في اعتقاد ان فاعله اثنان فتصدره
الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه ينفي ان يكون اثنان فاعلا للفعل
المنفي بغير ان ذلك الضرب الواقع عليه زيد اسلم لك فاعله غيرك لانا
فاذا كان النزاع في فاعل هذا الضرب المعين الواقع عليه زيد اثبت قرينة
ان يكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وبهذا الحق ما ذكره
العلامة في شرح المفتاح ان المقدم بعض ان متعلق العامل المغير ثم الاستثناء
اثبات له لنفسه غير ذلك الفعل فيناقض خلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي
لا يتوجه الى ضرب معين وح يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والا
لزيد فيناقض النفي لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان احدهما واقع على عمرو عدا
زيدا والاخر على بكر ووقت المناظره فرقا على الاول فقاه المتكلم عن
نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي نفاه
فرقا عليه لا يكون مضروبا له اصلا لانا نقول المنفي بالا هو نفي الضرب الذي وقف
المناظرة فرقا عليه فيكون هو ثابتا لزيد ومنتفيا عنه بما ح وعندي ان قولهم
نفس النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا احد الامور التي يعرض عليها نفي ان النفي
لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل
المذكور هو الضرب الذي استثنى منه زيد فالاستثناء انما هو في الاثبات
دون النفي فلا يكون مما نحن فيه شيئا كما اذا قلت انه الذي ضرب الا زيدا
فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا واردت ذلك الانسان فحينئذ
ان يكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المصنف ليس مخالفا لهم فمجرد
التعليل على ظهر اثرها فرجحوه لنا ما انا قرات القران الا سوره الفاتحه
فانه لا استثناء فيه وعند المصنف يجوز ان يكون احد قرا القرآن سوى سوره الفاتحه
وعندهم يمتنع هذا الا قضاء ان يكون الفاتحه مفروضة للمتكلم غير مفروضة له لما
هو ح والا عطف على ان في حرف النفي والمعنى ان في المسند اليه المقدم

ولا يلزم ان

حرف النفي وهو لنفي التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا
وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون المسند
المسند اليه في النفي والعمل جميعا نحو انا ما قمت فقد تفيد التخصيص وقد تفيد التقوير
والى الاشارة بقوله فقد يأتي اي لعدم التخصيص يدانا في زعم المتكلم انفراد غيره اي غير المسند
المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركه اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي
نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك في
فيكون على الاول قصرا قلب على الشائع قصر افراد وتوكيد على الاول نحو لا غيري مثل
لا زيد ولا عمرو ولا احد سواي وما شبه ذلك وعلى الثاني نحو ما انا سعيت وحدي بل متفردا
وسوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض حينئذ ان كيد دفع شبهة خالجت قلب
السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر عن غيرك فقط اذا صدر منك بشارك
الغير والحال كما ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى الثاني نحو وحدي
دون العكس وقد يأتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو
هل يعطي الجزيل فصدا الى ان تقرر في ذهن السامع ونحو انه يفعل اعطاء الجزيل
لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقوية تكرار الاسناد كما بذكر في باب
كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو ما سعيت في حاجتك
قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوير ولم يمثل الا به ليتفرع عليه
التوكيد به وهي تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو ما انا
لا كذبت فانه اشد نفي الكذب من انا كذبت وكذا في لا كذبت مع ان مظنة تاكيد اولى
ذكر بلفظ كد لانه ان كذب المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقول لا تكذب نفي
الكذب عن الضمير المستتر واثبت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير
لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تقصد ان عدم الكذب فرضه الحاله الى المتكلم فضلا
مسندا الى غير الضمير وانما اسنده الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او
النسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال ولبدا فلك سعيت
فرحا حتك او سعيت انا فرحا حتك بجاز ان يكون ان عند السامع وجود سعي

في حاجته وقد وضع حطاء في فاعله فقصد ازالة الخطاء بل اذا قلته
اي الشال الاخير اند السعيد السامع صدور السعي في حاجتك غير
مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح وانما لم تعرض لنفي المفعول
لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص انما خص السامع بالشال الاخير
لانه محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على مثل التجوز
او السهو او النسيان ما لا يرد كما لا يخفى فقوله الا على النحو والتجوز وذلك ان قال
الغرض انك او انك اند أي وغير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في
حاجتك او سعيت انا فرحا حتك لشدة وجود سعي منك صح وغير ان كلا منهما
او سهوا او نسيانا بخلاف ما لو قلت في الابتداء لافادته وجود السعي اولا
في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بان كلا منهما تجوز او سهو
او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء في
الفاعل لا لافادته وجود السعي فاذا استعمل لافادته وجود السعي فاما
ان يكون على اعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او على اعتبار انه معناه فيكون سهوا
ان لم تعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا
قلت انا سعيت في حاجتك لافراد المخاطب بالسعي فقد جعل المخاطب في الفاعل بان عمد
نسبة الفعل الى نفسه على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى نفسه على الاول
كان تجوزا او الا كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول
من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم غير على كلامه هذا بما غير والشجرة مثني غير
الشجرة وهذا الذي ذكره في الفصل اذا بني الفعل على معرف وان غير الفعل
على منكر افاد العدم او البناء على المنكر نحو تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو
رجل جاءني ابر لا امرأة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد
الشيخ عبد القاهر انه قد يكون في اللفظ دليل على ان المتكلم لم يقع القصد الى
احدهما دون الاخر فيقصر ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل
في دلالة اللفظ واصل انكره ان يكون لواحد فرد الجنس فيقع القصد بهذه

الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان زيدا ما كان آتيا ولم
يدر جنسه رجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الوحدة فقط
كما اذا عرف ان زيدا ما كان مرددا بين جنس الرجل ولم يدر ان رجلا من
او اعتقد انه رجلان وتفطن دليل الامتناع عن ان يدخل في الخصوص
تخصص النوع نحو رجل طويل جاءني على عكس ان الكافي مرجح طوال الرجال
لا في جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا ذكر الفعل عاما منكرا فهو للتخصيص
قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بل الشارح على المنكر والنفي على المعرف
بل اشار في موضع آخر الى ان النفي على المنكر الذي قد يكون
للعموم لكن بشرط ان يتقيد بالجنس او الواحد كما في التخصيص لكن نورد
كلام عبد الحكيم بعكس العموم وافقه اخر عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على
ان العدم المسند اليه بعد التخصيص لكن مخالفة في شرائط وتفاصيل لان مذهب
الشيخ على ما ذكرنا ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص
وقد يكون للعموم مضمرا كالاسم او مظهرا معرفا او منكرا مبنيا كان الفعل
او منفيا او عاما ذكره المصنف ان كان الاسم نكرة فهو نص للتخصيص قطعا
وظاهر كلام صاحب الكشاف انه سواء في بعد القاهر لا قائل بالفرق نحو
الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم واشاله حافة المسند اليه مظهرا معرفا
ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما يجر وان
كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان
قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللعموم ولم يتعرض في كتابه
للفرق بين ما على حرف النفي وما لا عليه وصرح بافادة الحكم بالصور الثلث
وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء الكلي على سبيل القطع لا يحتمل التقديم و
كررت ذلك في ايراد النوفي بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار
بقوله الا انه قال التقديم بعد الاختصاص بشرط اشار الى الاول بقوله
ان جاز تقديره اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل مغير فقط لانه اذا

قد فانه يجوز ان يعد ان اصله قد انا فكون انا فاعلا في المعنى وان
كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى انا بقوله وقدر عطف على جاز
اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل مغير والا اي وان لم يجد
الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان شفاء الشرط مانعا نفس التقدير
او مانعا جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير ان خبر كان
في نحو انا قد وكم يقدر اولم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان
اصله قام زيد لعدم ما يسد كره ولما كان مقتضى هذا التخصيص ان لا يكون نحو
رجل جاءني معينا للاختصاص لانه لا يجوز تقديره في الاصل مؤخرا على
انه فاعل مغير فقط لانه اذا وقف رجل فهو فاعل لفعل مماثل قام زيد
بخلاف قام انا فتبين ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي
واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل مبتدا لما في الفاعل اللفظي ليكون فاعلا
معنويا فقط كانا تاكيد فهذا معنى قوله واستثنى المنكر فجعله من باب ابتدا
النحوي الذين ظلموا اي على القول الابتدائي يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل
بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعلنا من هذا الباب ليلا يبقى التخصيص
اولا سبيل له اي للتخصيص سواه اي سوى تقديره مؤخرا في الاصل على انه
فاعل مغير فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدا بخلاف
المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا في غير هذا الاعتبار العهد فلا تركب
الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطا اي شرط جعل
المنكر في هذا الباب واعتبار المتقدم وان خبر ان لا ينفي في التخصيص مانع
كون رجل جاءني على ما قرر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان ودون قولهم
شر اهر ذا ناب فان فيه ما ينافي التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس
فلامتناع ان يكون المراد الشر لا الخير لان المراد لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب
لا يهره ولا يفزعه واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد فلقوته اي هذا
المعدد عن فطان استعماله اي مواردا استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل

من الضمير

النوع ترسيدن

عند العقد الى ان المهر شرواحد لا شران وبه اظاهر **وافقه رح الا به**
بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر دانا ب الا شرفا لوجه اي وجه الحمل بر قول الا بيخصصه
وقولنا بوجود المانع من التخصيص **تقطع شان الشر بتكبيرهم** اي حمل الشكر للمعظم
والهول كامر في مكر السند اله ليكون المعنى شر قطيع عظيم اهر دانا ب لا شر حقر
فصح قولهم سفاه ما ذانا ب الا سراى الا شر قطيع ويكون تخصيصا نوعا
والمانع انما منع من التخصيص الحصر والفردي فنا في الموصوف شر الكلام بهذا
الوجه لا بمجرد جعله نكره مخصصه بالوصف المعد للسعادة من الشكر لان الا بيه
قد صرحوا بان تخصيص بمعنى الحصر حيث تأولوه بما اهر دانا ب الا شر ولقائل ان
يقول بعد ما حمل الشكر للقطيع لحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل
مؤخرا على انه فاعل مخبر فقط كما هو مذهبه بعد الحصر قنا في الموصوف والنكرة
الموصوفة تصح وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا الا بان يقال اشترط اعتبار
التقدم والتاخر انما افاده التقديم الحصر والحصر هنا ليس مستفادا من التقديم
بل من الوصف بناء على ان السعيد بالوصف عنده بدل عما في الحكم عما عداه فقولنا
رجل طويل قائم معناه لا قصر في عرفه بر كونه مؤخرا دل عليه انه قال بالتخصيص
الحصر في قولنا ما في شر اكبر اخوك وهو فرمعنى ضربت اخاك الا كبر
منه اي فيما ذهب اليه السكاكي واختاره **لمذهبه نظرا ذانا على العطف والمعطوف كالمسند**
والبدل سواء في امتناع التقديم ما لم يتناع حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا و
التابع تابعا بل امتناع تقدم التابع اولى واذا لم يمتنع على حالهما فلامتناع
في تقدمهما واما ما كان **فيجوز تقدم المغير دون المغير** لان الفاعل لا يحمل التقدم
بوجه والتابع يحتمله على سبيل التبعية وهو جائز كما في جرد قطيفة وجلاء
ثياب وقوله والمؤخر في العابدات البطر لا نقول لانم ذلك بل انما يمتنع
تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدأ واقسم مقامه ضمير فلا ويجوز الفتح في ان
دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض متى فقما
بتعبيره جرد قطيفة فليجز في زيد قام فان قلت تقدم الفاعل حال كونه فاعلا

ممتنع بالاتفاق واما التابع فلانم امتناع تقدمه حال كونه تابعا بل هو
واقع كما تاكيد في قوله ثبت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا فكان ذلك
الشهر فان كلة تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليكم ورحمة الله السلام على
وجه وقت الحاسة لو كان شكى الى الاموات ما بقي الاحياء بعدهم في
مسدة الكمد ثم اشتكت لاسكاني وساكنة قبر سنجار او قبر على فهد
فان قوله وساكنة عطف على قبر وكانا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت
قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس بمبتدا عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي
مقدم واجمله فعله وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقدم
التابع حال كونه تابعا سابق عند النحاة ولذا جعلوا البطر في قوله و
المؤخر العابدات البطر عطف بيان للعابدات لا موصوفا والتفوا
على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقدم
البدل ومنع هذا التخصيص مكابرة ودليل امتناع تقدم الفاعل وهو التابع
بالمبتدا قائم هنا بعينه واما قوله فكان محاقا كلة ذلك الشهر فبعد ثبوت كون
الف مما يشبه به يحتمل ان يكون كلة تاكيدا للضمير المستتر فكان له لا لقوله
قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون
شاذا او محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم فتقدم
على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا ثم فذكر النحاة
انه يجوز تقدم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في
ضرورة الشعر بشرط ان لا تقدم المعطوف على العامل واما تقدم التاكيد
والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فما لم يقل به احد ثم لانم امتناع
التخصيص في صورة النكرة غير في نحو رجل جاءني **لولا التقدير التقدم لحصوله** اي التخصيص
بغيره اي بغير تقدير التقدم **كما ذكر** السكاكي في شر اهر ذانا ب من الهول وغيره
كالتخيير والتكثير والتعليل وغير ذلك مما يستفاد من النكرة فهو وان لم يصرح بان
لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزام كلامه ذلك حيث قال انما ركب ذلك الوجه

البعيد عند النكر لعوارض شرط المبتدا لا بل النكر انما يدل على النوعية بالهويل
او غيره والحصر انما يستفاد في تقدير المعدم فلا مدفع منه كما لا يخفى قد
ذكرنا انما يختص بالوصف بمنع تقدير اذا خبره فعليه وقوعه مبتدا كالمعرف
وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا وجه للكلام بل
الجواب انه انما يقدر المعدم واذا خبره صورة النكرة اذا لم تقصد به التخصيص
النوعي الذي يمكن ان يستفاد في الوصف المستفاد من النكرة كما في قولك رجل
جاني تمر لا امرأة او لا رجلان ثم لا نم انما يراد المهر فرا لا خبر اذ لا دليل عليه
لا لفظا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم فترلان المعز انا لدي اهره
في جنس الشر لا في جنس الخير ثم قال والسكاكي يقرب مجيء قبل هو قائم زيد قائم بعد
التوسي المقدر اي قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد وبقوى الحكم وقال انما
يقرب دون ان اقول وتطره لان قائم انما يفاوت فرا لحكاية والخطاب
والغيبة انا قائم وانت قائم وهو قائم اشار الى ان عرى الضمير وبذا معنى قوله
وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه مستفى للضمير بالجاني عن خبر عدم ثيرة في
الضمير المتكلم والغيبة كما لا تغرا تخالي عنه نحو انا علام وانت
علام وهو علام وقد يضعف قوله وشبهه مخففا ونظرا انه اسم منصوب على انه
مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي شابهه تخالي عن الضمير يعني ان قوله
ويقرب يشكل على امرين احدهما المغايرة في القوة والثاني عدم كمال القوة
فقوله لتضمنه الضمير على الاول وقوله وشبهه على الثاني وما فيه من الضعف
وما اراد بهذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا
اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما
حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في
صورة لام التعريف عارضا على الفعل وما عمل قائم مع الضمير معاملتها اي
في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير
ومشابها للخالي عنه وجب فيه الجنبان اما الاول فبان جعل قرينا في هو

قام في السقوي واما ان يضمه فان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء
فاصل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم في زيد قائم بناء على شبهه
بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى لفظ نحو
زيد قائم ابوه لانه كالفعل لعينه اذ الفعل لا شعاوت عند الاسناد الى لفظ
فلما جعل نائبا للمسند الى الضمير وجعل عليه في حكم الافراد وبذا معنى قوله في
المفتاح وانبئه حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل نائبا تعارف
المسند الى الضمير عارف المسند الى لفظ فحكم بانه مفرد مثله وقال المصنف اتبع
اتبع عارف عرف فرا لافراد اذ اسند الى لفظ مفردا كان لفظا او تقديرا
او محموعا ولعله سهو اذ لا حاصل حينئذ لهذا الكلام وعبارتي تفيد علم المسند
كالملازم لفظا مثل وغيره اذا استعملا على سبيل الكناية فرنحو مثلك لا يبخل ويعرف لا
يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود وفي الاكتاب مثل الامر حمل على الادهم
والاشهب وغيرهما كذا هذا المثل يضرب عند الامر حمل واما الاجتماع
فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نحوه عن المخاطب بل عن المضاف اليه لفظ مثل
لانه اذا ثبت الفعل لمن يسند اليه وهو على خلق او صفة او نحو غيره وابيه
ان هو كان على الصفة التي هو عليها كان هو مضرب المثل وموجب الفرق
ان يفعل كذا او ان لا يفعل كذا لزم الثبوت لداره او النفي عنها فالفرق
الاول والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غيره النفي وعن سلبه
عنه فرا لايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا فالمخاطب ضرورة
ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا ثبت الاتخداع للغير
فرا لقصد الى ان الناس سوى المتكلم متصفون بالاتخداع ولا شك في ثبوت
عدم الاتخداع لاحد فرا لجملة لزم سلب الاتخداع عن المتكلم وبهذا استعملا
على سبيل الكناية وقد يقصد ثبوت الفعل او نحوه لانسان حماش او مغاير لمن
اضيف اليه كقولك لمثلك لا يوجد وقوله غير جبان وانا المخاطب فكم
فكانت سببا لعدم المشدم فان العدم ليس كالملازم عند قصد هذا المعنى والله

هذا اشارة بقوله من غير ارادة التعريض لغير المخاطب بان يريد بمسلك و غرك انسانا
غير معناه حال كون ذلك القول او الكلام بمشاهدة عن ارادة التعريض
اى لم تشاهد ارادة التعريض كقولك لضريرة مرت عزدنب اى ضرا لم تشاهد
مرة دنب كان في فولك غيرى فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام الاستعمال
وعرسيل الكناية ويلزم فوت فليتنبه لكونه اى رؤى لعدمه كاللازم لكون
المعدوم اعون على المراد بهما اى بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها
في نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ كما سبق فالمعدوم لكونه مهدا
للمعنوى اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله رؤى لعدمه كاللازم
عبارة الشيخ فرد لايل الاعجاز ومعناه ان مقتضى الاسلوب وموجب العرف ان
يجوز ان حيز ابطة حصول المبالغة بالكناية لكن المعدوم برى كاللازم اللازم
لم ينع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ واذا تصفح الكلام وجدت
هذين الامرين قد مهدا لاجل المعنى اذا قصد بهما هذا المعنى ورب هذا المعنى
لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما ولم تقل لنعل كذا مثلك او غيرك وانت كلاما مقلوبا
عن جهته ومنعرجا عن صورته ورب اللفظ قد ضاع معناه ورب الطمع بابه
ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المستور بكل على المسند المقرون بحرف
النفي لانه امر المعدوم داع الى العموم اى عاد نفي الحكم عن كل فرد في افراد ما اضيف
اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان
بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن
كل فرد والمقدم لفيد عموم السلب وشمول النفي واثبات جزء لفيد الايجاب
العموم ونفي الشمول وذلك امر افاده المعدوم النفي عن كل فرد واثبات خبر النفي
عن جملة الافراد لما يلزم ترجح الثاني وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل
قبله وتقويته على الاسبق وهو ان يكون لافاده معنى آخر لم يكن حاصلا قبله لعجيب كون
ذكر المقدم مفيدا العموم النفي واثبات جزء مفيدا العموم يلزم ترجح التاكيد
على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام

على الافاده خير من حمله على الاعاده فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل
في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح فلنا مم ولو سلم فلم يعارض ما ذكرناه لانه اقوى
لان وضع الكلام على الافاده وكان هذا الفائل يتمسك باصل الدعوى بالاستعمال
ويكون هذا الكلام لسان السبب والمناسبة والافاثبت اللغة بالاستدلال و
سان الملازمة ما فرضوه المعدوم فلان فولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اصل
فيها كمه افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من
المحمول لا منفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول
المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعل موجبة معدولة المحمول ولا
فرق بينها عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة
السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع
فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول كمعناه تنفي الحكم
عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية
عند وجود الموضوع فلم يلزم بعض الانسان بمعنى انهما مثلازمتان في الصدق
لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد
او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق عليه نفي القيام
عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة وكلما صدق انسان لم يقم
صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ المقدر وجود الموضوع فيرجع في قوة
السالبة الجزئية المستفيدة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع
اما بان يكون الحكم منتفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منتفيا عن بعض الافراد
ثابتا لبعض آخر على كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان
يكون منتفيا عن البعض ثابتا لبعض الآخر واذا ثبت ان انسان لم يقم مدلول كل معناه
نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه انه كذلك
كان كل تاكيدا للاسبق فلزم ترجح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معنى كل
انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل للتاسيس معنى آخر لان تاكيد المعنى الواحد

وامّا في صوره ان جزء لان ولم نعم انسان سالبه مهمله لا سورها والسالبه
المهمله في قوه السالبه الكليه المقتضيه عموم السلب كما لا شرح الاتي لقيام وامّا فان في
الاول المستلزمه وهنا المقتضيه لان السالبه الجزئيه تجامع نفي الحكم عن كل فرد وتجامع
ثبوته لبعض وثبوته لبعض وعاكل يصدق انه يستلزم نفي الحكم عن جميع الافراد فاشار بلفظ
الاستلزام الى ان الخلاف السالبه الكليه فانها تعتبر بصريحها نفي الحكم عن كل فرد
ولما كان المقرر عندهم ان المهمله في قوه الجزئيه وقد حكم ههنا بانها في قوه الكليه
احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورودها موضوعا اي موضوع المهمله نكره غير مصدره
بلفظ كل في سياق النفي وكل نكره كذلك تفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدره
بلفظ كل لان ما تفيد العموم في النفي انما هو النكره التي تفيد الوحده في الاثبات
واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدره بلفظ كل فتفيد ورودها في سياق
النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي
واذا كان هذه السالبه المهمله في قوه السالبه الكليه يكون معنى لم نعم انسان نفي
الحكم عن كل فرد فاذا دخل عليه لفظ كل وقلنا لم نعم كل انسان فلو كان معناه
ايضا نفي القيام عن كل فرد لستلزم رجحان تاكيد عاما لتاسيس في جانب ان يكون معناه
نفي القيام عن جمله الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل انا نعدم قبل كل سلب
العموم فيجب ان يكون بعده بعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير
بالعكس وذلك لان لفظ كل لا يخل عن افاده هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يجب
الآخر ضروره وفيه نظر لانه عاما نقدر ان يكون كل انسان لم نعم لافاده النفي
عن الجمله ولم نعم كل انسان لافاده النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تاكيدا
حتى يلزم رجحان التاكيد على التاسيس لانا لا نسلم ان النفي عن الجمله في الصوره الاولى اعني الموجبه المهمله
المعدوله كقولنا انسان لم نعم وعن كل فرد في الصوره الثانيه اعني السالبه المهمله كقولنا لم نعم
انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد
المفيد لهذا المعنى الاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق
مسندا اليه فيكون اي عاما نقدر ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا لهذا المعنى الحاصل

من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان انا كيد لفظ يفيد تقويه
ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجمله في كقولنا انسان لم نعم و
عن كل فرد في لم نعم كل انسان انما افاد مع قطع الاسناد الى كل لا شرح آخر
ليكون كل لتقويته ولما كان لقايل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت في معنى
ان كيد هو التاكيد الاصطلاحي وقد تغير لتاكيد ههنا ان يكون كل لافاده
معنى كان حاصلا بدونه وقد لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر عاما نقدر
ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان في الصوره الثانيه اعني السالبه المهمله
نحو لم نعم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجمله فاذا دخلت
كل على الثاني اي عاما افاده النفي عن جمله الافراد حتى يكون معنى لم نعم كل انسان
نفي القيام عن الجمله لا عن كل فرد لا تكون كل تاسيسا بل تاكيدا عاما مر في المغير لان
هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم تكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل فرد فلما
لم نعم كل انسان لعموم السلب مثل لم نعم انسان لا يلزم رجحان التاكيد عاما على التاسيس
اذ لا تاسيس هنا اصلا بل انما يلزم رجحان احد التاكيدين عاما على الآخر واحاصل
ان لم نعم انسان لما كان بعد النفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجمله ايضا فكلا
المعنيين حاصل قبل كل شيء انهما حتى يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل
انه يجب ان يجعل عاما النفي عن الجمله لئلا يلزم رجحان التاكيد عاما التاسيس لا بقي ولا
قولنا لم نعم انسان عاما نفي عن جمله الافراد بطريق الالتزام ودلالته لم نعم كل انسان
عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان شرطنا في التاكيد ان
الدلالة تتبع ولا شرط فان لم شرط لزم ان يكون كل في قولنا لم نعم كل انسان
تاكيدا سواء جعل النفي عن الجمله او عن كل فرد وان شرط لزم ان لا يكون كل
في قولنا كل انسان لم نعم عند جعله للنفي عن جمله الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا
ان لم نعم عن النفي عن الجمله بطريق الالتزام وهو ظاهر وقد بطل ما ذكرتم من ان الحق
ان نفي الحكم عن الجمله اما بان يكون منتفيا عن كل فرد او بان يكون منتفيا عن بعض الافراد
ثابتا للبعض الآخر او بان يكون مختلطا للتغيير والمستفاد من لم نعم انسان هو القسم الاول

فقط فالكل تاكيد وعلى عدة اسيس فلو جعلنا لم نعم كل انسان للنفي عن كل فرد لزم
ترجح التاكيد على التاسيس اما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل
فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبل فتامل ولان النكرة المنفية
اذا عمت كان قولنا لم نجد انسانا كلهم لا مهملة كما ذكره ذا القائل
لانها فيتبين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد من افراد الموضوع لا عن سواد ما مهملة
باعتبار اهمال السور عن اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور
فيما ترك القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد
الموضوع اي لم تبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها
والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وقد ان الصادق على نحو
قولنا لم نجد انسانا انما هو نفي الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فمما
اورد المقدر انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من
شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور الكلي
لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الا الحصار فيما يقابل كل ما يدل على العموم فهو سور
الكلية كقولنا طرا او اجمعين ونحو ذلك حاصل عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز
ان يكون هذه القضية وكون الموضوع نكرة منفية او دخال السوس عليه سور الكلية
كانه قرائن موجبة سور الجزئية على ما قالوا في الاشارات ان كان ادخال الالف و
اللام يوجب تعميما او دخال السوس يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب وقال
عبد القاهر في تقدير ان كلمة كل تارة يكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت
كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت في اداة سواء كانت معمولة لاداة النفي اولا وسواء
كان الخبر فعلا كقولك ابا الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه يجري الباح مجرى
النفي او غير فعل كقولك ما كل متمنر المرء حاصلا او حاصل على اللغة المجازية
او التنبيهية او معمولا للفعل المنفي اما ان كان خبر عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان كان
تقدير فعل عطف على اخرت والمقدر وجعل معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا
من الدخول في حيز النفي وانما حيز في اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي

فلا يحسن عطفه بأو اما الاول فظاهر واما الثاني فلان انما حيز في اداة النفي اعم
من ان تقع منها فصل كقولنا ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من
الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل تمنى المرء حاصلا فاختصت الناخر
بالتعطي فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على العامل المنفي وان جعلته اعم من التعطي
والتقدير يدخل فيه فسمان واما كان فالكلام لائح عن تعسف واما وقع
في لغير عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلا على حيز النفي بان تقدم النفي
عليه لفظا او تقديرا لغير كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه متاخر
تقديرا لان مرتبة المعمول التاخر عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت
تقديرا للفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم تدخل
اداة النفي على فعل عامل في كل بل يشترط الشمال المذكور والمعنى ان اخرت
عن اداة النفي الغير الداخل على العامل فيها او جعل معمولا للفعل المنفي
اما فاعلا لفظا او نائبا كقولنا ما جاءني القوم كلهم وما جاءني كل القوم وقد ان تاكيد
لان كلا اصله فيه او سغولا كذلك مناخرا كقولنا لم آخذ كل الدراهم او الدراهم
كلها او مقدما كقولنا كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ وترك شمال الكلام
اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا لم لان المنفي بها لا تقدم معمولة عليه كما
لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقع محرورا او ظرفا كقولنا مررت بكل
القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك في جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول
خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض ما اضيف
كل ان كان كل في المخبر عنه للفعل او الوصف الذي حمل عليها او عمل فيها
كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب في ما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم
كاتبا وما كاتب كل القوم فقد يثبت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت
الحكم للشمل ما اذا كان الخبر جامدا كقولنا ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه
اي تعلق الفعل او الوصف له اي بعض ان كان كل في المخبر عنه معمولا للفعل او
الوصف المحمول عليها او العامل فيها كقولنا ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم

وكونها كل الدراهم آخذها انا وانا آخذ انا كل الدراهم فعند تعلق ادراك المرء
بعض مبنياه وتعلق الاحد ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهاده الذوق
والاستعمال قال الشيخ اذا تأملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصح الا
حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفي نظر لنا نجزه بحيث لا يصح ان
يتعلق النفي ببعض كقوله ع والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم
ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان نحو الا اكلم اكثر الناس لا كلهم والا اي وان لم يكن
داخلة في حيز النفي بان يسلط على النفي لفظا ولم تقع معموله للفعل المنفي عم النفي كل
فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول الشارع لما قال له
ذو اليدين اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن
اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي وعلى عموم النفي وشموله
كل فرد ورد قول ابي الهيثم فهل اصبحت ام الجارية تدعي علي ذنبا كله لم اصنع
برفع كله على ما لم اصنع شاهدا على ما ذهب اليه علي من الذنوب قال المطرزي في المغرب
المطلوب الحديث وشواهد النحو اما الاحتجاج بالحديث ففي وجهين احدهما ان
السؤال ما وقع على احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام
في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل واحد منهما رد على المستفهم
وخطئه في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجميع منهما لانه لم يعتقد ثبوتهما
جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما وانتفاء ما روي انه لما قال
النبي ص كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك
لم يسلب كليا لما صح بعض ذلك قد كان ولانه انما نفى نفي كل منهما لا نفيهما
جميعا اذ الاجاب الخبر برفع السلب الكلي لا السلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر
ابي النجم فلانه فصيح والشائع مما اذا لم يكن العامل مشغلا بالضمير ان ينصب الاسم
على المفعولية كخورنيا ضربت وليس في نصب كل ههنا ما يكثر له وزنا وسياق كلامه
انه لم يات بشئ مما ادعت عليه فانه فلو كان النصب يفيد ذلك لكان العموم
والرفع غير مفيد لم يعدل الشائع الفصيح عن النصب الشائع الصحيح الى الرفع المرجوح

ولا ضرب كلهم ما خرج الى الوجود

الى بعد بالضمير عن ضروره ولقايل ان يقول انما يضطر الى الرفع اذ
لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممنوع لان لفظ كل اذا اضيف الى الضمير استغرق
في كلامهم الا تاكدا او مبتدا الا ما يقول جاءني كلهم ولا مررت بكلهم ونظيره
بعينه ما ذكره سيبويه في قولك كلهن قلت عمدا الا ترفع في كلهن على
الابتداء وحذف الضمير الخبر جايز هاهنا للسعة او لضروره فلجئه الى ان لا يمكن
ان يقول كلهن قلت النصب في اعرض عليه اي الواجب بابه مضطرا الى الرفع او
لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جايز لانه كلا اذا اضيف الى الضمير استغرق
الا تاكدا او مبتدا الا ان فاعلها اذا استغرق تاكدا لما تقدمها لما اشتمل عائدا عليه لان
معناها افاده الشمول والاحاطة باجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى الضمير
كان معناها ما ذكرناه وفيه حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدا لان العامل فيه
معنوي لا يختص بالصوره فما هي لها فلذلك قلنا ان الامر كله لله بالرفع
والنصب ولان الامر ان كله لله هذا كلامه واما ناخذه فلا فضاء النعم لعدم المسند
ويجوز رجوع ما به هذا الذي ذكر في الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير
والتقديم والتاخير كله منصرف الكلام وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر
لا مقتضى الحال اياه فوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم مكان نعم الرجل
نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم
تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينه تدل عليه وهذا الضمير عايد الى مشغل معهود
في الذهن مبهم اعتبارا لوجوده كما مر في نعم الرجل ليحصل الابهام ثم التفسير
المناسب لوضع هذا الباب الذي للمدح العام او الذم العام اعني في غير معين
حصله والثرم بشره نكره ليعلم حصل المشغل في الذهن وبكون اللفظ ما يشعر
بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد التفسير الضمير
بالنكره صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من
تفسير المقصود وتفصيله بما يسبى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو في هذا الباب
في احد التاويلين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما في قول من يجعل المخصوص

مبتدأ ونعم رجلا خبره والمقدر زيد نعم رجلا فليس في هذا الباب ما انقطع لكن
ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم بعد براقال ع لو كان الامر
كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولقائل
ان يجاب بان الضمير المستتر في نعم وبئس مفرد مذكر ابدا ولا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث وانما يثنى ويجمع ويؤنث ما يعود عليه من المخصوص بالمدح او الذم
فلا يلزم ما ذكر ولقائل ان يقول ان كون ضمير الشان مستترا واجبا غير جار
سواء كان للمفرد او للمثنى او للمجموع لشبهه الاسم الكائن في عدم التصرف عند
بعضهم الى الاسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا في اقترانه بخبر المخصوص
فالنقط الاناداوهذا الاعتبار يصح تمييزه بالمكرة وانه يجوز ان يكون
المميز للمكرة مشتقا نحو نعم الرجل رجلا قال الله تع وذرعها سبعون ذراعا او لوضع
كنفس المخصوص بالفاعل كما مر وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان والقصة
فالاضمار فيه خلاف منصر النظر وتخاريناتي في الضمير اذا كان في الكلام
مؤنث غير نحو هند ضربتها لان الضمير الا بصار قصدا الى المطابقة
لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هر الامر بني غرة وهي زيد عالم
وان كان القياس يقتضي جوازه وانما سمع عرض المصنف نحو قولهم بالها رجلا وبالها
قصة وربه رجلا وقولهم فيهن يسع سموات لا يلبس باب المسند اليه ليمكن
تعليق وضع المضمر موضع المظهر ما يعجبه اي يعجب ذلك الضمير اي يجري على عجبه في
ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير مفسر شأنه اي شأن السامع ما
يعجب الضمير ليفهم منه مفسر لما جبل الله عليه النفوس من التشوق الى معرفة ما قصد
بهام فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة
الطلب اقر التعب محله ومكانه لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مفسر
الضمير الشأن عظيما تفخيما وتعظيما فلا يقال هو الذباب يطير قالوا وانما اخر قصد الابهام
ثم التفسير لدلالتهما على التعظيم والتفخيم هو الترتيب الالتزامي تقديم ضمير الشان وهو يقتضي
التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل ابو مسهر
فجدك نعم حدا فرسخ الجي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره في

ان السامع اذا لم يفهم منه مفسر شأنه انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب
نعم اذا السامع اذا لم يسمع المفسر لم يعلم انه ضمر فضلا وضع المضمر موضع المظهر
فرباب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره
ووضوح امره كقوله ع انا انزلناه اي القران اولانه ملمح عظم شانه
الى ان صار معقل الاذهان كهو الحي الباقي اولادعاء ان الذهن لالتفات
الى غيره كقوله في المطلع زادت عنها للطعام رواق وقد يعكس اي يوضع
المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلحال
الغائبة بتمييز اي بتميز المسند اليه لاختصاصه بكلام مع كيت اي قول ابن الرا وندي كم عاقل
عاقل هو وصف لعاقل الاول بمعز كامل العقل مشاهد فكاني مررت برجل
اي رجل اي كامل في الرجولية اعيت اي اعجزته اعجزته او اعيت عليه وصعب
مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا بهذا الذي ترك
الاوهام حائرة وصير العالم النحرير المتشقق في نحر الامور على انتشار زنديقا اي كافرا
نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله بهذا اشاره
الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان
المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة
والعالم المتشقق زنديقا كمن غابه المتكلم بميزه فابرزه في معرض المحسوس
كانه يرى السامع ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم
البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فغير
اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عاره عنه ومغير كون هذا الحكم بديعا انه قصد
ما كان منفيا والا كفى ما فيه من التعجب او التهكم عطف على ما كان الغائبة اي او للتهكم
بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون له شعار اليه اصلا او النداء على
كمال غباوته بانه لا يدرك غير المحسوس فجعله بمنزلة المحسوس عنده بمنزلة
او ادعا كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي عما وضع اسم الاشارة موضع
المضمر لادعا كمال الظهور من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن دمينة

فقالت اى اظهر العلة والمرض فى انجر كى اخرن مرشجى شجى على علم يعلم واما شجا يشجو فهو شجى قال شجانى هذا الامر اى احزننى ومالك علة بزيد بن قسيل قد ظهرت بذلكم اى بقتل ولم يقل لاد عا ان قبله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذى يشار اليه باسم الاشاره وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اى غير اسم الاشاره فزياده التمييز اى بمكر المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد حيث صمد اليه اذا قصده لانه يصمد اليه فى الحوايج ونظيره مرغيره اى نظير قل هو الله احد الله الصمد فى وضع المظهر موضع المضمر لزياده التمكين مع عبارات المسند اليه وما نحن فيه وبالحق انزلناه وبالحق نزل اى ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهدايه الى كل خير او ادخال الروع فضمير السامع ونزلناه المهاجة او تقويه داعى المأمور اى ما كون داعيا لمأمور بشى الى الامتثال والاتيان به شالها اى مثال التقويه وادخال الروع مع الترسل قول الخلفاء لمبشر البشير بأمر يهمهم اذا مركى وعليه اى على وضع المظهر موضع المضمر لتقويه داعى المأمور غيره اى مر غير اسم المسند اليه فاذا عرفت بعد المشاوره ووضوح الراى فتوكل على الله حيث لم يقل على لمانى لفظ الله من تقويه داعى المتكلم الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفه بالقدره الكامله وسايراوصاف الكمال او الاستعطاف اى طلب العفو والرحمه كقوله الهى عبدك العاصى اتاك مقرا بالذنوب وقد دعاك فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواك حيث لم يقل انا العاصى اتيك على ان يكون العاصى مدلا لان من ذكر عبدك مع استحقاق الرحمه وترتب الشقوه عليه فى لفظ انا وقفه اتيك مكنى عن وصفه بالعاصى كافى قوله تع قل يا ايها الناس انى رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبى الامى الذى يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبى لتكلمى من اجزاء الصفات المذكوره عليه وليتعرف ان الذى وجب الايمان له بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيرى اظهارا للتضرع وبعدا من التعجب لشقه قال السكاكى اعنى نقل الكلام عن الحكايه الى

الغيبه غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اى النقل غير مختص بان يكون عن الحكايه الى الغيبه فنى العباره ادنى تسامح ويجوز ان يكون الغير والنقل عن الحكايه الى الغيبه غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبه باسم مظهر لا بمضمر غايب والاولى او فى قوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبه معطفا بعضها على الآخر فيصير الاقسام ستة حاصله من ضرب الثلثه الاشياء لان كلا من الثلثه ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زياده من المدلسين يصرح فى كلام السكاكى ويجوز ان تتعلق بالغيبه باسم مظهر او مضمر غايب او بالجمع على ما سيجى سواء كان فى المسند اليه او فى غيره وسواء كان كل منها قد اورد فى الكلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر وبهذا القيد يخرج عن تعريف السكاكى ويسمى هذا النقل عدا على النقل التفاتا ماخوذا من التفات الانسان من يمنه الى يساره وشماله الى يمنه وقول صاحب الكشاف انه يسمى الشجاعه على البيان مشيرا على اكثرا ما يطول الكلام على العلوم الذى كقوله اى مرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزه وضم الميم اسم موضع وبروى بكسرهما خصص هذا المثال مع شهرته بين سايرالامثله السكاكى لما ورد الدلاله على ان مدعاه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبه اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر فهو التفات لانه قد صرح بان قوله لبلك التفاتا لان خاطب نفسه مقتضى الظاهر التكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثه التكلم والخطاب والغيبه بعد التعبير عنه اى عن ذلك المعنى بآخر منها اى بطريق آخر من الطرق الثلثه بشرط ان يكون التعبير الثانى على خلاف مقتضى الظاهر وكون معنى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بهذا الطريق وبهذا يشعر كلام المصنف فى الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبه الى اسلوب آخر عبرا ما ترقبه المخاطب بعد نظره لنشاطه وانتظاره فراغ صغاه فلو لم يعبر هذا التعبير لدخل فى هذا التعريف انتقالات من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحو رجال واشم رجال

وانت الذي فعل كذا وكن اللذون صبحوا صباحا وكخوذلك مما عبر فيه عن
واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب
ومنها كقولنا زيد قام وبارحة لبكر حذ بيدي وذه الثوب الا ترى انك تقول هذا
يا آبنتا يا ابرهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها كعكسه طريق الملتفت اليه
كقولنا اياك نستعين واهدنا والصف فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي
جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق آخر ومنها
كقولنا مما هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له في هذا العلم وكقوله
قوله يا مما يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم فانه لا
التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام
بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على
مقتضى الظاهر فلا يسمى لا بعض الاقوام من كقولنا ايها الذين آمنوا من باب
الالتفات والعباس آشتم فليس بشيء قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي
حيدره كان الوجه ان يقول سمته حيدرة كما يقول في الصلة ما يعود الى الموصول
لكنه لما كان القصد فيه الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير
على الاول وحمل الكلام على المعنى لا يشينه في الا لباس وهو مع ذلك قبيح عند
النحويين حتى ان ابا اسحاق الزجاج قال لولا اشتهار مورده وكثرة ورده في
الناس في زمانه لاخراج بعضهم اياه كرنا فيذا وهو ان يكون المعبر عنه كلا بعض
وهو غلط لان قوله تبارك حوله لنريه من آياتنا فيه قرأ بالياء الغيبة فيه
التفات من الكلام الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس بكلام
آخر بل هو متعلق بنريه وسمانه وهذا خص امر الالتفات بغير الجمهور اخص
منه بغير السكاكي لان المثل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلثة
ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر
وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في
قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة

كليلة ذي العاير الارمد وذلك من بناء حائد وخبرته عن ابي الاسود في
الصحاح العاير قذى العين وفي الاساس في عينه عوار وعاير اي غمصه
ثم قيل منها وبات له بليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات
في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بانه كثر من الالتفات الثلثة
وقول صاحب الكشاف قد التفت امرئ القيس ثلث التفاتات في بيت
ظاهره ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فاصل يحوز ان يكون احدها في باب
والاخران في باب آخر او احدها باعتبار الاشغال من الخطاب في لبلك والاخر
باعتبار الاشغال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب والتاء
في حائد باعتبار الاشغال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيها ثلث التفاتات
على مذهب الجمهور البتة فالجواب عن الاول ان الاشغال انما يكون من شيء حاصل
واقع على اسلوب الكلام وبعد الاشغال من الخطاب فر لبلك لا الغيبة في بات
قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الاشغال لا التكلم
في حائد الا من الغيبة وحدها وعن الثاني انا لا نم ان الكاف في ذلك خطاب بنته
حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كانه قيل ونعم عقونا
غنكم من بعد ذلك ثم نوبتم من بعد ذلك حيث لم تقدروا لكم مثال الالتفات
من الكلام الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون حكاه ارجح
فان قيل ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلنا نعم ولكن المراد
بقوله وما لي لا اعبد الخ طبون والمعنى ما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما
سيجيء فالمعبر عنه في الجمع هو الخ طبون فان قلت حتى يكون قوله ترجعون واردا
على مقتضى الظاهر والالتفات بان يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لانم ان قوله
ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر عندي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري الآخر
على السابق وهذا التفات مثل التكلم في قوله ومالي بناء حائد وقد قطع النظر
عما وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا يخرج عن خلاف مقتضى
الظاهر وهذا مشروط بحضاره في عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وحائد

فر الآية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان وارد ا عما يحضر الخاطر لما اكهر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي الله فلا تحزن حلا به وبرغزه ثم الحق انه يحضر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل رحون وجاء في خلاف المقتضى على ما حققناه **وإلى ربك فارغب** الكوثر فصل لربك مكان ربنا وقد كثر في الواحد المكلم لفظ الجمع لتعظيمه لعدهم المعظم كما جاء ولم يحك ولك وفر الغائب والمخاطب في الكلام العدم وانما هو استعمال المولدين كقوله

باتي نواحي الارض اني وصالكم ... وانتم ملوكي لمقصدكم نحو لتعظيما للمخاطب ولو اضعاف المكلم **ولربك فاصبر** الى الكلم قول علقمة بن عبدة **طحابك** اي ذهب بك **قلب في الحسان** متعلق بقوله **طروب** قال المرزوقي في المعنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط فمراده تهالعبد الشباب اي حين ولي الشباب وكاد ينصرم **عصر حان مشيب** اي زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم **لكفر بربك** في الالتفات في الخطاب في طحابك الى المكلم حيث لم يقل لكفك وفاعل لكفتني ضمير الغلام في لسلى منقوله انشط اي لكفتني ذلك الغلام لسلى وبطالبز يوصلها ورُوي بالتاء للقوافي وانسب على ان لسلى والمفعول محذوف اي تنداد فراقها او على ارادة خطاب للغلام فوق الالتفات آخر عند السكاكي وعند الجمهور **وقد شط** اي بعُدَ **وليلى** اي قرينها **وعادت عواديا وخطوبا** قال المرزوقي في عادت بجوز ان يكون فاعل المعادات كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد بمعنى عاد وعوا ان كانت تحول بينه الى ما كان عليه قبل **والى ربك حينئذ المساق** في الفلك وجوز بهم مكان كم **ومن الغيبة الى التكلم** قول الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان سناه **والى الخطاب** مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضمام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون الخطاب بالكلام في الحال لشخص واحد اكقوله مع اياك نعبد فان قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله في حق انفسهم لم يترك المخاطب به لان ذلك يجري في العبد مع الله لا مع غيره كخلاف قول جرير شفى بابن لبنى شركك ومن عند الخليفة بالنجاح

اعتزنا فذاك اباوامي بسيب سبك اذ ذوارتياح فاريس في الالتفات في شعر لان المخاطب مالس اثنا هو الخليفة فهذا اخص من بعير الجمهور فقول ابا العلا هل زجرتكم رسالة مرسل ام ليس منع في اولاك الوك والتفات عند الجمهور في الخطاب فزجرتكم الى الغيبة في اولاك الوك وهو قال انه اعرب عن خطاب بنيرتنا الى الاخبار عنهم وان كان ربي منحى قبل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل زجرتكم منوكنا وبقوله اولاك اب وقد يطلق الالتفات على معنيين احدهما تعريف الكلام بحيث يستعمله في المغير على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كقوله ولست وزهير في الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله يعم الضر فوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم فصم الفقر ظهري والغنى مرقاصات الظهر وفي قول جرير حتى كان الخيام بذي طلوح ... سفن الفيا بانها الخيام اشبر يوم نصفل عارضها بفرع شامة سقي التمام والثاني ان يذكر مخبر فنوهم ان السامع اخلجه شر فلتفت الى كلام ربيل خلاجه ثم نرجع الى مقصودك كقول ابن ميادة فلاصرمة تبدو وفراليس راجعة ولا وصلة لصفون فكارمه كانه قال فلاصرمة يبدو وصل له وما تصنع فاجاب بقوله وفراليس راجعة **ووجه** اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا انتقل من اسلوب **الى اسلوب آخر كان احسن نشاطا** اي تجديدا واحداثا لطرب السامع واكثر انارة للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام **وقد يخص** بوجه **لطيف** اي قد يكون للالتفات سوى ذلك الوجه العام بحسب لطيفة ووجه يخص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة انا اخر فان العبد اذا ذكر الحق بالحمد عرف حقيقة ذلك العدد مرتبة محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحق بالحمد وكل ما اجري عليه من صفات الكمال العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى غايتها اي غاية تلك الصفات وهو قوله مالك يوم الدين المعنيه اذ اي ذلك الحق بالحمد مالكا للامر كله في يوم الجزاء لانه اذا اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية

اى مالك فى يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فيوجب ذلك المحرك
لشاهة قوة الاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب تخصيصه لغاية الخضوع والاستعانة
به فى المهمات واما فى تخصيصه متعلق بخطاب نبى خاطبته بالدعاء او دعوت له
مواجهة والمغفر يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل
على تخصيصه بان العباده وهو غاية الخضوع والذل له لا لغيره وباب الاستعانة
فى جميع المهمات منه لا فى غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن
ان يراد الاستعانة على اداء العباده ويكون اهدنا بيانا للمعونة لئلا يلزم الكلام
ويكون العباده له ولذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة فى المهمات
فالطيفة المخصص بها موقع به الالتفات هو ان فيه اشعارا ان العبد اذا اعتنى
فى القراءة بحيث يكون قرائته على وجه يجد فى نفسه ذلك المحرك المذكور به الذى ذكره
المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى
عليه تلك الصفات العظام المعلوم عظم انشان حقيق بالثناء والعباده فالتفت
وخوطب ذلك المعلوم المتميز بحيث انه بتلك الصفات بحيث يكون الخطاب
ادل على ان العباده له لاجل ذلك التميز الذى لاجله تحق العباده اما به لان
المخاطب اذا خلق التميز واعرف به فكان تعليق العباده به تعليق بالمتميز
بالتميز بالعلية ويمكن ان يقال ان ذكر بعض ذكر لوازم التميز وخواصه يوجب ازدياد
وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله توجه النفس الى الذات الحقيق بالعباده
فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه
المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية ليستلزم
لهم امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب والشهادة
معاد العباد فانصرفت النفس بكلها الى شاهد وضوحه وتميزه بسبب
هذه الصفات فخوطب بيانا على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقيق عند العبد
متميزا غاية سابر الذوات حاضرا فى قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العباده وفيه
تعظيم لامر العباده وانما ينبغى ان يكون عن قلب حاضر كانه يشاهده ربه ويراه

والا فخر

ولا ملجأ لها سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة
اقسام منه وان لم يكن فى مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقى المخاطب
بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده اى تلقيه بغير المعهود وفى حمل
للتلبيس والمغفر ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذى صدر
منه كلام لغرض ما يترقبه وهو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده منبها
له على انه اى على ان ذلك الغير هو الاولى بالقصد والاراده كقول التبعثرى
للحجاج وقد قال الحجاج لحاجب كونى بحجاج شوعدا اباه لاحلقك على الاداهم يعنى العبد
مثل الامير حمل على الاداهم والاسنب هذا معمول قول التبعثرى فابرز وعد الحجاج فى
معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الاداهم فى كلامه على العرس
الاداهم اى الذكر غلب سواده خرذهب الناس الذى فيه وضح الاسنب
اى الذكر غلب ساضه خرذهب ناصع السواد ومراد الحجاج انما هو العبد
فتنبه على ان المحمل على العرس الاداهم هو الاولى بان يقصده الامير اى فمن كان
مثل الامير فى السلطان وبسط اليد فحقه ان يقصد بان يعطى المال ويهب فى الاصفاد
لا ان يصفد اى يقيد ويوثق فى صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اباه الاداهم
صدد فقال لا ان يكون صديدا خرفى ان يكون بليدا فحمل الحديد نفسه على خلاف
مراده او السائل عطف على المخاطب اى تلقى السائل بغير ما يطلب بتنزيل سؤاله
منزلة غيره اى غير ذلك السؤال منبها على انه انزل ذلك الغير الاولى بحاله اى حال
ذلك السائل او المتكلم لكقولهم لك عن الاهلة فى مواقيت الناس والحج
سالوا عن السبب فى اختلاف القمر فى زيادته ونقصانه حتى قالوا
ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ وينير
ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حاله واحدة فاجيبوا ببيان
الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة جعلت لذلك الاختلاف معالم يوقت
بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم
ونحو ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك لشبه على ان الاولى والاحق

كما لهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون على بواعث الله تعالى
ممن وقايس علم الله ولا متعلق لهم ـ غرض وكقوله يسألونك ماذا ينفقون قل
ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل
سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف بيانا على ان المهم هو السؤال
عنها لان النفقة لا تعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق
فذكره على سبيل التفضل دون القصد ومنه اى من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن
المستقبل بلفظ الماضي بناء على تحقق وقوعه كقوله ويوم ينفخ في الصور ففزع من في
السموات ومن في الارض بصيغة الماضي وهذا في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من
ان يحصر ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله وان الدين لواقع وكقوله
التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اى يجمع الناس له وفي
الثواب والعقاب والحساب وجمع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت
كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال و
حينئذ يكون التعبير بكل منهما لنكتة ومعنى مجموع يجمع فما الفرق اذا ان دلالة الفعل على الاستقبال
بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فالجملة اذا كان معناه الاستقبال
يكون وارد على مقتضى الظاهر بخلاف ما اذا اسم الفاعل والمفعول فانهما لتضمنهما
كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير
الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون على خلاف مقتضى الظاهر
ابتداء الكلام بعد محل نظر ومنه اى من خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد
اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون القلب باعتبار
الى اعتباره فيجعل اللفظ بان يوقف صحة اللفظ عليه ويجعل المعنى تابعا كما اذا اوقع
ما هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله فمتى قبل التعرف
باضباعا ولا يكن موقف منك الوداعا اى لا يكن موقف الوداع موقفا منك
والثاني ان يجعل الداعي اليه رعاية معنى ليوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت
الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه يجب ان يكون له

ادراكي

ادراكي ليسبل الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الرأس
والخاتم في الاصبع وكقولك كان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع
مظروف لكنه لما كان الثاني هو ان يوتى بالمعروض عند المعروض عليه وتحرك بالعكس
نحو الظرف ومهنا الامر بالعكس فيجيء الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله
فانك لا تبالي عند خول أظبي كان امك أم حمار اي ذهب السواد وبياض الصبح
واتصفوا بالصفات الثلاث حتى لو يقع على هذه الشاكلة لا يبالي انسان مهم ايهما
كان ام غير بحيث فيتنبه بقرينة حال هذا اللفظ على ان ظرف موقع الكاف المقدم
لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة
كما في قوله ولا يكن موقف منك الوداعا وكحصل المعاد الشر فاوقع بعد ام و
ما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المغير وبابه غير مقصود بل جيء
كعدمه فالمذكور المقصود بعد الهمزة هو ظرف الفعل العامل فيه وهو عامل
ما وقع بعد ام والخبر ان ظني مبتدا وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة
لوقوعها بعد الهمزة كخاطر جل فرارام امراته وحمار عطف عليه لان فحوى
الهمزة في الاسم اكثر ان يكون وسيجيء الاستفهام حتى فتقول ازيد قام ام
ان يكون زيد مبتدا الخ هل زيد قائم في الاقلب وفي حد اللفظ لان اسم كان
ضمير والضمير معرفة كاني رجل شريف كان اباك نعم قلب في حد المغير لان المحذوف
الاصل هو الام والمغير عاطفا كان امك ام حمار لان المقصود التسوية
بين ان يكون امه طيبا وان يكون حمارا فافهم وقبله اى القلب السكاكي مطلقا
انما وقع وقال انه مما يورث ملاحة ويشهد عليه كمال البلاغة وامثلة الاباب
وبابا في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل وردة عيزه اى عير السكاكي مطلقا
والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير جعل القلب الذي حمله السكاكي على اللطائف قبل كقوله
اي قول اوبة وهمة اى مغاره متغيرة مشتونة بالغيرة ارجاؤه اطرافه نواحيه
جمع الوحشي وكان لون ارضه سماؤه وهنا مضاف محذوف اي لون سمائه
وهذا معنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون

البحتري آنكي مارش
بده بود ودرس
ازاد مهذب

سماء لغبرتها لون ارضه وفر القلم الى البياض لوجه مالبس وبركه لاشاره بان لون
السماء قد يلمع في الغبره التي حث شبه لون الارض في الغبره والا ابر والالم بضم
اعتبار الطفاره لان العدول عن مضمر الظرف غير مكنه لبعضه خروج عن الظرف
الكلام لمضمر الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يضمر ما يوهم عكس المقصود كقوله
ابر قول القطامي يصف ناقة ما نسيء فلما ابرى مس عليها كما طيبت بالمسك
السطح بالعدن اي القصر السباعا اي الطرائس والمعنى كما طيب العدن بالسباع
وجواب لما قوله لعده امرت بها الرحال لتأخذها ويخطئ ان لن تستطاعا ويقابل ان يقول ارد بمضمر في البيت
كما طيب العدن بالسباع لا يسامه ان السباع قد يلمع في العظم والكره الى ان يصار
بمنزله الاصل والعدن بالنسبه اليه كالسباع بالنسبه الى العدن وانت في ان يضمر
ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل في الرد كقوله لم الطرف وقد اصبت
ولم اصب جفن البصيره قادح الاقدام والمعنى قادح البصيره جفن
الاقدام على انه حال عن الضمير في الطرف ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان
الجرح عده حداثه السن والفروح قدمه وشاهده قالوا سلاب وصف الراكب
والبصيره بالفروح ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالخدوع كقوله
اقدام غرٍ وراي محرب فليس في هذا الكلام اعتبار لطيف يعرف ايهام العكس
المقصود وجواب بانه ليس من باب القلب ان قوله جفن البصيره حال عن الضمير في
لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من صبت السر الغنيه ووجده اي لم الف
هذه الصفه بل وجدت كلا منها جفن الاقدام قادح البصيره وليس معناه لم
اجرح فان ما قبله في الابيات يدل على انه جرح وتخدر منه الدم ولان تحرير الكلام
الدلاله على انه جرح ولم يتم اعلما فان الاقدام ليس بعلة للجام وحاشا على ركيك
الفكر في القوافي ورفض التحرز خوفا في المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث
لان قوله وقد اصبت ابر جرحت يصير فرشه على ان لم يصب بمعنى لم اجرح واما
جعله بمعنى لم الف فلا فرشه عليه مع ما فيه من نبو النظم ودلاله الكلام على اثبات

الجرح له لانا نفرد لك لانه اذا جعل جفن البصيره حالا من صاحب صار المعنى لم
اجرح قرنه الحال بل جرحت جفن الاقدام قادح البصيره على انه لما جعل
بمعنى لم الف فالاولى ان يجعل جفن البصيره مفعولا ثانيا لا حالا لانه ليس
بمراد للمقصود والجواب الغرض ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان جفن
البصيره حال من الضمير في الطرف وجفون البصيره عباره عن اعالي البصيره
التي كان عليها اولا ثم تعرض لانه ندم على الاقتحام ولم تطرق لفظا عن
الاقدام وقروح الاقدام عباره عن اثر قد طالت ممارسه للحروب وذلك
لانه قال المعنى لم الطرف وقد مرنت مارست في الاعداء ولم تنالوا ما ارادوا
منها وانا على البصيره والاول لم يدل على الاقتحام ولا على اختياري النظر
والانحراف عن قد صار قادحا في الحرب فاد حالطول ممارستي وتكرر تجاربي
الى المسائل احوال المسند اما تركه فلغير فرض المسند اليه وانما
قال في المسند اليه حذف وفي المسند تركه رعايه للطيفه وهو ان المسند اليه اقوم ركن
في الكلام واعظم والاحتياج اليه اوفى فالاحتياج الى المسند اخف لم يذكر لفظا
فكانه اولى به لفظ الاحتياج اليه ثم اسقط لعرض كلاف المسند فانه ليس بهذه
المثابه في الاحتياج فجوز ان يترك ولا اولى به لغرض كقوله ابر قول ضابئ البرجمي وفي بكا المسير بالمدينه رجله فاني وقيار بها لغريب في الاساس المأوى جعله
فرسه وماواه وقيار اسم فرسه ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربه والتوجع
على المكربه حذف المسند اليه اي والعجب انا لغريب وقيار الغريب فصدا لاختصاص
والاحتراز عن العبث في الطبع صين المقام بشيب المحسر ومحاقطه الوزن و
لا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل
مضي الخبر لان رداء وعمرو مطلقان في ارتفاع قيار وجهان احدهما
العطف على محل اسم ان لان الخبر معدم بعد فيكون العطف بعد مضي الجمله
ولا يلزم ارتفاع الخبر بعامل مختلف كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما
خبرا آخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجمله ما بعدها عطف على

جملة اتفق اسمه وجزه ولا تشريك بينهما في عامل كقولك ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والتركيب لعدم فصل يضارع جزء ان وصدر التسوية بينهما في التخصر على الاعراب كانه اثر فرعه ذوي العقول ليضع بذلك انه لو قيل انا نرغب وقار نحاذر ان توهم ان لا مزية على قياره ان ترغب على الغرابة لان شوق الحكم اولا اولى فقدمه لبادئة الاخبار عنهما وهو كحاطب يشبها على ان قياره مع انه ليس من ذوي العقول مساوي لعقلاء استحقاق الاخبار عنه بالاغراب فصدر الى التخصر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تع ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى الآية وقال الصابئون مبتدأ وهو مع جزء المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون النبيء على انهم مع كونهم آمنوا المذكورين ضلالا واشتهم عما تاب عليهم الذين صح منهم الايمان والعمل الصالح فما القطع بغيرهم وههنا الكلام لا تحملها المقام وقوله كن بما عندنا واثق بما عندك راض والرأي مختلف بالرفع فان المذكور جزء الاتفاق وخبر على الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله ما ان رأينا ما رأيت منه ووالدين بريا ومحا جل الطوى رنا على ان بريا جزء لوالدين وجر كنت محذوف هو عنده في عطف المفرد وجهور آنفا على ان المذكور جزء كنت ووالدين مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال المرزوقي فقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير ان جرد المعرفة كان الترتر عا والبحر الفه منه فيكون عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان الجملة الثانية انما جيء بها لتقرير الاولى وتأكيدها فكانها ليست بأجنبية عنها وقد ذكر في الكشاف في قوله تع ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ان الجملة الثانية بدل من الاولى وان الاستواء على الكافرين مقصور على الانذار وعدمه لا يتعداهما الى الايمان وعدمه فكانه قيل ان الذين كفروا لا يؤمنون وهذا يدل على ان الجملة الثانية ليست بأجنبية عن الاولى وان الاولى مترعا ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير ان جرد المعرفة كان الترتر عا والبحر الفه منه فيكون عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان الجملة الثانية انما جيء بها لتقرير الاولى وتأكيدها فكانها ليست بأجنبية عنها وقد ذكر في الكشاف في قوله تع ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ان الجملة الثانية بدل من الاولى وان الاستواء على الكافرين مقصور على الانذار وعدمه لا يتعداهما الى الايمان وعدمه فكانه قيل ان الذين كفروا لا يؤمنون وهذا يدل على ان الجملة الثانية ليست بأجنبية عن الاولى وان الاولى

مذل على مطلق الوجود واذا ارد بفعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصه فتقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المخبر حاضرا وبالباب او نحو ذلك والفاء فاذا قتل هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي فتعاجاه اي فعاجاه زيد لازمه للخروج وقيل للعطف جملة على المعنى اي خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل فاذا هو فاجأت فحينئذ تكون معمولة به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف فحينئذ لا يكون مضافا الى الجملة وقال المبرد ان اذا اطرد مكان فجأة زهوان يكون خبرا للمبتدأ اي فالمكان زيد والتزم بعضهم لزومها اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فالمكان زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا او مرتحلا اي في السفر ان مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا اي ان تأتي الدنيا طولا ولنا عنها اي الاجزاء ارتحالا والسفر ارتفاق قد نتحلوا به المصر لا رجوع ونحن على اثرهم عن قرب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف ما مر في قصد الاختصار والعدول الى قوله الدلير اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان لا وان ولدا وآن زيدا وان عمرو او قد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان لا وان ولد اقال عبد القاهر لو استقصت ان لم يحسن الحذف او لم يجز لانتهى الى ضنة والمتكلف لبانه والمزجية عنه وفائدة ضيق المقام اعني الحاقه بالشعر والمصير بها مثل لا حصار بدون الضيق لقوله ان زيدا وان عمرو اقال وعليه قوله ان محلا مغنى عن هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكررة ظرفا ولم يعتد به بدون الضيق فافهم وقوله لعا قل لو انهم ملكوا خبر ان جملة بتقديره لو تملكون تملكوه فحذف تملكون الاول وابدل ضميره المتصل اعني الواو ضميرا منفصلا وهو انهم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وبما تقدم اسم او جملة والغرض عنه الاحتراز عن اللغو او المقصود في الاتيان بهذا النظ تفسير المقدر فلو اظهر لم يحتج اليه وانما صير الى ان لو انما

يدل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تاكيد لضمير
على ان تكرر التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المرفوع اسهل من حذف المجرور
لانه لا يعهد حذف المؤكد دون المؤكد مع تعاقب ان كد قال صاحب الكشاف بدا
ما تعضه علم الاعراب فاما ما تعضه علم البيان فهو ان تملكون فيه دلالة على
الاختصاص وان على الناس هم المخصوصون بالشيء البين المتبالغ لان الفعل الاول لما
سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر ليعلم ان قولنا انا عرفت
في حاشك وهو مبتدأ وخبر لقيد الاختصاص فكذا لو اتى تملكون لكونه صلة
في الصورة فالوجه في استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص
جملة فعلية وانا ليس مبتدأ على تاكيد سقوطه وبهذا الكلام ضرب فرضا فقضته هو
حمله عليه لانه قوله فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل اجمل او حذف
المسند اليه اي فامري صبر جميل فعلى الحذف يكون الفاء زايده ما يمكن حمل الكلام
عليه كل في المعنى بخلاف ما لو ذكر فانه يكون لشيء احدهما والصبر الجميل هو
الذي لا شكوى فيه الى الخلق ويرجح حذف المسند اليه انه اكثر فالحمل اولى وبيان
سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل
لا يدل على حصوله له وبيانه في الاصل في المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا
جميلا وجعله على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل فرشته
لتنظمه في سلك ما هو بصدد النظر لان وجود القرينة شرط الحذف في كل محذوف
اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر
خير خير ففي هذا المقام ما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتدأ انه يقرأ
في قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدأ
التعرف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة
وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المغزى على هذا بل
على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى وبما يحمل الامرين قوله ولا تقولوا
ثلاثة ولا تقولوا الله في الوجود الا الله او ثلاثة الله فحذف الخبر ثم الموصوف

او المبتدأ ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلاثة انتهوا عن هذا القول خيرا لكم
كما او ارتدعوا خيرا لكم بواحد في صفة وربه قبل هم ثلاثة فحذف المبتدأ قال صاحب
المفتاح وقد يحكم حذف المسند تارة اذا ذكره يجر الكلام الى لبس يراد كقولك
ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك يخرج ام
عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا اولت ام والهمزة جملتان مشتركتان في
قيد واحد الجنس اعني المسند والمسند اليه وتقديرا على انقطاع مفرد بعد ام نحو
اقام زيد ام قام عمرو وازيد قام ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك
او عندك عمرو وقام منقطعة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام و
هو ارتب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها سقد ركلام واحد مع عرق الانقطاع
فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن
نحو العقيم المشركين في الفاعل نحو افاعد ام قعدت وافام زيد ام قعد لان كل
فعل لابد له من فاعل فهو مفصل ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان يكون
منقطعة نحو افاعد زيد ام تكلم ولابد للحذف من قرينة كوقوع جوابا للسوال فمحق نحو
ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله
فحذف المسند لان هذا الكلام عند يقين ثبوت ما فرض في الشرط والجزاء كونه
جوابا عن سوال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السوال
عن الفاعل ولان القرينة معينة فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السوال
عن الفاعل الاصطلاحي فمسلم لا معنى له وان اريد ان السوال عن مدلول الفعل وصدر
منه فمعيد به مبتدأ كقولك الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على
ان تقدير الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور
ان السوال عن جملة اسمية لا فعلية ومع هذا قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية لبطلان
السوال ولان السوال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقدم المسئول عنه اهتم
والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الداعي
عند عدم الحذف جملة فعلية كقولك لئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن

العزيز العليم او مقدر عطف على محذوف اي سواء وقع الكلام جوابا لسؤال مقدر نحو
قول ضرار ابن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل لشكايزيد كما يجيل حجر بكره فقال ضارع
اي بكره ضارع اي ذليل لخصومه متعلق بضارع وان لم يعتمد على شرطه لان الجار
والمجرور يكتفيان بالجهد الفعلي اي يكبه في مذلة لاجل خصومه لانه ملجأ وظهر اللاء
والضعفاء وتعليقه بكبه المقدر ليس بقوي لان خفة المعزى ونحافته ومخطط مما تطيح
الطوائح المخطط الذي بانيك للعروق في غير وسيلة وتطيح في الاطاحة وفي
الاذناب والاهالك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كطوالق جمع طلقة
طوحته الطوائح واطاحته الطوائح ولائي المطوحات ولا المطيحات ومما
متعلق بمخطط وما مصدرية اي مثل اذناب الوقائع ماله او يبكي المقدر
اي يبكي لاجل اهالك المنايا يزيد وتطيح على المقدر بمعنى الماضي عدل عنه لاستحضار الصورة وذلك الامر الهايل وفضله اي فضل كجعل يزيد ضارع وهو
ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ورفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل
مضمر جوابا لسؤال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بانيا للفاعل ونصب
يزيد مفعولا بتكبر الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك
يزيد فقد علم ان هناك باكيا مسندا اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه
ضارع فقد اسند اليه مفصلا ولانك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان
الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اوفى وازيد تاثيرا لان اسناد اجمالا في
السؤال المقدر اغرب في بكبه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على
الاجمال ولا يجدان في قد اسند الى ضمير اشيء اجمالا واحد تفصيلا وليوجد
نحو زيد غير فضله بل جرى جملة اسند اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضله
ويكون معرفة الفاعل كحصول الغرض غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره
اي ذكر الفاعل فيكون رزقا حيث لا يجب وهو الذي بخلاف ما اذا ابرز للفاعل
فانه مطمع في ذكر الفاعل ومعارض ان يفصل نحو ليبك يزيد ضارع منصب يزيد و
بناء الفعل للفاعل على خلافه لسلامته عن الحذف والاضمار وباشعاره على ابهام الجمع يوجب

المفسر مع حذف الفعل لان بصدد نحو زيد وجملة فصد توهم ان الاهتمام دون
الاهتمام بالفاعل وبعده على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام فوق الاهتمام
بالفاعل وبابقاء اطلاع اول الكلام في ذكر الفاعل مع لعدم المعول شوقا
اليه فيكون حصوله اوقع واوفى واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه
من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف نحو زيد قائم ومع الاحتياط لضعف
المعول على القرينة نحو ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن
العزيز العليم ومع التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا فرحوب في قال مسلم
وسوء رتبة مثل فعل كسرهم هذا بعد قولهم ءانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابرهيم
وعند ذلك او ان تعين كونه اي المسند اسما او فعلا صعيد الثبوت او التجدد كالمسند
او ان تدل على قصد التعيين مع المسند اليه كقولك زيد قائم وقام
القراء ليكتسب سموا وتمطيطا نوره وكحو ذلك وحصول التعيين مع دون الذكر ممنوع
لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعيين المتكلم للسامع فبالذكر المتبع
عرف الخط واما او اوفى اي جعل المسند عرجلة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي
الحكم او لكان سببيا نحو زيد قام ابوه ومعبد للتقوي نحو زيد قام
فهو جملة قطعا واما نحو زيد عالم فليس بمعبد للتقوي على هو قرب في زيد قام
نظرا لاعتبار التقوي كما مر وقولنا مع عدم افادة التقوي معناه مع عدم
افادة نفس التركيب تقوي الحكم فحذف فاعل المصدر فخرج ما يفيد التقوي
بحسب التكرير نحو غرث غرث او حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو لكن
او تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيده وبالطرق المخصوص نحو زيد قام
وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة
التخصيص نحو انا سعيت فرحا جبانا ورجل جاءني وما انا قلته افانه لم يقصد
به التقوي لكنه لفائدة ضرورة تكرر الاسناد وعدم افادة التقوي اعم من
عدم قصد التقوي واجب لصاحب المفتاح ان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص
جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لا مبتدا والمسند مفرد لا جملة كما قرب انا وقد

عرف ما ذكره وقع غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المصلان
صاحب المفتاح فقد فسر الفعلي بما كون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او
ما لاشتماله ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشئ للشئ او بنفيه عنه والغائر
ان يقول لم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا نبين ان المسند السببي
فرخ كورند ابوه منطلق ورند انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالسببية
لزند لان الجملة التي وقعت خبرا للمبتدا وهو قام ابوه لم تحكم بثبوت منطلق او انطلق لزند
لكنها اغير معند لان الجملة الواقعة خبرا مسندا اليه ضرورة وقد فسر
الاسناد الخبري فيما مر بان الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه
عنه ضرورة فلا بد الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزند بغير اثبت له هذا الوصف
وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد
بها الثبوت بالفعل حقيقة لانتفض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية و
اذا كان المجموع مسندا افتقار مع عدم قصد التقوي لعشر افراده ومما
ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه
فعلي كلافه في زيد منطلق ابوه ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه
هو منطلق دون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة فالمحكوم به في
زيد منطلق ابوه هو المفرد كلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان
اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند
هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس
بفعلي كما انه ليس بسببي والا لكان الواجب ان يورد في الفعلي مثالا لهذا
القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت
لزيد كلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو في المفتاح ان
كورجل كريم وصف فعلي وكورجل كريم آباؤه وصف سببي وعلى هذا كان ليس
ان يكمل كورند منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يتعلق به قصد في الجملة عبارة المفتاح
فلم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها كورجل كريم ابوه

بخلاف

بشير في الدار خالد وقال اذا المقدر استقر فيها او حصل عليها وهي لا تصلح
واعترض عليه بان الظرف اذا كان معتمدا كان الجملة كان المسند في اشكر
جملة وبحصل المعنى لان خالد مرفوع بما لا يتم الا بالفاعل لعدم اعتماد
الظرف عليه واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول
مبني على ان الظرف معتمد باسم الفاعل لا بالفعل واما مبنيا على ما هو الاحق
والكوفيون حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شئ ثم قال وانما قيد
المثال الاخير بقوله او لعدم به استقرا وحصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون
خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجمع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر
امثلة المسند الفعلي ايضا حالة كونه مفردا كان او جملة ولم يذكر لانفراد
المسند ههنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلة و
اغراضه فيكون التمثيل ههنا ضائعا ولذا ذكره الفاضل ودل على ما ذكرنا
انه بعد ما فرغ في الامثلة قال وتغيير لتقوي الحكم ثم ذكر في تقديم المسند فلو
كان قصده انما امثلة لافراد المسند لكان الانسب تاخيرها عن هذا الكلام
لانه قد وضع له قواعد ضابطة الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي فوسط امثلة
الافراد بينهما لا يكون مناسبا وهذا ظاهر لمن له ادنى ذوق في التركيب
ونظم الكلام والمراد بالسببي كورند ابوه منطلق لم يتعرضه لاشكاله وتعذر ضبطه وكان
الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا كورند انطلق ابوه ويمكن ان يعتبر ما يتعلق
عُلِّقَ على المسند اليه بشرط ان لا يكون ذلك المعلق به مسندا اليه لتلك الجملة
فخرج كورند منطلق ابوه لانه مفرد وكخرق هو الا حدان يعلقا على المسند
ليس لعابد وكورند قام ورند هو قايم لان العابد مسند اليه ودخل فيه كورند
ابوه قايم ورند قام ابوه ورند مررت به ورند ضرب عمرا فراره وزيد
كسرت سرج وفرس علامه ورند ضربته وكخوفه تعالى ان الذين آمنوا وعملوا
الصالحات اما لم يضع اجرهم فحسن عملا لان المبتدا اعم من ان يكون قبل دخول
النواسخ او بعدها والعابد اعم من الضمير وغيره على هذا المسند السببي هو مجموع الجملة

وقت خبر مسندا وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت
للشئ الذي يبنى عليه ذلك المسند اي جعل جزاء او شرطه مطلوبا التعلق بما
بني عليه ذلك المسند تعلق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعلق نفي عنه بنوع ما
او يكون المسند فعلا مسندا الى اسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب
تعلق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعد ذلك المسند متعلقا
بما قبله بسبب ما فالاول كزيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته
للمبتدا اعني ابوه قد علق به مسند بالاثبات له وزيد غير مايبنى عليه لان معنى
ما جعل مبتدا او شرطا منطلق مثلا جزاء شرط فخرج في نحو ان تقم زيد منطلق ابوه
او ان ينطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس بمسند الى شئ لما عرف في
بشره وان يا نحو عمرو ضرب اخوه فان صرف فعل مسند الى ما بعده وهو اخوه
ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الخ معلقا به ومضافا الى ضميره
فالمسند السببي ثمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون
مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله
او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحال المقتضية لكونه
جملة فهو اذا اريد تقوي الحكم واذا كان المسند سببيا ولكني انه سهو والاكان
المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا اولا وحه للعدول الى المضارع
وترك لفظ اذا في موضع اللباس مع رعاية قرار الاقرب الذي لا التباس
فيه اعني قوله اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر لفظ المفتاح ان المسند السببي نحو
زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب واوه فذكر معمولا كان
في بعض المثاليز وقد يكون جملة كافي قولنا زيد ابوه انطلق وليس كلامه ما
يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم في كلامه انه اذا كان
في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وبهذا حق الامر في ان
المسند السببي لا يكون الا في جملة وقد يسند الى مبتدا وكما ان اي نوع قوله
هو ان يكون مضافا فاخذوا وهو الزمان وضمير هو عايد الى المسند السببي او

الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم
المسند كذا او قد يكون المسند سببيا وقد يكون كذا وحاصل كون المسند السببي
هو الما حوذ من مجموع كلامه وهو نقض الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه اما يكون
المسند فعلا فلتقييد المسند بواحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل
زمان التكلم والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان
والحال وهو جزء من اواخر الماضي واوايل المستقبل متعاقبة في غرة مهلة
وتراخ كما في زيد يصلي والحال ان بعض صلاته ماض وبعضها باق فيحصلوا
الصلوة الواقعة في الازمنة المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه
بخلاف الاسم كزيد قائم امس او الآن او غدا فانه يحتاج الى التمام
قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه هو بصيغته دل عليه مع افادة
التجدد الذي هو في لوازم الزمان الذي هو جزء في مفهوم الفعل وتجدد
الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان عرفا لا يتجزأ
لا يجمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقولنا امرؤ القيس ظريف نتنهم اوكلما وردت
عكاظ هو منوق للعرب كانوا يجتمعون فيها شهرا ثم يتفاخرون
وكانت فيها وقايع قبيلة بعضها الى بعض تعرف القوم هو التعيين بمعنى
الذي يشهد ذلك وتعرف في وجوههم اي تفرس الوجوه ويتأملها لحدث منه
ذلك التوسم شافيا ويصدر منه النظر لحظة فلحظة لغير ان الى عاكل قبيلة
جانبا فمرورد واعطاط طلبنا الكافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدم
امر عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام
لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما شابه ذلك مما يناسب
الدوام والثبوت كقوله لابالك الدرهم المضروب ضربتا هو ما يجعل فيه الدراهم
لكثرة تعاملها وهو منطقي بعد ان الانطلاق ثابت له دايم في غير اعتبار تجدد قال
الشيخ عبد القاهر المقصود في الاخبار اذا كان هو الاثبات المطلق ينبغي
ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على الثبوت به الشرط في غير اقتضاء

الجنابه كردن آب
و خراج باج

انه يجوز فيخرج نحو ما قلنا فلا نعرض في رد مطلق لاكثر في اثبات الاطلاق
فعلاله كان زيد طويلا عمرو قصير واما المقيد فانه يقصد منه التجدد والحدوث
ومعنى زيد منطلق ان الانطلاق يحصل منه جزافا خزا او هو بزاوله وبرجبه
وقولنا فرزند نقوم اه بمنزلة زيد قام لا تعشر استوا المعنى في غير افراق في
الالم لكنها اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما شبهه في اسم الفاعل والمفعول وغير
ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او مع ونحوه في الحال والتمييز والاستثناء
فلتربية الفايدة وتقولنا لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب
ازدياد البعد الموجب لقوة الفايدة كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة
سوال وهو ان حركان مما هو نحو المفعول وتقيد كان به ليس لتربية الفايدة
اذ لا فايدة في حركان زيد دون الخبر ليكون الخبر لتربية اشار الى ايستشير
في هذا الحكم فقال والمقيد نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان
منطلقا هو نفس المسند جيء او الاصل زيد مطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان
النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي والفرض
ان يتقرر الفاعل على صفة اخرى حملة وتثبته على صفة عن مصدر ذلك الفعل
وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة مقصودة بما تلك الافعال فمعنى كان زيد
قايما انه متصف بالقيام المتصفا بكون اياه الحصول او الوجود في الماضي
ومعنى صار زيد غنيا اتصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان
لم يكن في الماضي وبه اعني قولهم انها لاعطاء الخبر حكم مفعولها فان للغنى بعد الفعال
حكم الاشغال لانه الحال الذي اشغل اليها وبعد انواع آخر فرحقوق كون هذا الاخبار
مفيدة بهذه الافعال واما تركه اي تركه المسند فلفوايد منها اي في تربية الفايدة كعدم
العلم بالمقيد او عدم الاحتياج اليها او خوف الفضاء الفرصة او عدم ارادة
ان يطلع السامع او غيره في الحال على زمان الفعل او مكانه او غرض ذلك مما
لا غراض يتعلق به او خوف ان يقصر المخاطب ان المتكلم كثير الاقتدار على الكلام
فتولد منه عداوة وما شبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو ان اكرمك ان تكرمني

ازحي الايام بكذرانند روزها را
اي تضافها ديوان

و ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بقرينة ما
يزاد وانه اي حروف الشرط واسمائه مع التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم
النحو فليرجع اليه وفرغ هذا الكلام هنا على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول و
نحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي
ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية ولا ان يفيد
ان كان جزافا الجملة خبرية نحو ان جيئني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان
انشائا فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب
المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية بسبب تقييد محصوص محتملة في نفسها للصدق
والكذب ناظرا انه يجب تقييد المسند الخبري واما تعرض الشرط دون الجزاء
فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء كالاستفهام ولا التفات
عليه ما فرجيزه ولا يصح عما ان يقرب اخرتك واما ما ذكره الشارح العلامة في
ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب فرنفسها اي نظرا الى
ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به عاما فلان التقييد بالشرط
يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذه الدقة قيده بقوله
فرنفسها فتعسف بين وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهبا اليه المتقولون من ان
العقبة اذا جعلت جزاء في الشرطية سقطا او تابا ارتفع عنها اسم القضية ولم تبق
لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا
ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فانها
موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا نم ذلك فرالجزاء
لان قولنا اكرمك ان جيئني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك ووقت مجيئك
والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المتكلم غنيا بحسب اعتبار
العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية
النهار محكوم عليه بوجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود
ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء مما كان عليه من احتمال

الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم موجب الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند المصنف فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية هو الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكلام الطرفين قد انجلى عن الجزم واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مفردان تاليفا خبريا وان لم يكونا خبريين وبان الحكم فيها ليس بالنسبة الطرفية هو الاخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية قيدت مسندة بمعمول فيه فكم بين المفهومين وبخفاء المقام علمت الوجه في تعاسيف الشارح ولكن لابد من النظر فيها فان واذا ولو لكنه مباحثها الشريفة المهملة عند النحاة فان واذا الشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا تقع في كلام الله الا على طريق التكلم به او على ضرب من التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده قال في الكشاف انه بشرط فيه ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا الشرط الذي عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المصنف لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فلم يذكر وقال المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط لكن ان يتبين الكلام حيث لا يعلم القائل انكم سالم لافيه فيقال على اشتراط الخلو عن الجزم بالا وقوع وكذا قال في انما فان لم اكن لك اباً فكيف ترا عني حقي مستعملة في مقام الجزم للكنه وظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه اباه فلو لم يشترط الخلو عنه فيها احتاج هذا

الشارح الى ان يقول وقد مر الحاصل انه ههنا فرعم ان الجزم وانما هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم به ولذلك اقول ان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الكلام النادر الوقوع موهما لان النادر غير متوقع فالغالب ولذلك الصق بلفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستقبال مع اذا لان الماضي اوقع الى النفس بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تنقل الماضي الى معنى المستقبل مثل ان يخوفا اذا جاءهم امر قوم موسى الحسنة كالجدب وارتخاء قالوا انا لهذه اشارة محضة بنا ولكن مستحقون تنا وان تصبهم سيئة اي جدب وبلاء يطيروا بموسى اي تشاءموا به وقولوا اذه اشارة موسى ومن معه من المؤمنين حيث فاتهم الخصب بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحكاية لما مضى حصولها متوقعا منا ولهذا عرف تعريف الجنس اي الحسنة لان الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما وحمل الحسنة وقوعه كما يوجب الكثرة وانتفاءه في كل نوع من الانواع كذلك نوع الحسنة فانه لا تكثر كثرة ضدها ولهذا جاء ان رحمتي اذا فيها او اقصد به النوع كقولك نعم وان تصبهم حسنة وبلا اصابتكم فضل من الله وهنالك وهو ان عدم الكثرة وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع مغير او فرد مغير وامنا نوع من الانواع وفرد من الافراد كما دل عليه التنكير فلان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا حصول الا فرضه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مغير مخصوص والمصنف قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس رداً على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون لتعريف عهد وزعم انه اقصر لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فصحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لكنها ولا تعذر البتة اللام اشاره اليها ولو سلم فحيث ان التنكير للقصد الى حصة معينة من الجنس والمعذر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها تكثر وقوع وانتفاء وبهذا ظهر فساد قول من قال انه اقصر لحق البلاغة لكونه ادل على

فضل الله وغنى حيث جعل الحسنة المعهودة اشرحها ان لتنكيرها وقوعها كثيرة النوع
قطعية الحصول مع جعل السيئة العلة عن قطعة الحصول وان اراد العهد على ما سيجيء
بناء على ان الحسنة المطلقة ترادف المعهود الحاضرة الذهن حركا نها نصب
اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورانها فيما بينهم وبكون القصر حقيقيا لبلاغة لما فيه
من الاشارة الى ان هذا المعنى هذا الغير تعريف الجنس على ما مر منه وبهذا بطل ما ذكره
الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقصر حقيقيا لبلاغة اما مجازيا فلكونه اول على سوء
معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورانها فيما بينهم مرادة
المعهود الحاضر في تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون اليهم اختصاصا
باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا تشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اغتصابا
اسوأهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل
كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاول بدون الثاني ولا تركيز الشكر على القليل
كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظ فانه اذا قصد بها
العهد يكون واقعة موجودة موافقا اداء وجاء خلافا لجنس فانه لا يلزم وقوعها
من حيث هو حتى على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة
فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من تركهم الشكر على الجنس تركهم على المعهود
وغيره فكفرهم اسوء وابشع ووقوع جنس الحسنة ليس الا لوقوع افرادها واما من حيث
هي فشيء فدخول اذا عليها يكون مشعرا لمرجوحيتها واجتلاب الحسنة هنا لوقوعها
لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المعروف نظير فساء ما قبل انه قصر تحقيقي
لكونه بعد عن الانكار واذا دخل في الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود
لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بها الحسنة المطلقة ومكان الجواب
بان معرفتها معهودة انما عبارة عن خصة مقام الحسنة وهي الخصب والرخاء
ومعرفتها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء غير تعبير بعض وهذا
نظير صحة ما ذكر فركونه اقصر تحقيقي البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي جزئية جانب
السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة

المطلقة ولهذا اكثرت ليدل تنكيرها على تقليلها فاقبل قد جاء استعمال المضارع
او افراد السيئة منكرا في قوله فاذا مس الانسان ضر دعانا وعرفها في قوله واذا
مسته الشر فذو دعاء عريض فما وجه قلتها الاول فلنتظر الى لفظ المس المشير
الى مقدار العلة واني تكفر ضر المعهد كثيرا لتعليل وعلى الانسان المسخ ان يلحقه كل ضر
لبعده عن الحق وادراكه بالضلالات فيه بلفظ اذا واما المضارع فلان مساس ضر
يسير من الضر لشدة حساسه ان يكون في حكم المقطوع به واما اتيانه فلان الصبر في مسه للانسان
الموضع المكبر المدلول عليه بصيغة الجمع واذا التجأ على الانسان اعراضه وناء
بجانبه فيه بلفظ اذا واما المضارع اما بناء على ان شأن الانسان اثر بحيث لا يكون مقطوعا
به وقد يشعل انا في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا فضلا المقام التجاهل كما اذا
سئل العبد عن سيده هو شغل في الدار وهو يعلم انه فيها فقول ان كان فيها
اخرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطلق لبلنك فتقول ان تطلع الصبح
وتبصر الليل افعل كذا فتجاهل قولها وتضجرا وقس عليه اذا ولعدم جزم المخاطب
كقولك لمن يكذبك ان صدقت فاذا تفعل او تنزيلا اي تنزيل العالم
المخاطب بوقوع الشرط منزلة الجاهل كما تقول لمن يعرف العلم كيف تكون لمن يؤذي اباه
ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكي يشعر العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ
اي لتعيير المخاطب على الشرط ويصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط
عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لغرض اي رفض الشرط كما يرفض المحال لغرض متعلق بترويجه
كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب
عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض
او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمر وا او بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين مشكوك
او معلوم الانتفاء لكي يجيء الخطاب ان لصدد الموبخ على الاسراف ونصوير ان الاسراف
من العاقل في هذا المقام بحيث لا يكفر الا على مجرد الفرض والتصوير كما يفرض المحال
لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما ينبغي ان لا يصدر عن
العاقل اصلا فتنكيره للتحقير ادعاء بحسب حقير المقام لا اي المستعمل في فرض المحال

التغيير سرزنش كردن

منغران يكمر كله لو كان في قوله ع ولو سمعوا ما استجابوا لكم لغير الاصنام دون
ان لما مر وان شرط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والجزم منتفيان
بلا وقوعه فلا تاتي ان خاران سان كان كذا بل تاتي لو طار لانا نقول ان الجزم
بهذا المقام تنزل منزله ما لا قطع بعده على سبيل المبالغة وارخاء العنان بقصد
التبكيت فيجيء هذا الصلح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله ع فان امنوا
بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا اذ مرجع باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوصف
بمثل فحق الكلام على سبيل الفرض والتقدير اي ان حصلوا دينا آخر مثل دينكم
فرأيتم الصحة والسداد فقد اهتدوا فقوله ان كان خ اهو الحق مرعندك
فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا فاتنا على انكاره والمراد نفي حقيته و
تعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاده باطل يعلق باطل وسيجيء قوله ع قل ان كان
للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغلب غير المنصرف بالشرط على المنصرف كما اذا كان
القوم قطعي الحصول بالنسبة الى بعض عرقطعي بالنسبة الى آخرين فيقول للجميع ان قسم
كان كذا الشاملي لا يتخلف ما منهم يعنون ام لا على تحصل لهم الغنائم قطعا وقوله
ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع المرتابين بخلهما اي يجعل الكمر للتوبيخ على
الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض
لاشتمال المقام على ما يزيله وتبعه في اصله وهو الآيات الدالة على انه تنزيل من
عند الله او يكون لتغليب غير المرتابين في المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من
يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجمع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور
وارد هنا لان عدم الشرط حق مقطوع به فلا يصح استعمال ان مما مر لان الشرط
انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر
ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ما هنا بمعنى
اذ وقد نص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان لما مضى لاستقبال وذكر
كثير من النحاة انه اذا اريد بها مضى ان حمل لفظ الشرط كان نحو قوله ع
ان كنت قلته فقد علمته وان كان قد مضى قبل وذلك لغوه ولا كان على المصير

لتحفة لان الحدث المطلق الذي يجوز ان يكون لا يستفاد منه الا ازمان المضارع
ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله ع واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى
انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك قبل النهي فيجيء مجالسة المستهزئين لانه
مما يكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك فتجيء فيما اراد وجعل الشرط ماضيا
قد كان وجعل ينسينك جزاء بالمستقبل المضارع فاصيل لما كان بعض مرتابا قطعا
والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا لعدم ارتيابهم
فلذا نكره ع استعمال ان في هذا المقام ولسبب هذا التغليب لم يثر ولا يحض
على هذا الاشكال الا ما ان التي غلب على المتيقن قطعا غير المرتاب قطعا اعني
الذين لا قطع بارتيابهم فيجوز منهم الارتياب في عدمه ويكون معنى الكلام او
لتغليب غير المقطوع بالتفاوت بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه فراجع المثال
المذكور ثمة والتغليب يجيء فيه كثير منه تغليب المذكور على الاناث ما يجري على المذكور
والاناث صفة مشتركة المعنى منهم على طريقة اجرائها على المذكور خاصة كقوله ع
وكانت من الغابرين غلبت الاناث في المذكور العاشر بحكم التغليب لان الغبوث مما
يوصف به المذكور والاناث فالوصف كاشف عن التأنيث ويحتمل ان لا
يكون للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة في القوم العاشر لانها من
اعقاب هارون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحهما بانهما
صدقت شرائع ربهما وكتبه وكانت المطيعة له ومنه تغليب حالة المعنى على حالة
اللفظ كقوله ع قل ان شئتم فوموا فتحلقون تغليبا للخطاب والحس بيا العبد لان الضمير عائد
الى قوم ولفظ لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين
فغلب حالة الخطاب على حالة الغيبة ومنه ابوان وكذا القمران والعمران
للشمس والقمر والحسنان للحسن والحسين عليهما السلام وما شابه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او
المتشابهين على الآخر ان جعل اللفظ مشتقا فيه الاسم ثم ثنى وذلك الاسم وقصد
الجميع وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد المتغايرين كثيرا فانه يغلب على الموثر
كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوان وقمران على هذا التقدير لا فصل قوله وكانت

في العاشر اذ ليس لغلب لاحدهما على الاخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما
على طريقة اجراءه على المذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متصفا للاخر فاسمع ما يشير
ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في التشريك الاتفاق في اللفظ بل لابد من الاتفاق في
المعنى ولذا تأولوا الزيدين بالمسمين بزيد فلا يطلق قرآن الا على البطنين
او الخمسة على ما ظهر وحيض قلت هو مخلف فيه قال الاندلسي في البيان في غير
الناس وغير الميزان منهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون
المعنى ولو سلم فلكي مجازا في جميع ما يتغلب في المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما
وضع له الا تراه يا ايها الناس موضوع للمذكور الموصوف بهذا الوصف فاطلاقه
على المذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة
السالفة والآتية ومنه تغلب الجنس الكثير الافراد على واحد في عبد الجنس مغفور
فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجمع كقوله في واذ قلنا للملائكة
اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس في الملائكة لكونه جنسا واحدا فيما بينهم
ومنه تغليب الاكثر على الاقل في جنس بان نسب الى الجمع وصف مخصص بالاكثر
كقوله في حكاية نوح جنك ما شئت والذين امنوا معك في فرمثنا او لتعودن
في ملتنا اذ دخل شعيب وكم التغليبي في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى
تعود اليها وانما كان في ملتهم في آمنت ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب
نحو انا وانت فعلنا وانا ورديصرنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت
وزيد قمتما وانت والقوم فعلتم قال الله في وما ربك بغافل عما تعملون فيه فرأى
بنا الخطاب والمعنى تغليب المخاطب بالجمع وجميع ما سواه من المكلفين وغيرهم ولا يجوز
ان يغلب خطاب من سواه في غير اشياء التغليب لان شيء ان يخاطب في كلام واحد
اثنان او اكثر في غير عطف او نيابة او جمع فافهم وقال في فمن تبعك منهم فان جهنم
جزاؤكم جزاء موفورا وهم وجزاك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم و
الذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه
الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم معلق بقوله خلقكم

لا تقول اعبد واخر يخص الناس انما طسر اولا يعني لقولنا اعبدوا ربكم
يتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الحكم بقول
على سبيل الاسم والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد جمع في لفظ
واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله في جعل لكم من انفسكم ازواجا
ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اشار خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من
جنسكم ذكورا واناثا وخلق الانعام الخ من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم
ايها الناس والانعام فريدا اندبروا الجعل لما فيه من الحكم في التوالد والتناسل
فهو كالبث والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس
المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة فهو تغليب المخاطب على الغائب والا
لصح ذكر الجمع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب
وتغليب العقلاء على غيرهم والا لصح خطاب الجمع بلفظكم المختص بالعقلاء
ففي لفظكم تغليبان وقول التغليب لكان لباس لكي يبدي سوآتكم وايانا
كما افترى الكوفي والمبرد وغيرهما وقابل له بقول جعل الخطاب شاملا
للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وشأن اللطف
في حق الناس فالخطاب يخصهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا الذي برأ
منكم من النوالد والتناسل ومتاعكم في مصالحكم ما يحاول اليه في رتب
المعاش وتدبير النوالد والانعام فهادف ومتاع ومنافع كلون
وحملها ازواجا تبقى بيقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا المعنى التقدير وجعل
لكم في الانعام ازواجا وهذا النسب بنظم الكلام ما قدروه وهو وجعل
للانعام في انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على المعدوم كما اذا
وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود ويجعل الجميع كله وجد كقوله في
والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله ولما لم ينزل الا بعضه
ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغيره الوجه كقوله في ذلك
بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال بها اولا لانها في الجعل الجميع

كالواقع لا بد بسبب ولكونها تعليل لقوله كان كل قدم الخ اي الحكم على اول
الامر معللا فكيف لا في النفس استقرارا لا يكون لما تذكر لعلة بعده اي ولكون
ان واذا للتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره لغير حصول مضمون الشرط
في الاستقبال معلق بغيره على نحو حكم حصول الجزاء امرا مبنيا على حصول الشرط في
الاستقبال ولا يجوز ان يعلق معلق امرا لان التعليق انما هو في زمان الكلام لا في
الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخل الدار فانت حر فقد علقت الحرية على
الدخول في الدار في زمان المستقبل كان كل مرجل بكل مر ان واذا لغير الشرط
والجزاء فعل استقبالية اما الشرط فقط لانه مفروض الحصول في الاستقبال
فيمتنع تقيده ومقيده واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال
ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل يجب ان يتنبه
ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لا فضلي استقبالي للدلالة
على الحدوث فالمستقبل فيجوز ان يترتب على امر يخالف الشرط فانه مفروض
الصدق في الاستقبال فلا تكن طلبيا فافهم ولا تخالف ذلك لفظا الا لنكتة تقتضيها
للفظ ما لغير وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شيء وقوله لفظا
اشارة الى ان الجملتين وان جعلتا بمنزلة واحدة بهما اسنادا وضعيا ناقصا يفيد
على الاستقبال حتى ان معنى قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه
ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله وان يكذبوك
فقد كذبت رسلا من قبلك وقوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين
كفروا معناه بنصره من نصره قبل ولك وقس على هذا فقدر ما يناسب المقام
وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو
مترتب عليه هذا ولك قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ
كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في سكة مرو كذا اذا جيء بها في مقام
ان كيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له جزاء نحو
وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جانا يئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي

العلاء فيا وطن ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله
ايضا وان ذهلت عما اجن صدورنا فقد البث وجدا انوس وقال
نظهور ان المعنى على المضي حتى ان الاستقبال قد يستعمل اذا للماضي كقوله تع حتى
اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا واذا للاستقبال
كقوله تع واذا لقوا الذين امنوا قالوا آمنا كابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة في حصوله بحيث ان شرنا كان كذا حال
انعقاد اسباب الشر او كون عطف على قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل في معرض الحاصل ان يكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كان بني
من بعدي المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او الشك او اظهار الرغبة
في وقوعه ابرز وقوع الشرط نحو ان طرفت بخيل العافية بذا يصلح شانا للشك واظهار
الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل بقوله قال الطالب اذا عطف رغبته في حصول امر كثير بصورته اياه
اي بصور الطالب ذلك الامر فيما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب
حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد
قوله ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث لفظ الماضي دلالة على
توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل يعلم النهي عن الاكراه بارادتهن
التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها حيث بوجوه الاول انا نعلم ان
التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء الشرط
يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشرط اي الجزاء
في غالب السقوط لانه غلط مشترك اللفظ اذ لا نعلم ان شرط النحوي هو
ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا عليه حصول مضمون
جملة اي حكم ما يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناها
اللغوي ثم شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا يرى ان قولنا ان كان هذا
انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا او

احبته الدهر مجنون ق — الاخبار يوسيدل

ولا منشئ لانشائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحو نزه الغالب ملزوم
والنحو الازم انشائي ازلا خلاف في ان التعليق بالشرط انما تقصر انشاء الحكم
عند انشائه اذا لم ينظر للشرط فايده اخرى ويجوز ان يكون فايده نزه الآيه
المبالغه في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن التحصن فالمولى احرى ان يريدنها
اولان الآيه نزلت فيمن يريدن التحصن ويكرههن المولى على الزنا ان كنت لا تكرهوا
معناه بجزم الاكراه او طلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم اراده التحصن
منتفي حزمه الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضروره انتفاء الاكراه حتى لا يراد انما
يكون على فعل رد الفاعل نفسه فعند عدم اراده تهن المنتفي عن الزنا لا يتحقق
الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الآيه تدل على انتفاء حزمه الاكراه بحسب النظر
الى مفهوم المخالفه لكن الاجماع القاطع عارضه والنظر مدفوع بالقاطع قال الكسائي
والفرا ابرا براز غير الحاصل في معرض الحاصل ما بما ذكر او للتبيين بان
منسوب الى احد والمراد غيره نحو قولهم ويحه وويحي الك وال الذين في قلبك
لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد وعدم اشراكه معلوم بالكلي جيء بالشرط
المضارع ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتصدير بلو نصا
على قصد عنهم الاشراك بانهم وحبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فصولت عليه
ان شتمتني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى لتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك
وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام وهن
والضعف نسبه الى الكسائي والاصوب ذكر جمع ما تقدم ثم قال وينظر ابن نظر لئن
اشركت في التعريض لان استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض نحو قوله
ومالي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم وبليل واليه
ترجعون اذ لولا التعريض لكان الكلام بحسب السياق الآيه ان تبت واليه ارجع ووجه حسنه
اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم الى طيبين الذين هم اعداؤه الخ وجه لا يزيد ذلك
الوجه غضبهم وهو امر ذلك الوجه بالتصريح بنسبتهم الى الباطل والتعريض عطف على لا يزيد وليس
هذا في كلام الكسائي بغير على وجه يعرف على قوله اي قول الخ لكونه اي كون ذلك

الوجه ادخل في امي عن التصريح حيث لا يريد المتكلم لهم الا مايريد نفسه ويسمى هذا النوع
في الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفكما المتكلم به اولان
المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج
لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو لطيف الاساليب وقد كثر في
التنزيل والاشعار والمحاورات قال قلت في قوله ان شتمتموكم اي ان
يجدوكم مشركوا مكه ويظفروا بكم يكونوا لكم اعدا خالص العداوه ويبسطوا
اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي القتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون
اي تتمنوا ان ترتدوا عن دينكم فكونوا منهم ونرفع العداوه والقتال قد
ذكره موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل معاطفه وقد عدل في الثالثه الى
المضارع اي كمكنه ذلك فلم في وجها واحدا وهو المذكور في الكشاف ان
العرض من الآيه انهم ودوا قبل كل شر وكفر المؤمنين وارتدادهم
لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين وبسبب المضار عندهم ان
يروا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدنيا عز عليهم ازواجهم لانهم ينزلون
الارواح دونه وثنا بها وهو المذكور في المتاح ان لزوم وداد تهم ان
يودوهم كفارا لمصادفتهم والظفر بهم لا بجعل مع الشهه ما يجعله لزوم
الاوبر لها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانها
واضحة اللزوم بالنسبه اليها لان وداد تهم للكفار المؤمنين ثابته البته ولا اجب
اليهم في كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين والنعي للتكرير لاختلاف مادة
الى ضرر وارتفاع المعانده والمشاجره كخلاف العداوه وبسط الايدي
والالسن فانه يجوز انفكاكها لدر المصادقه بتذكرهم بعض القرابه والمعاقد
وبمانشا واعلم في قولهم اذا ملك فاسجح واما انشاء وداد تهم كفرهم بان يسلم
المشركون الخ فهو ان كان ممكنا محالا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت واذا
عطف شرط على جواب الشرط فهو على جزء احدهما ان مضمون وجود كل في المذكور
بدون الآخر وبعضه جزاء لخوان تشاؤ اعطف والكسائي والفراء ان توقف

الاسجاح حسن العفو
صح

المعطوف عا المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استأذنت وخرجت وانما
المغير عا كلا امرين اذا رجع استأذنته واذا استأذنته خرجت كذا في دلائل
الاعجاز فافهم الآية لما كان في العرب اثنا يكون مجموع الجمل الثلاث ما واحدا
لم يصح ما ذهب المفتاح وان كان في الضرب الاول لم يكفوا نفيده وداده الكفر
فالاولى ما ذكره قوله وواو عطفا عا الجملة الشرطية لا عا الجزاء وحده فافهم
بالشرط فائده لانها حاصله ظفروا بهم اولم يظفروا لتعاطف الشرطية وغرضا
كثيرة الكلام قال الله تع وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف
لا ينصرون عا مجموع الشرط والجزاء وقالوا لو ما انزل عليه ملك
ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية عما قالوا فاقف انظر انه في الضرب
الاول والمراد اظهار وداده الكفر واستبعاد مقتضاها دلالة انه
موقوف عا الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة
حاصله ظفروا او لم يظفروا الا يقال ان الآية نزلت فرحاطب بلا بلغه
خبر وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم بسعداد النبي ع لقتالهم فقيل ظفر
المشركين بهم يظنونهم كفارا مثلهم فيعاودوه ولا وداده للردا الى الكفر
واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين في حق العداوه وبسط الايدي
والالسن وودادة الردا الى الكفر لانا نقول انما يصح ان لو وصل
الكتاب الى المشركين وعلموا في حاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصه
ان الكتاب لم يصل اليهم وانما اخذه اصحاب النبي ع الطريق **ولو للشرط**
اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا **في الماض مع القطع بانتفاء**
الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كقولك لو جئتني اكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع
بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع
بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك
بامتناع في مجيئي فحا طبك فيها اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق
عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع

قوله فرضا اي متعلق ومعمول للمعنى المندرج في مفهوم لفظ الشرط اعني
حصول مضمون الشرط لا ظرف لمضمون لفظ الشرط اذ لا حالة
اذ التعليق في الحال لا فرضا في الماضي وحقيقة انه قد يحمل بعض افراد معنى اللفظ
عا ان ظرف والكل لصحة كون اللفظ عاما عند سائر الاصوليين
وهذا من بديع القواعد فاعرف هذا الفظ قولهم ان للشرط صدر الاستقبال مصمم

قوله وانما يصح كون اللفظ عاما على ظاهره الخ ملخص
بعض افراد المعطوف وهو البعض وقوله تحمل بعض افراد معنى اللفظ
عاما مبني على التحقيق فافهم منه

وضوح فساد كل منهما وقد وجه بعض من اطلع عليه بانه عا حذف المضاف
انها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك ما امتناع ما امتنع مجيئي
واقول انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف يشعر بالحدة فكانه قيل انما تعليق
ما امتنع مجيئه ممتنع وبهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وبهذا
معنى لطيف يحتاج السكاكي عا هذه العباره وغفل عنه المهرة من مستغني كن فيكون
هو تعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا تعليق الثبوت بالثبوت
مع القطع بالانتفاء والمآل واحد ففي الجملة هو امتناع الثاني عني الجزاء
لامتناع الاول اعني الشرطية سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او انتفاء او
احدهما اثباتا والاخر انتفاء فامتناع النفي اثبات وبالعكس فنفي نحو
لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني ثبوت
الاكرام لثبوت الاتيان بناء على المشهور من الجمهور واعترض عليه الشيخ ان
الحاجب جعل الاول سبب والثاني مسببه والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان
يكون لشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فامتناع السبب لا يوجب امتناع
المسبب بخلاف امتناع المسبب فانه يوجب امتناع السبب الا ترى ان قوله تع
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ممتنع لستدل بامتناع الفساد على امتناع
تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من امتناع تعدد الالهة امتناع الفساد
لجواز ان يعلله سبب آخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني
وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم
اعم من ان يكون شأنا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا
نحو لو كان له مال لحج او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة
واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وامتناع اللازم يوجب امتناع
الملزوم من غير عكس فهو موضوعه ليكون اجراما معدوم المضمون فيمتنع مضمون
الشرط الذي هو الملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء ففي لامتناع
الاول لامتناع الثاني اي ليدل امتناع الجزاء عا امتناع الشرط ولهذا قالوا

فرانوس الاستثنائي ان رفع الشيء لا يوجب رفع المقدم ورفع المقدم
لا يوجب رفع الشيء فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان
شيء انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا شيء ليس بحيوان هذا ما ذكره
جماعة من المحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس مغزولهم لو لا استثناء النقيض
لاستثناء الاول لاستدل باستثناء الاول على استثناء النقيض خرد على ان
انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انه
للدلالة على ان انتفاء النقيض في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فغرضنا
ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عندهم يستعمل للدلالة على ان على
انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هو انتفاء مضمون الشرط وغرضنا نحن الى ان على
العلم بانتفاء الجزاء ما هو الاولى ان قولهم لو لا استثناء النقيض لوجود الاول
نحو لو لا على لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لان وجود
دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري

ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن مالهن دوام الا ترى

ان استثناء نقض المقدم لا ينتج استثناء ما تقرر في المنطق وكذا قول الجمهور
ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنها لم تطر امر عدم طيران تلك الفرس
بسبب انها لم تطر ذو حافر قبلها فليتأمل واما ارباب المعقول فقد جعلوا ان ولو
ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى التعليق
باثباتهما ولهذا صح عندهم استثناء غير المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم باثبات على للعلم
باثبات الاول ضرورة ان انتفاء الملزوم باثبات اللازم من غير التفات الى ان
على انتفاء الجزاء في الخارج ما هر لانهم انما يستعملونها فراقبات لا كسبب
العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم باثبات
اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة
اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله

لظهور

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

لظهور ان الغرض من التصديق باتفاء احد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد
فعلم ان مراد الشيخ المحقق واتباعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد
غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم
انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط نحو قوله عليه الصلاة والسلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان المعنى صهيب
لعدم العصيان قلنا قد يستعمل لو للدلالة على ان الجزاء لازم لوجود
فرض لازمه فضلا عن ملزومه وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد اسلامه لذلك
الجزاء ويكون نقض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فقدم امتناع
وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط
والجزاء مشتركين نحو لو اهتم لاثنين عليك او مختلفين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او
مختلفين نحو لو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر
ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنين عليك ففي هذه الامثلة اذا وجد
لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط صح استبعاد لزومه لوجوده عند عدم
هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل لهذا المعنى لو لا ايضا نحو لو لا اكرامك
اياي لاثنيت عليك لعدم اثنائه عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير
وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لو لا ولو الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز
ان يعكس هذه الامثلة على اصلهم فيقدر باثبات الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم
العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منتفيا وعدم العصيان
المرتبط بالخوف ثابتا وكذا يقدر باثبات الثاني المرتبط بعدم الاكرام بناء
على ثبوت الثاني المرتبط بالاكرام فلنا لا نحكم على احد ان الارتباط غير معتبر
في مفهوم الجزاء وانما يحكم بذلك في قبيل ذكر الشرط والا لكان بعيدا بالشرط
نكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مربوطا بالمجيء ونحكم بعلم قطعا
ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط
بالمجيء وليس كل عاقل دخل في لزوم شر الشر او ثبوته له يحكم طاحظا للعقل

عند الحكم وقيد الكلام الشروزعم ابن الحاجب ان مستفيما واوقع الجزاء
بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت ويجوز نحو لو اهنتني لاثبت عليك
ان تقدر الشيء المنفي غير المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيلزم نحو
لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاساءة
وهو باطل وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرطية فمفهوم الجزاء هو الكف
المغيا لو اهنتني لاثبت عليك شيأ مرتبطا بالاهانة فليغفر ذلك النفي اليه حتى
يكون المعنى لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبط بعدم الخوف وليس بمراد
اذ هو باطل الفيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وليس بمراد
بل اجري على اطلاقه فلزم العموم نحو لئن اهنتني كان او منعني واما قوله لو
علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه مما صوره قياس اقتراني
فنحو لئن مع لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهو باطل لانه على تقدير العلم فيهم خيرا لا
يحصل منهم التولي بل الاثبات واجب بانهما صحيحان وكرر الشكل الاول
بحيث ان الكبرى كلية ولو سلم فانما يتجه لو كانا زوجين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة
الشيء ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا مع اذا لم يخر فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وبذا
علم ان لعل لو لم يستعمل في فصيح الكلام في التمني الا قرأية وانما استعمل في التمني
الاستئناري المشترك فيه بين التمني والترجي لانها لامر يشاع الشيء او يذاع عنه ولهذا الا يقع
بعدها ليت الا نادرا وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم ان يقصد به ان يعلق فيه
شرائط الاشاعة واي فائدة تكون في ذلك وهل تركب الجواب الا لحصول النكتة
بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة لجواز ان يكون عدم الاسماع
عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريقة لو لم يخف الله
لم يعصه لجواز ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم السماع فهو
دايم الوجود كذا ذكروا قول يجوز ان يكون التولي مسببا عن انتفاء الاسماع كما هو
مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن النظر وعدم الالتفات له فعلى تقدير عدم
اسماعهم ذلك الشر لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا نفي الالتفات

فان اصل التقدم على المفعول ما قدم على غير الفاعل وهو انما عاط امر اضد العطا
واما رتب المفاعيل فحكم الاصل تقدم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة
حرف الجر ثم الذي ما لواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له
ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والمستثنى عقيب
غرفاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقدم النفي ثم الاكد ثم البدل
او البيان اولان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي تقدم اتم وجعل الاهمية
ههنا فيما يكون الاصل التقدم وجعلها في المسند اليه شاملة ولغوه في الامور
المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكر في المسند اليه فراجعه
المهم ما لاجله ههنا الاهم العارض بحسب اغناء المتكلم اوالسامع لشانه واهتمامه
كحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلانا اولان متعلق المفعول الاول المقصود
الاهم قتل الخارجي لتشخيص الناس في شره وكقولك قتل زيدا رجلا اذا كان
زيد في الواقع قد رفيه انه يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل
مع ان الاصل تقدم الفاعل اولان فيه اي خيرا خلالا يبالي المعنى نحو وقال
رجل مومن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم
ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يعلم انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون بعد
ان ذكر لرجل بلا وصف والسبب في تقدم الاول اعني مومن ظاهر لانه اشرف
الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الاول ان لا يتوهم خلاف المقصود اوكما
لان فيه اي خيرا خلالا بالمقصود كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى
تقدم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الاي على الالف
وجعل السكاكي التقديم للغاية مطلقا اي سواء كان في معمولات الفعل او غيرها
قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ المعرف
على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول وغير
ذلك وثانيهما ان يكون التقديم للغاية بسبب امر مكون في نفسه غير كتقديم المعمول
على العامل فيه ولك وجه الحق ان تقديم ما حقه التاخير لما يقتضي وتقديم المفعول

ان تقدم المفعول الاول على الثاني اعطيت زيدا درهما فان اصله
اعطيت درهما زيدا وتقدم المفعول الثاني على الاول ان لم يتقدم الثاني على الاول
نحو اعطيت زيدا درهما فان تقدم الثاني على الاول ايضا على المفعول الثاني
انه تقدم العطاء والاخذ ما حقه ان يكون متاخرا عنهما وهو اصل والاول
فرع اذ الكتاب يتقدم على الاخذ فيكون تقدم المفعول المطلق الذي هو العطاء
على المفعول الاول ايضا تقدما على ما هو اصل والاول فرع ولك
ان تقول تقدم الثاني على الاول ليس بثابت لان الاصل تقدم الاول
على الثاني ولم يتقدم الثاني على الاول فظاهر
بدرك باوفى تامل

ان ذكر البعض المتقدم اهم بالنسبة الى البعض الاخر بحسب اعتبار
المتكلم او السامع مع تعرض في الاغراض واما قيدنا بذلك
ليتبع هذا العطف حتما المعطوف عليه بالواو ومع ذلك يكون
اهم هو كون العناية بشانه اكثر فتقدم لذلك وان
كان تقديم عدو لا عن اصل يوجبه وتقتضيه
العدول عنه كتقديم المفعول على الفاعل كما في
قولك قتل الخارجي فلانا فان الخارجي الذي
خرج عن حكم السلطان وعاث ليؤذي
الناس مفعول قدم على الفاعل لكون
ذكره اهم بوقوع الفعل عليه اذ الغرض
من قولك هذا هو الاخبار بان
بوقوع القتل عليه شانه
فانه اصلا تقدم
معنا ان الاصل
ان تقدم الفاعل
تامل

الا يحاسبهم در دل كه اشتر
سماد

انتهى على الاول في قوله ع وجعلوا لله شركاء الجن على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الجبائي فيه نقض عليك واما الثاني فلعرض له امر يوجب كونه نصب عليك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملك الله منتظر لذكره كقوله ع وجاء اقصر المدينة رجل يسعى متقدم المجرور على الفاعل لاشتماله ما قبل الا على ما سوغ معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان منتظر السامع لامام الحديث بذكر القرية هل فيها سبب حرام كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب الغير كخلاف قوله في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس في ذلك العارض وكما اذا عرفت في اتى جزما فانه مثل الاخلال بالمقصود في قوله ع وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقائنا الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا متقدم الحال الاخر من قوله على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تؤخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها هنا اسم يفضل الدنو ولبس اسما والدنو سفلي ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله ع أمنا برب هرون وموسى متقدم هارون مع ان موسى اخ المتقدم واعرض عليه بانهم وجوه احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء سوق للانكار التوبيخي فتمشى له كون تعلق جعلوا بلله منكرا لاعتبار تعلقه شركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بلله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بلله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكف الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تعلق المقدم بالعامل به والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بلله في غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن الاعتناء بالله انما هو لاهتمام وارادة في الذكر اهم لكونه في نوبة نصب غير المؤخر ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل المقدم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية الفاصلة في النوع الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب لما تقدم لئلا يكون نصب الغير وثالثها ان تعلق قوله بلدنا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا في حد ذاته لكنه غير مقبول في جنب التغيير

انما

او لا متغيرون ان رفعا المكفوه ونعاهم في الحوة التي دنت في قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ليت زيدا دنت في حوة قوم نوح اي كانت حوتهم قريبة من حوتهم شبيهة بها وهذا الاعراض وليت كان منافية فرا المثال لكن حق واغرض تعظيم ما جعل لعدم وجه الجبائي على انتمى في باب تعدي المفعولات بعضها على بعض ليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم العدم مطلقا دليل انه اورده في تعدي العامل على المفعول والمبدأ على الخبر نعم قد وضع البحث لتقدم المفعولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تتميما للفايده وقد يجاب بانه نزل عدم تعدي بعض المفعولات على بعض كعدم تعدي الكل في كونه ممنوع الا بعد تمامه على العامل فالمقصود منها تقدم الفاعل وانما حاول العدم على الفعل من جهة لا تشمل تعدي المفعول على الفاعل المتصل من غير تقدمه على الفعل الباب الخامس العشر وهو في اللغة الحبس يقال قصرت الفتيحة على فرسي اذا جعلت دريئة له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص الشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة و النسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه المذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى متعلق آخر كقولك ما زيد الا قائم معناه انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا معناه انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا والاشارة الى الحقيقي والاصح بهذا المعنى لانه يكون التخصيص مطلقا في قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي فقد وهم انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التعبير شامل للحقيقي وغير الحقيقي لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان او آخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي الذي كقولك ما زيد الا كاتب لانا نعتقد انه كاتب وشاعر ونحو وكقولك ما شاعر الا زيد لانا نعتقد ان

المفعول عامل
الثقفي اللبيب الحلو من الاعراب المر من الاعراب
الباب الثاني من عادة
الاوراس ع
كالعطف ع واخواته واما
قوله تعالى فلا تقل لهما اف ولا تنهرهما وقرن معطوف عليه في القيام بقرينة
قضايا اصطلاحية
الوصف ومن الصفة
والاسم المضاف والوصفية و
الفعلية وان ما لم تسم فاعله امر غير
الطرفية وان لا تسم فاعله امر غير
على بعض ظرف غير الباب ع
سؤال مقدر اورده بعض
الشارحين للتلخيص وجوابه
الحقيقي والاضافي تقسيم شيء الى نفسه
والغيره وانه باطل

زيدا وعمرو او بكرا وخالدا شعراء فلتأمل فهذا ما توهم اختصاص القصر بغير
الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة فراتا بهذا السور في غير الحقيقي اغارا لكره الوقوع
واخرازا عن وصمة الكذب وكلامه لا يخ عن اشعار بظاهره في الحقيقي مثل زيد
شاعر لا غير وليس عمرو ليس الا وشل ما ضرب عمرو الا زيد وما ضرب زيد
الا عمرو واذا تأملت وجدته مشيرا الى التقسيم الصحيح قال ومراده حمل النفي
على الوصف المستفاد من قولك ما شاعر فوجه النفي حكم العقل الى ثبوته للمدعى
انه عاما كقولك في الدنيا شعراء وفي قبيلة كذا شعراء او خاصا كقولك زيد
وعمرو شاعران فمتناول النفي ثبوته لذلك القدر فقط الا زيدا فانه القصر وكل منهما
اي في الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
والفرق بينهما واضح قال الموصوف في الاول لا يتسع ان يشاركه غيره في الصفة
لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكي تلك الصفة يجوز ان يكون
حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني يتسع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست
الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون غيره لكي يجوز ان يكون لذلك الموصوف
صفات أخر والمراد الصفة المعنوية اي التي معنى قائم بالغير لا النفسية التي هو
تابع دال على ذات ومعنى فيها غير المدلول وبينهما عموم من وجه لصدقهما على
العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا عرفت هذا الرجل وكذا
بين النفسية والصفة المعنوية التي فرضنا الكلام دال على ذات باعتبار معنى هو الموصوف
عموم من وجه لصدقهما في نحو جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم
مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا
المغير والاول النسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما
الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا في قصر الموصوف على الصفة
اذا المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتأمل والاول
اي قصر الموصوف على الصفة نحو الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها

اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من مقصور
الا وله صفات شتى واحاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة و
نفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع في القصر منفصل لا يخ لان للصفة
المتروك اثباتها وهو البعض في الصفات واذا تركت جميع الصفات لزم ارتفاع
الشخص مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب علم منه انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا
يتصف بالشاعرية ولا بجميعها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية
والمراد اي قصر الصفة على الموصوف في الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى
ان الكون في الدار منحصر على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلاثة في قصر
الافراد والقلب والتعيين لا يجري في الحقيقي لما سيشير اليه وقد يقصد اي بانا البالغة
لعدم الاعتداد بغير المذكور كما تقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان في هذه الدار في
عداد زيد في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غرضيا لتواطؤ
المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي وانما الحقيقي سالبة وكلما ان الخبر
هذا في قصر الموصوف على الصفة انما على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق
بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي سالبة وادعاء وفي قولنا والاول اي
قصر الموصوف على الصفة قصر غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او
مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان اخرى وانما اي قصر الموصوف على الصفة في
غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون آخر او مكان ولفظ او للتنويع فلا يرد على الشرح وقوله
دون اخرى معناه متجاوزا صفة اخرى فانما للمخاطب اعتقد اشتراكه في
صفتين والمتكلم تخصيصها احدهما وتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى
مكان من الشيء كهذا دون ذاك اذا كان احاطته قليلا ثم استعير للتفاوت
في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم التجوز فيه فاستعمل في كل
تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون
آخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه
ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر بكثير من صفتين او ثبوت صفة لكثير في امرين

هذا ليس موضع
التأمل لان المقصود
عليه ما يقع بعد الا وهو
مستفاد من مفهوم

نحو قولنا ما زيدا الا كاتب لمن اعتقد كاتبا وشاعرا وبنحو قولنا ما شاعر الا زيد
لمن اعتقد اشراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اراد بالعموم
في الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا النوع لانه تخصيص امر بصفة
دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام في قوله
مكان اخري ومكان آخر فان كلا تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات بعض ان
لمعتقد المخاطب ايضا وجميع الصفات لان القصر يقتضي لمعتقد المخاطب ثبوت
ما نفاه المتكلم قطعا واحتمالا وبدا بالاول لانه اهم لوقوعه في البداية فقال هذا قصر
مختص بالقصر الحقيقي الا تري انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا
مع انه ليس رد اعتقاد جميع الناس في الدار وبمكة ان يجاب بان المراد
هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه مختص بغير الحقيقي لانه ليس بصدد
التعريف بل غرضه في هذا الكلام ان يترتب عليه التعميم الى قصر الافراد والقلب
والتعميم وهذا التعميم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع
الصفات ولا انفراد جميع الصفات عن صفة واحدة ولا يرد ذلك
وكذا اشراك صفة بين جميع الامور وكل منها اي فعلم في هذا الكلام وفي استعمال لفظ
او فيه ان كلا واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان
الاول تخصيص امر بصفة دون اخري وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني تخصيص
امر بصفة مكان اخري وتخصيص امر بصفة مكان آخر والمخاطب بالاول في ضربي كل
من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين
او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في
صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيدا الا كاتب
في يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد
وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطعه الشركة المذكورة
وبالثاني اي المخاطب بالثاني في ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخري او تخصيص
امر بصفة مكان آخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب

لقولنا

89

بقولنا ما زيدا الا قائم في يعتقد انتفاء القيام والقعود دون القيام وبقولنا ما قائم
الا زيد في يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب
او تساوي عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الاصلاح صريح
فيه ذلك اي المخاطب بالثاني اما في يعتقد العكس واما في تساوي عنده الامران اعلم
ان اضافة ملك الصفة واضافة غير ما في قصر الموصوف واضافة الوصف غير
ملك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيدا الا قائم في يعتقد انه اما
قائم او قاعد ولا يعرف حال العكس وبقولنا ما شاعر الا زيد في يعتقد ان الشاعر
زيدا وعمرو في غير يعلم حال العكس ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه هو غير معين عند
المخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء دون آخر قصر افراد وتخصيص شيء دون آخر ان كان
آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس فقصر قلب وان تساوي عنده فقصر تعيين وقد تطرأ
اذا تساوي الامران عند المخاطب وعبر المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة
دون اخري لا تخصيص امر بصفة مكان اخري لانه لم تثبت الصفة الاخري حتى يثبت
المتكلم لها مكانها الذي ذكر اذ قلنا ما زيدا الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد
في القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام مثلا دون القعود ولم يخصصه
بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى يثبت القيام
مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء دون
آخر شيء مكان قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف رحمه الله وجعل تخصيصه مكان
آخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخري احد الشيئين مطلقا
فاذا قلنا ما زيدا الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدي الصفتين فقد خصصنا زيدا بالقيام
مكان الصفة الاخري التي هي احدي الصفتين اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة
قلت نعم غير انه مكان اخر ان كون الصفة المذكورة ثابتة والاخري منتفية
واذا اريد بالاخري احدي الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب
لم يعتقد اتصافه باحدي الصفتين لشرط عدم التعيين لان كلتيهما محتملة عنده اتصافه
باحدي الصفتين مع عزلة بالتعيين وهذا صادق على كل واحدة من الصفتين فلا يكون هذا

خصصه بصفة مكان اخر بل بخصيصه لصفة تصدق عليها الاخرى فان قلت قوله
مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى
بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وهنا كذلك لانه اذا نادى الامير
عنده فمكان جوز ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود
على التعريف اذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي
جوز ثبوتها له على التعريف وهي القعود وبذا الخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد
المتكلم بالصفتين لم يجز انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد
بالقيام مكان القعود لان القيام قد يمكن ان يكون معه ذلك فلا يكون
كاذبا لان غايته ان المخاطب لم يخصه بالقيام فقصر التعريف تخصيص شيء بشيء مكان آخر لكنه لا يقصر
ان يتضمن تخصيص شيء بشيء دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم لم يرد به القيام
والقعود تخصيصا له بالقيام دون القعود وبذا ظاهر لا مدفع له فلم يكن قوله دون
اخرى مستدركا بل قصر الافراد والتعريف لا يلزم ان لا يكون المخاطب في اعتقاد الشركة
بل اما في اعتقاد الشركة او في نادى عنده وغايته ما يكفي في هذا المقام ان يقال
في كلامه حذف اي راد اعتقاد ان المخاطب بالاول في اعتقاد الشركة او
نادى عنده وبالثاني في اعتقاد العكس او نادى عنده وليس التعريف الذي يكون المخاطب
به في نادى الامير عنده سواء كان دون اخرى او مكانا اخرى فقد تعرف
دليلا على ما تقدم في المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفيد الى هذه الغاية ولعله
بهفوة صدرت عنه وغرضه الى المخالفة **وشرط قصر الموصوف على الصفة اوادا**
عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى
يكون المنفي في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او سبحانا لا كونه منجما لا مناقاة
ان يقال هو منجم لان الانجام هو وجدان الرجل غير شاعر **و شرط قصر الموصوف**
على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتهما منزلا منزلة اثبات غيرها
كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الى بعض الاوهام ليس بمعتبر
اذ ليس المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم منزلا منزلة

كلام و
بهفوة
صدرت
عنه

او حال او ظرف او مفعول او غير ذلك كقولنا ما التمر الا تمرا او مبالغة
هو الرجل الكريم وهو السابر الكبار وهو الوفي حتى لا ينافي احد لا احد وهو
الوهاب الف قنطار قال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما
مخاضا واما عشارا فصرفه هنا انه مع الابل حال كونه مخاضا او عشارا
لا هبة الابل مطلقا اي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل
او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطق باعتبار العهد لان القصد هناك الى جنس
مخصوص في الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وهنا
نكتة ذكرها الشيخ فرد لابل الاعجاز وهو ان قولنا ما الجبن الا جبن ليس معناه انك
الكامل في الجبونة خزانة لا مخزنة الدنيا الا ما انت به جبنا كما قرأت الشجاع و
لا انا احد ما لجبنا احد مثل مخبرك حتى ان سائر الجبناء غرضها غرضك كلا
قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احد اظلم مثل الظلم الذي اصابك خبر كان
كل ظلم فرجبته عدل بل معناه ان المخبر منزل جملتها منصورة عليك وليس لغرك
حظ في مخبر منزل فهو مثل زيد المنطلق ابرا الذي كان منه الانطلاق المعهود لا ان
هنا نوعا من الجبن لان المعنى ان المخبر منزل جملتها منصورة عليك ولم تعد الى
مخبر واحد فرضا مخبرك ولا منصورة هذا فرد المنطلق اذ لا وجه للجبن ولو قلت
زيد المنطلق فاجبك ابرا الذي مر شانه ان يسمى فاجبك عرض فيه معنى الجبن
حتى شمله فراش الجبن وكذا قولنا بلغني عنك ما اشاره الى انه قد لا يفيد القصر كما
قولنا الجبان هو مرتزقا احمقا اذا فتح البكاء على قتيل رأيت بكاء كل الجبن
الجبلا فانهم لم يزد قصر الجبن على البكاء لا بتجاوزه الى شيء آخر والا لم يجز
جعله جوابا لقوله اذا فتح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا اذا فتح البكاء
على قتيل لم يجز الا البكاء على ما لا يخفى على عارف له دربة بأساليب الكلام لظهور
ان الغرض لم يثبت للبكاء الجبن ونحوه مع جنس البكاء وغيره في القتيل كما قيل
الصبر محمود الا عند والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز
ان يكون للقصر مبالغة اولى لم يجز قصر الجبن على البكاء بمعنى انه لا يتجاوزه الى البكاء

عرة لانه لا يجاوزه الى شئ آخر ومعنى التعريف ههنا ان المبتدا بالجزاء
ظاهر لا يذكر ولا يشكل فوذلك قول حسان ان بني ابنم الجد من آل هاشم
بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يمثل العبودية ثم يجعله ظاهرا لا مرفيها معروفا
بها كذا فرد لاهل الاعجاز فان فصل الامر لا يكون للخبر فلا يتم القول بكون
اعتبار تعريف الجنس معتبرا للقصر وانما قلنا ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس
وباقي المتفرع على شعبه وفروعه وكذا المقر الذي اشرنا اليه بحث ضمير الفصل وانما خص
حكم القصر بما ذكر غير تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يقبل فيه العموم
والشمول نحو الجملة والمعهود فيه نحو زيد المنطلق يجيء لتساوي المبتدا والخبر ملاحظة
احدهما دون الآخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما شبه ذلك وكذا
نحو زيد احوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة وقيل هذا
الاختصاص لا يأتي له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتدا لتقدم او تأخر له لانه
على الذات والصفة متعينة للخبر لتقدمت او تأخرت له لانتهاء العربي لانه ليس المبتدا مبتدا
لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومشتملا على المعرف وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا
به ثانيا بل لكونه مسندا ومشتملا على النعوت والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب
فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد نحو زيد مبتدا والمنطلق خبرا وردّ هذا القول
بان المعرف الشخص الذي له صفة صاحب هذا الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات
ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد يشتبه الى الوهم ان
تاويل زيد صاحب هذا الاسم محالا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان لا يكون
مشتقا هو الصحيح في مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما في جهة ان
السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده هو الصفة بكونه صاحب اسم
زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل
واجب قطعا لان الخبر الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى حمل وانى كان
سحر اي شخص واما كونه اي المسند جملة فتوهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر
مبتدا لا يصح الا بكونها انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه

لم يكن لم يكون ثابتا للمبتدا والانشاء ليس ثابت فرتفع فلا يكون ثابتا لغيره
وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق والكذب
والقطع بشراكة اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدا انما هو في الخبر والقضية
لا مطلق خبر المبتدا لان الاسناد عندهم اعم من الاشتمال والجزئي الاضافي
ان الظرف في نحو ازيد عندك وهل زيد عندك وليت زيدا عندك خبر مع
انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس ثابت للمبتدا وكذا قولهم ايتهم حاضر
وقولهم اما زيد فاضرب وزيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد عالم احد القولين
ولا يخفى ان تعبيرهم بالقول يحسم ذلك التعسف فلتقوى او لكونه سببيا كما مر فان
افراده لكونه عربيا مع عدم افاده لقوي الحكم والخبر السببي تمرة الوصف
الذي يكثر مجاريا هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا ذاهب
من ذلك اي معلق مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شئ
وسبب القوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا الكونه مسندا اليه
اليه يشتد افتقاده الى ما بعده ما يصلح ان يسند اليه فكما المبتدا صار فيه ايما
نقصه سواء كان خاليا عن الضمير او مشتملا على ما يقتضيه منهما حكم ثم اذا كان مشتملا على ضمير
المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر عاد الضمير الى المبتدا فاكتسب
الحكم قوة فصار بهذا الخصوص القوي بكونه مسندا الى ضمير المبتدا او كخبر عنه نحو زيد
ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبق اليه الاشارة واما على ما ذكره الشيخ فزيد لا
الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده
اليه فاذا قلت زيد فقد اشرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة
له وتقدمة للاعلام فاذا قلت قام دخل في قلبه حول المانوس وهذا اشد
للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بغتة مثل الاعلام بعد
التنبيه عليه والمقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في القوي والاحكام
فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما شبه ذلك فان قلت يجب ان لم يعوض
للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا متعينا لكي كان ينبغي

ان نعرض لصور التخصيص نحو انما سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما شبه ذلك مما
قصد به التخصيص فان المسند ههنا جملة فطافت هو داخل في النفوي ضرورة
تكرر الاسناد فكانه قال للنفوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ النفوي
شامل للتخصيص مع حث انه نفوه في عباره المفتاح اشعارا بذلك حث ذكر في كونه
عرف ان عدم اعتبار العدم وان خبرا لا يفيد الا النفوي واعتبارها يفيد
التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر فيما ان ليس التخصيص
الا تاكيدا عاما تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى لا يفيد
التخصيص فقط دون النفوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل و
بعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا
يكون جملة الا للنفوي او للتخصيص مع تصريحه بان المسند في نحو انما سعيت في حاجتك
عند قصد التخصيص جملة واسيئها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاحتفاء
الغلبة ذهب اي الظرف مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في الفعل هو الفعل و
اسم الفاعل انما يعدل اليه فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل و
لانه وقت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك والذي جاءني فله درهم
فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا
لاصالة المفرد في الاعراب على ان الاتصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد في
الدار ثابت فيها او مستقر لانت واستقر ثم عبارة النحو يرشد الى ان المقام
ان الظرف مقدر بجملة والمصنف عبر بالجملة بالفعل قصدا الى ان المصير الى الفعل
الى الظرف ولم يحذف مع الفعل في بعض المقدر هنا لاجله لكنه لو قصد به الوجب
ان يقول او المقدر فعل لان مفرد لهم الظرف مقدر بجملة انه يجعل في التقدير
جملة لا مفردا وح لا مغير لعبارة المصباح مع ان فيها فساد آخر لا يخفى
على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفائدة
واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول او الظرف
مقدر بالفعل واما تخريجه فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه

فلتخصيص المسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند عاما مر في ضمير الفصل لان غير
في نحو قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود بخلافه على صدق
غير بخلاف خور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف غير فيها والمسند اليه
ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خور الجبة وجوابه
ان المراد ان عدم القول مقصور على الاتصاف بنفي خور الجبة او على الحصول
فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بنفي خور الدنيا او الحصول فيها وان اعترف
النفي في جانب المسند فالمعنى ان القول مقصور على عدم الحصول والكينونة
في خور الجبة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خور الدنيا فالمسند اليه مقصور على
المسند فقط اعترضني وكذا قولك لكم دينكم ولي ديني معناه دينكم مقصور على
الاتصاف بكم لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف بي لا يتصف بكم فهو
قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض وتطرد لك ما ذكره صاحب
المفتاح في قولك ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف
بعلمي اي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلمي وليس القصر حينئذ خبريا بل يلزم ان يكون ديني
مقصورا على الاتصاف بي لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قولك لكم دينكم
ولي ديني وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص
ههنا ليس بمعنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل بمعنى
ان المخصكم دينكم لا ديني والمخصي بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد
ان المخصص بالقيام دون القعود لان غيره لا يكون قائما فليتنبه الى ما في هذا
الكلام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص
على ما ذكرنا تقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا
فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله بجري لانه الخطاب
بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله دون
سائر الكتب وسائر الكلام لان القصر ليس بحب له يكون حقيقيا بل الغالب
ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله فح كان المعتبر

فرمقابلة حوز الجة حوز الدينا لان سايرالمشروبات وغيرها او الشبه عطف
على خصصه ابر بعدم المسند اليه للشبهة فرا اول الامر عما انه اي المسند خبر لانه
اذ الاصل لا يعدم عما المبتوت وانما قال في اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر
لانه بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام جزء للمسند اكقوله
ابر قول حسان في مدح النبي عليه هم لاشهر كبارها وهمته الصغرى اجل في الدهر
فانه لو اخر الطرف اعني عليه المبتدا عن هم لتوهم انه نعت لا خبر ثم بنا
العدم وجب فيما اذا كان المبتدا نكرة عن مخصصه نحو في الدار رجل لصير
المبتدا مقدم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه
لو لم نكره لعدم الحكم عليه نحو قام رجل ولشرط ليكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو
قايم رجل لان الالباس باق لجواز ان يكون قايم مبتدا ورجل بدلا منه بخلاف
الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم استوانوا الظرف عالم يستوا في غيرها
واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب العدم كقوله ع واجل يسعى عنده و
اورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان سببا لتقدم الحكم يكون الحكم
على غير المخصص ضروره ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان
لا حكم عما ليس بمخصص فالجواب في هذا المقام ما ذكره ابن الحاجب وهو ان جواز
تنكير المبتدا متوقف على حصول الفايدة فاذا حصلت الفايدة فاخبر عن نكرة
شيء نحو رجل عما اليك وغلام على السطح وكوكب اقصر الساعة او التشويق
نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله ابر قول
محدث وصيب في العتصم بالله ثلثة بذه هو المسند المقدم والمسند اليه نفس
الضمير وما عطف عليه تشرق في اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا
والضمير العايد الى الموصوف اعني ثلثة هو البحر وفي قوله ببهجتها اي بحسنها
اي بنصير الدنيا سورة ببهجة بذه الثلثة وبهايها وقد توهم بعضهم ان اشرق
مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اشرق او مفعول به على تضمين اشرق معنى الفعل
المتعدي وهو سهو شمس الضحى والتقى هو كثرة المعتصم بالله والغير وما لم يقدر تقديم المسند



لتضمن الاستفهام نحو كيف زيد وكونه اهم عند المتكلم نحو علي في الدار ما سبقه
واجلها المصنف اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء
واما الثاني فلان الاهم ليس اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة على سبيل التعين
المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له عما مر في تقديم المسند اليه و
ما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد مع الحلية افادة التجدد نحو
عرف زيد وذكره المصنف لكونه كلاما لغويا حيطا واشكالا ويشمل عما نوع اختلال
وذلك انه قال اولا يكون المراد مع الحلية افادة التجدد حين الشروع في المسند
فعلا وتقديم البنة عما يسند اليه في الدرجة الاولى وفي الدرجة
الاولى احترازا عن نحو انا عرفت واثت عرفت وزيد عرف فان الفعل في
يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم لوبط عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه
في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في
ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير
في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في غير ما يوهي
الحكم بدليل عما عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا يسند عن اليه
شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه ضرورة ان المبتدا الى نفسه فتعقد بينهما
حكم سواء كان خبرا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان مقتضى ذلك
للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسب الحكم قوة وهذا ظاهر في ان
اسناد الفعل الى المبتدا اولا يعقد الحكم بينهما مقدم على الاسناد الى الضمير
وهل هذا الا ناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا
عرفت واثت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى
على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى والحال ان
الفعل في كل منهما متقدم على اسناده في الدرجة الاولى وهل هذا الا تناقض
وحكم ابن الحاجب عن الاول بان في نحو زيد عرف مثل اسناد متقدم في المقدم
والاخر اولا بها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد واشباع اسناد الفعل

الى المسند اقول عود الضمير ممنوع وثانيا اسناده الى ضمير زيد وثالثا اسناده
الى زيد بطريق الالتزام بواسطة عود الضمير الى زيد مسندا عن عرف الاسناد
المرة ثانية اما وجه تقديم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا تتحقق فصل
تحقق الطرفين ولهذا تحتهما لا تتوقف على شيء آخر ولانك ان ضمير الفاعل انما يتحقق
بعد الفعل والمسند اليه فلا تحقق الفعل مسندا الى زيد تحقق المسند اليه والمسند
ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر كلامه
ههنا صريح فان اسناد الفعل للضمير المسند اليه مقدم على اسناده الى المبتدا بواسطة
عود الضمير وهو انما يكون بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم صريح في ان
اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد مع غيره بواسطة الضمير مقدم على
اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق الالتزام وبواسطة الضمير فلا تناقض فالمقدم
ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه التناقض واما اقتضاء القول بالاسناد
الثلثة لان قوله صرفه ذلك الى المبتدا ثانيا ليس كما عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير
فقد ناقض لانه جعل فيما سبق اولا وههنا ثانيا ولئن كان غيره كان وقع الاسناد ثانيا
الا جزئين ثلثة وقع الثاني فانه لما كان اول الاسنادين فرتبه الاسناد الثلثة اسناد الفعل
الى المبتدا بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد متقدم على الفعل كانت رتبته
الاسناد خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في
الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل متقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض صعب
لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما بعده والضمير ابتدا الى للصلح
تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على
اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدا فلا يفيد
لهذا الكلام مغزى بهذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث
التقوي فانه الذي يدل على اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى وهذا
خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت
وانت عرف وزيد عرف لفيد السبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى

لمناظرة بعض الفضلاء وكتب ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد
على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى
اي بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير نحو زيد قام والثاني الاسناد
في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير
وقسم يقتضيه المبتدا نحو قوله صرفه المبتدا الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله صرف
ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على ان صرف الثاني في القسم الاول اعني الاسناد
في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وح لا تناقض في الكلام بعد التنبيه
والتصحيح ولا يخفى انه تسليم لما ادعاه الشارح في دفع التناقض وح يخفى الامر
الثلثة وانه لم اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا
فهو لغو مما ذكره الثاني وان اراد اسناد الجملة الرابطية الخبرية وانه مغاير لاسناد
الفعل بواسطة الضمير فلا يدفع ما ذكرناه بقدمه على الاسناد بواسطة الضمير كما
يشير به قوله ثم اذا كان متضمنا لضمره صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا
فانه مشا الاشكال وقد ابطله ولا يهم المقصود زيادة لفظة الضمير الا صاف
وتغيير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شرح
كلام الشارح ولم ينبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقق مقصود الشارح في هذا
المقال ولم يره ولا طيف خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح ملافيا لما كان
عند المناظرة وتشنيعا عما جرى عليه واما قوله في كلام الشيخ الشارح نظر
من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صرح فان كون المسند جملة فعلية كخوز يد
انطلق او منطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان كخوز يد علم لفيد
التجدد وان كخوز يد فرس الدار كمل الثبوت والتجدد كحب لفيد حاصل او حصل
فالقول بان كل جملة اسمية لفيد الثبوت وهم لا نما يكون ذلك اذا لم تكن الجملة
فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى
بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقولنا في الدرجة الاولى الى آخره كلام
ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير

لا الى المسند اكما زعم الشارح حيث قوله في تحقيق المعنى صرف المسند الى نفسه
الى اسناد مجرد الفعل الى المسند اليه لانا لا نسلم ان المسند اليه كونه مسندا اليه يعتبر
في اسناد الخبر لظهور ان لفظ انما هو مع الخبر لا غير وما قيل في توجيه مقام
ان الفعل مسند الى المسند فاعتبر اسناده الى الضمير الذي هو عبارة عنه
والضمير كثيرا ما يأتي للفعل مع ضميره المتصل فعل الرابع انه لما اراد بالاسناد
النسبة المقولة المخصوصة فلم يتحقق اعرف الا اسناد واحد هو نسبة
العرفان الى المتكلم بالثبوت ولما اراد به الوصف الذي يجعل اهل العربية
احد اللفظين مسندا اليه والآخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد
الى الشيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كالمجرور في نحو قولنا
وخلف على زيد قام وان الاسناد ليس عندهم الا بين المسند او الخبر ولو بعد
العوامل او بين الفاعل وعامله فلا وجه ههنا في زيادة اعتبار ما الخامس انه لما
اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله الثالث
مع انه المتفق عليه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المسند اقصد مع ما فيه
من الاستدراك والاستهجان وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة
الاسانيد ح اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ الثاني اسناده الى
الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ الرابع اسناد الجملة التي
هي الخبر الى المبتدأ وهذا لم يقل به احد ولم يجئ اليه ضرورة فان قلت قد
ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد
الفعل الى المبتدأ وكلام الشارح انه لا يخفى عرا عرف بذلك وكلام المعارض
غير وافٍ بتمام المقصود فما اراك فيه يصحح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق خبره
عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه
ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار
لان المسند اليه الفعل ليس اعتبر في حد انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى و
ان اعتبر في حد انه عبارة عن شيء آخر والاسناد الى الضمير العائد الى شيء اسناد

الى ذلك الشيء في جهة المعنى ولا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة
الثانية لان بدا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا
قلنا في نحو خلف على زيد قام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى
ضميره فكلامه ههنا صريح في عدم الاعتبار الاول عما اثبتناه وكلامه في تحقيق
النحوي لما دل الا على تأخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى
المبتدأ لانه الذي يسند اليه المبتدأ كونه مبتدأ وهو المراد بقوله صرف المسند
الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد
مما يقتضيه ذات المبتدأ ولعدم تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني
فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى المسند او لا يخفى ان
كون الخبر مشتملا للضمير او غير مشتمل وصفة له متأخر عن ذات المبتدأ بهذا الاعتبار قال
ثم اذا كان مشتملا للضمير صرف ذلك الضمير الى المسند اثانيا فتعين بعد صرف
المسند الخبر الى نفسه ليكون الخبر مشتملا للضمير الذي مسندا اليه لزم اسناد
الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرف ذلك الضمير
اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني في اسناد الفعل الى الضمير والمقدم عليه وعلى
اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وح لم يستلزم كلامه اثنا عشر لا اقصر
الاسانيد الثلثة على الوجه المبتدع والمستبعد كما زعم واما اثبتناه فهو الذي
يعرف كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افاده التجدد دون الثبوت لجعل المسند
الواقع فيها فعلا ولتقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه في الدرجة
الاولى بخلاف الى فانه على سواء وجد او لا ههنا اسناد آخر كما في زيد عرف و
قام ابوه زيد على ان زيد مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه اولم يوجد
كما في عرف زيد فجميع هذه الصور لفيد التجدد والحدوث ولا دخل فيها لتقدم
الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وآخر بقوله في الدرجة الاولى
في نحو زيد عرف بغير في اسناد الفعل توسط الضمير الى المبتدأ فانه في
الدرجة الثانية ولا يشترط في افاده التجدد تقديم الفعل البتة على ذا المسند

وبهذا اغنى الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرف واما عرف لما مر
الشرح هذا احتراز عنه لانه لا تفيد النسبة كما مر مرتبة كثيرا ما ذكر في هذا الباب
بغير باب المسند والذي قبله بغير المسند اليه غير مختص بهما كما لا يخفى
وغيرهما في التعريف والتنكير والتعريف والحذف والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد
وغير ذلك مما سبق والبعض اذا لم يتعين اعتبار ذلك فيهما اي في هذا الباب لا يخفى
على اعتبار وفي غيرهما في الفاعل والمفاعيل وبهما في المضاف اليه وانما قال
كثيرا ما ذكر لان بعضها مختص بالباب كضمير الفصل فانه يختص بما يتأخر المسند اليه
والمسند وكون المفرد فعلا فانه يختص المسند لان كل فعل مسند دائما فلا
يصح ان يكون غير المسند فعلا لعم يصح لم يكون جملة واما ما في بعض النسخ
الى ان جميعها لا يجري في هذا الباب غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء مما المذكورات
في كل مما يغاير الباب فضلا عن جريان كل منها فانه اذ يكفي لعدم الاختصاص
بالباب ثبوته في واحد مما يغايرها **الباب الرابع احوال**
متعلقات الفعل قد سبق اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها
كثير في الاحوال المذكورة في الباب لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها
لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال
بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المفعولات على بعض
ثم مهد لهذا مقدمة فقال **الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في الغرض**
من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل
لا ذكر الفعل مع كل منهما يعرف بالتأمل **افادة تلبسه** اي تلبس الفعل بكل
منهما لكنهما تفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه عليه ومن هذا العلم ان المراد
بالمفعول المفعول به لان هذا التمهيد لحذفه ولو كان سائر المفاعيل بل جميع
المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات
مختلفة كالوقوع فيه ولمه ونحو ذلك **لا افادة وقوعه مطلقا** اي ليس الغرض
من ذكره مع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم فيم وقع وعلى من وقع

افاده وقوع الفعل حو

اذ

اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة ح
ليس الا وقع الضرب او وجد او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على
مجرد وجود الفعل لا يقال انا اريد بتلبسه بهما وقع منه فقط ترك المفعول
ولم يذكر معه واذا اريد بتلبسه بهما وقع عليه فقط ترك الفاعل ونسبة الفعل للمفعول
والمسند اليه **فاذا لم يذكر المفعول به معه** اي مع الفعل المسند الى المسند الى
فاعله **فالغرض ان كان اثباته** اي الفعل كان اثبات ذلك الفعل **لفاعله او نفيه عنه**
اي نفي الفعل عن فاعله **مطلقا** اي من غير اعتبار عموم في المفعول بان يراد جميع
افراده او خصوص بان يراد بعضها وفي غير اعتبار تعلقه بهما وقع عليه
فضلا عن عمومه او خصوصه **نزل** الفعل المتعدي ح **منزلة اللازم ولم يقدر له**
المفعول لان التعدي بواسطة دلالة القرينة **كما لم يذكر** فان السامع متوهم منهما ان
الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بما وقع عليه
فتنقض غرض المتكلم الاخبار بذلك اذ قد علم ان الفعل يتعلق بالمفعول
ما امكن حسبما تناوله الاعطاء الانسان حال كونه معطيا وكون كلا منهما
من اثبت له اعطاء غير الذي نزل منزلة اللازم في نفي الوحدة اعطاء **وهو** اي هذا
العموم الذي نزل منزلة اللازم **ضربان لانه اما ان يجعل الفعل** حال كونه **مطلقا**
اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه وفي غير اعتبار تعلقه بالمفعول **كناية**
عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول خصوص ما **لئلا يلزم**
كذلك اذ **لا كونه** ح مثل **ليستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون** فان
الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص
وفي غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد منه
العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص
يدل عليه القرينة وانما قدم النفي لانه ما عتبار ذكره وقوعه اثناء اهتماما لكان
ذكر الشكاك في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا
لا استدلاليا كقوله عليه السلام الموفي غير كريم والمانع في خبث ليتم حمل المعرف

باللام سواء كان واقعا على الاستغراق بقرينة ايهام ان القصد الى فرد
دون آخر مع تخلي الخصم فيما ترجح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر له
بخصوص المعمول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة
اللازم دفعا بانه نحو فلان يعطي الى غير تعيل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة
ايها قائلا بعبارة بالطريق المذكور افاده اللام الاستغراقي فجعل المصنف
بالطريق المذكور اشاره الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف
باللام على الاستغراق والبيان بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل
الفعل وتنزله منزله اللازم مع اعتبار كونه بادا كان المقام خطابيا يكتفي فيه
بمجرد اللفظ للاستدلال بطريق التعبير الرمائي افاد اي المقام الخطابي او
الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او لقوته عنه مطلقا التعميم
في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتخصيص ان
يعطي مع تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم مع قرينة المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها احراز
عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة التعميم على افراد الفعل ينافي كون الغرض
ثبوته لفاعله او لقوته عنه مطلقا لان معنى الاطلاق لكل لا يغير عموم افراد الفعل
او خصوصها ولا تعلقه بما وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة
اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من
الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق
واضح ثم المذكورة شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشاره
الى ما ذكره في بحث الاستغراق من ان نحو خاتم اكواد تفيد الاحصار مبالغة
بتنزيل وجود غير خاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجب
حقيقة الاعطاء لا غير وهذا معنى قوله فيما مر ذكره لان ما ذكره هناك مما
لا يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فلزم
ان لا يكون غيره موجبا للاعطاء واما انه لا توجد الا الاعطاء فما لا يفيده

آخر ح

العبارة

العبارة وانما ذكره المصنف بخصوصه ما ذكرنا فليتحفظ عليه فان هذا المقام
مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه معلقا
بمعمول مخصوص كقولك البحتري ينشد المتنبي مثلا معرضا بالمتنبي بانه شجو حساده وغيظ
عداه ان يرى مبصرا ويسمع واعيا اي ان يكون ذو رويه وذو سمع فيدرك
بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره القاهرة الدالة على استحقاقه الامامة حق عمره
فلا يجد وانصب عطف على المضارع المنصوب قبله ابر فلا يجد اعداؤه
وحساده الذين يتمنون الامامة الى مبادئ غير الامامة سببا والحاصل انه تنزل
يرى ويسمع منزلة اللازم ابر لصدوره عن الرؤية والسماع مع تعلق المعمول
المخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية
آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان آثاره
واخباره بلغت في الكثرة والاشتهار الى حيث يمنع خفاؤها فيصير كل راء
ويسمعها كل واع بحيث لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره
فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا
المغزى عند ذكر المعمول او تعذيره لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه من
الايذان بان فضائله يكتفي فيها لمن يرى ويسمع حتى يعلم ان المقصود بالاثبات
اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المعمول مع الفعل المتعدي المسند
الى فاعله اثباته لفاعله او لقوته عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمعمول غير مذكور وجب
التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المعمول اذ عاما فعام وان خاصا فخاص
وانما قلنا بل قصد تعلقه بمعمول لانه لو لم يقصد اثباته او لقوته مطلقا بل قصد
اثباته او لقوته اعتبارا بخصوص افراد الفعل او عمومها مع اعتبار التعلق
بمعمول لم يجب تقدير المعمول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان
يعطي كل سائل مرة او مرتين اي يفعل اعطاء ما مع غير تعيين المعمول او فلان
يعطي مع قصد ان يفعل كل اعطاء مع اعتبار للمعمول فالفرق بين تعميم افراد
الفعل وتعميم المعمول ظاهر وهما ولئن فرض تلازمهما فرا لوجود فلا تلازم بينهما

المعمول مخصوص هو علمها كما مر في الرؤية والسماع

فر الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول مع اللفظ بعد فاية المقام
اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا
وقع شرطا فان الجواب يدل عليه وبينه ما لم يكن تعلقه اي تعلق فعل المشية غريبا
نحو ولو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم لهداكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء
علم السامع ان هناك شيئا علق المشية عليه لكنه يبهم عنده فاذا جيء بالجواب
الشرط صار مبينا وبهذا وقع في النفس كلام نحو قول الخرمي برثي ابنه
ويصف توجيه شدة الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن
ساحة الصبر اوسع وسهما واعدته ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر
مولع فان تعلق فعل المشية بكاء الدم مع ذكر المفعول ليستقر في
نفس السامع قبائح السامع به اما قوله اي قول ابي الحسن ان احد الجوهري
ولم يبق من الشوق غير تفكر فلو شئت ان ابكي كبت تفكرا فليس من
امر جائز فحذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما يسبق الى الفهم
وذهب ابن صاحب الفرائد الى ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا كبت تفكرا فحذف
محذف مفعول المشية ولم تعمل لو شئت كبت تفكرا الا ان فعل المشية سببا كان التفكر غريب
كتعلقها ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح به لئلا يتوهم لان المراد
بالاصل البكاء الحسي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت لبدلت ابكي التفكرا
كبت تفكرا بل اراد ان يقول اقتاء النخول فلم يتم غرضه خاطر نخولي في خبر
لو شئت البكاء فرت عيوني وعصرت عيسر لمسيل سهادي مع لم اجده وفرغ
سهادي الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد اتباع المشية عليه بكاء مطلق سهم
غير معدى الى التفكر الذي والبكاء الذي معدى معدى الى التفكر فلا يصلح نفسرا
للاول وبيانا كما اوهمه لو شئت لي تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل
الاعجاز وما تشاءون الا ان يشاء الله بزعم هذا المقام ما قيل ان الكلام في
مفعول ابكي والمراد ان الليب يسيل فيبقى حذف فاء المفعول للبيان بعد الابهام
بل لغرض آخر لائق يحتمل ان يريد آتي ضعفت وتخلت تحتم سيل مادة الدمع

الملمة الحادثة والنازلة
مهذب

النخل والنجد والنخت
تراز مهذب

معرفت تحت اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا ابكيت تفكرا على
انه من باب اشارع مثل ضربت واكرمت زيدا فحذف المفعول مع فعل لو سلم ابكي وما
بعده لكنه لا يقول نرتب هذا الكلام على قوله فلم يتم من سر السوق غير تفكري بدل
على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والغدره
علة لا موقف عليها ان لا يتأتى فيه غير التفكر كخلاف عدم القدرة البكاء الحسي بحيث
يحصل منه لا لدمع التفكر فانه ما موقف على ان لا يتأتى فيه غير التفكر فحينئذ
ترتب النظم فليتأمل وما حذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك
امرته فقام امر امرته بالقيام فالمعنى امرته امرا تعرف فيه فقام اي امرته ايها
بالنهض وهو يتمكنهم واقدارهم واما عطف عليه قوله اما للبيان امر الحذف
لدفع توهم ارادة غير المراد لئلا يتوهم كقوله اي الخمر وكم ذدت
اي دفعت غمرة تحامل حادث تتحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم في جزءه
مميزا قوله تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب
الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل كقوله تع كم تركوا من جنات و
كم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة الهم ارشد تنها وصولتها
حزن اي قطع اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم ربما يوهم
قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحزم شيء الى العظم مثلا كما في بعض
اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع هذا الوهم ويصور نفسه من اول الامر
ان الحزم مضرة اللحم حزم يريده الا العظم واما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول
ثانيا على وجه يفيد اتباع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا
لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل على المفعول حين لا يرضى بان يوقعه على
ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السودد و
المجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول مع اللفظ اذ لو ذكره
لكان المناسب فيه ان لم نجد لك بضميره اي فلم نجده وفي تقوية الغرض
وهو ابقاء نفي الوجدان على حاله مع حذف لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل

الاسف اتباع الغيظ
للشارح الطيبي

مجازه

له ولاجل هذا المغير نفسه عكس فى والرسمة قوله ولم امدح لأرضه بشرى
لهما لى كمن اصاب مالا فاراد على الفعل الاول فى صرح لفظ اللئيم والثانى
ضمره لان الغرض انقلاع نفى المدح عما اللئيم صريحا كان الغابه مدلك بخلاف
الارضاء **بحو ليكون السبب** اى سبب حذف المفعول فى باب البخل ترك مواجهة
المدوح بالبخل قصدا الى المبالغة فان ادب سعه لان طلب المنع صريحا مما يدل
على تحوزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده فى المحله وايضا فى هذا
الحذف بيان بعد الابهام **والمنعم** فى المعمول **مع الاحضار كونك تعد كان ذلك**
يؤدى اى كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم ولئن كمن لى السخاء
مع ذكر المفعول لصبغة العموم لكنه يفوت الاحضار **وعليه** اى وعلى حذف
المفعول للتعميم والاحضار **والله يدعوا الى دار السلام** اى يدعوا العباد كلهم لان
الدعوه الى الجنة تعم الناس كافة لكى الهدايه الى الطريق المنعم الموصل اليها
تخص لبيا وهديه خاصة الى صراط مستقيم فالمثال الاول لعدم العموم مع عدم
والثانى بالعكس اى الثانى وهو الآيه لعدم العموم مع تحققه لان الله تعالى يدعوا
الناس كلهم بخلاف الاول لان الابلام مع شخص على كل الناس غير ممكن فكون سالبه
لا بحيفا وهما ولئن احتمالا ان يجاب فى قل ما نزل منزله اللازم لكى انى ملازمه ذهنيه
يشهد ان العقد فريدا المقام الى المعمول فانه يحمل عليها ان شاء ذهه المقام جاعلى
بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا حمل صاحب المفتاح نحو فلان يعطى ويمنع على
منزله اللازم وللقصد الى تعميم المفعول وعما يحمل الحذف للعموم فى غير المعمول به
قوله تع واياك نستعين اى كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد عبادة الله
ليلائم الكلام وهو سابق وهو انما جعل الحذف فيه للتعميم والاحضار انما هو فى
نفس ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وح لئن دلت القرينة على ان المقدر
يجب ان يكون عاما فالتعميم بعموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلاله على
التعميم فالحق ان العموم فيما ذكر انما هو فى دلالة القرينة على ان المقدر عام و
الحذف انما هو لمجرد الاحضار كما ذكره فيما يليه وهو قوله **واما لمجرد الاحضار**

وقد وقع فى بعض النسخ **عند قيام قرينه** وهو مذكره لما سبق فى قوله يجب التعدد
بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما بال ان المغير عند قام قرينه على ان الحذف لمجرد
الاحضار **نحو اصغت اليه** اى اذنى **وعليه قوله ع اذنى لنطقك** اى ذاتك
وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا كان المعمول نحو نولم كل احد يجيز
الاعتماد على اللفظ وحث انه ظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقى وهو
ليس بمقصود واما اذا حذف فيكفى الاعتماد على العقل ظاهرا فلا نهم الا
ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود صح ان الحذف للتعميم الذى لا يوهم
خلافا للمقصود مع الاحضار اذ لو ترك الاحضار لاكى ان ينولم كل احد
فح يجوز العقل والعرف ابلاءه اياه فضل او لا بعد التعميم الذى لا يوهم خلاف
المقصود مما لا دلالة للفظ الكلام عليه وثانيا ان الحذف ح انما يكون لدفع
الابهام والتعميم مستفاد فى عموم المقدر ولو سلم فترك الغرض لما له مزيد
اختصاص بالحذف اعنى دفع الابهام والغرض لما ليس كذلك اعنى التعميم غير
مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم فى نحو قوله تع والله يدعوا الى دار السلام مما
قصد فيه التعميم والاستغراق حقه اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود
على ما ذكره فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومع الحذف لمجرد الاختصار
قوله تع قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى اذ
لو كان الله علما بمعنى المدعو الى معبود واحد لزم الشرك
ان كان الرحمن علما بمعنى المسمى الى معبود واحد لزم عطف الشئ على نفسه لان
هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القدوس
وابن الهمام ولكن الكشاف المرجوع اليه لكنه لا يصح قرآنا ولا نهاية احد
الشركاء المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين والله لا يصح قولا ايا ما تدعوا
لان ايا انما يكون لواحد من اشياء او جماعة واما قوله تع ولما ورد ما
مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان

ذهب السيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان صرف المفعول قد للمقصد الى
نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اى يصدر منهم السقى والذود واما
ان المسقى والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل
او قد يسقون ابلهم ويذودان عنها لتوهم ان المزحوم عليها ليس من جهة انها
على الذود والناس على السقى بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى
انك اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع
الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم
ويذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة فزيدة الآية وهذا اقرب
الى المحقق لان المزحوم لم يكن من حيث صدور الذود عنهما وصدور السقى من الناس
بل من جهة ذودهما غنمهما وسقى الناس مواشيهم حتى لو كانا تذودان غير غنمهما
وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الزحم فليتأمل فهذه دقيقة
اغفلها صاحب المفتاح بعد ان تأمل في كلام الشيخ وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا
كلامه واما الدعاء على الكافر نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى
ابر بالفاك محذوف لان فواصل الآى على الالف والاشباع في كل مجتمع فرشا
واحدة عدة في الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشف هنا ان حذفه
لمقتضى الظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اى والذاكراتها
واما استهجان ذكره اى ذكر المفعول كقول عائشة ما رايت منه اى من النبى عليه السلام
ولا رايني منى اى العورة واما لكونه غير كاف نحو كما تكونوا يولى عليكم
او لتعينه او دعا لتعينه او نحو ذلك قال السيد ليتذر بالشديد اى ليتذر الذين
كفروا المحذوف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المتذر به وتقديم مفعوله اى مفعول الفعل
ونحوه اى نحو المفعول من الجار والمجرور والحال والظرف ونحو ذلك عليه
ابر على الفعل لرد الخطائى التغير كقولك زيدا عرفت فانك اعتمدت انك عرفت انسانا
وانه غير زيد فانه يصيب فراعى صدور وقوع عرفانك على انسان مخطئ
في تغيره عن زيد وتقول تاكيده اى تاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره

وقد يكون الرد لخطاء غير الاشراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك
عرفت زيدا او عمرا او غيرهما وتقول تاكيده زيدا عرفت وحده فان
على المعنى المذكور بل كان الاحسن ان يقول بل قوله لرد الخطاء لافادة
الاختصاص لدخوله في انواعها الثلاثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا
لا تكرمه فرد الامر والنهى فانه غير رد الخطاء فلا يخرج بنحو ولذلك اى
ولان المقدم رد الخطائى تغير المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل
على مفعول في الجملة لانك ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته
اما الاول فلان المقدم يفيد وقوع الضرب على احد عمرو زيد بخصوصا لمعنى
الاختصاص وقولك لا غيره صريح فرفعه نعم اذا قامت قرينة على ان المقدم
ليس للتخصيص صح كما تقول ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكرنا قائلا هذا ولا
غير وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا او الم يكن المقدم للاختصاص بخلاف
ما اذا كان له واما ان يقال فلان سبق الكلام ليس على ان الخطاء في الضرب قرده
الى الصواب فرد الاكرام وانما الخطاء في المضروب حتى اعتمد انه زيد قرده
الى الصواب بل لان ما زيدا ضربت وكذا عمرا واما نحو زيدا عرفت فانكيد ان
قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته
والا اى وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته
فتخصيص لانا لمقدم على المحذوف كالمذكور كما في بسم الله
نحو زيدا عرفته تجعل التخصيص ومجرد التاكيد كما اذا قامت قرينة على ان الفعل
مقدر بعد المنصوب فهو مانع فرد الاختصاص نحو فان زيدا عرفت لما في
الكبرى المعهد للتاكيد ومعلوم ان ليس الحصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد
فيقوى بان يقال انا تاكيد لا محالة وهذا غير قول صاحب الكشف في قوله تعالى
واما ثمود فهديناهم انه في باب زيدا رميته وهو اوكد فرارا قبلا اختصاص
اما بعد وصرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والمقدر اما
اردهوا فاردهوهم ويجيء المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص

ودون المعطوف ولم يعرف التخصيص لان الغرض منه مجرد تعيين الفعل لا بيان
كيفيته بالمعمول واما قوله تع ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو على تقدير
فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء فاعبدون جواب شرط محذوف لان
المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوا لي في
غيرها ثم حذف الشرط وعوض عن حذفه تقديم المفعول مع افادته الاختصاص
كذا قرر الكشف وفي جعله فاعبدون جزاء الشرط تسامح مشى على ان يشمل
لما هو الجزاء معنى فاعبدوا فكانه هو هو واما الفاء التي فاولها هي التي
كانت في الشرط المحذوف اتيت بها على تشبيه عما قبلها اي اذا كان ارضي
واسعة فان لم تخلصوا الى الآخر وان شئت جزاء الشرط والتالية مكرر لها او
عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واياي نعبد فانما هو فالتقدير
الا تخصيص ذلك لما شاع تقدير الفعل بعد مثله نحو اما زيدا فضربته لدلالة
وجود فاصل مزاما والفا وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيدا فقائم اصله
مهما يكن في شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء ما يقع معه قيام زيد فهذا
حزم لوقوع قيام زيد معه وزومه له لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا
وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط الخبر
تكن في شيء وافهم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء الموذن بان
ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا
فليس ثم ما يقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخصيص وافاده الملزوم
فرضا المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل في
قيام جزاء في الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم فان جزما الزم
حذوه بتقي له يشتغل لشيء آخر وحصل ايضا الفاء متوسط في الكلام كما هو
حقها اذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام وكذا القدم عما الفاء في
اجزاء الجزاء المعمول والظرف وغيرهما في المعمولات مما يقصد لزوم
ما بعد الفاء له ولا يشكل اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها ان اشيع في غير

هذا الموضع لان المعدوم لا جل ذاته لا اغراض المهم فيحتاج لتحصيلها الفائدة
المانع ويظهر لك في هذا التحقيق ان مثل هذا المعدوم ليس للتخصيص لظهور ان
ليس الغرض اثبات مثود دون غيرهم رد اعلى في زعم الاشراك والانفراد
الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سواء صنعهم الا
ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك سائل ما فعل بهما يقول اما زيدا فاكرمته
واما عمرو فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل
الاكرام والاهانة وكذلك اي ومثل ذلك زيدا عرفت فولك بزيد مررت
اي اعتمد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة
سرت وفي المسجد صليت وتأديبا ضربته وما شابه حجت والتخصيص لازم للمقدم غالبا
لغير ان التخصيص لا ينفك في غالب الاوقات عن تقدم ما حقه التاخير يعني انه لازم للمقدم
لزوما اكثريا كلما تحرك الفك الاسفل لازم للضم غالبا اي بخلاف النبع
وقوله غالبا اشاره الى ان المعدوم قد يكون للتخصيص مجرد الاهتمام او التبرك
او الاستلذاذ وموافقه كلام السامع او ضروره الشعر او رعاية السجع والفاصلة
وما اشبه ذلك قال الله تع وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه
فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان
عليكم لحافظين وقال الي ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر
واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا تحتمل فيه اعتبار التخصيص لتنبو
المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير فراجع المثل السائر حتى ذكر المعدوم فراك
تعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون للاختصاص
على ما قاله الزمخشري واشار اليه المصنف بقوله ولمراعاة اياك نعبد واياك نستعين
معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لا الى الله تحشرون معناه
اليه لا الى غيره واستشهد بما ذكره ايضا الشعر في سائر احوالها المعمول
ملا واسطة مثل زيدا عرفت واثنا بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الدوي يقضي
ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب فراجع ان المعدوم في نحو الله احد واياك

ان قولك زيدا عرفت وقولك بزيد مررت في ان التقديم
يفيد الحصر ان كان المفعول والجار والمجرور للعلم ان كلا
منهما لا يصلح ان يكون مفعولا صريحا او غير صريح وسواء
كان ظرفا او غير ظرف اذا قدم على عامله يصلح
للمذكور كما تقول في المفعول الذي يصلح له يوم الجمعة
سرت وفي المسجد صليت وفي
الحال نحو راكبا جيئتك وفي
المفعول لاجله نحو
ضربت تاديبا

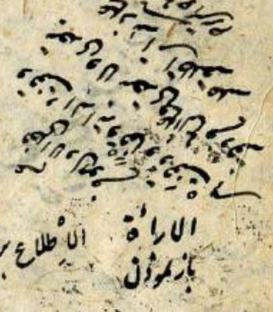
التخصيص الذي يفيده اثبات الحكم للمقدم ونفيه عما عداه لازم
للمقدم غالبا اي لازم لتقديم ما حقه التاخير بحسب اقتضاء
التركيب الوضعي اي بحسب انفكاك عنه في غالب الامر
واذا تبين هذا فالتقديم الذي يفيد التخصيص هو الذي
اقتضى المقام رده الى الاصل قبل
او اخراده وذلك اكثري الوقوع في
الاستلذاذ واشباه ما ذكر
غالبا ليتم ما ذكره ان التقديم
لا يفيد التخصيص
فيما اذا
قصد

به مجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ
او رعاية الوزن او الفاصلة
او نحو ذلك من

للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوقي وقول ابدا الشعر دليلان على الاهتمام
المفيد حاصل لا بنا فرا الاختصاص واليه اشار بقوله **وبعيد** العديم **في الجميع وراء**
المحتضر اي بعده **اهتماما بالمقدم** لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم بيانه
اعم قال الشيخ وهو دليل الاعجاز اذا لم نجد هم اعمد وافر المقدم شانا كجري
محرر الاصل غرا الغايه والاهتمام لكي يتنبي لبيز وجه الغايه نشر ولف
معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي لبي انه قدم للغايه ولكونه اهم وغران تذكر
حرا ان كان لتلك الغايه وبم كان انهم وحرا الخطا الصادر لجعل العديم بعيدا نه
كلام فائده وعبر عنه بآخر بان لكي اراد توسعه عا الشاء وانتخاب في التوا
والاسجاع ادفي البعد ان كثير في النظم ما بين ناره ولا بد لاجزي هذا كلامه
وفه نظر **ولهذا يقدر** الحروف **في بسم الله مؤخرا** نحو بسم الله افعل كذا لبتوسع
الاختصاص الاهتمام **واوردوا اقرا باسم ربك** فانه قدم فه الفعل فلو كان التقدم
لبعد الاختصاص والاهتمام لوجب لوخر الفعل ولعدم باسم ربك لان كلام
الله لجي رعاية ما يجي رعاية **واجيب بان الاهم في القراءة** لانها اول سوره نزلت
فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشف **وبانه** اي باسم ربك **متعلق باقرا الثاني**
اي هو مفعول اقرا الاخر بعده **ومتعلق الاول اوجد القراءة** غرا عتبار بعديته الي مفعوله
به كما في فلان يعطي ويمنع اي يوجد الاعطاء غرا عتبار بعلقه الي المعطى كذا في المفتاح
وهو مبني عا ان تعلق باسم ربك باقرا الثاني تعلق المفعول به دون ان للدلالة عا
التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن لبي اقرا
الاول والثاني كلا هما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها او المفعول
محذوف فركليهما اي اقرا القرآن والبا للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم
ربك او مبتدا او متبركا او مبتدا به ولا بعد عا المذهب الصحيح وهو كون التسمية والبسملة
لبي يفعل باسم ربك متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق الاول محذوفا اي باسم الله **وتقديم بعض**
معمولاته اي معمولات الفعل **عا بعض لان اصله** اي اصل ذلك البعض **التقدم عا**
البعض الآخر ولا منكر للعدول عنه اي عن ذلك الاصل **كان عل في نحو ضرب زيد عمرا**

فان شفا الشيء خبره وقد ذكر ان الاخبار فيهم قلنا لم ان شفا النواي لسبب
اشفا الاسجاع خبره انما يكثر حذرا لوكانوا فرحا بلة بان يسمعوا شيئا ثم انقادوا
له ولم يعرضوا وهذا كما في لا خبز في هذا ان لوكان به قوة لفعل المسلمين فان عدم
فعل المسلمين شيئا عا عدم القوة والقدرة ليس خبرا فيه وانما فوله ولو جلبناه لهم
لجلبناه رجلا فتخيل لبي كثير من قبل لو لم يخافوا الله لم يعصوه لغير لو جلبنا الرسول ملكا
لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا وتخيل لبي كون عا اصل في اشفا الشرط
والجزا اي لو جلبنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجلبناه لكي لملك في صورة رجل
واذا كان لو للشرط في الماضي **فلزم عدم الثبوت والتقرر في جملتها** الواقي الغرض
اذ الثبوت شيء التعلق والحصول الغرضي والاستقبال شيء التقرر **فلا يعدل**
في جملتها عا الفعلة الماضوية **الا لنكتة** وذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال
ان وهو مع قلته شاذ نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وانا اباهي بكم الامم يوم
القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو وضعت في دجلة الهمام لم تبق فيها
الجرباء الا وانقلبت حوالي نصف ماسفة عا مفارقة بغداد وشوني ركابه
الي ما ورا دجلة والمعنى ان وضعت لكرجا بلو قصد الي ان وضع ركابها الهمام
فرماء دجلة كانا مر قد حصل منه اليس وانقطع الرجا وصار في حكم المقطوع
بالشفاء فدخولها عا المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في
الجهد والهلاك **لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقاقوقا** لانه كان اراد بهم استمرار
العنت على السير عليه عا ما ينصبون وانه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا
عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزئون
حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء
وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه ازال
الهوان والخفارة بهم وهكذا كانت نكايات الله عا الكفرة وبلاياه التي نزلت
بهم بعد قوقا قوقا وتحدث حالا فحالا فان قيل لم اراد بالفعل في قوله لقصد
استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان شقاء عنتكم لسبب استمراره

على طاعتكم وهذا مخالف لما ذكره في المفتاح من ان المغزى اشاعة عتكم باسرار
اشاعة على طاعتكم وليس ارادته اشاعة الطاعة بل كون الاسرار راجعا الى الاشاعة
على الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع بعد الاسرار وذخول
لو عليه انما يفيد اشاعة الاسرار لا اسرار الاشاعة فلا يطابق هو الاول و
لا يطابق الثاني وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد النفي
استمرار النفي ويفيد ادخل على الكلام استمرار الاشاعة بحسب الاستعمال كما ان الجملة
الاسمية تفيد الثبوت والدوام وان التاكيد فاذا دخل عليه حرف النفي يكون تاكيد
وثباته للنفي ان تاكيد والثبوت وليس افاد ان قولهم وما يهم بمؤمنين رد
لقولهم انا آمنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيد ذاهب قط وما زيد
مررت لاحد قط انفي لانفي الاختصاص مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص
وليس هذا تنازعا في كلامهم ودخول لو على المضارع في نحو ولو ترى اذ الكفار يجدون علم
او لكل من تتاتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار ابرازا وتاخير جوابه ليفيد تهويلا وتفظيعا
عليها اطلاعا باهرا يحيرهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها ونحو ولو ترى اذ المجرمون
عاكفة اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا وكذا
في قوله ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا
رؤوسهم لشربه اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عن
لا خلف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر
عنه لوقوعه منزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها
انما تكون في الغيبة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق استقبل لو واذ وبها مختصة
بالماضي وحق الكلام ان يقال ولو رايت لكنه عدل به لفظ المضارع لان الكلام
في لا خلف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا استقبل المتحقق ماض
بحسب التاويل كانه قيل قد انتصر هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا
عجبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وليس جعل الخطاب للنبي ع ولو للتمني على ما اشتهر
لان لو التي تدخل على المضارع انما هي كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ان يراد


الاشارة
الى اطلاع براورد
بازموذن

و ابو عمرو الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون
ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوزا ابو عمرو غير الايضاح وقوعه
الحال والاستقبال بعد ما يقوله ربما يود في تنزيل المضارع منزلة الماضي
في احد قولي البصريين واما الكوفيون فجعلوا رب تدل على كان اي ربما كان يود
محذوف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل
المتعلق به رب محذوفا اي رب شيء يود الذين كفروا الخ وث قلا لكني وافقه
في الكشف وبر النظم ورب ههنا للتقليل السنية بمعنى انه ندر منهم ابوال
القيمة فيهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك وتخوير التكثير مستعار
للتكثير وذكر ابن الحاجب انها تدخل على التقليل لا التحقيق كما تقول قد اذا دخلت
على المضارع في التقليل لا التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا
مسلمين على ان لو للتمني حكاية لودادتهم حيث يقع لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم
كما يقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان اله سديدا ومعنى
زعم ان لو الواقعة بعد فعل لفهم منه معنى التمني حرف مصدري مفعول يود عنده
هو قوله لو كانوا مسلمين او استحضار الصورة عطف على قوله لشربه اي صوره رؤية
الكافرين الموقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا و
كذا صوره رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤوسهم متفاوتين
تلك المقالات كما قال ابو ع فتسحابا بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي
ارسل الرياح استحضارا تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة
على صورة اثارة السحاب بين السماء والارض على الكيفة المخصوصة والاشكال
المتفاوتة وذلك لان المضارع مائل الى الحال الحاضر الذي في شانه ان
يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهد بها السامعون ولا
يغفل ذلك الامر بهيئتهم بمشاهدة لغرابته او فظاعة او لغير ذلك وهو في الكلام
كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل في الغابر كان يخبر
عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مائلا الى الوقوع فرجحه كما يقول لقد اضاعني


الاشارة
براتيكخر

حوادث لو تنتهي الى الآن لما بقي متبرا ثر ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت
الى جعل الجملة اسمية كقولنا ولو انهم امنوا واتقوا المثوبة من عند الله
خير دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلا
يبعد الا فعلية البتة واما تنكير المسند فلارادة عدم الحكم والعهد المنهي عن نعوته
كقولك رجل كاتب وعمرو شاعر وبدخل فيه ما اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك
قائل عندي رجل صفته كذا فقابله الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد
او للتفخيم كقولهدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر لذلك الكتاب او للتحقير
كقولهم زيد شاعر قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة كقولك رجل من قبيله كذا
حاضر فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء
فلن تمنع عقلا او لامتناع ليس زيد بقائم في كلام العرب وكقوله ولا بك موقف تنكى
الوداعة فقوله لكبير مزاجها عسل وماء في باب الغلبة كما مر وبه اعلى اطلاقه
ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة كقولك
ايوكل درهم مالك وكذا فيما اذا اضيف كل الى نكرة اي المعنى اي شيء الذي صنعته
وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبره وقد
استدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمنع عقلا بوجهين الاول ان
الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل
في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصل
مستبعد عند العقل الثاني انا نعلم بالضرورة ان العلم بالحكم واحكام الشيء يستلزم جواز الحكم العقل على
ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز الحكم العقل عليه يستلزم العلم به فالحكم الشيء لا شيء
الحكم على ما لا يعلم لوجهين الوجوه وكلاهما فرغانية الفساد اما الاول فلان
وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة
المحضة معلومة في وجوه الحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ولان قوله لا
فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط كما يجيء في تعريف المسند وان اذكر على
تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمط هو الاشياء واما الثاني

فلانه

فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه
معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما
يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة كغلام
رجل او الوصف كزيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص
يوجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال وكونه في حيز النفي
والاضافة والوصف في المخصصات مجرد اصطلاح وقيل كالمخصص عندهم
عبارة عن نقض الشيوع وكالشيوع للنقيض لانه انما يدل على مجرد المفهوم و
الحال تقيده والوصف يجري للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وبهذا وهم لانه
اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة قد
لا يجب ليكون لك فيجيء لا يكون الوصف كقولك رجل عالم مخصصا وان
اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يغرض في غير دلالة على الكثير
في الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يجوز ان يكون على حالة الركوب وغيره
وكذا طاب زيد يجوز ان يكون من جهة النفس وغيرها في الحال والثمر وجمع المعمولات
تخصيص الاول بالاخير الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي ترك
تخصيص المسند بالاضافة والوصف فقط مما سبق في ترك بعض المسند لمانع قرر بنحو
الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع
بما هي طرق التعريف بهذا اشاره الى انه يجب عند تعريف المسند اليه يكون المسند اليه معرفة
اذ ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة فرارا من الجملة الخبرية بآخر مثله
اي حكما على امر معلوم بامر آخر مثل ذلك الامر المحكوم به كونه معلوما للسامع بايّ
طرق التعريف سواء اخذ الطريقان نحو الراكب هو المنطلق فقوله بآخر اشاره
الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فيخرج
انا ابو النجم وشعري شعري متناول لحذف المضاف باعتبار حالة اي شعري الآن
مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس فيه التناول
ملازم في كل الحذف فقط المبتدأ او الخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه

ع نحو قول زيد شجاع فيحتمل ان يقابل الاسد فهو هو فاحد الضمرين للمبتدا
والآخر لزيد وهذا يفيد معنى ويحتمل ان يقابل الرجل فهو غيره فالضمير للمبتدا
ايضا وهذا يفيد معنى آخر ويحتمل ان يقابل الشجاع فهو غيره فالضمير للخبر
وهذا لا يفيد معنى اصلا وعكسهما اى وعكس الثالث
وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط قبل التقديم انه اذا كان للشخصان
من صفات التعريف وعرف السامع اتصاف واحد بهما دون الآخر حتى يجوز
ان يكونا موصوفين بذلك في الخارج فايهما كان يجب ان يعرف السامع
اتصاف الذات به وهو كالمطلوب بحسب الحكم على الحكم عليه بالآخر بحيث ان
تقدم اللفظ الدال على المحكوم عليه يجعله مبتدأ وايهما كان يجب ان يجهل اتصاف الذات
به وهو كالمطلوب بحسب الحكم متأخرا عنه بحيث ان تأخر اللفظ
الدال عليه يجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف
اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف
اخاله ولا يعرف على التعيين واردت ان تفيده ذلك قلت اخوك زيد ولا
يصح زيد اخوك وهذا ظاهر فلو قلت اسود غابتها الرماح ولا
يصح رماحها الغاب ولهذا اصل في هذا الضابط نحو خوف الله ما وقاه
ان الصواب ما وقاه لانه لا يعرف له ما وانما يطلب تعيينه وكذا
اذا عرف زيدا وعلم انه كان في احد الانطلاق ولم يعرف اتصاف زيد
بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق ولا اردت
ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين وتقول في المنطلق
قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا الظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف
في قوله اولئك هم المفلحون انه اذا ابتغى ان اناسا في اهل بلد كتاب
ثم استخبرت في هو فقيل زيد ان ثبت محل قطر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف
والثاني اى اعتبار تعريف الجنس فقد يفيد قصر الجنس على سبيل التحقيق اى قصرا
مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اى قصرا عرفيا محققا
بمرتبة لفائه فيه لكماله فيه اى لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او لنقصه نحو عمرو
الشجاع اى الكامل في الشجاعة فيفيد الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة

عليه لانجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لعصوره ما عرفت الحال وكذا اذا
جعل المعرف بلام الجنس مبتدا نحو الامير زيد والشجاع عمرو لاتفاوته بينهما
وبما تقدم في افاده قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام
ان خلت لكونها في المقام الخطابي للاستغراق وكثيرا ما اللام الجنس فامره ظاهر
لانه تمتنع قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على اثبات الرجل كل الرجل ولئن
حملت على الجنس والحقيقة فهو لفقد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان
في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود للظهور ان مفاد
المحمول في الوجود الخارجي على الاخر وجوب لئلا يصدق جنس الامير والشجاع
الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر
نحو زيد ان زيد قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فلزم ان لا يصدق الاول
والقائم على عمرو فاسده ظاهر قلت المحمول هنا مفهوم وفرد من افراد الاول
او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد اتحاد جميع الافراد المغايرة له بخلاف
المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لان الشيء يحفظ الوجود
بدون حفظ الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس اذا جعل مبتدا فهو مقصور
على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم للسفر والامر للشجاع
امر لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف نحو الوكيل على الله
والسفر قطعة من العذاب والكرم في العرب والامام في قريش لان الجنس حينئذ
يجتمع مع احد ما يصدق عليه الخبر فلا يحفظ بدون ذلك الواحد لكن يحفظ مع احد
منه في الجملة بدون الجنس فلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب لا
يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فافهم
فانه دقيق وبهذا ظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله لقصد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله
على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول
الذي يقصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور
قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون مخصوصا بعبارة تقيده بوصف

اي لا غير ما مر

عرفا وهو المتعود ضرورة امتناع اجتماعهما فساده واضح لان هذا لا يتوقف
على ثبوتهما لان ثبوتهما بطريق القصر مشروط بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين
بل قد يصرح بما بقي والاثبات نحو زيد قائم لا قاعد وان اريد به ان يكون اثبات
المخاطب تلك الصفة التي تنافيها المتكلم كالقعود مثلا بانتفاء غيرها وهو التي
اثبتها المتكلم كالقيام فخرج نحو هذا عمك للحكم الايجابي فيكون قصر قلب فهو الفاسد
لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما مع وجه آخر مثل لم يصرح المخاطب به ويقولون
ما زيد الا قاعد والمخرج قولنا ما زيد الا شاعر اذا عتقد انه كاتب لا شاعر
على اقتضاء القصر لعدم انتفاء غير الشعر والكتابة على انه لا شبهة لمن اقتضاه
على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما
ذكره ان هذا شرط حسن فقصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل بالباء لفظ الا يصح
ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر اذا عتقد انه كاتب
لا شاعر وكذا ما قيل ان المراد اذا عتقد المخاطب ان لا يجمع بين الوصفين
لان هذه الاشراط حيث يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه
المخاطب العكس اغير ثوب ما تتقاه المتكلم وتوهما انه والبقية فداء غير صاحب
المفتاح فرد قصر القلب كغيره المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف لا يصح
في قصر القلب ثنائي الوصف واما عدم اشتراط الكاتب في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين
فبين على انه اذا دخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين ع ان يكون الوصفان فيه متنافيين او
غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتغيرين لا يقتضي امكان
اجتماعهما ولا امتناعه فكل ما فيه نفع مثالا لقصر الافراد والقلب يصح مثالا
لقصر التعيين في عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد تحصيل القصر بتوسيط
ضمير الفصل وتعريف المسند نحو فلان زيد مقصورا على القيام ومخصوص بوصف
اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص بكونه بطريق من
هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكنهم
تركوا ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما يثبت للمسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما

ان فعل هذا يكون نظرا الى ما وارد
على صاحب المفتاح في عبارة الايضاح
ان نظره هكذا فيكون الى هنا
وبعده قوله فيكون الى هنا
مشيرا الى ما ذكرنا

خلاف العطف والتقديم فانهما وليسا سببا لكونهما لمعان غير المسند اليه والمسند
كالطرق المذكورة ههنا فكان قول المصنف ههنا ومنها دون ليه بقول الاول
والتلويح ايماء الى ان منها العطف كقولك ما زيد الا قائم وقعد اي قصر الموصوف على الصفة افرادا
زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل تشابك الراصد هما ان يكون الوصف المثبت
هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والتلويح بالعكس وفد اشعار ما ان طريق
العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح
والايضاح قريب العطف انه يصير طريقا للقصر ولم يذكره ههنا وفد اشار الى
ذلك في بحث العطف وقلب ما زيد قائم لا قاعد ونفي للقعود وان علم في اثبات القيام شائعا على
شائعا فكلك لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى
كخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة او ما زيد قائما بل قاعد وفي قصر ما
ايضا قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعر بل زيد وقد يصح لي بل ما شاعر
عمرو بل زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاسم ليبطل عمل ما بتقدم الخبر وقد اجمع النحاة
على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمنع تقدم الخبر
على الاسم اذا عمل وكذا اذا لم يعمل اما لان اصله العمل واما ليوافي اللفظ المعنى
وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكف في قصر الموصوف مثال
الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التباس فرد الافراد ونحو التباس
قرد القلب على زعم افرد للقلب مثالا ما في قرد الوصفان بخلاف قصر الصفة فان
مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض
لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا
ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصره افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا
للقسمين والنفي والاستثناء موجب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما
زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصره افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ
في دلائل الاعجاز مشعر بان لا واما بل لان في قصر القلب دون الافراد لانه
قال ليس المراد بقولهم ان لا ينفي عن الشيء ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان

يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى ما جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن
في عمرو مجيء مثل ما كان في زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان
المجيء ثبت لزيد لا عمرو وهو كلام مع غلط فرعم ان المجيء ثبت لعمرو لا لزيد لا يعقد
انها جاءا بل وهذا المعنى قائم بعينه اذا فاذا ذا قلت انما زيد جاءني لم يكن شيء ابعد
قد جامع زيدا عن فرد بل شبه المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو وهو كلام مع من زعم ان
المجيء لعمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جاءا فان زعمت ان المعنى انما جاءني
من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول وبالاعتبار الاطلق
ولم تقيد بوحده لانه الذي ابى الفهم اشهر كلامه واذا كان انما عند القصر
لنفي غير ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان عامة ما ليس هو النافية عما قلوه
بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا
يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه يجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي ما سواه
او على العكس واثبات الباطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان
لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار
بلفظ الشيخ الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون
في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا
يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل على قصر معنى ما والا بانه وجه اشار الى الاول بقوله
لقول المعري انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو
اي هذا المعنى المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقريره ان القراءة المشهورة
بنصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا
وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم
مبنيا للفاعل ما فرانما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول
بلا عايد مما لم يبق للكلام معنى اصلا واذا فرو افرادة النصب ما حرم عليكم الا الميتة
بشان انما منضمة مع ما والا وطابقته قراءة الرفع لان ما فيها موصولة
والعايد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا بعيد

القصر **اللام** في نحو ان المسند ان نحو المسند زيد او زيد المسند لتعيد حصر الاطلاق
على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب قلت اما
على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور فلفتح والمقصود هنا فقط انها ليست
بكافة لان حرم مسندا الى ضمير الله فلا وجه لرفع المنة الا على تاويل بان حرم الله
شأنه هو المنة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعايد محذوفا
والمنة خبر ان والمعنى ان الذي حرمه الله عليكم المنة لا مجال للارتكاب
هذا ان ويل اما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ليكون ما كافة وليس بكفر موصولة
ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم مسندا الى المنة
لكن يقول جعلها موصولة اسم ان والمنة خبرها اولى لبقي ان عامة على ما هو الاصل
واشار الى الثاني بقوله **ولعقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه** اي سوى ما يذكر
بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قايم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه
في القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه
من قيام عمرو وبكر وغيرهما فاسوى الحكم المذكور بعده في كل في القصر مخصوص
بظهور انه لا يبقى كل حكم سواه وقد يقال انما المراد انه لاثبات الخبر في الاخير مما بعده
لموصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثاني بقوله
والصحة للفصل الضمير اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا
اذ قد تقرر في علم النحو انه للابد من الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر
محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما بغرض ونحو ذلك وجميع ذلك لوجوه
منتفية هنا سوى ان تعذر به الفصل لغرض وذلك بان يكبر المعنى بقوم الا انا
ثم استشهد لصحة هذا الانفصال عند الفصل وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات
التي استشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال **قال الفرزدق**
انا الذائد في الذود وهو الطرد **الحامي الذمار** وهو العهد وفي الاساس هو الحامي
الذمار اذا جبن ولم يحمه **ريم** وعنق في حماه وحريمه **وانما يدافع عن احسابهم انا**
او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو

قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه مدافع عن احسابهم لا عن احسابه
عزهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس كذلك فانه وانما معناه ان المدافع
عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان
يقال وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة
اسم ان وانا خبرها اي ان الذي مدافع انا لان قولك انا الذايد دليل على
ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس بمستحسن
ان يقال انا الذايد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن التفوه في الى
لفظ ما وهو اظهر في المقصود فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغايب الى ضمير
المتكلم قلنا لما ان الفعل غايب لان عنه الفعل في نفسه وخطابه باعتبار المسند اليه
فالفعل في نحو ما تقوم الا انا او انت لا يكون غايبا ولو سلم فالمسند اليه في المخصص
هو المستثنى منه العام وهو غايب وقد يستدل على تقدم مفعولا والاصح اعمال الصفة
الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة كما تقدم ابواك مثل ما قام الا ابوك
وقد تقدم مفعولا والاناسبه عن علي بن عيسى الربعي وهي انه لما كان
كلمة ان تاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم التصق بها ما التوكيدية ناسب ان يتضمن
معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيدا للحكم على تاكيد وذلك لان قولك زيد جاد
لا عمرو لم يرد المجيء بهما معا بل اثبات المجيء لزيد صريحا وفي قولك زيد جاد
وفي قولك لا عمرو لان نفي المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فادا تشرع عمرو
بذلك لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما اثبات
غير الاثبات الضمير فاكد قطعا واما الاول فاكيد نظرا الى نفس الحكم
لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره فيجب ان تعلم ان هذه مناسبة ذكرت توضيحا
مضمونا معنى والا فالمتبادر من اطراد ما خر كون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مبتدا
للقصر مثل ان زيدا القايم **ومنها** اي من طرق القصر **التقديم** اي تقديم ما حقه
التاخير كخبر المبتدا ومعمول الفعل **كقولك في قصره** اي قصر الموصوف **تميمي انا**
وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجمع لان التميمية

والتعيين ان شاء قام يصلح لقصر الافراد والقام يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا
كتب مهلك افراد الى اعمد اكى مع الفرز كيفية وقلبي اعمد انفراد الغرب
وتعيني الى النصف احد كابه وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل مما لم يتقدم
وهذه الطرق الاربعة بعد اشيرا كما في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مسبوقا
بصواب وخطأ وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فلحكمه
بصواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطأ في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب
فالصواب كون الموصوف بأحد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطأ
نقيضه واما في قصر التعيين فالصواب انفراد كونه لاحدهما والخطأ تجويز كل منهما على التساوي
يختلف وجوه ذلك الاخ اي بمفهوم المعنى اي المعدوم بمعنى اذا تأمل
الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه المعدوم فهم منه القصر وان لم يعرف
انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الاول بالوضع لان الواضع وضع
لا بل والنفي والاستثناء انما لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه الراجح في
وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي
كما مر في المثال فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي
بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا كراهة الاطناب كما اذا قال زيد يعلم
النحو لا التصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فيقول فيهما
اي في هذين المتعاطفين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم يعلم
لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا
عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه مع غير وبنى على الضم تشبيها بالغايات مع جواز الامرين
والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس
او نحو اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا في عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في
المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق
العطف بل طريق التفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو
او ليس العالم بالنحو الا هو وجب بان تركيب النص على المثبت والمنفي في العطف

اعمد

قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخر مشاول له ويكون العطف بحاله
نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ
اخر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا وحيث لا منفي العطف فلا حاجة فيه
فالاصل في العطف النص عليهما وفي البواقي النص على المثبت فقط دون المنفي
نحو ما زيد الا قائم وانما هو قاعد وقاعد هو فان البواقي لا نص على المنفي غير القعود والنفي
امر الوجه الثالث في وجوه الاختلاف ان المنفي غير بالعاطفة لا مطلق المنفي
او لا دليل على انتفاء ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما تفصل طريق العطف
كما في المفتاح لان الحكم مخصص بها دون بل والاضراب انتفاء اغير المنفي والاستثناء
ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنف
لان في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به
في المفتاح ودليل لا عجاز ان لا يكون ذلك المنفي متبوعا قبلها بغيرها حرف
التفي لانها موضوعة لاتفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها التفي فرضا
فقد تفيد هذا الشرط مفقودا في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم
فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيه تنازع خبرك فليس هو بقاعد ولا نائم ولا
مضطجع وكذلك فاقس فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بان في
وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو
كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت فائدة قوله
بغيرها وكانه يجوز كون منفيها متبوعا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد غيرها من كلمات
النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن الخبر منفيا بغير النفي كالكلام او علم
السامع او المتكلم او نحو ذلك من الافعال الدالة على النفي مثل امنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع فرد ذلك فكان الاحسن ان يصرح
المصنف بقوله في كلمات النفي واما ما ذكرته من الوهم فهو مرتفع بالتأمل في قولنا
واب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم منه ليس لا يؤذي غيره سواء
كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير لذلك الشخص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة

الرفع بها ذلك المعنى ومعلوم انه يمشع نفيه فلهذا بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى
شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم فد اضد واذا الوهم مذهبا وزعموا انه
احتراز عن ان يكون مستغنا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد
على ان يكون اثبات ما كيدا و نحو جائني الرجال لا النساء لا ممدوحا لا ذميما ولا عمرا
على ان يكون بدلا و يجامع النفي بلا العاطفة الاخرين ايرانما والعدم فيما انما
نحو ما انا قلت شيئا و هو ما ينبغي لا عمرو والمثبل نحو زيد اضرب لا عمرا واحسن
لان النفي فيها اي في الاخرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن
الاخران صريحا في النفي فلا بد وان يكون صريحا في الاخبار فيكون لا نفيا لذلك
العامل الموجب فلا يلزم خروجهما عن وصفهما ومما يدل على ان النفي الضمني ليس
في حكم النفي الصريح انه يصح لنفي ما في له الا الله وما احد الا هو لفول
داك ولا يمشع انما في له الا الله وانما احد الا هو لفول ذلك لان في لا تراد
الا في النفي واحد بهذا المعنى لا نفع الا فيه وهذا كما في امشع زيد عن المجيء لا عمرو
لانه وان دل على انتفي المجيء عن زيد لكنه لا صريحا بل ضمنا وانما معناه التصريح
بايجاب امشاء المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو مسكوتا عن اثباته ما اوجب للاول
خلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صرح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو الايجاب
فيخرج عن وصفها فالشبيه بقولنا امشع زيد عن المجيء لا عمرو في جهة ان النفي الضمني
ليس في حكم النفي الصريح لا في جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني
كما في انما انا بشر لا فيسي اذ لا دلالة لقولنا امشع زيد عن المجيء عن عمرو ضمنا
ولا صريحا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم يعشر جواز قولنا ابى زيد الا القيام لا
القعود وقرأت الا يوم الجمعة الا سائر الايام لان المنفي بلا ليس مستغنا شيء
في كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي ايضا في حكم
المصرح به اي لم يرد زيدا الا القيام وما ترك القراءة الا يوم الجمعة فتمشع
ثم قال الكاتب شرط ما بعده اي النفي بلا العاطفة الثالث اي انما ان لا يكون الوصف
في نفسه مخصصا بالموصوف لعدم الفائدة فرد لك عند الاختصاص نحو انما سجح الدين

يسيون فانه يمشع لمن لا الدين لا يسيون او كل عاقل يعلم انه لا يكون الا سجحا الا
من يسمع والعقل بخلاف انما لعموم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام فرقته بزيد
وقال عبد القاهر لا تخرج المعنى المذكوره في الوصف المخصص كما يجيء في غيره وهذا اولى اذ لا
دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق وان كيد ولم يذكر وا هذا الشرط
في العدم لا وجوبا ولا امتناعا فكان دلالة على التصاصف من امتناع قال
عبد القاهر ان النفي فيما يجري النفي سيقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني
عمرو وتارة خر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت حد كرلب على بسيط
وقد يخلان الكلام في النفي بلا العاطفة والافلا دليل على امتناع نحو ما جاءني
زيد لم يجز الا عمرو وما زيد الا قائم ليس هو تابعا بدون في التنزيل وما انت بمسمع من في
القبور ان انت الا نذير واصل الخبر ان يكون مستفلا لم يجهله المخاطب
وينكره بخلاف الانشاء اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي
والاستثناء ان يكون الحكم الذي يستفل هو الخبر الاحكام التي يجهلها المخاطب و
ينكره بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستفل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره
كذا فرره الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء
الخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما نكره او في
حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطاء لم
يصح القصر بل لا فيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء الخبر في شأنه
ليس لا يجهله المخاطب ولا ينكره خوف ان الكاره يزول بادنى بينة لانه لا يقصر
عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في الفتاح وهو ان طريق انما ليس بمسلك مع مخاطب
في مقام لا يقصر عما حظاه او يجب عليه لا يقر ثم انه قد يترك كل من الاصل اخرا
للكلام على خلاف مقتضى الظاهر واشار الى امثلة الاصل وتركها بقوله كقولك
لصاحبك وقد رأيت شبحا فرأيته ما هو الا زيد اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة
المجهول لاعتبار مناسب فيقبل له اي لذلك المعلوم انما اي النفي والاستثناء اذا

الشوب الخط
ص

اى حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اى مقصورا على الرسالة لا يتعداها الى
البشرية والملكية فالمخاطبون وهم الصحابة عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جاحدين
شيا من الرسالة والنزاع في الهلاك لكنهم لما كانوا يعتقدون بان هلاكه امرا عظيما مثل
استغظامهم هلاكه نزلوا انكارهم اياه اى الهلاك فاستعمل له النفى والاستثناء والاعتبار
المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه الى غاية
فيما بينهم خير كانهم لا يخطرون هلاكه ببال او قليلا عطف على قوله افرادا اى
او يسجل له اى في حال كونه قصر قلب بحسب انهم الاشر شيء يزعمون ان يصدونا عما
كانا يأتيانه فانونا لسلطان سير فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم
يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقادهم
انتفاء البشرية بناء على ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة
اى لان الكفار القائلين بهذا القول اعنى لستم الا بشرا كانوا يعتقدون
ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع ولهذا كان هذا الاعتقاد حقا منهم والرسل المخاطبون
كانوا يدعون احد الوصفين اعنى الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف
الآخر اعنى البشرية بناء على ما اعتقدوا في الشيء بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم و
عكسوه وقالوا اليس انتم الا بشرا اى انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة
التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا انتفاء
البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد عرفوا
بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا الخ الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة
عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اى قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم
من باب مجاراة الخصم اى لتمشية معه وارخاء العنان اليه فالمساهلة معه بتسليم
بعض مقدماته ليعثر الخصم في اثناء وهو الزلة لان العثور وهو الاطلاع حينئذ
يراد بنكبته اى ايكاف الخصم والزامه لا للتسليم انتفاء الرسالة فان الرسل عليهم السلام كانهم
قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله قد من
علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانهم واما اثباتها بطريق

العثور فليكون على وفق كلام الخصم كما دأب المناظرين وممكن تقرير السؤال بوجه
آخر وهو انه استغنى بقوله ليس لكم الا البشرية والاستماع ان المخاطبين
لا ينكرون ذلك مدعون والاول اوفق بجواب النثر فليتهم وعما شمل غاية
شريل المعلوم منزلة المجهول فقلب قوله في حكاية عن اهل القاهرة حين كذبوا
رسلهم عبر ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
فقولوا ما انتم الا بشر فقلب عما قررنا الآن واما قوله ليس انتم الا تكذبون
فانظر ايضا انه قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون
قطعا ومنكرون كونهم كاذبين كما حققه صاحب المفتاح على انه قصر افراد بغير
الذي سماه الخ قصر قلب نبه على نكته وهي ان الكفار يرى المخاطبين منهم
على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة على غاية امرهم
ليكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند المعبر
فنزلوهم على الكذب فقلب بغير ولكونك عطف على قوله لكونك نصاحك
بمعنى ان الاصل في انماليه ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك
لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترتفعه عليه اى ان يحمل ويعلم ذلك ويقر
مشفقا عليه ذلك الخ والاولى بنا على ما ذكرنا له كونه حالا من الضمير في الاخراج
لا على مضمر انظر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه اخطأ وعد ايس باخيه لكنه
غير مصر على ذلك وقد يتنزل المجهول منزلة المعدوم اى منزلة ما في شأنه ان يكون معلوما للمخاطب
لا يقر على انكاره لاد عا ظهور فيستعمل له النفى اى انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود
انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر في شأنه ان لا يجهله المخاطب
ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم موكدا اى بزيد
اى في زياد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر
الذي هو تاكيد معنا تاكيدا وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير
الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما ينبغي ان يحظى بالعناية لانه مقرر
ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقرير والتوبيخ وهو قوله و

ولكي لا تشوش فعلم ان هذه الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما مر وثلاثة كما ذكر
الثلثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة في انه لا تخصيص
فيها على المنفي والمنفي عنه على المنفي فقط وثنائية كما ذكر الا خيرتين فرضية المعية
مع لا العاطفة ومرتبة انما على العطف انما تفعل هنا اي في انما الحكمان اعرالاباب
المذكورة والتقي عما سواه معا كخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي
كجاءني زيد فاضل لا فاقد وعلى العكس كجاءني زيد فاضل بل فاقد ويفعل الحكس معا ارجح
اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر في اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها
اي مواقع انما التعريض انما يتذكر اولوا الالباب بخلاف التعريض بان الكفار
فرطوا جهلهم كالبهايم فطمع النظر والتامل منهم كقطعه منها اي كطمع النظر في
البهايم قال الشيخ اعلم انك اذا استقرأت وجدتها امور ما يكون واعلى جاري
بالغلب اذا كان لا يراد بالكلام بعده ما ينقض ما بعده ولكي التعريض بامر هو مقتضاه
فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض في قولنا انما يتذكر اولوا الالباب ليعلم ان المعنى
ظاهر مخافة ولكي ان يذم الكفار وليس انهم في فرط الجهل كالبهايم ثم القصر
كما يقع بين المبتدأ والخبر كما يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد
وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيدا الا عمرو او ما ضرب عمرو الا زيد
والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وفي الحال
والحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا وما جاءني راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر
المتعلقات سوى المفعول به نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل
وما ضربته الا تأديبا وما طاب الا نقدا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف
والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما
ضرب زيدا الا اسد وسلب زيدا الا ثوبه فتبقى الاستثناء نحو ما المقصور على مع اداة
الاستثناء كما تر في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند
الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فرجع في التحقيق الى قصر الصفة على
الموصوف او قصر الموصوف على الصفة وبكون حقيقيا وغير حقيقي اذا دا او قلبيا

او تنبيا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما كالهما اي جاز على قلة تقديم
المقصور واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة كالهما
وهو اي كون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه كلهما نحو ما ضرب الا عمرا
زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب
الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد
ومنه قول الشاعر لا شهر ما قوم الاكارما باب الامير ولا دفاع الحاجب
وقوله كان لم يبت حيّ سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا
سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة
على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد
في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد في تقديم الفاعل
في الاول والمفعول في الثاني لتتم تلك الصفة وانما جاز مع قلته لانها في الجملة
نائبة مذكر المتعلق في الآخر وانما قال كالهما اخذا بمذهب من يقدمهما مع ان النهاة
كلهما ان تؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما في ما ضرب زيد الا عمرا
ما ضرب عمرو الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة
عن المفعول وفي ما ضرب عمرو الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل
والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لاخلال المعنى
المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء
كانا متاخرين عن المقصور كما هو الغالب او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم
ان تقديمهما كالهما انما منعه بعض النحاة لان تقديم الفاعل والمفعول
حينما يخل المقصود لان المقصود من ما ضرب الا عمرو الا زيد ما ضرب احدا احدا
الا عمرو الا زيدا وفي ما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احدا احدا الا زيد عمرا واما عند
من يجوز استثناء شيء باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان
المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احدا احدا الا زيد عمرا والا عمرا
على سبعة مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا تشبه

بها شيآن فقد بهما كما لهما انما يجوز على بعد ريب لا يجعل الاستثناء معدودا
ويجعل المنصوب فيه انيته معدوما ويجعل عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر
النحاة على منع ذلك الا اذا كان المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما
جائني الا زيدا احدا وما بعا للمستثنى نحو ما جائني الا زيد الظريف او معمولا
لغير العامل في المستثنى نحو ما ائتك اذا لم تبني الا الموت ضاحكا فان ضاحكا منصوب
رابط والعامل في الموت لم تبني وليطلب بيان ذلك في كتبهم قالوا الظرف
في قوله تع وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي اذا اريد بالراي
بمعنى ابرا تبعوك في بادي الراي وكذا باب الامير فراسك الاول اي لا تشتهر
باب الامير والنوائح فراسيب الخ مرفوع بمضمر ان قامت النوائح وفيه بحث
لان الفعل بنى للفاعل واعتبار الضمير لا يخ عن تعسف نعم يصح بهذا فيما اذا قدم
المنصوب واخر المرفوع وفي هذا قيل ان عمرو اني قولنا ما ضرب الا زيد
عمرو المنصوب بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب الا في زيد ثم قيل في ضرب فعل عمرو
امر ضرب زيد عمرو اقال المصنف وبه نظر لافضائه الى تعرف الفاعل والمفعول
جميعا وذلك لان في ضرب لابهامه استفهام عن جمع في وقع عليه الفعل حزائك
اذا ضرب زيدا وعمرو او بكرا فعل لك في ضربت فقلت زيدا لم تجز الجواب
حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب
الا في زيد فيكون التعرف الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان
فتفوا ذلك الاقتضاء قال ميرزان الفعل المصدر ليس فيه اداة التعرف فمن اين يلزم
التعرف المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاء التعرف الفاعل والمفعول جميعا
ونمنع صحة هذا الكلام في هذا المقام ووجه الجميع ان السياق افادة النفي و
الاستثناء الحصر فيصير المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك الى النفي
في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه ففرغ الفعل الذي قبل الا
وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا موجها الى مقدر هو مستثنى منه لان الاخراج والاخراج
لتصور مخرجا منه عام ليشمل المستثنى وغيره فيصح الاخراج ولا يلزم التخصيص

من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك نرانا فرعلم النحو نقول نائب الفضير
فركانت في قراءة ابي جعفر لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا بالرفع وفرنري المبرد للمعمول
في قراءة الحسن فاصبحوا لا يرى الا مساكنهم برفع مساكنهم ونصب ذي
الرمة وما تبقي الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل
الذكر لا قتضاء المقام معترض في الاستثناء وقد يكون وهو انه اذا فرغ
العامل الى ما بعد الا مما حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان
يقال نائب الفعل كما قال في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحكم
فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المبني الى
الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر
العام وهو ليس بمذكور فمن الفعل ضمير عائد اليه كما قرروا بهم اذا كان هذا قائم
فان اسم كان ضمير عائد الى ما يخ عليه وكقولنا ولا يحسن الذين يفرحون بما اتوا
فيجب قرا با لياء فان فاعله ضمير عائد الى محذوف لا شياع حذف الفاعل فعلى هذا
يكون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى صدر الكلام في هذا القسم
الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه في اللفظ بالكلية والا فمقتضى
ضمير العائد الى ما ليس في اللفظ والظرف العامل الى المستثنى منه للمستثنى
في جنسه مان تقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة
لباسا وفي نحو ما جا الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي نحو ما سرت الا يوم
الجمعة وفي الاوقات وفيما صلح الا في المسخ في مكان من الامكنة وعلى هذا
القياس ولا يصح تقدير المستثنى منه في الجنس بان يكون المستثنى منه بجنس يصح اطلاقه على
المستثنى اذ ليس المقدر في نحو ما كسوته الا جبة شائع صحة اطلاقه على الجبة وكذا
في سائر الامثلة المذكورة بل المراد ما يخص في ذلك وفي صفته بان يكون فاعلا
او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها الى المقدر
العام المناسب للمستثنى جنسه وصفته فاذا وجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا
جا القصر ضرورة بقا ما عدا ذلك النفي على صفة الانتفا واعلم انه قد تقع بعد

الآخر المشتمل المفرغ الجملة وهو اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني من رجل الا يقوم ولغوا او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو ونحو ما ابتدئ الا اتاني وفي الحديث ما أيس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه مصدر لزوم يعتقب منصوبه ما بعد الا ما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال حال اقتران مضمون بمضمون عامله الا على تاويل اللزوم والمعدي اي ما ايس الشيطان من بني آدم عن شيء الا عازما على اتيانهم من قبل النساء وقولهم خرج الامير بعد صفر صائدا به جعل عدم المعزوم عليه المحزوم به كالواقع والحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه نحو انما ضرب زيد عمرا فان بعد الاخبار عما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الامر كذلك بل الكلام مسوق لنفاه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا وانما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيدا الا عمرا وما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان عدم المقصور عليه جايز اذا كان نفس العدم معدا للقصر كما في قولنا انما زيد ضرب فانه يقصر الضرب على زيد فقال الوالطيب اما بالمثر دة معرفة وانما لذة ذكرناها اخيرا ما ذكرنا الا للذة وبمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا في انما وهذا ليس كذلك وغيرها لافراد القصر اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا يقول في قصره ما زيد الا شاعر وما زيد الا قائم قلبا وفي قصره ما شاعر الا زيد قائم قلبا وفي قصره ما شاعر الا زيد افرادا وفي قصره ما زيد الا شاعر وما زيد الا قائم تعيينا وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لا نحو ما زيد الا شاعر لا ناجم ولا ما شاعر الا زيد لا عمرو لا شتراطها كون منفيها منفيا قبلها بغيرها في كلمات التي للباب السادس

الانشاء قد يرد على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يرد على فعل المتكلم اعني ايقاع الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسيم الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية

ولا يجوز تقدمه اي تقدم المقصور عليه على غيره للا يس فانه انما جاز في التي والاستثناء غافلة لعدم الالباس بناء على ان المقصور عليه محذوف

الانشاء

لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا الظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا توهم ان هذا يقتضي كون التمني غير احوال اللفظ لان المقصود بيان ما هو آخر الامر فان الكلام في زمان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كاضاف المقاربة واضاف المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل وربت وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود ما ينظر بهما هو الطلب لاختصاصه بمزيد الحاجة لم نذكر فرع الجزم لان كثيرا في الانشاءات الغير الطلبية الاصل اخبار عدل بها الى غير الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاغلب هو الجزم والطلب فالمراد ان كان طلبيا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقي وتولي بها يجب الفرار عنها بحسب المقام والقرائن الدالة اما ان تختص كون مطلوبه ممكنا او لا كالتمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام والا كان المطلوب حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انشاء فعل فهو التمني والا فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل البهجة والنطق الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمني لان الانسان كثيرا ما يحب الخ ويطلب ما هو قد يعلم ممكنا كقول ليت زيدا يحيى او قد يعلم محالا كقول ليت الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يعلم ذلك توقعا وطمعا في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل في لعل وعسى ولما ذكرنا هو موضوع للتمني اشار الى استعمال غير التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حتى تعلم ان لا شفيع لانه يشبع حملة على حصول الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء الحكم واستعانة الاستفهام الجعلي بشوبه وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز

التميز لكمال الغاية به في صورة الممكن الذي لا يجزم باثباته **وقد يثنى** بلو نحو لو ان لي **فتحذف** النصب على لغة بر غال تحذف النون قرئ على ان لو ليست على اصلها او لانها لا تنصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما تضمر ان في جواب الاشياء السنة والمناسب للمقام ههنا هو التمني فكأنه يفرض بلو غير الواقع ويفاكد لك يطلب به وقوع ما لا طماعة في وقوعه وقيل انها لو التي بمعنى ان بعد فعل في معنى التمني نحو ودوا لو تدهن فيدهنون وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فتنصب بانى وزرت الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان لي مال فاحج اسمع لو ان لي كرة لاكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف التندم والتحضيض وهي هلا والا **تطلب** بها **البهيرة** ولو لا ولو ما **موضوعة** لها اي كانها ما وضعت في هل ولو ان غير التمني حال كونهما **مركبتين** مع لا وما **التنويز** بتضمنهما على القول بركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لذلك الباب بغرض هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو مشعرين **بمعنى التمني** علة لتضمنهما بغرض ان الغرض من تضمنهما معنى التمني ليس افادة التمني بل **توليد** منه اي من معنى التمني المشعرين هما اياه **في الماضي التندم نحو هلا اكرمت زيدا** ولو ما اكرمته على معنى لبيك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام **وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم** ولو ما تقوم على معنى لبيك تقوم قصدا الى حضه على القيام ومع هذا فللاول من ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه وقوله ليتضمنهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التضمن سنوله الثاني وهو ان كلمة ما مصدرية فرلفظ المتاح لكن حاصل معناه لانه قال اركبته مع لا وما المزيدتين لالتزام التركيب الشبيه على التزام لو وهل معنى التمني وبدا اي التزام مشعرا بتا بتع في بعض النسخ ليتضمنهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله لتوليد ايضا محصول كلام المتاح حيث قال واذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى لبيك اكرمته متولدا منه معنى التندم وانما لم يجعل تركيبهما مفيدا اولا لاجل تضمين معنى التندم والتحضيض في غير لو سط معنى التمني حريا على مقتضى المناسبة فان لو وهل قد يستعملان في التمني

وقد مر ما مضى في باب التقديم وما سيقبل السوال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتندم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما يابى عنه كثير في النحاة **وقد يثنى** بلعل **فيعطى حكم لبت** وينصب فرواية المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب **لبعد المرجو عن الحصول** وبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات البر لا طماعة في وقوعها فينزل منزلته **لما مر** من انه يطلب بمتح او ممكن لا طمع في وقوعها كلعل الترجي فانه ازتقاب شيء لا وثوق بحصوله فيتم لا اتي لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب التطلع الاشفاق فالتطلع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تغلبنا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا اظهر ان الترجي ليس بطلب **ومنها** اي من انواع الطلب **الاستفهام** وهو طلب حصول صورة في الذهن فان كانت تلك الصورة **وقوع نسبة** بين الشيئين اولا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور **والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين واني ومتى وايان** فبعضها مختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم الفبيل وبهذا الاعتبار صار اهم فقدمه المصنف فالهمزة **لطلب التصديق** ان اريد ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها وبهذا المعنى الحكم والاسناد وما بجري مجراهما **كقولك** اقام زيد وازيد قائم عالم بان منهما نسبة اما بالايجاب او السلب **وتطلب بغيتها** اي التصور ان اريد ادراك غير النسبة **كقولك** في طلب تصور المسند اليه **ادبس في الانام عسل** فانك تعلم ان في الانام شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند **ام في الخابية** فالماء فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين وحال المطلوب في جميع ذلك معلوم لوجه اجمالي **وبطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا** اي ولاجل ان الهمزة لطلب التصور **لم يقبح** في طلب تصور الفاعل **ازيد قام** كما قبح هل زيد قام **ولم يقبح** في طلب تصور المفعول **اعمرا عرف** كما يقبح هل عمرا عرف وذلك لان تقديم المسند يدل على حصول التصديق بنفس

الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها يكون لطلب
التصور وغير الفاعل او المفعول وهذا ظاهر اما عمرو فعرف واما في نحو ازيد
قام فلانه لا يتم ان تقديم المرفوع يسند الى التصديق بنفس الفعل فانه يحتمل
لذلك على مذهب عبد القاهر ويجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم
زيد للاهتمام ونحوه ويدل عليه انه علل قبح هل زيد قام بانّ هل يعرف لانه
مختص لطلب التصديق كالسين والمسئول عنها اي الذي يدل عليه بالهمزة هو بها
كالفعل في اضرب زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الصرف الصادر من
المخاطب الواقع على زيد وارادت بالاستفهام ان تعلم وجوده فهذا لطلب
التصديق بالمصدور الفعل منه واذا قلت اضرب زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور
المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فلم يجز
ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحذف
فولك اوقع في الكتب التي تكتب سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت
هذا الكتب ام اشتريته سؤال عن غير المسند وهذا يظهر ان كلام المصنف
تعسف والفاعل في اانت ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل مع هو مع العلم
بوقوع الضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول مع هو مع
القطع بوقوع ضرب مع المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار ضربت
واليوم الجمعة ضربت وانا ضربتك وراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في
دلائل الاعجاز ومما يؤيد ذلك انك تقول ما قلت شيئا قط ارأيت اليوم انسانا
فتصح ولا يصح ان تقول ما اانت قلت شيئا قط اانت رأيت انسانا اذ لا معنى للسؤال
عن الفاعل مع هو في مثل هذا الان ذلك انما يتصور اذا كان الاشارة الى فعل
مخصوص بحيث يقول من قال هذا التسرع في بيع هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن
ان ينص فيه على معين فاما قيل شيء مما يجري ويروى بانسان مما الاطلاق فيه ذلك فيه
لانه ليس مما يخفى بهذا دون ذلك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب
وتدخل على الجنس نحو هل قام زيد وهل عمرو قائم اذا كان المطلوب التصديق بحصول

قوله لطلب التصديق اي لطلب اصل التصديق والا فالهمزة ايضا لطلب التصديق في التحقيق كما حققه الفاضل المحشي واما حصل انهم اطلقوا التصور على ما يقوم بالمتصور والتصديق على ما يقوم بالمصدق فمع قولهم ان هل لطلب التصديق انه لطلب نوع منه غير النوع المخصوص فتأمل حسن چلبي

بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح بما نافى النحاة وما ذكره صاحب المفصل فى ان
نحو هل زيدا خرج عما يقدر بالفعل فيصح للوجه القبيح البعيد لانه شايع حسن
وبهما يظهر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون فيجا لعلة اخرى فان قيل العلة
مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فانى لك ان انه لا يلزم على ما ذكره
النحاة قبح هل زيدا عرف لانه يلزم عدم قبحه وعلل بعزة اى بعزة النحاة فيهما اى قبح
هل رجل عرف وهل زيدا عرف ما هل بمعنى قد فى الاصل واصله اهل كقوله اهل عرف
الدار بالعين وترك الهمزة فيها لكثرة دوره فى الاستفهام فاقيمت مقام
الهمزة ونطقت عليها فى الاستفهام وقد فى لوازم الافعال فكيف ما يقام
مقامها فلذا قبح هل زيدا عرف ان لا يصح او يقبح دخولها على الجمل الاسمية الا شاذا
عمرو قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيدا قام قلت
الفرق انها اذا دخلت الفعل فى جزء ما ذكرت عهود بها بخلاف ما اذا دخت على الاسم
المألوف وعالقة ولم ترض بها فراق الاسم منها كذلك ما اذا لم تره فى جزء ما
فانها عنها ذاهلة وهى اى هل تخصيص المضارع بالاستقبال لكم الوضع كالنصب والجر
فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك لعرانه
لا يصح استعمال هل لانكار ذات الفعل الواقع فى الحال يعنى انه لا يتبادر من قولنا هل
يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصيص المضارع بالاستقبال فلا يصلح لانكار
الفعل الواقع فى الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد
انكار الضرب الواقع فى الحال لان الاستفهام عن وقوع الضرب فى المستقبل و
قد صرح السكاكى بذلك وقال لو كسر الضرب واقعا فى الحال وعلم ان هذا لا يساعد
جاز فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بعد انه لا يتبادر ان
يقع سواء كانت القرينة مقالية كما فى هذا المثال او حالية كما فى قولهم اتقولون
على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب ابا ك والشتم السلطان فانه لا يصح وقوع
هل فى هذا الموقع وهذا اظهر فساد ما قيل انما امتنع دخولها على ان الفعل المستقبل لا يفيد
الحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال بوقوع الفعل او اتفاقا وما هنا

باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل والهمزة فسرکه معه اي ترک الفعل
مع هل ادل عادلك اي عاكال الغاية تحصول ما سيجدد ولهذا اي ولان هل
ادعى للفعل في الهمزة لا تجيء هل زيد منطلق الا من المبلغ لانه الذي نقصد به
الدلالة على الثبات وابرازه سيوجد فهو معرض لوجود بخلاف غير المبلغ فانه
لا يعرف عنه وبين هل منطلق زيد فكان الاولى به ليدخله على الفعل كما هو اصله
وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي تطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة
موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي تطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا
هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها
وواحد فرده سيان في الوجود وفي الاولى شيء واحد فلهذا كانت مركبة بالنسبة
اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابط والبارقة في الفاظ الاسقام
تشترك في تطلب النصوص فقط وتخلف في جهة ان المطلوب بكل منهما شيء آخر فيطلب
بما شرح الاسم كقولنا ما الغضا طالبا ان يشرح هذا الاسم ويتبين مفهومه وانه لاي معنى
وضع فيجاب بما يراد لفظ اشتهر سواء كان في هذه اللغة او غيرها وما هية الشيء
اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بما
دالا على الجنس والفصل وتسمى هل البسيطة والمركبة منها اي بما اتى لشرح الاسم وما
اثر لطلب الكنهة يعني مقصر الترتيب الطبيعي او لا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه
ثم حقيقته ومهيته لان في لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم
ثم في لا يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته ومهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة
لان الماهية ما به يعمر الشيء هو هو والمعدوم لا هو نية له والفرق بين المفهوم في الاسم
بالجملة وبين المبهمة التي يفهم من الحد بتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم منه
ما وقف عليه الشرائي عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه
الا المرتاض لصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقايق كان لها
حدود تجب الاسم وتجب الحقيقة واما المعدومات فما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها
حدود الا تجب الاسم لان الحد يجب الذات لا يجيء الا بعد ان يعرف انها ذات موجودة

خرانا يوضع في اول الكتاليم في حدود الاشياء التي برهن على وجودها في انا
العلم انما هو بوجود ثم يجب شرح الاسم ثم ما يثبت وجودها ويبرهن عليه صار تلك الحدود
بعينها حدودا تجب الذات والحقيقة كما ذكره الشيخ في الشفا فعلم ان الحد الواحد
جاز ان يكون حدا لاسم وحد الذات ما لا يوجد الا لشخص واحد
في وقت ومن العارض المشخص لذي العلم اي يطلب بهل الامر الذي يعرض لذي العلم
فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من زيد انه غائب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما
الجواب بحو رجل فاضل في قبيلة كذا او نحو ان فلانا وما اشبه ذلك فانما يصح
من جهة ان المخاطب يفهم منه الشخص بحسب الخطار الاوصاف في الخارج في بعض
ولئن كانت تلك الاوصاف بقدر الذي يفهمونها منها كليات وقال الكل بما عرض
الجنس تقول ما عندك اي اي جنس اي اي خاص فيدخل في السؤال عن المهية والحقيقة الاشياء
كتاب ونحوه بخلاف الكلمة اذ ليس لها الا معنى واحد وجوابه لفظ موضوع وما الاسم
اي اي خاص من الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى مفرد بالقصد الاول غير متعرض
لثلثة اوعن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم وقد يسئل المفرد عن
قيل وما المفردون يا رسول الله قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسأل
بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل اي اي بشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر
اذ لا نسلم ان من للسؤال عن الجنس والتعيين فجواب في جبريل انه ملك بل جوابه
ملك لانه الموحى الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد للسامع تشخصه وتعينه واما ما ذكره
السكاكي في قوله تعالى حكاية عن فرعون يا موسى ان معاد اشر هو ام ملك ام جني فقاله
يظهر في جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب
عما يفيد تشخصه وتعينه على ما ذكرنا ويسأل بأي عما يميز احد المشاركين في امر يجمعهما
نحو اي الفريقين خير مقاما اي اي الامم اصحاب محمد عليه السلام الكافرين والمؤمنين
وهم اصحاب محمد عليه قد اشتركا في الفريقية فالواو عما يميز احدهما عن الآخر والامر
الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي توضحه قوله في المفتاح تقول الفاعل
عند ضارب فتقول اي الضاربين هو فطلبت وصفا تميزها عند ك عما شاركها في

فالظاهر انهم قد علموا ذلك في خلقه وقد رأوا الاصنام وقد رأوا انهم هم رأوا وتركوه
وقرب الاصنام ليس مما صدق فلما ابصروه بكسرهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه
قوله ما يلي المقرر به الهمزة يعني اذا كان المقرر بالهمزة فانها هي التي تلي المقرر
بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فان حل كون المقرر بنفس الحكم كهل
هل ثوب الكفار ولا يجاب الاستفهامية للمقرر بما يليها عينه كقولك اي بابا المنكر اليهم فقد
اتيه وما فعل فلان وفي ذي الذي فعلته وكذلك والانكار كذلك اي بابا المنكر اليهم فقد
يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه لكن الانكار لكن لا يجري فيها
التفصيل وهو مثل قولك ما ذا يضربك لو فعلت كذا وفي اي داخل كذا وكم تدعوني و
كيف تؤذي بابا وفي اين تذهب ما الوارد في القرآن وما اشبه ذلك واما
الهمزة فهي لانكار ما يليها كالفعل في قوله اتعتنون والمشرف مضاجعي فانه ذكر ما يكون
مفاعيل الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يصور منه الفعل عاما وقع فيما
الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر
اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله اتخذوا اصناما آلهة فالمنكر هو
نفس اتخاذ الآلهة فلذا اولي الفعل الهمزة وكالحال في قولك اراجلا ابوه كذا
عرف ذلك في المتعلقات وكازيد اضربته يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب
المقرر وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون لانكار عموم الفاعل بحسب
العدد على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون المقدم لمجرد التقوي
وجعل صاحب المفتاح قوله في اغاث بكره ان اس اغاث لنعم الصنم وقيل
تقويه حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو البيزعام يعتقد اشراكه في ذلك
ولا انفراده به وجعلها صاحب الكشاف في قبيل التخصيص نظرا الى انه على نقيض
شفقة بانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لا اني نمزه الانكار
بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما على حرف النفي بعد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي
على التقرير دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك
فالسكاكي لم يفرق بما على حرف النفي وغيره بل جعله الجميع محتملا للقوي والتخصيص لكن

ان كان مظهر انكرا والقوي ان كان معرفا وقد اشار ههنا الى تذكير التفصيل
ثم قال فلا تحل نحو قوله ءالله اذن لكم على التعدد فليس الاذن بمنكر والله يغفر
ولكن حمله على الابتداء مراد منه بقوته حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب
كما حمله على التعدد وانكار نفس الفعل اذا ساعد عليه المقرر وهذا خلاف ما ذهب اليه
فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التعدد فكانه يريد هذا على مذهب
القوم ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده اي الله كاف
الانكار التقرير وفي النفي اثبات وبالعكس مراد من قال ان الهمزة وحدها
على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا يبقى وهو ليس الله بكاف وهكذا
قوله الم نشرح لك صدرك والم نجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد قيل ان الهمزة
للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلا هما حسن فعلم ان التقرير ليس بحيث يكون بالحكم الذي
دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب في ذلك الحكم وعليه قوله ءالآن قلت
للناس اتخذوني وامي الآلهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى في هذا الحكم
لانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل
ان على الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار
اليها بقوله والانكار الفعل صورة اخرى نحو ازيدا ضربت ام عمرا والمعنى يتردد
الضرب بينهما في غير ما يعقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما تعينت في اصله لانه
لا بد له في محل معين هو به وعليه قوله ءآلذكرين حرم ام الانثيين ام ما اشتملت
عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم في اصله وكذا اذا وليها الفاعل
نحو ازيد ضرب ام عمرو والمعنى يتردد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو في الليل كان
سيري ام في النهار وفي السوق كان ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ في
ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع فيما
مضى لا ينبغي ان يكون للتقرير بمعنى التثبت والانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله ءانوفك
يوضع لي مهلا فانه للتقرير مع ثبوته في الانكار باعتبار انه على مرتبة من ذلك
او لا يعلم ان يكون اي يحدث ويحتمل مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل

نحو ألم نشرح لك بمعنى لم نجعل العصيان او لم تكذب في الماضي اي لم يكن نحو أفاضلكم ربكم بالشر اي لم تفعل ذلك أو في المستقبل اي لا يكون نحو أنزلكموها اي ألزمكم ملك اليد اباه والجار اي أنكره عليكم عاقبوا لها او تغرمكم علي لا بهذا وبها والحال انكم لها كارهون بمعنى لا يكون ذا الالزام وعليه قوله ع هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل يذمر الشر غام فتا يومه اذا أدفر حامل الطعام لهامه وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ الخ كقوله تعالى أغير الله تدعون بمعنى اي تبعة ووبال عليهم فر الايمان وترك النفاق وبذل الدم والتوبيخ والا فكل منهما مصلحة وواو الهمكم عطف على الاسبطا نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد آباؤنا والتحبير نحو من ذا والتهويل كقراءة ابن عباس ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستعباد لهم الذكري وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا استعمل محلها على حقيقته تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا يحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا يخفى انه شر منها في اداة ضرا داة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي لمن تيقن ذلك على معنى صيغة او مثال وحدته وغيرها ان يتخطاه الى غيره بالتصرف واستعمال التروية والاجتهادي ومنها اي من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف عنه جهة الاستعلاء واحتر بقيد الكف عن الفعل والترك بقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب الفعل سواء كان عاليا حقيقة او لا على الادعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن الفعل ثم اختلف الاصوليون فيما ان صيغة الامر اذا وضعت قيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هو مشترك بينهما لفظا وقيل بالتوقف بمعنى انه لا يعلم انه للقدر المشترك بينهما او لا نزاع في انه للوجوب والندب والاباحة موضوع لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على انها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدلايل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يلزم المصنف بشيء

وانما ارتاى هو اظهر عند الاصل لغوة امارة تقال والاظهر ان صيغة من المضارع باللام نحو ليحضر زيد وعمرا نحو اكرم عمرا وزيدا وفي هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة وتختص بالفاعل غير المخاطب وانما لم يقل يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وان لم يكن اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاقوال لان بعضها استعملها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماها النحويون امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عند هم واما اذا لم يكن فلما كان سالم الصيغة امرا كان غيره بالصيغة يطلب الفعل استعلاء اي حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب اي طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من قوي امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق اهل اللغة على اضافة نحو قم وتقوم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر حتى يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يمتد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء بل الامر نظرا لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم صيغة قرء وتقوم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه اضافة العام الى الخاص مدليلا انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع ومثالهما فلان امر بكذا لم يجب بانا سلمنا ذلك لكن يستبهم نحو قم وتقوم امرا ان سموه اباحة مثلا يمتد ذلك في الجملة ولئن لم يصح دليلا عليه ويستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء فتنايب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء في الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه الابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والامانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك

لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة فيفيد دلالة على سرعة تكونه في اياهم
قردة وانهم مسخرون لم يستفادون لامره وفر الاباحة لا يحصل اذ لا يصير ومجازة
انما الغرض اباحتهم وفعلهم اياه والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينهما وبين
الاباحة ان الحي طيب فر الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل
فاتيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد
الطرفين فيه الفعل والترك اتبع واذج بالتسوية فرفع ذلك وسوى بينهما والتمر نحو
قول امرئ القيس الا انما اقل التطول الا كل يصبح وما الا صباح منك امكنا فاشل الا صباح
الصبح والا بجلاء الانكشاف يقول ليزل ظلامك بصباح الصبح ثم قال وليس الصبح
بافضل منك عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري كظلم
في غير لازد الهموم على نفسي الغرض طلب الابجلاء والتبل لانه لا يفيد على ذلك فكنه
بتمر ذلك كنتفاعا عن قوله في الليل مع تناسب الحوي ولواعج الاشواق والاسقاط
تلك الليلة كانه لا برتقب ابجلاء ما وليس فيه طماعية ولا توقع فلهذا احتمل عنا التمر دون
التزجي والي انما اغر ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله
والدعاء نحو اغفر لي فانه طلب الفعل عا سبيل التضرع والالتماس كقولك لنظيرك
لم تفعل ولا تفعل وبدون التضرع ايذانا لكن الالتماس في العرف انما قال
للطلب عا سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور
لانه الظاهر من الطلب عند الاطلاق كما في الاستفهام والنداء ولنا ان
المهم عند الامر بشيء العدم الا ما خلا والى غير الامر الاول دون الجميع بين
الامرين وارادة التراخي فانا لو لي اذا قال لعبده قم وقال له قبل ان تقوم
اضطجع خر السابق بادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لانه
اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفي نظر لانا لم نسلم ذلك عند
خلو المقام عن القرائن بل ليس معنى به الا ان الطلب استعلاء والفور والتراخي تفويض
الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي ومن انواع
الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة

في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة تسمية الصيغة بهيا في اي مقر استعمل كما في افعل
امرا وهو كالامر في الاستعلاء لان السابق الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار
اذ الحق ان الفهم يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي لئن كان الطلب بالامر
الفهم راجحا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه
الامرة وان كان راجحا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في
الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن
الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا
في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو
نفس الفعل والمذهبان مشهوران فعلى الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك
بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبدك لا تمتثل امري
فانه ظاهر انه ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على
سبيل الاستعلاء بل عا سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تسلبني نعمتك او على
سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لنظيرك لا تفعل كذا ايها الخ وقد يستعمل
الامر والنهي لطلب الدوام والثبات عا كان على ما كان نحو اهدنا الصراط المستقيم
والاستقامة والنهي يجوز تقييد الشرط بعدهما والمراد الجزاء عقيبهما نحو وما ان
المضمرة مع الشرط كقولك في الامر ائتني اكرمك اي ان تأتني اكرمك وفي النهي لا تشتم
بنا ازرك اي ان تؤذنا ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتمني
خرك اي ان لا تشتم بكن خيرا لك وقد ذكر في كتبه وجهان احدهما ان هذه الافعال
فيها معنى الطلب والطلب لا يتعلق عن سبب حاصل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحاصل
مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية لوجودها معلولة للعلة الفاعلية
ولئن كانت بما هيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان الغاية متقدمة في الذهن
على المعلول متأخرة عنه في الخارج عنه وهذا مغزى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان
ذلك اعني كون وجود السبب الحاصل مسببا عن الطلب في الخارج مبهما فذكر الطلب ودل

عليه ذكر السبب الذي يصلح سبباً حاملاً عليه اعتنى به الفرشة عند ذكر حرف الشرط والسبب
اذ ليس بغير الشرط والجزاء الا سببيته الاول ومسببيته الثاني فاحتاج السبب الحامل بالثاني
بعد ذكره بعد هذه الاشياء وانما سميتها ان كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل
على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب بمضمون
المتكلم لذاته او لغيره يعني بتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله
هو غير الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه عليه المطلوب جوز
المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك
غلب على ظنه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن غير الشرط
فراعى الطلب مع ذكر ذلك الشرط ظاهر اذ هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحاً
لان يكون جزاء فمعنى بهذا وقصد السببية كقولنا ايتني بنبك اضرب زيداً اي السوق
اذ لا معنى لقولنا ائتني فضربتك زيداً في السوق واما قولنا للذين آمنوا يقيموا
الصلوة فلان الشرط لا يلزم لئلا يكون علة ناقصة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف
الجزاء عليه ولئلا يكون منوطاً على شرط آخر كقولنا توضأ تصح صلوتك واذا لم يقصد
السببية بنى المضارع على رفعه اما حالاً كقولك زرهم في حوضهم يلعبون او وسعاً كقولك
اكرم رجلاً جاءك واستبشر فاسرحوا باعيسوا ان يتقدم ما قبله كقولهم ندعوك واما الوصل
وان عد النحاة احد الاشياء الشرط بعد ما الشرط ويجزم فجوابه المضارع بغير فاء
كقولك الا تنزل تصب خيراً اي ائتني تنزل تصب خيراً قوله وبالاغم اي ليس هو بالياء على
حده بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفي وامنع حملها على حقه
الاستفهام لانه يوقع عدم النزول مثلاً في الاستفهام عنه بكونه طلباً للحاصل قوله
منه بقرشة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق همزة انكار
اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده
نحو ائت زيداً فانك ان تأته يكرمك فالشرط المقدر بعد هذه الاشياء لما يكون من جنسها فالبعيد
المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلاً لا يجوز لا تكفر بالجزم تدخل النار يعني ان تكفروا وانتم
لا تسلم تدخل النار خلافاً للكسائي فانه يجوزه بعوناً على الفرشة ويجوز تقدير الشرط



فيما ذكرنا ابرز في غير هذه المواضع لغرشة كوام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو
الولي اي الذي اتخذوا اولياء بحق فانه هو الذي يحق ان يتولى وحده وتعتقد انه المتولي
والسبب لان قولهم اتخذوا انكار لكل ولي سواه فكأنك انه انكار
توبيخ معنى لا ينبغي ان يتخذوا من دون الله اولياء وحين نزلت عليه قوله فالله هو
الولي من غير تقدير شرط كأنه قيل لم لا ينبغي لنا ان نعبد غير الله فأجيب بقوله هو المستحق للعبادة
فليس كل ما هو من شأن الشيء حكم ذلك الشيء ولا تحمل على ذي طبع حسن قولنا لا
تقرب زيداً فانه اخوك بالفاء بخلاف لا تقرب زيداً فانه اخوك لاستهام الانكار
فانه لا يحسن الا ما لوا والحالة وذلك لانهم ولوا حذوا استهام الانكار ومعنى
النفي لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلاً لان كلا سليم الذوق يجد في نفسه التفاوت
وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط فالكلام
كثير وسنعرض له فرحت الاجازاة الاسم ومنها امر في انواع الطلب النداء
وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظاً او تقديراً فالنائب هو
وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائماً او ساهياً حقيقة او بالنسبة الى الآمر
الذي ناداه يعني ان بلغ في علو الشان الى حيث ان المخاطب لا ينبغي بما هو
حقه ان يسعى فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكأنه غافل عنه بعيد وان
والهمزة للقرب وقد يستعملان في البعيد تنبيهاً على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه
اصلاً كقوله اتكأنى لعمان الاراك تبغوني بكم ذو رمح فليس كذلك واما
فقيل حنفية القرب والبعد لانها لطلب الاقبال مطلقاً وقيل بل للبعيد وانما
في القرب اما لاستحضار الداعي تقوية واستعداده عن مرتبة المدعو نحو يا الله
واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع نهاية علو شأنه
غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كأنه امر
نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على ملاءته وانه بعيد عن التنبه نحو اسمع يا ايها الغافل
واما لاحتفاظ شأنه بعد ان غاب المجلس نحو يا هذا وقد يستعمل صيغة اي صيغة النداء
في غير نعاه وهو طلب الاقبال كالاغراء نحو لك لله اقبل يظلم يا مظلوم

فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم
وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افضل كذا ايها الرجل فان قولنا ايتها الرجل
اصله بخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا لغرض طلب الاقبال ونقل الى
تخصيص مدلوله في نحو انا ايها العالم لغرض التفاخر نحو انا الكريم ايها الضيف او
ايتها الرجل امر مختصا في نحو انا ايها الكريم الضيف او التفاخر نحو انا السيد
ايتها الرجل اي مختصا بالمكنة والجرد بيان المقصود بذلك التغيير لا للتفاخر نحو لا
للتفاخر نحو انا ادخل ايتها الرجل ونحو نفرا ايتها القوم فكل هذه صورة
النداء وليس بنداء لان اياً وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما
دل عليه ضمير المتكلم اذ لا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق في معنى النداء
اصلا فكذا ما التصرف به وقوله ايتها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع
فرانه اي الكلي مجموعي في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف تفسيره اي مختصا
من بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب
اقرى الناس او مضاف نحو انا معاشر الانبياء وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف
الضباب فان ابن الحجب المعرف ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام
ونحو ايتها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف نحو امرئ القيس فيكون منصوبا
مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي
في قوله انا بني نهشل لا تدعى لا لاب اليزيد بن مشجعة بني نهشل على الاختصاص
وبهذا ينبغي على الجملة هو انه لو جعله جزءا لكان قصده الى تعريف نفسه عند
المخاطب وكان فعله لذلك لاحقا عن حمول فهم وحمل المخاطب اياهم واذا لصق
امرئ من ذلك فعال متفخرا انا اذكر فلا يخفى شأنه لا تفعل كذا او كذا وما اشبهه
فصيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله في ام الفراق ومنها التعجب نحو يا لك ويا لله وبالله وانما
كانه لغرابته يدعو به ويستحضره ليتعجب منه ومنها الندبة والتحسر كما في نداء الاطلال
والمنازل والمطايا وكذلك كقوله ايا منازل سلمى ان سلمى كي وكقوله يا ناقتي
جدي فقد افنت انامل بي صبر وعمر واحلامي وانضاعي ومنها التوجع والتحسر

كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله
يا عمر بكى عند كل صباح ومنها التذلل كقوله يا محمداه كانك مدعوه وتعول
تعال فانا مشتاق اليك فاشتاق اليه المنع كثيرة في الكلام فاعلم واشرح مما
ناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة
على انه مما الامور الحاصلة المرجعها ان يخبر عنها بما فات ماضيه كقولك وفقك الله
للخير او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في نحو ان الطالب اذا اعطي
رغبته في شكر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك
رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي للبليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل
واظهار الحرص واما غير البليغ فهو داخل في هذه الاعتبارات او للاحتراز
عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الى ساعته حتى يقول انتظر لانه في
صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب
بان يكون المخاطب ممن لا يجب ان يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك
لصاحبك الذي لا تحب تكذيبك انا نيزعد امكان الشيء كجلبه بالطف وجه على الاذهان
لانه ان لم يأتك غادرت كاذبا وحيث اطلق لكون كلامك في صورة الخبر والخبر
في هذه الصورة مجاز لاستعمالها في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها
وفي الاعتبارات المناسبة لاتباع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب
حتى كان المخاطب بادر الى فعل الامثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب
في تحصيل المطلوب ومنها السببية على كون المطلوب قريب الوقوع في نحو لعوة الاشقياء
المتأخذة فرصوعه ونحو ذلك في الاعتبارات تنبيه الانشائية الخبر في كسرها
ذكر في الابواب المختلفة لغرا حوال الاسناد والمسند اليه والمسند
ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره ايرد ذلك الكثير شاركه في الانشاء الخبر
الناظر المتأمل في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي
ايضا اما مؤكدا او مجردا عن التأكيد وكذا المسند اليه اما مذكورا او محذوفا معدما
او مؤخرا معرفا او منكرا الى غير ذلك وكذا المسند اسما او فعلا مطلقا او مقيدا

لفعل او شرط او غيره والمتعلقات اما مسندة او متاخرة مذكورة او محذوفة
واسناده وتعلقه اما بنصر او بجر فصر والاعتبارات المناسبة فرد لكل مثل
ما مر في الجزولي على كل اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد الى الصواب

الفصل والوصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي عطف
بعضها على بعض فيتنها تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما
تعرف ملكاتها واما فصدرا ب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طارئ
عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي
لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين بالاصطلاح
المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا
لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر و
الصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة
الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليس بكلام لان
اسنادها ليس مقصودا لذاته **فاذا اتت جملة لها محل فالاولى انها ان تجر لها محل من**
الاعراب اولا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب **ان قصد**
تشريكها اياها اي الاولى **في حكمه** اي في رفع حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر
مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك **عطف** ان نية **عليها** ليدل العطف على التشريك
المذكور **كالمفرد** فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او
مفعولا او حالا او غير ذلك كحي عطف عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب اي
وهو واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي
كون عطفها نية على الاولى مفعولا بالواو ونحوه ليكون بينهما اي بين الجملة الاولى
والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من
الاعطاء والمنع في الاتصاف بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا
كعطف المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مفعولا ان يكون بينهما جهة
جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعطي فوله ونحوه اقتصارية

اراد به نحو الواو وفي حروف العطف على التشريك كالفاء وثم وحتى وبدا فاسد
لان هذا الحكم مخصوص بالواو لان كلا من الفاء وثم وحتى اذا قصد كان العطف
معتولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة ولا نحو زيد يكتب
فيعطي او ثم يعطي اذا كان المصدر به الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو وقد
ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع **ولهذا عيب على ابي تمام قوله لا والذي**
هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين وبين
مرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء
جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه
موقع مفعول العلم لان وجود شرط فيها حيث قوله لا يقين لما ادعت الجملة عليه
في ادراس هواه يدل على البيت السابق وهو قوله رعت هواك عفا العفاة
كما عفا عنها طلال بالتوى ورسوم فاعل رعت ضمير الجملة والخطاب في هواك
للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد
ولا عدت نفسي على الف سواك تحوم **والا** اي وان لم يقصد تشريكها اياها
للاولى في حكم اعرابها **وصلت** الثانية **عنها** لئلا يلزم في العطف التشريكي الذي
ليس بمقصود نحو **واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن**
الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بي على انا معكم لانه ليس من مقولهم
بخلاف قوله انا معكم جملة في محل انتصب على انها مقول قالوا فلو عطف الله يستهزئ
بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه مقول قالوا وهذا باطل لانه ليس بمقول و
انما قيل قالوا انا معكم ولم يقل انا معكم مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فكأنه قيل
وعلى اي شيء اخبروا ان لا يكون للاولى محل من الاعراب **ان قصد تشريكها**
اي ربط الثانية بالاولى **عما عدا عاطف سوى الواو وعطفت** اي عطفت الثانية على
الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج او ثم خرج
عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف
يفيد مع الاشتراك معاني مخصوصة وتفصيل ذلك اكثر ولا الطعيمة لا يتعاني في

الجمل واو وامّا وامّ فرعطف الجمل شبيها في عطف المفردات وليت أوفي
مثل قولنا تع كلمة البصرا وهو اقرب وقوله مائة الف او يزيدون للعطف
بل هو حرف استيناف لمجرد الاضراب بمعنى بل وحكم لكي قد عرف فيما سبق وهل
فرالجمل شبيهة المفردات الا انها قد تكون لا تدارك الغلط بل لمجرد الاشغال
في كلام الى آخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول وحينئذ حكم السكوت
كقوله تع بل هم في شك منها بل هم منها عمون اما آلفا وثم اذا فانها تفيد كون
مضمون الجملة التي هي عين الاولى بلا فصل ويفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا
في الذكر عما قبلها في غير قصد الى ان مضمونها غير مضمون ما قبلها في الرتبة كقوله
تع او ظلوا ابوب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه بعد جزي ذكره وفي هذا الباب عطف تفصيل الجمل نحو وناديٰ نوح ربه فقال
وحكم في قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا لان موضع التفصيل بعد اجمال ولا
نافي له كجبر فيها معذ السيئة كحزن يعقوب ربه فغضب عسر وثم ان كونها للترتيب بلا مهلة
لا ينافي كون المرتبة بها حاصلة بعد زمان طويل اذا كان اول افراده
متعقبا كقوله تع الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار
يتبدئ عقب نزول المطر لكن بمهلة ولو قال ثم تصبح لنظر الى تمام الاخضرار جاز
وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستيناف مضمون الجملة الثانية
غير الاول وعدم مناسبته له ثم انشأ ناه خلقا آخر وكقوله ثم الذين كفروا بربهم
يعدلون لاستيناد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله ثم كان من الذين
بعد قوله فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المرتبة جدا لان فك الرقبة وكذا استغفروا
ربكم ثم توبوا اليه لبعد رتبة طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في الامر
اكثر من ان يحصى وقد يجيء لمجرد الترتيب في الذكر مع الارتقاء في غرض معتبر
او نزاح كقوله ان حي ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله
وما در يك ما يوم الدين ثم ما در يك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فقول اذا
عطفت واحدا من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني

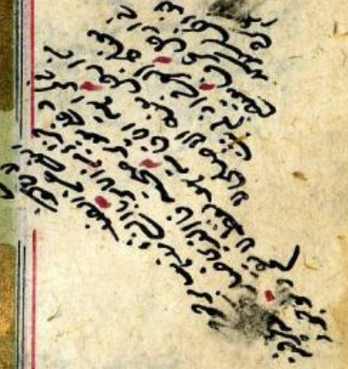
هذه الحروف كخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشراك وهذا انما يظهر
فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يثبت الاشكال فان قلت الواو انما تفيد الجمع
المضمون الخبر في الحصول نحو قام زيد وعمرو فما معنى قولهم في غير واو احتمل المعية
وذلك ممنوع رجوعا الى قولك يفيد واو الحال لانه كذا فرد لا بل لانها فلت الحد
المشترك بين الواو والفاء وثم والحال المشتركة في مجرد الحصول غير مشابهة
فيتميز الذي فيه العطف عما لا يحسن هو الذي يكسب فيه الاعراب والا اي وان لم
يقصد ربط ان ثبت بالواو على معنى عطف سوى الواو فان كان للاولى
حكم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لما يلزم من الوصل التشريك
في ذلك الحكم كقولهم اذا خطب الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا ابتدا
يشاركه في الاختصاص بالظرف كما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره
يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان مدلهم وخلاهم
وما سوّلت لهم انفسهم مستمرا جاريا بهم مع حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى
شياطينهم وليس كذلك بل هو منقطع الاتصال فان قلت لا يتم ان اذا لقوا
الآية ظرفه بل شرطية وبعد تسليم ان الجواب للشرطية هو الجزاء فلا يتم
ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل لمجرد قصد الشرط كالاهتمام
ولو سلم فلا يتم ان العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت
اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعمل استعمال الشرط ولانك ان قولنا اذا
خلوت قرأت القرآن يفيد بعبارة افراد القرآن الا اذا خلوت سواء جعل
ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان المقدم يفيد الاختصاص ثم التقييد اذا
كان صفة ما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت
وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه ان لم
الى الفهم فرالخطابات فان قلت اذا عطف شرط على جواب الشرط فهو على عاصرين
احدهما ان يستقل كل واحد بالجزائية كقولنا ان جئتني اعطك واكسك والثاني ان يكون
المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا

ة المعطوف عليه كقوله اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي ان رجع استاذنت
واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ على قالوا في هذا
القبيل قلت لا يرجح بصير المعنى واذا قالوا اذلك استهزأ الله بهم وهذا اعجز مستقيم لان
الجزاء غير استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على
اخبارهم عن انفسهم بانهم مستهزئون بدليل انهم لو قالوا اذلك لم يفهم عن انفسهم و
استهزائهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا قوله ولا يخل الا عجاز والا عطف على قوله
فان كان للاولى حكم اخر ولم يكن للاولى حكم لم تقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان
لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون قد قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان
بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون الفصل ايهام خلاف
المقصد او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا
اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما
فالوصل متعين وبحسب ذلك ان الواو الجامعة بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما
مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل ان احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من
الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم تقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع
بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال
الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين
فحكم الاخرين الوصل وحكم الاربعة الاول والثالث الفصل واما الثاني والرابع فلعدم
المناسبة واما الخامس والرابع فلعدم المغايرة المتوقف اليها الربط بالعاطف
واخذ المصنف في تخليص المقامات الستة فقال اما كمال الانقطاع فلما حل فيهما جزأ او
انشأ لفظا ومعنى اي كخبري احدى الجملتين جزأ لفظا ومعنى والاخرى انشأ
لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل خف امرأ يحيى بمقدار ما الرائد
الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ وارسوا اي فمنوا من الرسوخ في الشيء
اي حبسها بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي قال
رائد القوم ومقدمهم افمنوا لتقاتل فان موت كل نفس يخبر بمقدار الله و

وقدره لا آلجن بيتي ولا آلا قدام بريد به وقيل الضمير للسقيه وقيل للخمر والوجه ما
ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى وتزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه
ولم يحل ايضا مخرجا جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارتباط بالمزاولة
والامر في الجزم بالعكس غير صالح للارتباط علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة
فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير انشاء وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل
من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب
على انه مفعول قالوا فكيف يصح قلت قد يكون بين الجملتين التغير لا محل لاولاهما
الاعراب كمال الانقطاع وكمال الاتصال ونحوهما اشار الى تخصيص هذه
المقامات بغير انشائي الجملتين التغير بكون لاولاهما محل من الاعراب
او لا يكون فهذا مثال مجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وعلى ان المعطوف
بالتمثيل هو ما وقع في كلام المصنف زائدا والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب
ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المجموع والجملتان حالة محل
من الاعراب وكذا قوله او معنى اي لا خلفهما جزأ وانشأ معنى فقط بان يكون احد
جزأ معنى والاخرى انشأ معنى ولم يكتفا جزءا وانشأ لفظا نحو خانك فلان
رحمه الله ابر رحمه الله فهو انشأ معنى فلا يصح عطف عامة فلان او لانه عطف
على اختلفا فيهما والضمير للمثال لا جامع بينهما كما سيأتي في باب الجامع فلا يصح زيد
طويل وعمرو ناعم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون
الثانية مؤكدة للاولى اي مؤيدة لها ومقوية اياها واما التي فلم تتميز عن عطف
البيان الا بانه بدل على بعض احوال المتبوع لا عليه وان بالعكس وهذا
المغير لا يخفى فيه الكمال لم يتبين الا بقوله مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم غلط
او نحو وهو فنان لانه اما ان يترك الثانية من الاولى منزلة ان كيد المعنى
من مستوعبة افادة التقرير مع الاحتراز عن العبث او منزلة ان كيد التنفي
فزاد المعنى والاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وبناء على تقدير ان

اظهار الكراهة لافامة المطابقة مع التاكيد الحاصل من النون قال فلت قوله
لا تقم عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي
واما اظهار كراهة المنهي فيه لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه كما يكون بالالتزام
دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي يجب العرف حقيقة في
اظهار كراهية اقامته وحضوره حتى ان كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد
كف عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره وان كنت تابعون دل على كمال
هذا المعنى فصار لا تقم عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة
وقرب في هذا ما بقي ان لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على ما وضع له بل الاعم
على ما يفهم منه قصدا او صريحا بخلاف ارجل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة
لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شئ من التاكيد بل انما تدل على ذلك بالالتزام
بقرينة قوله والا فكم في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد في امره بارجلة
اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفته سره العلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة
ارجل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن بمعناه المشهور لان ارجل معنا
الترخ طلب الرجلة وقد قصد فرضي ذلك منه عن الاقامة اظهار الكراهتها
وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزأ من مفهوم ارجل حتى يكون دالا
عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشئ يقتضي النهي عن ضده فقوله
ارجل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف
كلام وفيه تعسف وقوله ابو حيان لا تقم عندنا وان حسنها في الجزم الدار حسنها
لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقم تاكيدا لقوله ارجل
او بدل كل غير داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون
بدل بعض مع ما يجامع المباينة والملازمة فتكون بدل اشتمال والكلام فان الجملة
الاولى اعني ارجل مضمونة المحل مفعول اقول كما مر في ارسوا نزاولها وقوله
في كلا الشئ اعني الآية والبيت ان اتبع اوفى نادى به المراد يدل على ان الجملة
الاولى وافية بتمام المراد لكنها كجزء الوافية آمادة الآية فلم يفهم الاجمال

قوله وقرب مم بهذا اقول وذلك لان اللفظ اذا فهم منه
على ما وضع له قصدا او صريحا احتمل ان يكون ذلك
المعنى حقيقة فيه عرفا كما ذكره او لا يكون ذلك
كذلك وانما يكون كذلك ان لم يصل الى حد
اللفظ قصدا او صريحا فلا يكفي ذكره فيهما من
الاقامة



واما فرالبيت فلما فيه دلالتها على تمام المراد في العصور او بيانا لها عطف على
مؤكدة اي القسم الثالث في كمال الاتصال لئلا يكون الجملة اثنية بيانا للاولى
فتنزل منها منزلة عطف البيان في متبوعه فرافادة الايضاح فلا يعطف عليها كما انها
اي المفسرة لتعبير الجملة الاولى بيانا ثنية خفيا الاولى بما مع اقتضاء المقام اياته كقوله
فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى
فاني وربك ابرورات فوزت قال يا آدم وان عمر فوله اقسم بالله ابو حفص
عمر حيث جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله وسوس اليه الشيطان
كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابو حفص ولا يجوز لئلا يكون انه من باب عطف البيان
لئلا يعمل لانا اذا قطعنا النظر عن العامل عن الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا
لوسوس فلنا اولا قد تعطف الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها حينما تستقلا
ومغايرتها للاولى كقوله لئن لم تنتهوا لنرجمنكم سوأ العذاب يذبحون ابناءكم ويستحيون
نساءكم وفي سورة الرعد ويذبحون بالواو وحذف طرح الواو وجعله بيانا لنرجمنكم
وتغيير العذاب وحذف ابنائها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب
وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد تكون قطع الجملة عما قبلها لكونها
بيانا او تغيير المعرف في مفرد انه كقوله لعذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه من
عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شئ فكان قادرا على اشد
ما اراد في عذابكم ولما فرغ عن كمال الانقطاع والاتصال اراد ان
يشير الى شبههما فقال واما كونها اي كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى
فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي
الى فساد المعنى وشبه هذا الكمال الانقطاع انه يشمل على مانع من العطف وهو
ايهام خلاف المراد كان المخلص اثنا وجزا والمتعبر البين لا جامع بينهما يشمل
على مانع لكن هذا دونه لان المانع فرد خارجي على كل وجه بخلاف ذلك وقيل
الفصل لذلك قطعا شبه ونظم سلمي انبرا بغي بها بدلا اراها في اتصال تهيم
فان بين الجملتين الخبريتين اعني قوله ونظم سلمي وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما

فر المسند لان معنى اراءتها اظهارها والمسند اليه الاول بها محجوب وفرانه محجب
لكم لم تعطف اراءتها على ينقض ليلا توهم انه عطف على قوله انبئوني وهو اقرب الى تكرير
البعض مع مغايرات سلمي وليس كذلك وتجعل الاستيناف كانه قيل كيف تراءتها فقال
اراءتها تخبره او دته الضلال وفي هذا التعليل قطع قوله الذين يشترون بهم عن الجملة
السابقة اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فانه عطف عليها بوهم عطفه
على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه انه للاحتياط كما
قرنه الليث للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يتبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية
الا لما ان نركبه لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما
لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله
وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله فاذا جاء اجلهم
لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الى الظهور المانعة بين المسند بن اعني
استهزاءهم ونفاقهم بهذه المقالات اوقات الخلوات لما كانا دبها
في التحقق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متغايرين في كل منهما بالآخر دليل انه
علل قطع الاستئنافي بهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم بما مر لانعدام الجامع
بينهما فيفهم واما لكونها اي كون الثانية كالمتضمنة اي بالاولى فلكونها اي الثانية
جوابا لسؤال مقتضى الاولى فتنزل الاولى منزلة اي منزلة السؤال لكونها مشتملة
عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال
لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثامن من الحالة المقتضية للقطع ان
يكون الكلام السابق بمجموعه كالمورد للسؤال فتنزل ذلك السؤال المدلول
عليه بالنحوي منزلة الواقع ويطلب بالكلام اثباته ووقوع جوابه فيقطع الكلام السابق
لذلك وتنزيل السؤال بالنحو منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاعناء السامع
ان يسأل او لا يسمع منه شيء عطف على اعناء اي مثل ان لا يسمع المتكلم
في اثناء شيء تحرزا عنه وكراهة لسماع كلامه او مثل ان لا يقطع كلامك بكلامه
او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف

او غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال
كما في كلام المفتاح فانظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب
عن السؤال لكونها كالمتضمنة لها او لكونها مما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال
وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى واقعة السؤال
كاف فيكون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب
الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار بغير قوله في ان الذين كفروا سواء
عليهم الآية عما قبلها لانها قبلها مسوقة لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والآية
مسوقة لبيان ان الكفار في صفتهم كيت وكيت ففي الجملتين تباين في الغرض و
الاسلوب وبهما على حد لا محال فيه للعاطف بخلاف قوله ان الابرار لفي
نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا ارغمان الذين يوسمون
بها على المتغير فما اذا ابتدأته وبنيت الكلام لبصقة المؤمنين ثم عجبته بكلام
في صفة اضدادهم كان مثل قولهم ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر ان الكلام
المبتدأ اعجب المتغير مبنيا على الاستئناف وانه مبني على تقدير سؤال قد لك ادراج
لنفي حكم المتغير وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجار
عليه ويسمى الفصل لذلك او لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استئنافا وكذا
الجملة الثانية نفسها يسمى استئنافا كما تسمى منقطعة وهو او الاستئناف
بلا اضراب لان السؤال الذي تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا
نحو قال اني كبرت فقل علي سهر دائم وحزن طويل اي ما لك عليلا
اي ما سبب علتك وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل لبيب سأل عن
سبب علته وموجب مرضه لان من حمل علة كذا وكذا لا سيما السهر والحزن
فانه قلما يخلو عن حمل سبب مرضه الحزن والسهر لا محالة واما عن سبب الحكم
فلم ان السؤال عن السبب المطلق حول السبب الخاص وعدم ان كيد الهم يشعر
بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء
كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم انا النفس لامارة بالسوء

فان كيد دليل على ان السوال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب
لا يؤكد وهذا اقرب لتعضيد تاكيد الحكم كما مر في احوال الاستئناف وانما الى ط اذا
كان متردد او طالبا له حسن لتوتيه بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء على سبيل
الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قيل اعبد ربك ان العبادة حق له
فهو جواب للسوال عن السبب الخاص ايرتبا العبادة حق له واذا قيل العبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا
قيل العبادة حق له فهو وصل خفي لتقدير ما بالاستئناف جواب للسوال عن
مطلق السبب ايرتبا العبادة وهذا ابلغ الوصلين واخواتها فتفاوت
هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرها ايرعن اتسبب المطلق والسبب
الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي هذا او قال ابرهيم في جواب سلامهم فحيل
سلاما ابرحياهم بتحية احسن من تحيتهم كانت الجملة الدالة على الحدوث
ايرسلم سلاما وتحيتنا بالجملة الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم
وقول زعم العواذل التي في غيرة العواذل جمع عاذلة بمعنى حاجة عاذلة لانها تعذل
عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غيرته مما ينكشف
كما هو شان اكثر الغيرات والتنديد بسببه ذكر بقوله ولكن غيرته لا تخفى
فصل قوله صدقوا عاقبه لكونه استئنافا جوابا للسوال عن سبب كما قيل
اصدقوا انه بذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا او مثل المعه بما ينبر لما ان السوال
عن غير السبب ايضا مما لا يكون على اطلاقه كما في المثال الاول واما ان يشمل على خصوصه
كما في الثاني فان العلم حاصل لهم اجمالا بوقوع الصدق والكذب واما السوال عن تعيينه
والاستئناف باب واسع متكاثر المجاسن وايضا هذا ليس آخر ما للاستئناف
وهو ان يسمى عاما باعتبار ما عاد اليه اسم ما استوفى اي دفع عنه الاستئناف ويحذف
المفعول بلا واسطة والاصل استوفى عنه الحديث نحو حسن انشا الى زيد رجل
حسن بالاحسان وسنه ما بني على صفته ابرعما صفة ما استوفى عنه
دون اسمه ليعم يكون المسند اليه في الجملة الاستئنافية من صفات في قصد استئناف

الحديث عنه اعني صفة يصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم وسنه
ما يأتي باعاده صفة الى اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسن
الى زيد صديقك لتقدم اهل الذكر والسوال المقدر فيهما لماذا احسن اليه وهو
هل حق بالاحسان وهذا ابرالاستئناف عما صفة ما استوفى عنه ابلغ واحسن
لاشتماله على بيان السبب الموجب لتقدم الصداقة فرالمثال المذكور لما بين
لنا المنعم فرزنت الحكم على الوصف ان الوصف علة له واما اذا غيب المستأنف
عنه الكلام الى بين بصفات ثم ذكر به فرالاستئناف بلفظ اسم الاشارة
كقولك قد احسنا الى زيد الكريم التعاصل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من
العيل الثاني وعليه قولنا او لئك على هدى من ربهم على وجه قال لئن كان
السوال عن الاستئناف عن السبب فالجواب تسليم عاما بانه لا محالة سوا كان باعادة
اسم ما استوفى عنه او مبينا على صفته ولم يكن عن غيره فلا غير لاشتماله على بيان
السبب كما في قولنا قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل السبب سوا كان
باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء
حكم ثم قدر سوال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه يستحق لهذا الحكم
اهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فهذا ان سبب هذا
الحكم كونه حيوانا وتارة باعادة صفته فهذا ان سبب استحقاقه لهذا الحكم
هو هذا الوصف وليس يجري هذا في غير صورة الاستئناف فلذا قد يحذف
صدر الاستئناف فلا كان واما نحو بسبح له فيها بالغدو والآصال رجال كما قيل يسبح له
فيها رجال اي يسبح رجال وعليه نعم الرجل زيد وبئس رجلا عمرو اي على قول
من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استئنافا جوابا
للسوال عن تعيين الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستئناف كلا اما مع قيام قرينة
مقامه نحو قول الحماسي نبجو بنا سيدنا زعموا ان اخوكم وليس لهم الف اي الملام
في الرحيل المعروفين لهم فرالتجارة رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة فرالصيف
الى الشام وليس لكم الا ابرموالفة الرحيل المعروفين ولعله اولئك

آمنوا جوعا وخوفا وقد جاءت بنو اسد وخافوا كاذبهم فقالوا اصدقنا
فهذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستئناف كله واقيم قوله لهم
الف وليس لكم الف مقامه لدلالته عليه وجعل لئن يكون قوله لهم الف وليس
لكم الف جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كأنه لما قال المتكلم
كذبتم قالوا كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الف فيكون هذا البيت استئنافا
كذا قرر الايضاح قال قلت فيه امور الوجه الاول يعني لان قوله لهم الف بيان
الى كذبتم المحذوف لا يجعل سوى ليكون استئنافا جوابا له وبانيا له الاول
مؤكدا للجواب المحذوف او بانيا له او بدون ذلك ابرد دون قيام شيء مقامه نحو ففهم
المابدون اي تخرصا عاقولا اي قول في جعل الخصوص خبر مبتدإ محذوف اي هم نحن المحذوف
المبتدأ او الخبر جميعا في غير ان لقوم شيء مقامه ولما قرع الاحوال الاربعة المقتضية
للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما اذا لوصل لدفع الايهام
فكقولهم لا وابيك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كأنه قيل بل لا تفعل كذا فقيل
لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وابيك الله جملة انشائية معترضة بينهما
الدعاء فيها كالا لانقطاع لكن ترك العطف بينهما يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل
لا ابيك الله لتوهم انه دعاء المخاطب لعدم المناسبة فلدفع هذا الوهم جيء
بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية المنتفية المدلول عليها بكلمة
لا كما ترك العطف في صورة القطع نحو ونظن بتلي الميت دفنا لايهام واما للتوسط
ابر واما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الاتصال وشبهه نزولهم بعضهم
اما بكسر الهمزة فوضع فرجبط عظيم وانما هو اما بالفتح عطفا على اما الاولى بتقدير
علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع
فيقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتيا اي الجملتان
جزأ وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط وبكونهما جامع واما ترك هذا القيد اعني
عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فينبغي الانقطاع وبما يذكر لتعيد هذا
من ان الجامع بينهما كيف يكون كذا كذا والاتفاق المذكور انما يحقق اذا كان

كلتا الجملتين خبرتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كانت احداهما خبرية
بان تكونا انشائيتين لفظا ومعنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او تكون الاولى انشائية
لفظا ومعنى فقط بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى خبرية لفظا و
الثانية انشائية او بالعكس والمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله
يخادعون الله وهو خادعهم وكقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم
فهذان الخبريتان وقولهم كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكره
الا مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يكفي لطيفة عاطفة في الاقسام الستة واعاد فيه
الكاف بينهما على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله واذ اخذنا ميثاق
بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى
والمساكين وقولوا للناس حسنا عطف فقولوا على لا تعبدون لانها وان خلصت
لفظا للنهي فمعناها منفي معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا كقولك
مذهب الى فلان تقول كذا يريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كان سورع
الى الامتثال فكأنه يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لابد له من فعل فاما ان يقدر
له معنى الطلب مثل ما وقع عليه لفظ المذكور اي ويحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف
على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم آخر وهو ان يكونا انشائيتين معنى فقط بان يكون
كلتا هما خبرتين لفظا او يقدر قبل الامر صريح الطلب مما هو الظاهر اي و
احسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تع في سورة الصف وبشر المؤمنين
عطفا على تؤمنون فيكون قوله تع يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم
من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا كذا قرر الكشاف وفيه نظر
لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله ع يا ايها الذين آمنوا
هو النبي ع وهما وان كانا متساويين لكنه لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر بخطاب
آخر الا عند الشروع بالبدأ بخطاب ثم واحد مما بعده وعلى ان قوله تؤمنون
بيان لما قبله عاطفا لا يساق كانهم قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون فالاصح
ان يعطف بشر عليه فالاحسن عطف عاقل مرادا قيل يا ايها الذين آمنوا

132

اى قل يا محمد كذا وبشر او عامل محذوف اى فابشر يا محمد وبشر قومك بشرة فابشر اى سر
اى صار مسرورا او عامل قوله الخ الخبرة معنى حفظ والباء اما فى معنى الاخبار
قوله فان قيل اى اتشهدون والله واشهد وانى برئ مما تشركون امر واشهدكم
وبالعكس قوله الم يؤخذ عليهم مشاق الكتاب ودرسوا ما فيه اى اخذ عليكم لا للغير
قال قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار وفى عكسه اى جعل الخبر بمعنى
الانشاء او على العكس بان يؤخذ عطف الحاصل بالمصدر اى الخبر على الحاصل بالمصدر
المضمون الاخرى حيث ذكر فى قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر
الذين آمنوا انه كيف يعقل العطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل بوجه او بغير
يعطف عليه وانما المعقل بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهو معطوفة على جملة
وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والاغلال وبشر عمرا
بالعفو والاطلاق قلت هذا وفى حق لكن فى شرط انقلاب الخبر انشاء
لا يتم صحة ما ذكره فى المثال ولهذا قال المصنف قوله وبشر الذين آمنوا عطف
على محذوف يدل عليه ما قبله اى فانذرهم وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل
مراد اقبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم الآية فكان امرا للنبى عليه السلام بان يؤدى
معنى هذا الكلام لانه اذا درج فى قوله تعالى وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا و
هذا كما تقول لغلامك وقد ضربه ربما قل لزيد اما استحى ان اضرب غلامى وانا المنعم
عليك بانواع النعم والجامع بينهما اى بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين
جميعا اى باعتبار المسند اليه الجملة الاولى والمسند اليه الثانية وكذا باعتبار
المسند الاولى والمسند فى الثانية نحو ينشر زيد ويكتب فان نسبة الطاهرة بين الشعر
وبين زيد فى حال اصحابهم ويعطى ويمنع لضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحادهما
فى المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا يدل على كمية سهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله
وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير فان المناسبة بينهما اى شرط ان يكون
بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة والصداقة والعداوة او نحو ذلك وعلى الجملة
احدهما سبب فى الآخر وملابسة له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب فانه ليس بينهما اى بين

المناسبة بين زيد فانه لا يصح وان كان المسند الى مشاسبين مثل وان كانا متحدين بالذات
ولهذا اصح السكاكى مشاع العطف نحو خاتمى ضيق وضيق خاتمى وخلاف
زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة اولم يكن فانه لا يصح
لعدم المناسبة بين المسند الى الشعر وطول القامة قال الشيخ فى دلائل الاعجاز
انه كما يجب ان يكون المحدث عنه فى احدى الجملتين سببا فى المحدث عنه فى الاخرى
كذلك ينبغى ان يكون الخبر عنه شيئا مما يجرى مجرى الشبيه او النظير او النقيض
للخبر عنه الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول السكاكى
الجامع بين الشيئين قد نقل المصنف كلام السكاكى وتصرف فيه بما جعله محتملا ظنا منه انه
اصلح له وليس كذلك اولا بهذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكى ثم شرع
فى ما نقل المصنف بالاحتمال فقوله القوى المدركة العقل وهى القوة المدركة للمعانى الجزئية
المدركة للكليات وسماها لوهم وهى القوة المدركة للمعانى الجزئية التى الموجودة
فى المحسوسات فى غير الناس اى كالمعانى طرق الحواس كادراك الشاة عداوة الذئب وسماها الخيال وهى قوة
تحفظ صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهى القوة
التى تادى اليها صور المحسوسات فى طرق الحواس الظاهرة فتدركها و
هى الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذه الاصفر هو هذا الحلو
وتسمى بالمصورة ايضا لادراكها جزئيات الحواس الظاهرة وبالمفكرة ايضا لما يحكم ومنها
المفكرة وهى التى لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس
المشترك والمخيلة المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهى دائما لا تسكن ولا تقف و
لا تغفل وليس فى شانها ان يكون عملها مستفادا من العقل لاستعلائها على اى نظام
تريد فان استعلتها بواسطة القوة الوهمية فهى المتخيلة وان استعلتها بواسطة
القوة العاقلة وصدقا او مع القوة الوهمية فهى المفكرة واذا تمهد هذا
فمقول ذكر السكاكى انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا
فرجع العقل او فى جهة الوهم او فى جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلى

قوله من القوى المدركة العقل اقول المقدم اما كلى او جزئى
وهى فى الاول اما صور وهى المحسوسات او حدى الحواس الخمس
الظاهرة واما معان وهى الامور الجزئية المنتزعة
من الصور المحسوسة والكل منها اى من اقسام الثلثة مدرك
وحافظ فمدرك الكلى وحافظه من الجزئيات المجردة
عن المواد العوارض المادية هو العقل وما حفظه
حفظة على زعمهم هو المتخيلة والفياض ومدركه
الصور هو الحس المشترك وحافظها هو الخيال
ومدرك المعانى الجزئية هو الوهم وحافظها
الذاكرة وللمدرك تصرف اخر وسمى مفكرة ومخيلة
وبهذه الامور البسيطة ينتظم احوال
الادراكات كلها والمقصود الاشارة الى الضبط
والا فكل منها جار على الفن
فتدبر

بان يكون منهما اتحاد في التصور المراد بالجمع العقلي ما يسبق بنظر العقل اجتماع الجزئيات المتفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في الجزء او في فرد من افراد وجود هما مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك فيظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصور والتصديق على المعلومات التصورية والتصديقية او غائل منا ان امرنا تصوري ثم اشار الى سبب كون التمثيل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في الفكرة بقوله قال العقل يتجرده عن المشخص في الخارج يرفع البعد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي لكونه مجردة عن العوارض المشخصة في الخارج ومنزعا عنه مغير الكلي فدركه اما بالتمثيل كان اذا جرد اغراض المشخصات صار مشتركين فيكون حضور احدهما حضورا للآخر واما قال عن المشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة انه متنزع عن سائر المعلومات واما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات بالكليات كقولنا زيد انسان والحكم بكل منهما معا لكي ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالآلات وكذا حكمنا بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت يجرده عن المشخص في الخارج لا يبقى ارتفاع بعد بينهما لجواز ان يبقى بعد العوارض المشخصة في الخارج فيكون في ذهن واحد قلت ادراك الاوصاف الكلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها عما التبوة باعتبار العقل وان كانت في الخارج مختصة بتعين منها وهنا نظر هو ان التمثيل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك وبالتناسب التشبيه او التضاد وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن لعقل كل واحد منهما الا بالتفات الى العقل الآخر لحصول كل واحد منهما في الفكرة يستدعي حصول الآخر

قوله لان العقل مجرد لا يدرك الخ اقول فيه بحث لان ما ذكر في الجزئي الحسي اما في تكونه معروضا للعوارض المشخصة او في امتناع ادراك العقل له من حيث انه مجرد واما الجزئي من الجردات كحكم النفوس الناطقة جاز ان يدركه العقل بذاته لعدم العوارض المشخصة له

قوله وبجعل ان المراد بالتماثل الخ اقول فيه بحث لان ما ذكر من ان العقل بتجريده المثلين عن المشخصات يرفع البعد بينهما انما يناسب التماثل بمعنى الاشتراك في وصف مع اختصاص كل منهما بنوع اختصاص لا ان يجعل ذلك الوصف بمنزلة الحقيقة وما عداه بمنزلة الوصف المشخص لها على ما هو المشهور بين المتأخرين

ضرورة وبذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه وهو علة والامر الآخر معلول فيتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر والاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العدد فانيا قبل عدد آخر هو اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان مثال الاقل مثال للتصانيف بين الامور المعقولة ومثال التصانيف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التصانيف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الامور ان لعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل خشونة الرحال ليس بالقياس الى تعقل سنة وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا ولم يكون معقولا كذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولان لكونهما بسيطين فالاقلية والاكثرية الخ كذلك اووهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسيط يدركه الوهم اجمالا عما في المفكرة اعني ان الوهم يحكم في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصورهما شبه تماثل كلون بياض وصفرة فان الوهم يزيلهما في معرض المشير وحد انه سبق للوهم انهما نوع واحد زيد احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الخضرة والسواد ولذلك امر ولان الوهم يزيلهما الى معرض المشير ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين النفسين قوله ثالث تشرق الدنيا بسببهما كالشمس الضحى والبياض والعمى فان الوهم يزيلها في معرض الاشتباه حتى يتوهم ان الثلث في نوع واحد وانما اختلف العوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها في نوع آخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا بسببها عما ان ذلك في اي شيء مجاز او يكون بين تصورهما تضاد وهو التقابل بين

ضرورة

امران وجودیان متعاقبان علی محل واحد بینهما غایة الخلاف کالسواد والبیاض فی
المحسوسات والایمان والکفر فی المعقولات والخیال بینهما تقابل العدم والملکة
لا تقابل التضاد فان الایمان هو التصدیق النبی علیه السلام فی جمیع ما علم مجیئه به
بالضرورة اعنی قبول النفس لذلک والاذعان له فمن غیر اباء ولا جحود علی ما قرره
المحققون من المتکلمین مع الاقرار باللسان والکفر عدم الایمان عما من شانه
ان یکون کذلک اعنی ان الکفر انکار وشر فی ذلک فیکون ضد الایمان لکونه وجودیا
مثله وما یتصف بهما من المذکورات کالسواد والابیض والمؤمن والکافر فانه
قد یجعل الاسود والابیض متضادین باعتبار اتصاف المحلین بهما علی الوصفین المتضادین
وهما السواد والبیاض والا فهما لا یتواردان علی المحل اصلا فکیف یتضادان
وذلک لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد کالسماء والارض
المحسوسات فان بینهما شبه التضاد باعتبار اتصافهما بوجودیین احدهما فی غایة
الارتفاع والاخری فی غایة الانحطاط لکونهما لا یتواردان علی المحل لکونهما
من الاجسام دون الاعراض فلا یکونان متضادین والاول والثانی فیما یعم المحسوسات
والمعقولات فان الاول هو الذی یکون بقاء الغیر ولا یکون مسبوقا بالعدم والثانی
هو الذی یکون مسبوقا بواجب فقط فانهما المتضادان باعتبار اتصافهما بهما علی ما مر
لا یکاد اجتماعهما لکونهما لیسا بمتضادین لکونهما عبارة عن المحل الموصوف بالاولیة
والثانویة فان قلت کما جعل نحو الاسود والابیض فی قبیل المتضادین باعتبار اتصافهما
علی الوجه المتضادین فلیجعل نحو السماء والارض والاول والثانی الوصفین بهذا الاعتبار
والا فما الفرق قلنا الفرق ان الوصفین المتضادین فی نحو الاسود
والابیض جزء منهو سیهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لا زمان لهما خارجان
واما الاول والثانی وان کان الاولیة والثانویة جزئی منهو سیهما لکنهما لیسا
بمتضادین اذ لیس بینهما غایة الخلاف لان العدم المتراخی مع ان العدم معتبر فی
منهو سیهما فلا کونا وجودیین ثم بین سبب کون التضاد وشبهه جامعا وهما بقوله
فانه ای لو جمع اعنی التضاد وشبه التضاد منزلة التضایف فانه لا یجمع

احد المتضادین او السبب لهما الا ویجمعه الآخر ولذلک نجد الضد اقرب
خطورا بالبال مع الضد فی الغیاب التی لیست اضدادا غایة قلما یخطر
بالبال السواد الا ویخطر به البیاض وکذا السماء والارض یعنی ان ذلک مبنی
علی حکم الوهم والا فالعقل یعقل کلا منهما واحدا غیر الآخر ولیس عنده ما یقتضی
اجتماعهما فی المفکرة او خیال عطف علی وهمی ونفی الجامع الخیالی امر بسیط
یقتضی الخیال اجتماعهما فی المفکرة وان کان العقل فی حد الذات غیر منفک لذلک
وهو ان یکون بین صورتین تقارن فی الخیال سابق علی العطف للاسباب
موجبة الی ذلک وشبهه ای اسباب اقتران الخیال فمختلفة ولذلک اختلف
الصور التی بنی فی الخیال ترتبا ووضوحا فکم فی صور لا انفکاک
بینها اصلا فی خیال وهی فی آخر مما لا یجمع اصلا وکم فی صور لا یغیب غیر خیال وهی فی
خیال آخر مما لا یلتقی قط وصاحب علم المعانی فضل احتیاج الی معرفة الجامع
لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبنی علی الجامع ایما الجامع فان جمع
علی مجری الالف والعادة بحسب اعتقاد الاسباب فی اثناء الصور
فی خزانة الخیال وبین الاسباب فمعلومة الحصر ولهذا امثلة وحکایات ذکرت
فی المفتاح وقد ظهر لک مما ذکرنا ان لیس المراد بالجامع العقلی ما یکون مدرکا بالعقل
وبالوهمی ما یکون مدرکا بالوهم وبالخیالی ما یکون مدرکا بالخیال لان المتضادین
وشبه التضاد کلیهما مما تدرکها الوهم وکذا التقارن فی الخیال لیس
فی الصور التی یجمع فی الخیال بل جمیع ذلک معان معقولة وبعضهم لما لم یتنبه لهذا
ذهب الی ان الجامع الخیالی امر بسیط واجاب بانا لا نسلم ان تضاد السواد والبیاض مثلا محسوسان فلیکن
الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبیاض معنی حزبی وان
اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البیاض حزبی فمماثل هذا مع ذلک وتضایف
معه ایضا معنی حزبی فلا تفاوت بین التماثل والتضایف وشبه التماثل والتضاد
وشبه التضاد وانها اذا اضیف الی الجزئیات کانت جزئیات واذا اضیف

الى الكلمات كانت كلمات فكيف يصح جعل بعضها عاطفا وبعضها معطوفا
ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله صورة
فرضية في الخيال لانه في المفرد وجميع ما ذكرنا يظهر بالتأمل في لفظ المفتاح فان قلت
ما ذكرت في تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين
باعتبار مفرد في مفرد ايهما مثل الاتحاد في المجرى عنه او في الجزاء وفي قيد في قيد ونحو ذلك
وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وضاحك
زيد يوم الخميس مع ان المعروف عند السكاكي انه يعرف بامتناع نحو حتى ضيق وحاتمي ضيق ونحو الشمس
والقمر بادية وزيد الاسد شجاعة ومرارة الاسد محمودة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع
بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فموكول الى ما قبل
هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيها بامتناع العطف فيما لا مناسبة بين المجرى عنهما
وان كان الجزاء متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمعلوم
لما اعتقد ان كلامه قرينة الجامع سهو منه وان لو اصلاحه عبرة الى ما ترى قد ذكر
مكان الجزاء الشرط واقام قوله الاتحاد في الصور مقام قوله الاتحاد في تصور مثل
الاتحاد في المجرى عنه او في الجزاء وفي قيد فرضوهما فظهر الغاء في قوله الا ترى
ان يكون بين الصورتين بهما شبه تماثل او تضاد او شبه في قوله التخالف بان يكون بين
الصورتين بهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما
اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصورتين لا بين تصوريهما
مفهوم بهما حتى يكون له وجه صحة واما ما يتوهم انه اراد بالشبه الجنس والصورتين
الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي فبعيد جدا لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي
وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغير اصلاح ما في هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه
وبأباه قوله في التصور معرفا كما لا يخفى على من له معرفة بأسالب الكلام فليتأمل في
هذا المقام فان لخصه عما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن مختصات
الوصل يعني المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين
وتناسب الجملتين في النفي والمضارعة وما شاكل ذلك كلو نهما شرطيتين مثلا اذا اردت

مجرد الاخبار عن غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى لزم ان
يقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح
وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم ان العلامة انما فصل لقوله كذا الاخبال
كونهما اسميتين بان يكون زيد مبتدأ وقائم خبره وان يكونا فعليتين بان يكون
زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما لغرض يجب ان يقدر اما اسميتين او فعليتين
لا ان يقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط
ما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية
وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرا جملة فعلية كان المناسب
رعاية ذلك في الثانية ايضا ولا يحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفا نحو زيد
قام وعمرو قعد وهذا سبي عما ذكره السيد في نحو زيد قائم وعمرو
اكرمته في انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير
الفعل فهو عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ او الضمير المحذوف امر واكرمت
عمرا عنده او في داره واما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تغيير
جملة اسمية خبرها جملة فعلية ويصح المثال اما بكون باعتبار التغيير وقد عمد فيه على
علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو
جملة زيد قائم لانها ذات وجهين فترجح بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر
الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعتبارين وبهذا الحيص
في المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه
وقيل وان ذهل عنه الجمهور وحتى على كثير من النحول الا المانع مثل ان يراد في
احدهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل قام زيد وعمرو قاعد او يراد
في احدهما المضارعة وفي الاخرى المضارعة مثل قوله في ان الذين كفروا ويصدون
عن سبيل الله وقوله فريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احدهما الاطلاق
وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جفاني اكرمته او بالنفي
وقوله وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو لا انزل ملكا لقضي الامر ثم لا

شبه لتغيب باب الفصل والوصل بالنسبة لغير الحالية وكونها بالواو وتارة
وبغير الواو اخرى بانه تارة يوجد المشبه وتارة يوجد المشبه به فكان هذا من باب
الفصل والوصل وتكميل له والحال حاضر مؤكدة لوقوعها لتقرير مضمون
الجملة الاسمية عند اي مضمون الجملة مطلقا عند اي والحق ان الحال التي ليست
مما يثبت دائما وبزول احيانا كثيرا تابع بعد الجملة العقلية بلا قيد اشتراط في
المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزيد ان الجملة قسمان اخرى غير المؤكدة والمستقلة
لتقسم ثانيا وثالثة فالجملة الحال غير المستقلة ليست محلا للواو لشبهة ارتباطها
بما قبلها فلا يجب ههنا الا في المستقلة فقول اصل الحال المستقلة ليس بغير واو
لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة
على المعاني الطارئة عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على المعنوي
بنيابة وبرعوا عليها فيكون نيابة غير تكلف آخر كالواو واستدل المصنف على
ذلك بالقياس على الحال المفرد والخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ
فضلة تتم بدونها الكلام لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ في
حيث انك تثبت بالحال المعنى الذي في الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك
جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك راكب انا الا ان الفرق انك
في الاول تثبته له في حال المجيء وفي الثاني لا تقصد الا اثبات الركوب له
من غير تعرض لزمان المجيء وفي قولك زيد راكب تثبت له الركوب على سبيل التبع
بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء او قصدا ووصف له
اي وان الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك
لا تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو
قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا
الوصف لذات المنعوت في غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر
ولهذا جاز ان تقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك
في الصفات التي لا اشغال فيها نعتا لا حالا وما بالجملة كان في خبر الخبر والنعت
يكونا مدون الواو وكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو

قوله فكان هذا اشارة الى ان الوصل بالواو في الجملة الحالية ليس لمجرد الربط بل لمعنى
قوله ما بينها اي بين الجملة الحالية وصاحبها قوله ان اي جملة تصلح ان تكون حالا
قوله اذ هي اي الجملة الحالية تصلح لهذا الوصف قوله وهو اي كون الجملة الحالية
قوله للواو وجوبا اي لوجوب الواو فيها قوله ان الجملة الواقعة حالا اما ان تكون
قوله غير مضارعة اي غير فعلية مضارعة قوله او مضارعة اي فعلية مضارعة
قوله مثبتة اي غير منفية قوله او منفية اي بلا او بما او بلم او بلن او بليس
قوله فالاول اي المضارعة المثبتة قوله والثاني اي المضارعة المنفية
قوله والحق اي الراجح عند المصنف قوله ان الحال التي ليست اي الحال التي
ليست بمؤكدة قوله تابع اي الحال تابع قوله بلا قيد اشتراط اي بلا قيد
اشتراط كونها بعد جملة اسمية قوله لزيد ان الجملة اي لزيد ان الجملة
قوله قسمان اي قسمان قوله اخرى اي اخرى غير المؤكدة قوله غير المؤكدة اي
قوله والمستقلة اي والجملة المستقلة قوله لتقسم اي لتقسم الجملة الحالية
قوله ثالثة اي ثالثة اقسام قوله فالجملة الحال غير المستقلة اي فالجملة الحالية
غير المستقلة قوله الا في المستقلة اي الا في الجملة الحالية المستقلة
قوله لانها معربة اي لان الجملة الحالية المستقلة معربة قوله بالاصالة اي
بالاصالة لا بالتبعية قوله والاعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة
قوله على المعاني الطارئة عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على المعنوي
قوله بنيابة وبرعوا عليها فيكون نيابة غير تكلف آخر كالواو واستدل المصنف على
قوله ذلك بالقياس على الحال المفرد والخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ
قوله فضلة تتم بدونها الكلام لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ في
قوله حيث انك تثبت بالحال المعنى الذي في الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك
قوله جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك راكب انا الا ان الفرق انك
قوله حيث تثبته لزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له
قوله بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء او قصدا
قوله ووصف له اي وان الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك
قوله لا تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو
قوله قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا
قوله الوصف لذات المنعوت في غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر
قوله ولهذا جاز ان تقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك
قوله في الصفات التي لا اشغال فيها نعتا لا حالا وما بالجملة كان في خبر الخبر والنعت
قوله ان يكونا مدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو

الصفة اما الجر فلجر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان
وجر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما العطف فلما
الواقعة صفة للنكرة فانها قد تقدر بالواو والتأكيد لصوق الصفة بالموصوف
والدلالة على ان اضافتها امر مستقر كقوله ربع وماء هكذا في كل معلوم
ولخو ذلك فلك امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل شبيها بالحال على ان
صاحب المفتاح ان قوله لها كتب معلوم حال عرفه به لكونها نكرة في سياق
النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو
مذهب صاحب الكشاف هو فاصل الحال ليكون غير واو ولكن خولف هذا الاصل
اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها فيصح
لتنكير العامل مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا
فرجيء هو جملة مستقلة بالافادة في غير ان يتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت في
حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها لما مر من انك
لا تقصد بالحال اثبات الحال ابتداء بل تثبتا ولا حقا ثم يوصل بالحال وتجعلها
مرصدة لتثبت على سبيل التبع له فيحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة في
حيث هي جملة الى رابط يربطها بصاحبها الذي صلب حالا عنه وكل من الخبر والواو صالح
للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت
ومعنى صلاحيته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط
والا فالواو اذا شد في الربط لانها الموضوعة له في الحال لكونها فضلة بعد
تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو
موضوع للربط غير الواو اذ التي اصلها الجمع اذ انا في اول الامر بانها لم
تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وكخلاف الخبر فانه
جزء للكلام وكخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى في صاحبه
كالمتمم لمعناه فاكتفي في الجمع بالضمير كما في جملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزءا
للكلام بدونها فقط ان رابط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير

قوله الا اذا الجر فلجر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان
قوله وجر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما العطف فلما
قوله الواقعة صفة للنكرة فانها قد تقدر بالواو والتأكيد لصوق الصفة بالموصوف
قوله والدلالة على ان اضافتها امر مستقر كقوله ربع وماء هكذا في كل معلوم
قوله ولخو ذلك فلك امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل شبيها بالحال على ان
قوله صاحب المفتاح ان قوله لها كتب معلوم حال عرفه به لكونها نكرة في سياق
قوله النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو
قوله مذهب صاحب الكشاف هو فاصل الحال ليكون غير واو ولكن خولف هذا الاصل
قوله اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها فيصح
قوله لتنكير العامل مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا
قوله فرجيء هو جملة مستقلة بالافادة في غير ان يتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت في
قوله حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها لما مر من انك
قوله لا تقصد بالحال اثبات الحال ابتداء بل تثبتا ولا حقا ثم يوصل بالحال وتجعلها
قوله مرصدة لتثبت على سبيل التبع له فيحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة في
قوله حيث هي جملة الى رابط يربطها بصاحبها الذي صلب حالا عنه وكل من الخبر والواو صالح
قوله للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت
قوله ومعنى صلاحيته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط
قوله والا فالواو اذا شد في الربط لانها الموضوعة له في الحال لكونها فضلة بعد
قوله تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو
قوله موضوع للربط غير الواو اذ التي اصلها الجمع اذ انا في اول الامر بانها لم
قوله تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وكخلاف الخبر فانه
قوله جزء للكلام وكخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى في صاحبه
قوله كالمتمم لمعناه فاكتفي في الجمع بالضمير كما في جملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزءا
قوله للكلام بدونها فقط ان رابط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير

ولكل مقام مقول الجملة التي تقع حالا اما ان يكون جائز وقوع ضمير صاحبها او لا يجوز
فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو
لتكون مرتبطة به غير منقطعة فلا يجوز جاء زيد غلامه أركب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة
بحالة ولما بين ان الجملة يجب فيها الواو او اردا ان يبين ان اي جملة يجوز ان
تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيه فقال وكل جملة حالية غير ضمير ما اي الاسم
الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا
بالاسناد اليه او جزأ او لا مكررة محضة وانما لم تقبل عن ضمير صاحب الحال الا ان جزء المسند هو
قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو او بدونها اذا كان تلك
الجملة مع الواو ومالم يمنع من الحكم بفوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب
الحال عليه الا مجازا او انما لم تقبل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك حالا عنه لئلا يدخل قوله الجملة
الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع الخالي عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها
بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاءني زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون
قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما يأتي في ان ربط شيء يجب ان يكون بالضمير فقط فان
قلت قوله كل جملة الى آخره شامل للجملة الانشائية وهي لا تصح ان تقع حالا سواء كانت
مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول
مضمون الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الجملة دون
الانشائية قلت المراد بكل جملة يصح وقوعها حالا عنه الجملة لانها المقصودة بالنظر هنا
لترتيب سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية جاء حالا ام لا قلت فيه سموا ذلك وزعموا
انه اذا اريد ذلك لزم ان يحمل الشرطية جزأ عن جزء ما اريد الحال عنه نحو جاء زيد وهو
ان يسأل يعطي فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان
الشرطية لسببية ربطها بحرف الصدر الكلام لانها دالة على ربط شيء بشيء قبلها الا الذي
يكون له فضل قوة ومزيد افتقار لذلك كان فراغ الجزاء الشرط فان المبتدأ لعدم استقلاله

عما الجزء يعرف ان نفسه ما وضع بعده فانه اذا سمع صلوح ذلك وكذا الشيء لما يبنى و
يبنى عليه والاشتباك والاتحاد حتى كانهما شيء واحد كالجزأين فانهما
فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما
قبله من الكلام وذلك اذا كان صدر الشرط المذكور اولى بالزوم لذلك الكلام
السابق النذير هو كالوعيد عن الجزاء ثم ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا
العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم
الكلام وعليه الجمهور وقال الخبري انها للعطف على محذوف هو صدر الشرط المذكور
اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم ولو لم يكن بالصين ولو كان وبعض
قال بعض المحققين الحق انها اعتراضية وتعني الجملة الاعتراضية ما توسط بين
اجزاء الكلام تنبيها على شيء تعالق بما قبله او بعده او بهما نحو قوله فان
طالبي وان اطلاق اليديه وقوله نزر يسير اعاديه وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد ولد آدم يوم القيمة ولا فخر والا
عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها
فاما ان يكون اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع
اما ان يكون مثبتا او منفيا فعرفت هذه بحيث فيها الواو وبعضها بمنع وبعضها
سيتوى فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك و
بيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخول الواو
اي دخول الواو وجب الاكتفاء بالضمير ولا تمثل تشكر اي لا تعط حالا وكذلك
تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي المفردة لوقوعها موقع
الاعراب وتطفل الجملة عليها بسبب وقوعها موقعها وهي اي المفردة مدل على
حصول صفة لها بسبب الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم
بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المستقبلة مقارنة ذلك
الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص
وقوع مضمون عاملها بوقت مضمون حصول الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك

ای المضارع المثبت دل علی حصول صفة غیر ثابتة مقارن لما جعل قیدا له کالمفرد
فیشمع فیه دخول الواو وکالمنع فی المفردة اما الحصول ابرامادلا علی حصول
صفة غیر ثابتة فلکونه فعلا مثبتا فالفعلیة دل علی التجدد وعدم الثبوت والاثبات
دل علی الحصول واما المقارنة فلکونه مضارعا والمضارع کما یصلح للاستقبال یصلح للحال
ایضا اما علی تکثر مشترکا بینهما او بکون حقیقة فی الحال مجازا فی الاستقبال وهنا
نظر وهو ان الحال الذی هو قید لقول المضارع انما هو زمان المتکلم وقد مر ان
حقیقته جزء مفهوم قولنا واخر واوائل المستقبل والحال الذی یخ لصدوره یجب
ان یکون مقارنا لزمان وضع مضمون الفعل الیه والحال وهو قد یکون استقبالا
فالمضارع لا دخل لها فی المقارنة والاولی ان یقال ان المضارع المثبت
علی وزن اسم الفاعل لفظا وبتقدیره غیر مشبع دخول الواو فیه مثله ولما
کان هنا مظنة اعتراض وهو انه قد جا المضارع المثبت بالواو فی النثر
والنظم اشار الی جوابه بقوله واما ما جا فنحو قول بعض العرب قمت واصک وجهه
وقوله امر القیس عبد الله بن همام السلولی فلما خشیت اظافیرهم نجوت وارهنهم
مالکا فعل علی صنف السبب ای واما اصک وانا ارهنهم فیکون الجملة اسمیة فتشمع دخول
الواو ومثله قوله تع لم توذوننی وقد تعلمون انی رسول الله الیکم ای وانتم
قد تعلمون وقیل الاول امر بحوف واصک وجهه شاذ وانا ای نجوت وارهنهم
ضرورة وقال عبد القاهر وهی ای الواو فیهما ای فی قوله واصک وقوله وارهنهم
للعطف لا للحال ولیس المغرقت صاکا وجهه ونجوت راهنا مالکا بل المضارع
مغر الماضی والاصل قمت وصککت ونجوت ورهنت عدل فی لفظ الماضی الی المضارع
لحکایة الحال الماضیة ومعنا ان یفرض ان ما کان فی الزمان الماضی واقع
فرد الزمان یغیر عنه بلفظ المضارع کقوله ولقد امر علی اللئیم یسبنی ممعنی مررت
به اذا کان الفعل فرا الجملة مضارعا مثبتا ولم یکن الفعل مضارعا مثبتا فالامران
جایزان بغیر دخول الواو وترکه غیر ترجیح واما مجیه بالواو وهو کقراءة ابن
وکذا ان فاشیعا ولا تبغیانی بالتخفیف ای بخفیف النون فان للاخ للتی

دون التنبیر لثبوت النون التی هی علامة الرفع فتکون اخبارا فلا یصح عطفه
علی الامر قبله فیتعین کون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بشد
النون فانه نهی معطوف علی الاخر والنون للتاکید والمانع غیر الواو وفیما
اشار الیه بقوله وبحو مالک لا تؤمن بالله ای انت مشرک والمعنی لا تضع حال
حال کونک غیر مؤمن بالله وحینئذ یسبب عدم ایمانک والمضارع
المنفی بلا ان دل علی الحال فظاهر وان دل علی الاستقبال فلان
فی حیز انه منفی انما یدل علی عدم الحصول وان جاز ان یدل بالالتزام علی
حصول ما یقابل الصفة لکن الاصل المغایرة هو المطابقة والمراد بالمنفی ههنا
المنفی بما او لا دون لن لانها حرف استقبال ویشترط فی الجملة الواقعة حالا
خلوها عن حرف الاستقبال کالسین ولن ونحوهما وذلک لان هذه الحال والحال
الذی یقابل الاستقبال ولیتبانیا حقیقة لان لفظ یرکب فرقون نحو زید
غدا یرکب حال هذا المعنی غیر حال بالمعنی المقابل للاستقبال لانه لیس فی زمان
التکلم لکنهم استعملوا المصدر بالجملة الحالیة لعلم الاستقبال لشائع الحال و
الاستقبال فی الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفی بلفظ ما یجب ان یکون بدون الواو و
المضارع المجرد یصلح للحال فکیف اذا انضم الیه ما یدل بظاهره علی الحال و
هو ما وجوابه ان قوت الدلالة علی الحصول جوز ذلک قال الشیخ عبد القاهر و
قول مالک بن نصح • اقاد وادی وتوعدونی • وکنت ما بنتنی لوعید
ان کان ما بنة والجملة الداخلة علیها الواو فی موضع الحال والمعنی ووجدت
غیر منتهة بالوعید وغیر مبال به ولا مغر لحالها ناقضة وجعل الواو مزیدة وکذا
یجوز الامران فی دخول الواو والاکتفا بالضمیر ان کان الفعل فی الجملة الواقعة
ماضیا لفظا او معنی کقوله تع اجارا انی لکم نذیر فقد مر الکلام بالواو وقوله اذ جاؤکم
حصرت صدورهم بدون الواو وهذا ما هو ماض لفظا واما ای غیر معنی فمعنی المضارع
المنفی بلم او لما فان کلا منهما یقلب معنی المضارع الی الماضی واشار الی
اشلة ذلک بقوله وقوله ای لم یکونا علام ولم یکن الشر وقوله فما تغنی النذر

الافادة فصاص کردن
التنبیه باز داشتن

خراده فضل لم يسبهم سوء وقوله تع ام حسبتم ان ندخلوا الخ ولما يأتكم مثل
الذين خلوا من قبلكم واهل مثال المتقى مثلا مجردا عن الزمان والمكان ليطلع عليه
لكى لا يتوهم حضور حوادثه ثم اشار الى سبب جواز الامرين فى الماضى منفيا كان
او مثبتا بقوله فح اما النفى فلدلالته على الحصول اى حصول صيغة غير مقارنة لكونه على شرف
دخول المقارنة لكونه ماضيا والماضى لا تقارن الحال ولهذا اى ولعدم دلالته
على المقارنة شرط فى الماضى المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضى
من الحال ويريد هنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب بنفى الحال مقارنة
حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا مقارنة زمان التكلم واذا كان العامل و
الحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وانه غلط فانما
تقرب الماضى الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد وقع
الماضى سببا لعدم مقارنة مضمون العامل كما فى قولك جاز زيد ان اكرمه
وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التى هى زمان التكلم لوجب ان يصدر
المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقولنا سيجرى الامر بقاد ويجيء
الخائب يريد لعدم المقارنة للتقطع بان المضارع ههنا ليس بمعتبر الحال لوجود
وغاية ما يمكن ان يقرر المقام ان حالية الماضى واكتفائه بالنظر الى العامل
ولغلط قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استغنوا
بغلط الماضى والحالية ثانى فى الحال والماضى فى الجملة فانوا بالغلط قد لظاهر
الحالية وقالوا جاء زيد فرأسه الماضى وقد ركب كما منعوه اشتراط خلو الجملة
الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضى المثبت بالغلط قد يجرد استخدام
لغلط وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع فى زمان التكلم بالماضى الواقع قبله مدة
طويلة لكى تصديره بالغلط فيكثر منه صورة الاستبعاد كقول ابى العلاء
اصدقه فى مرثيته وقد امترت صحابته موسر بعد اياسه النسع وبالجملة يجب ان
يعلم ان الحال التى هى بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها فى الحال التى هى زمان
التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال النحاة فى اذا

قلت حيث وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز
ان يكون حالا اذا شرع فى الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه ملتبس بها مستديم
لها فلا تنقضى جزء منها جيء بالماضى وتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ
الماضى حالا لاقتضائه بالحال واما المضارع المنفى فلما جاز فيه الامران مع انتفاء
المقارنة والحصول ظاهرا لكونه ماضيا منفيا احتاج فى تخصيص المقارنة فيه الى
بيان فقال واما المنفى اى واما جواز الامرين فى الماضى المنفى فلدلالته على المقارنة
دون الحصول اما الاول اى دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق
اى للامتداد المنتفى من خبر الاثبات الى جزء الكلام كقولك مذ يوم زيد ولما ينفعه الندم
اى لعدم نفع الندم متصل بحال التكلم وعزبا اى غير متاهل ولم لاستغراق
مستقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اى استمرار ذلك الانتفاء وان
الانتفاء فيما بين زمان التكلم كوم يصرف زيد اليوم فحصل
اى المنفى او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اى على المقارنة عند
الاطلاق اى عند عدم التقييد بما يدل على الانتفاء وذلك الانتفاء كما فى قولنا
لم نضرب زيدا امس ولم نضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة
التجدد مع غير ان يكون الاصل استمراره فاذا اثبت ضرب مثلا كفى فى صدقه
وقوع الضرب فيه جزء من اجزاء الماضى واذا نفى ضرب افاد استغراق
النفى لجميع اجزاء زمان الماضى وذلك لانهم اراد وا بالنفى كما مر النفى والاثبات
المعتبرين فان واحدة طرفى النقيض فلو جعلوا النفى كالاثبات مفيدا لجزء
من الاجزاء لم يحقق التناقض بجواز ان يكون الجزء الذى كفوا فى الاثبات لوقوعه
مطلقا ولو مرة وقصدوا فى النفى الاستغراق اذ استمرار العدم اصعب وافل
فى استمرار الترك ولهذا كان النهى موجبا للتكرار دون الامر وكان فى
النفى اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وبخلفه اى بخلاف هذا
الكلام وان الاصل فى النفى الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم
لا يتقرر اى سبب بخلاف استمرار الوجود بقرار بقاء الحادث وهو استمرار

وجوده محتاج الى سبب موجود لانه وجود غير الوجود والوجود الحادث
لابد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب
بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم فالمراد ان استمرار
العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثره وانما هو مفتقر الى انتفاء علة الوجود
وبهذا اندفع قول من قال ان العدم لا يعلل وانما يعلل المحكوم به الوجود وبالجملة فالكلام
الاصلي في المنفي الاستمرار الحاصل في اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرف
ما فيه **واما انتفاء** اي عدم دلالة على الحصول فلكونه منتفيا
فعليه ان كانت الجملة **اسمية** فالمشهور **جوازه تركها** اي ترك الواو **ولعكس ما عرفت فالماضي**
المثبت اي لدلالته الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير
قابلة لدلالته على الدوام والثبات **نحو كلمه فوه الى في** وترجع عوده على بدئه
او كونها حالا فيمن يرجع فوه وعوده على الابتداء اي رجوعه على ما ابتدأه على ان المدعى
بمعرض المعقول **وان دخلوا** اي والمشهور ايضا ان دخول الواو **اولى** في تركها
لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية **على عدم الثبوت** مع ظهور الاستئناف فحسن زيادة
رابطة نحو فاذا هم خامدون اذا انتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة
او انتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى تذهب كثير من النحاة الى ان المجرد
الاسمية عن الواو ضعيف **وقال عبد القاهر كان الاسم** في الجملة الاسمية الحالية **ضمر ذي**
الحال وجئ الواو سواء كان جزء كما مر **نحو جاء زيد وهو يسرع** او اسما نحو جاء زيد
وهو مسرع وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتضم
اليه في الاثبات وتقدير المفرد في الاستئناف لها الاثبات وبذا
ما يمنع فرحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد
وجئ بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا فانك لا تجد سبيلا
الى ان تدخل يسرع فرصلة التي او تضمه اليه في الاثبات لان عادة ذكره لا
يكون حتى تقصد استئناف الجزء عنه بانه يسرع والا لكفت ترك المبتدأ بصيغة
وجملة لغو اذ البر وحري مجري ان تقول جاء زيد وعمرو يسرع امامه ثم

ثم ان لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا او عاينا فالاصل والقياس
ان لا يجئ الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن
قياسه واصله بصرف في التأويل ويوقع في التنبيه وذلك لان معنى قوله الى
في استأنفها ومعزوه على ابتدائه ذاهبا في طريقه الذي جاء فيه واما قوله
اذا لاقيت ابا مرة فان نسأله وجده حاضرا اجوادا الكرم فلان سبب
لعدم الخروج عن المعتاد في قوله وجده حاضرا عنده الجود والكرم
وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة
الواو كما جاء الماضي على ارادة قد في هذا الكلام وفي دلائل الاعجاز والذي يلوح
منه ان وجوب الواو في نحو جاء زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو
يسرع امامه او مسرعا او في مسفر نحو جاء وهو يسرع او مسرع وقال في
فرموضع آخر انك اذا قلت جاء زيد التف على كفه او خرج التاج عليه
كان كلاما نادرا لا يكاد يقع فر الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاء وهو متقلد سيفه
وخرج وهو لابس التاج فان المعنى على استئناف كلام وابتداء اثبات وانك
لم تردد جاء الى ان ذلك وكيف جاء وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز
تجريدها عن الواو الا بشرط التأويل والتشبيه بالمفرد وبهذا السر تكلم
صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان جملة الاسمية اذا
عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي العطف لان
واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاء زيد راجلا او
هو فارس كلام فصيح واما جاء زيد هو فارس فمجيء وذكره في قول بعضهم
بعض عدوا انه في موضع الحال الا ترى ان المعاد بين العاد بها الملبس والعاد بها قائلا
وتنزله منزلة المفرد وبهذا الخلاف جاء زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب
له ان فارسا وبهذا حكم بانه خبث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل
الاعجاز في انك اذا قلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة جاء مسرعا في انك اثبت
مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام جزءا واحدا كانك

قوله الكلي ما مر في الحاشية من جواز تركها
الصاقا لقيد لعدم دلالة على المقارنة
وفي الكشف جاز تركها لدلالة على الحصول وفي الكشف
جاز اتيانها لعدم دلالتها عليه فتدبر منه عفي عنه

قوله ان لم يكن بفضل
قوله ان كان غرض في الجملة الحالية
قوله فان الاصل
قوله فاجاب بقوله
قوله والذي يلوح منه لح وذلك لانه قال
قوله وان دخلوا الخ

قلت جاءني هذه الهيئة واذا قلت جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على الماضي اذ المبدأ ثابت الجملة الحالية ثم استانف جرا او ابتداء اثباتا ثانيا بما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ربط الجملة الحالية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وليستها واو الحال لان نحو جاءني كونها مجتلبة لضم الجملة الى الجملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة فرارا عما جاءت لربط جملة بلبس في شانها ان ترتبط بتمامها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزء المستغنى عن العائد لان في شانها ان ترتبط بتمامها والجملة في نحو جاءني وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزء الذي ليس في شانه ان يرتبط بتمامه ثم قال الشيخ **وان جعل على كتفه سيفا كان كذلك** اي في تلك الحالة **تركها** اي ترك الواو بخلاف قولنا اذا انكر بني بلدة او انكرتها **خرج جيش الترك الى الروم** اي الم تعرف قدري اهل بلدة ولم اعهم خرجت منهم وفارقتهم منكرا مصاحبا للترك الذي هو اكبر الطبور شكلا على ما في نزهة الجليل غير منظر لاسفار الصبح فقوله على سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ **انما كان كذلك** اي كون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على غير الحال لانه سببا او مبنى ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف قد يقدر باسم الفاعل كما ان الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف ولعله انما اختار تقدير الظرف باسم فاعل لرجوعه الى اصل الحال وهو المفرد ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو فقبيل كقوله ﷺ وان امرأ مات وله ودية في الارض موماة وبيداء ملمع والعالم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير لامتنع مجيئها بالواو هذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا التنوع والجزالة فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الجزالة والتنوع ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي لا يقال انه اخير تقديره بالمفرد مع ان الاصل

يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو في المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد وقائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والاول لا يجوز فيه ترك الواو والاخيران مما يمتنع فيه الواو في اكثر هذا الكثير فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف والواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما هلكنا في قرية الا ولها كتاب معلوم وفي كلام الشيخ اشعار بقوله **ويحسن الترك** اي ترك الواو **اذا دخل حرف على المبدأ** لحصول مزيد الربط بتكرير العامل **كقوله** ﷺ **فاذا ان مخرنبق كانما** الحرف نوع من الارتباط كقولنا مر الفرزدق فعلت كذا ان مخرنبق كانما **بني حواليّ الاسود** بجانبي حراد اذا غضب فقوله مخرنبق الاسود جملة اسمية وقعت حالا في محل المفعول به وهو كانما والعامل فيه ما في حرف التشبيه من معنى الفعل **ويحسن الترك** ايضا **اذا وقع الجملة** الاسمية الحالية **بعد مفرد حال كقوله** ﷺ ابن الرومي **والله يبقيك لنا سالما برد اكى يتجمل وتعظيم** فهذه الجملة حال ولو لم يقدر بها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهو ان يكون احوال معدودة صاحبها واحد كالكاف في يمشي كما ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهو ان يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال الذي قبله مثل ان يجعل قوله برد اكى يتجمل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ كخوفه آتى في وابسطوا بعضكم لبعض عدو او خبرا كخوفه جدثه حاضراه الجود والكرم فلا يجب لضعفه بمجرد تأخر الواو ولكون الرابط في اول الجملة وهذا الذي ذكره في هذا الفصل وان كان هو الغالب فقد جاء في القرآن ما يخالفه كقوله تعالى ﴿ادخلوها بسلام آمنين﴾ ونحو ذلك كثير

الباب السادس من الايجاز والاطناب والمساواة السكاكي واما الايجاز

والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى غير

قال الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام اتم منه وكذا المطنب انما يكون

مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا تسير الكلام فيهما الا بتر ك التحقيق والتغير

يعني لا يمكن ان يعرف الايجاز والاطناب الا بعد التحقيق والتغيير ان الايجاز بهذا المعنى في الكلام الموجز

وبذلك المعنى الاطناب اذا قيس كلام موجز بالنسبة الى كلام يفي هو بعينه مطنبا

بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن التحقيق والتحديد بان هذا ايجاز وذلك اطناب

والمساواة امر اضافي عام عرفي اي والامر بالمساواة امر عام يعرفه اهل العرف

وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة ولا بلاغة ولا عي وفهاهة امر

كلامهم ومجاري عرفهم في ادائهم المعاني عند المحاورات والمعاملات وهو اي هذا الكلام

لا تجد امر الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا بد من

الفصاحة لان عرضهم ادائية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت

ومجردة تالية تخرجها عن حكم التعقيد فالايجاز اذا المعهود ذكره في عبارة المتعارف

والاطناب اداء اكثر منها ثم الاحتضار لكونه نسبيا يرجع تارة الى كون

عبارة المتعارف اكثر وتارة اخرى الى كون المقام خليقا باسهاب حاذر اي

من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد حاذر متعارف الاوساط على

ما سبق الى بعض الاوهام بغير قرينة يوصف الكلام بالاحتضار لكونه اقل من عبارة

المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر

كقوله يا رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا فانه اطنب بالنسبة

الى المتعارف وهو قوله يا رب بحذف حرف النداء وبالاضافة الى ياء المتكلم

مقام بيان اقتراف الذنب والمقام المناسب فيه الايجاز بالحذف لان

المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه

كما مر وقد يحذف المسند اليه كما في قوله رب اني وهن العظم مني وقد

اعتبر هذين المعنيين في الاطناب الفاضل زكريا الانصاري في الفرق بين الايجاز والاطناب

والايجاز والتسوية بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز والتغير

الخ وبين الاطناب فتأمل وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز

والاحتضار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاحتضار بالنسبة

الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاحتضار على كونه

اقل في المتعارف اللهم الا ان يقال الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو

بالنسبة الى مقتضى المقام لم يعد عن الصواب وفيه تطر لان كون التسوية نسبيا لا يغير

تغير تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد يحقق تعاينها

وتعرف تعريفات يليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد ان

عدم تيسر تحقيقه انما لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر في الكلام ايجاز و

ذلك اطناب عاما مرورا بحيث لا يتغير ولا يختلف ليس المراد انه لا يمكن ان يبين بعضها

اصلا لان ما ذكره السكاكي لبعضها ثم ان بناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال

ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل في المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا

بالكلام البسيط من الكلام المذكور رد الى الجادة لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط

وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط

حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ

قوالب المعاني والعادة جارية في المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر

والتعرف من ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هي من دأب البلغاء واما المتوسطون

من الحال والبلغاء فليهم في تفهيم المقاصد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في

الحوادث اليومية بديل بحسب الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء

وغيرهم غالبا على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط
الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اين مقام البسط
البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي البسط عليه مما مر بيانه في ذلك فراجع الاتواب
الناصع عارد الى الجهالة والاول الى الصواب او الى انهم ان يتي التعبير عن
المعنى اما ان يعبر بلفظ مساو له او لا الى اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا والناقص
اما ان يكون وافيا او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه خمسة طرق يتطرق منها
بقوله واثنان منها مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو ما ذكره اصله
بلفظ مساو لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه وافٍ او بلفظ زائد عليه لفائدة
فالمساوي واف لان تعبير اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا
عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واخر بوافٍ عن الاخلال
وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير وافٍ ببيانه كقوله امرؤ القيس بن
الحجر الكندي ولقد غنيت هناك في ظل الكوكب اي الحي والجماعة من اي عيش
عاش كذا امر مكروه ذاكرا منعوتا بانني انا عم وفي ظلال العقل يعني ان اصل مراده ان العيش
انا عم في ظلال الكوكب حيث في العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير وافٍ بذلك
فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به غير العيش الناعم
انما هو عيش الجهلة الخمق دون العقلاء المتأملين في عواقب الامور فجعل مطلق العيش
في ظلال الكوكب كناية عن غير العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء و
المبصرين في امورهم واشارة لطف وجه الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة
لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل خبرته لو ذكر ان عم
وفي ظلال العقل لكان كالتكرار وينبغي عن ذلك لفظ الظلال واخر لعامة
عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ
الزائد متعينا نحو قول عدي بن الارشي بذكر غدر الزباء بالحجر بن الارشي
وقد وثق الاديم كراهيشية واتى اي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين
بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التقدير التقطع بواتراهن عرقا في باطن

قوله ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا عبرة به بل هو كما هو اللفظ يقولونه بلا عبرة لكلا لفظ المهملة التي هي احد حروف النفي ولم لأن لفظ لهم لان القول الذي هو عبارة عن لفظ مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم المساواة قدمها لانها الاصل والمقيس عليه نحو لا يخيق المكر السيء الا باهله وقول ابن قميئة لا يخاطب اياقابوس فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنأى هو اسم الموضع من النأي بمعنى البعد عنك واسع اي ذو وسعة وبعد شبه بالليل لانه وصف فعال بحط وهو له والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان بعد فضارا الى اقصر الارض لسعة ملكه وطول يده ولان لسنة جميع الآفاق مطيعة لاوامره بردا الهارب اليه فان قيل كلا التأخير غير صحيح لان في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون الكلام مساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظي ورعاية لقواعد النحوية في عيان يوقف عليه تأدية اصل المراد حتى لو صرح به لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصا في اصل المراد مما لا يقول به صريح كثير في النحاة بل مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء الا بجاز نحو بالنصر وهو ليس بحذف يكون ولكم في القصاص حيوة فان معناه كثير والنفع لان المراد به ان الانسان اذا علم انه ان قتل قتل كان ذلك داعيا وصادا له عن القتل فاوجد الانتفاء القتل الذي هو القصاص كثيرا في قتل الناس لبعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فان قلت ليس في حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت بل يسد الظرف مسده ووجب تركه لعدم احتياج تأدية اصل المراد اليه حتى لو كان لفظيا صح ان ليس في حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو مجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بفعل وفضله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة على ما كان عليهم او وجه كلام في هذا العز وهو قوله العلم الذي للقتل انفى للقتل بخلوف ما ناظره اي للفظ الذي ناظر قولهم القتل

انفى للقتل منه اي في قوله ولكم في القصاص حيوة وما ناظره منه هو في القصاص حيوة لان قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والا عشرة وحروف انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الاعجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة والفضل العظيم الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشمل على التصريح بها وما بعده نكر حيوة للتعظيم اي مع التعظيم اي مع تعظيم القصاص اياهم عما كانوا عليه قبل جاءوا بواحد فالمعنى لكم في هذا الخبر الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة او النوعه عطف على العظيم اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهو الحياة الحاصلة للمقتول اي الذي قصد قتله والقاتل اي الذي يقصد القتل بالارتداع في القتل لوقوع العلم بالقصاص في القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو في العقبى واطراد اي كبر قوله ولكم في القصاص حيوة بشرط لان لا قصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انتفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انتفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي وبخلو قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار في حيث انه تكرار في عيوب الكلام بمعنى ان مانع عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من محسنات الكلام قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كلا في اللفظ بمعنى آخر واستغناء اي وباستغنائه ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج الى ان القتل اتى للقتل في تركه والمطابقة اي وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجح ايضا بمجانبة مزاعة وهو ان القصاص قتل وثبوت

للوجوه وقد جعل مكانا وظرفا للوجوه وبسلامته عن توالي الاسباب الموجبة التي
بتفصيل سلامته الكلام خلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حروفه منحيث هي سلامة الا
في موضع واحد وبخلوه عن المستعمل عليه قولهم في الشخص بحسب اللفظ وهو ان
الشيء ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك غاية محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدا
للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدا المنكر مثل في الدار رجل
لا يفيد الاختصاص **والايجاز بالحذف** عطف على الايجاز بالقصر وهو ما يكون بحذف
شيء **والمحذوف اما جزء جملة** يعني ان ما يحذف يدل على جزء جملة **كقولك لمن قال**
من قرأ اي اهل القرية **او موصوف** كقول العرجي **انا ابن جلا** او **طلاع الثنايا** اي
اضع العمامة تعرفوني اثنيته العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب للصعاب
الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشفت امره او جلا الامور اي كشفها فحذف
الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون
الموصوف بعضا قبل في المجرور منها او بفي كقوله تع وسهم جون ذلك وكقولك
ما في القوم دون بكر او غيره نادرا لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف
الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كزيد في قوله يثبت اخوا
بني زيد ظل علينا لئام وقيد لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما نوهنا به بعض
النحاة لان هذا الوزن ليس فيما يخص بالفعل ولانه اولى زيادة العلل
وتحقيق ذلك ان العلل المنقول الى العلمية اذا عبر به ضمير فاعله وجعلت الجملة علما فهو محكي
والا فمحكيه حكم المعرف بالاضافة وعدمه **او صفة** كقولك كان زيد **ملكا جده ملك** اي كل
مدينة **ضخم او نحوها** كسائية وغيرها مما يوصف به المعبر
دليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيها فانه يدل على ان الملك كان انما يتخذ
الضخم دون المعيبة **شرط كامر** فراجع باب الانشاء **او جواب شرط اما بمجرد الاقتضاء**
كقولك ان اقبل القوم فانهم راكبون اي اعتمادكم وما ضمنكم لعلكم ترحمون **او بأي**
اعتماد كان اي سواء كان المسند اليه والمسند
وكان متعلقات الفعل من المفعول
والحال وغيرها من المتعلقات
ولذا قال الشارح المراد بجزء الجملة
ما يعم ركني الكلام ولا يكون فضلة
او فضلة فقد يكون ركنا من الجملة
وسيصرح
بالقيد
المزبور

على قوله لمجرد الاختصار يعني كون حذف جواب الشرط للدلالة **على انه** اي
جواب الشرط **متى لا يخل به الوصف او ليذهب نفس السامع كل مذهب**
مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر المحتشم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه
يغيظ ربما سهل امره عنده الا ترى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن فعلت
كذا لاضربنك ولم يحلف على المظنون المعرضة للوعيد فالاكثر احرى ان لا يفعل
هو اخذا على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال المسيح اذا رأيتني شاتما او
ساكتا حال الافطار له بما لم تحل به لا تبادر بالجواب **مثالهما** اي مثال الحذف
للدلالة على انه لا يخل به الوصف والحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب
ممكن **قوله تع ولو ترى اذ وقفوا على النار** اي ولو ترى اذا الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى
اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ونحو قوله تع ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت
ابو اياها **او غيرذلك** عطف على قوله جواب الشرط اي او المحذوف غير ذلك مما
كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر قبل الباب السابق وكالحال نحو
البر الكر بسبر اي منه والمشتى نحو زيد حاتما ليس الا والمضاف نحو يزدري اعيني
وجهه الاسد ونحو يا رب ويا غلام ونحو ان القوم والفخر والمال عشرة
جواب اما نحو فاما اسلما وتثنية للخبر وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي
منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده
وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا **واما جملة** عطف
على اما جزء جملة **مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل** اي فعل ما فعل
ومنه قول ابي الطيب اني الزمان بنوه في شبيبته فسرهم وآتاه على
الهرم ابرقا **او سبب لمذكور** نحو قولنا قتل اخرب العصا الحجر فالتقوا
ان ذرت فصرت بها فيكون قوله فصرت بها جملة محذوفة هي سبب لمذكور وهو قوله
فالتقوا ومنه قوله كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين فاختلفوا فيه
الله دليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ونحو ان لم تعذبه فانه عبدك
قد تعرض فيكون المحذوف جزاء جملة هي شرط كقوله تع فالله هو الولي ان يحذوا

Ms. 746

العام الذي هو منطه الرحمة ليكون اسد لان النزاد اذا جاز في حيث لا يجب
كان اعم كما ان الجر اذا جاز في حيث لا يجب كان اتر فكيف اذا جاز النزع في حيث
يجب الجر ولذلك كانت الصاعقة في العذاب المستغرق المجتاح في حيث يقع الفرق
وبدا لهم في الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي
بعد طلب شرح الشيء انما له اي للطالب وصدري بعد تغيره اي بشرح ذلك الشيء وايضا
وبدا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض المذكورة وقد
يكون ذلك لشحم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تع وقيضنا اليه ذلك الامر ان دابر
هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله واذ يرفع ابرهيم القواعد من البيت واسمعيل
لم يقل قواعد البيت لاضافة ومنه اي في الايضاح بعد الابهام باب نعم
على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصاص
كقولك نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا اتهم فيه الفاعل اولا
وفي ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مستمر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل
الاطناب وتعم الاحتجاز والمساواة وبهذا تواتي اصطلاح السكاكي ووجه حسنه
ان حسن باب نعم سوى ما ذكر في الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في صورة
الاعتدال نظرا الى ان الاطناب مزوجة حيث لم يقل نعم زيد والى الاحتجاز في
وجه حذف المبتدا الذي هو صدر الاستئناف وابهام المجمع بين المتنافيين الاحتجاز
والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان المجمع بين المتنافيين يوجب
المستطرفة اكثر يظهر في النفس عند وجدانها اثرا وانفعالا عجيبا وانما قال ابهام
الجمع لان حقيقة جميع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما
على شيء واحد في زمان واحد في جهة واحدة وبهذا يمتاز عن نحو ومن اي في الايضاح
بعد الابهام التوشيح وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى او جمع يصلح ان يقسم الى
شيئين او اشياء بينهما نسبة بان يذكر اولا ما يقتضي شيئا ثانيا لا بعينه
ثم يؤتى بما يصلح لكل واحد من ذلك الشيء على التعيين على الاول نحو
ولو اريد الاختصار لقيل وشيب في الرحل وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح
لما سبق وليس في التوشيح كالتشريع لف القطع المذكور فكانه يجعل التعبير

ع المعز الواحد بالمتر المفسر بالاسمين يترتب الفظ بعد الذف واما ذكر
الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ويغتفر ذكره بعده
لتكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو قال واما بعطف
الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى
كانه ليس من جنس العام نظرا للتغاير في الوصف اعتبارا للتغاير الذاتي يعني انه لما
امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء آخر
مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه
والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة اي الوسطى
في الصلوة او التنصيص في قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول
الاكثرين ومنه قوله تع قل من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال
وقد يكون في كلام نحو قوله تع ولكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف
وينهون عن المنكر ومنه قوله تع اصبروا وصابروا والمراد بالمصابرة باب في
الصبر وكذا بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة
لا تطويلا نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع و
تنبيه على انه لا ينبغي للناظر ان يغتر بزخارف الدنيا جمع همته وان لا يهتم بتدبيره وسوف
تعلمون انذار ثان وتأكيد للاول او تهديد على التهكم اي سوف تعلمون الخطأ فيما انتم
عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكريره تأكيد للردع والانذار
وفي الايمان بالنظم ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما يقول
الناصح اقول لك ثم اقول لا تفعل وذلك لان اصل ثم التراخي
الزماني لكنه قد يجيء للتدرج في الارتقاء في غير الاخبار التراخي
والبعد بحسب الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا كرر
الاول بالنظم نحو والله ثم والله وكقوله تع وما ادريك ما يوم الدين ثم
ما ادريك ما يوم الدين وفي تكرير زيادة التنبيه على ما ينبغي التهمم والاهتمام
عن سنة الغفلة ليحل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تع وقال الذي آمن يا قوم

148

اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله اتبعوا المرسلين
الرسول مهتد لانه لكي فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب فى الرسل
اى لا يخسرون معهم شيئا فى دينكم وقد يكون صحة دنياكم فينتظم لكم خير الدنيا
والآخرة واما التذييل وهو التعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اى معنى الجملة
الاولى للتوكيد علة التعقيب فالتذييل اعم فى الامثال من جهة انه يكون فى ضمن الكلام
وغيره واخص منه من جهة ان الامثال قد يكون بغير الجملة والتذييل تاكيد وهو
اى التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل
توقف على ما قبله كقولك خذ ذلك عن بنيامين ما كفروا وهل نجازى الا الكفور على وجه
وهو ان يكون المعنى وهل نجازى ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله
واحترز به عن الوجه الآخر وهو ان يكون الجزاء عاما لكل مكافاة يستقل بافادة
فى معنى المعاقبة فى قوله حزيناهم بما كفروا ومعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازى
الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون فى الضرب الثانى لاستقلاله بافادة
المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة التى هى حكم كليا منفصلا عما قبلها جاريا
مجرى الامثال فى الاستقلال وقصد الاستدلال كقولك جاء الحق وزهق الباطل
ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك
الخلد افائن مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افائن مت فهم الخالدون
تذييل فى الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت فى الضرب الثانى تذييل
تذييل على ما قبله وهو ايضا ان التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا ينبئ عن ان
هذا التقسيم للتذييل مطلقا يعنى قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا
ينقسم بتقسيم اخرى اى قسم اخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا التقسيم للضرب
الثانى كما توهم نظرا الى الامثلة بعض من لم ينبه بالقرينة فالتذييل الذى

يكون تأكيد الجملة التي قبله اما ليكون تأكيد منطوق كقوله الآتي فان زهوق الباطل
منطوق قوله وزهق الباطل واما ان يكون تأكيد مفهوم كقولك ابن قولا انا قبله البيانيون
والبيت ومستبق اخا لا تلمه جال على اخا لعوم لوقوعه في سياق النفي وعلى ضمير المخاطب
في تلم حسن مرادا لمعرفة لا خاف به والتأمل يغني لا تقدر على استبقاء مودة
اخ حال كونك ممن لا تلمه ولا تصلح على شعث اي تفرق وذهب حصال اي
الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال وصيد البيت في المفهوم عاطفي
الكامل من الرجال والمهذب تأكيد لذلك ونفر لان الاستفهام فيه للانكار
اي لا مهذب في الرجال واما بالبخل وسمي الاخر حراس بانه لان الاخر حراس هو الثوب
والاخر ازعج الشر وفيه توقع عن ابهام خلاف المقصود وهو ان يوهم في
كلام يوهم خلاف المقصود فاعتبه اي يوصل بشيء يدفع ذلك الابهام وذكر ان ابهام
لان ما يدفع الابهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله
اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي غير مفسد الديار وهو حال من فاعل اسقى غير
قوله صوب الربيع اي نزول المطر وفي توقعه الربيع الوديق اي شبيه اي بشبل لان نزول
المطر قد يكون سببا لخراب الديار وقد لا فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها
والثاني كقولك قوله في سوف يأتي اليه بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين
اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان
ذلك لضعفهم فأتى بسبيل الكمال بقوله اعزة على الكافرين فدفع هذا الوهم و
اشعر بأن ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذا عدي الذل بعلى لتضمين معنى العطف
كأنه قيل عاطفين عليهم على وجه الذل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة
على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن
هذا القسم قول الخنساء
حليم اذا ما الحلم زين اهله ... مع الحلم في عين العدو مهيب
فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لأوهم ان ذلك في عين اهله فقط فاردف بما دل
على ان حلمه في عين عدوه ايضا مهيب لا يجترأ عليه فان قيل لم لا يجوز ان يكون
مع الحلم في عين العدو مهيبا من غير ان يكون حليما قلت لان الحليم قد يهاب
لما يرى من بطشه وشدته فاذا علم ان حلمه عن قدرة وعلم ان عفوه عن كرم
زال عنه الهيبة وحل محلها المحبة والمودة

قوله لانه اي لان الصلة حال سواء كانت للعموم او للخصوص والحس حال
صفة الخاطب والفاعل والمفعول فهذه احوال عما تتعلق به الا الفرعية وليس
صفة لانها لان المعنى على انك لست تستفتح حالة وانما ان
لتصح وقوعه حالة وليس حصال وانما المراد
دون الصفة
اطول
وهذا احد
قوله وحسن ان يكون الا يوقف بالتأمل اقول وذلك ان المقام
يقتضي التعميم فلو كان وصفا لم يكن قوله اذا عما لان
الوصف يتقيد بما يتعلق به والمعنى على انه لا يلين حصالك
عليه قوله اي الرجال المهذب واذا جعل وصفا كان
بابك لا تلمه لا تقدر على استيفاء مودة الخ موصوف
وانت انظام معنى ما بعد
كالا يخفى بسديد

المقصد
بعضهم ما تقابل
بعضه العربية كونه فضلة
على حد صبه غير فاعله
الله عنا فانه لا يوقى والباء زائدة
والتتميم
والتكميل بابا التكملة والتتميم عن فوائد
خلاف الوقاية لا بانه لا يكون في كلام يوهم خلاف
المعنى اذ لا مانع من اجتماع
التتميم والتكميل
عصام

اذا اما الحليم زين اهله وهو انه غير حليم خبر لا يكون الحلم زينا لاهله فان قولنا
فكم حليما خبر لا يحسن الحلم مهيبا فانه غير العدو ولا فخ فيكون هذا نفيا لتأكيد
المفهوم لا نكيلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان قولنا لا يكون حليما حسن
لا يحسن الحلم يكون مهيبا في غير العدو لجواز ان يكون غضبه مهابا ولا يخفى
ما فيه والذي يخطر بالبال ان غير الاسلوب ادق مما يشعر به كلام المصنف وان
المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم توهم انه في تلك
الحالة ليس مهيبا لما به من الشدة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة
فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في غير العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة
يحسن فيها الحلم يكون مهابا به العدو وليكمل مهابته في صدره فكيف في غير تلك الحالة
واما بالتتميم وهو ان يوتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بنكتة كقوله
يحبون ان يطعموا الطعام على حبه في وحبه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام
اي يطعمون مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله اي يطعمون على حب
لله فلا يكون فيه لانه لا دلالة على قلة المدة فقوله سبحانه
الذي اسرى بعبده ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على قلة
المدة وانه اسرى في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يوتى في اثناء الكلام
او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة سوى دفع الابهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل
مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد بالصال الكلامين ان
يكون الثاني بيانا للاول او تأكيدا له او بدلا منه كالتي في قوله ويحلون
لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بعد تمام العمل وقف
في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على لله البنات والنكتة
فيه تنزيه الله وتقدسه عما ينسبون اليه والاعتراض ايضا كالتي في قول
عوف بن محلم الشيباني ثكوكيره وضيفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي
الى ترجمان حتى تترجم كلامه اذ افرده لسانا آخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم
ان وخبرها

ان وجرنا والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة
وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله واتخذ الله ابراهيم خليلا انها
اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو الا هل اتاها والحوادث جمة فانها تاكيد وجوب اتباع ظنه ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى وشله
ما ذكره في قوله والله اعلم بما وصفت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض سيق قوله
انا وصفناها انثى وقوله والله اعلم بما وضعت بمنزلة اعتراض بين الشيئين
بالحال والعراق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله الحكم العجل
واثم ظالمون ان قوله واثم ظالمون حال اي عجلتم العجل واثم واضعون
العبادة غير مواضعها او اعتراض بر واثم قوم عادتكم الظلم والبغي
فرقوله اي وكالشاء في قول الشاعر واعلم علما اريبة ان سوف يأتي كل ما قدرا
ان هي المخففة من الثقيلة وضمير الشان محذوف يعني ان المقدورات آتية البتة
وان وقع فيها تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه
بيان علم وصفوله والفاء اعتراضية وفيها نائبة عن الشرطية وجاءا بر وفي الاعراض
الذي وقع بين كلامين هو اكثر من جملة الله كان الواقع هو بينه اكثر من جملة فقوله
فاتقوا من حرث اركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم
حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض بين كلامين متصلين بحسب المعنى وان اشار الى انفصالهما بقوله فان فقوله نساؤكم حرث لكم
بيان لقوله فاتوا من حرث اركم الله يعني ان المأتي الذي اركم به هو مكان
الحرث لان الغرض الاصلي من الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوا من
الادبار حيث تاتي منه هذا الغرض وانكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امر به والتنفير عما نهى عنه وفي نكتة الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد
في امر علق بهما كقوله في ووصينا الانسان بوالديه حسنا الآية وهنا عادين
وصاية عاجز ان اشكر يا نفسي ووصينا وقوله جملة اعتراض بينهما اجابا
للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكر اجلها العظيم مفردا ومنها المطابقة

والاستعطاف في قول ابا الطيب وخوق قلب لو رأيت لهيبه يا جنتي
لربت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع الجهنم وللاستعطاف ومنها
بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره لبيد ولو فراق ليس
ولا وصله يصفون فكاريه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب
فبين سببه بان في الناس راحة وقال قوم قد يكون الكذب اي في الاعراض غير
ما ذكر مما سوى دفع الابهام بل يجوز ان يكون الاعراض لدفع ابهام خلاف
المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه بعد ان الفاعل بان الكذب في الاعراض قد يكون دفع
الابهام الضار او غيره فقيد مجوز فرقه منهم وقوع الاعراض آخر جملة لا تليها
جملة مستقلة بها بان لا تليها جملة اصلا فيكون الاعراض في آخر الكلام او تليها
جملة غير

بوا فراشا الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لكنه تمام فشمل الاغراض
بهذا التفسير بعض صور التكميل وبعض صور التتميم والتكميل وهو ما يكون واقعا فراشا الكلام
او بين كلامين متصلين معنى ولغير بكلامه عما ذكرنا ظاهرا واما عما ذكره في الايضاح
حيث قال وفرقة تشترط في الاغراض ان يكون فراشا الكلام او بين كلامين متصلين
معنى كذلك لا تشترط ان تكون جملة او اكثر فيشمل ما اتى بتتميم ما كان واقعا في احد
الموضعين فراشا الكلام او بين كلامين متصلين وفي التكميل ما كان واقعا في احد
الموضعين لا محل له من الاعراب ذلك التتميم كان او اقل من جملة او اكثر فيه خلال لانا
ان نشترط في الاغراض عندهم اولا ان لا يكون له محل من الاعراب او لا نشترط
فان اشترط ذلك لم يصح تحريره كونه غير جملة لان المفرد لا بد له من الاعراب
ولم يشمل شيئا في التتميم اصلا لانه انما يكون لنقصة ولا بد للنقصة من اعراب ولئن
لم نشترط ملاحاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل في التكميل ما كان واقعا
في احد الموضعين سواء كان له محل من الاعراب او لا بكثير التهم الا ان قوله ان
الاغراض اذا كان جملة نشترط عندهم لا نه لا يكون لها محل من الاعراب واما
قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر منهم لان ما هو اقل من الجملة لا بد في ان يكمل الاغراض
فتى الجملة كلاما لا يخ عن خطب واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد
الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تع الذين يحملون العرش ومن حوله
يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر لم يكونوا يؤمنون به
لان ايمانهم لا ينكره غيرهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره
اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتجلى به حملة العرش ومن حوله
ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر لان الملل
فيها وقع الاشكال اتى اورد في المصنف هذا المقام قولهم رأيته بعيني وقوله تعالى
ويقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد اتى فيه
بفضلة لنكتة هي ان تأكيد والدلالة على ان هذا القول يجري على السنتهم فيجوز ان
تريد في علم فر الغلب ومنها قوله تع تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة

اذا رجعتم لا ريب انه نوتهم الاباحة فان الواو تجيء للاباحة نحو جالس الحسن او
ابن سيرين الا يريد انه نوتهم لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان مشكلا وفيه نظر
لانه قد يكون في باب التكميل وغير الاتيان بما يدفع خلاف المقصد ومنها قوله اذا
جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فانه لو اقتصر لتركك قوله والله يعلم انك لرسوله لكان مساقا لانه
يكذب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم
كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه انما في قبيل التكميل وفي الاغراض يجوز
كون النكتة فيه دفع الابهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب
باعتبار كونه ناقصا عما به وفي اصل المراد او زائدا عليه فكذلك قد يوصف
الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى الكلام
آخر مساو له اي له ذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول الا تمام نقصة اي
لعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سوداء اي سنادة وغمامة ولو برزت في زي
عذراء تاهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التي نهد ثديها
اي ارتفع وقوله اي وكقول الشاعر الآخر ولكن بغاره الى جانب الفقر
اذا كانت العليا في جانب الفقر اراد بالعز هيئة اعني الراحة والنعمة
المجتبى بالعز ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة وهو
لصيغة بالميل الى المعالي مضرب اي تمام الجار بالنسبة الى هذا البيت لبساطته
له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز
يجوز ان يكون الجار اما بتغيير الكلمتين او بان يكون مساواة وان يكون اطنابا او
كذا مثل هذا الاطناب وتقربنا اي في هذا القبيل قوله تع وسئل عما يفعلون وهم
يسألون وقول الحماسي ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا
اي لغرما نريد بغيره في قول غيرنا واحدا لا يجري على الاغراض على انقياد
لهوانا واقتداء الرجل نصيف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في
المهمات الى رأيهم فالآية الجار بالنسبة الى البيت والمثال يقرب لان

فرالآية تشمل كل فعل والبيت مخصص بالقبول وان كان يلزم منه عموم الافعال الغير
والله اعلم تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه ونحمده على اجزيل نواله ونصلي
على النبي محمد وآله وكل له التوفيق لاتمام الغير الآخرين منه وجوده

الفن الثالث علم البيان

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه
جزأ في علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من
التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح
الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي تقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول
والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني فليس التقدير علم المعاني
اي ادراكها او الاعتقاد بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره
القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة بقصر الخاص واراد بالطرق
التراكيب والدلالة الدلالة العقلية بلا سبب والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول
تعتقد بها على ايراد كل معنى واحد على فصد المتكلم واراده بتراكيب يكون
بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف في ليس لهذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد
زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة
على انه لو اورد معان متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معنى من البعض
الآخر على معانيه لم يكن ذلك في البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح
الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة
دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك في
علم البيان ولا حاجة الى ان يقول في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح
هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح
الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء بالتفسير المذكور للمعنى الواحد
يخرج عليه الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر
والليث والجارث على ان الاختلاف في الوضوح حاصل باعتبار القوم فدلالات
الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكر هنا او ما في تعريفه بمعرفة

يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة بمعنى فهم الشيء منه صفة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى في اللفظ وانتهابه منه مركب لا يمكن اشتمالها منه الا بواسطة تمثل المعنى في اللفظ فيتهم منه المعنى الذي هي صفة فوق اللفظ متصف باتهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وبهذا تمثل فوقهم الحصول صورة الشيء في العقل اذا عرف ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما عام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على اعم منه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وليس الاول اعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي المنسوبة الى الوضع وليس كذلك الاخران اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل بحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطوق يستويان في انهما وضعية معتبر ان للوضع مدخلا فيهما وبخصوص العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا وبخص الاول بما يقابل الاخيرين اي اللفظ والمعنى وان خص بالفهم لكون الجزء فهم المعنى الموضوع له والالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ منزكا بين الجزء والكل واريد به الكل والاخير دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل بتضمن واذا اريد به الجزء دلالته على الموضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل بمطابقة وكذا اللفظ المنزكة بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واخير دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم فمع انه موضوع يصدق عليها انها دلالة اللفظ على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام ومع هذا يتم الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد بتعريفها دلالات حين ما تقع في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشير الى التعريف فلا بأس بان يترك

بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له فمن حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على اللازم الخارج من حيث انه لازم خارج وقد علم بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادته جاء على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى فهم ذلك المعنى منه فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر ولو يراد لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد قد ذلك المعنى له كان تمام الموضوع له مطابقة وان كان جزأ فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا ينفي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا نطقون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كان من المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا او التزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجماع ببراءة الذمة لان امتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة فسلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة تام تضمن وانهما اخذت ليصدق عليه تعريفا الاخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالجيئية مما لا بد منه وشرط ايضا شرط الالتزام ان يكون الملزوم الذهني للموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على القول

او بعد ان عرف القرائن و الا كانت نسبته الخارج الى الموضوع له كنسبة باقي
الخارجات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح **و لو لاعتقاد**
العرف او غيره اي و لو كان ذلك اللزوم الذهني مما يتبادر اعتقادا انما طلب
لسبب عرفي عام لانه المفهوم في اطلاق العرف او غيره كالشرع و اصطلاح
ارباب الصناعة و غير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص و كلام ابن الحاجب في
اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني و وجه العلامة في شرحه بان
بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى
سواء كان الفهم لسبب اللزوم بينهما ذهنا او غيره في قرائن الاحوال و الاظهر
ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل
المسمى لان مغاير اللزوم عدم الانفكاك و ظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم تخرج
كثير من معاني المجازات و الكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكد دلالة الالتزام
ان تخطر ببال احد في الوضوح و الخفاء **و الا فاللزوم** اي ان لم يكن اللزوم الذهني
فمراد بالوضوح **لانه يتبادر** اي بالدلالات المطابقة **لان السامع ليس له كان عالما**
بوضع الالفاظ لذلك المعنى **لم يكن بعضها اوضح** دلالة عليه من بعض **و الا** اي و ان لم يكن عالما بوضع
الالفاظ **لم يكن كل و احد** من الالفاظ **دالا عليه** لتوقف الفهم على العلم بوضع مثلا
اذا قلنا هذه بشبه الورد فانا مع انا كان عالما بوضع المفردات و الهيئة
التركيبية مشكل ان يكون كلام لو دري بهذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من
دلالة قولنا هذه بشبه الورد اذ ما من مقام كل كلمة منها مبادرا و فهما
فالسامع ان كان عالما بوضعها لذلك المعنى كان فهمه اياه مع المراد فات
فهمه اياه في تلك الكلمات في غير تلك الوقت و ان لم يكن بوضعها لذلك لم يفهم
ذلك المعنى اصلا و انما قال و الا لم يكن كل واحد منها دالا دون لئلا يقول لم يكن
واحد منها دالا لان المفهوم و المقصود في قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه
عالم بوضع كل واحد منها و هذا اعم فان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون
شيء منها دالا او يكون عالما ببعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض

و اما ان تتقدر بان لا يكون كل واحد منها دالا و يحتمل ان يكون بعض منها دالا و اما
و اما ما كان لا يجري فيه الوضع فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع
لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ
و المعنى و العلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلنا الموقوف على العلم بالوضع
انما يتوقف على فهم المعنى الحقيقي لا على فهمه في اللفظ و قريب منه ما قيل ان فهم
المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع و هو لا يتوقف على فهم المعنى في
الحال بل ذلك فرع امكان السابق فان قيل لا يتم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ
لم يكن بعضها اوضح في بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المتحد فرد الخيال
بحيث يحضر معانيها في العقل بدون الثقات لكثرة الممارسة و المؤانسة و قرب
العهد بها و بعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر و مراجعة اطول و كثيرا
ما يتفق فرد استبطاء الفاظ المطابقة في بعض الالفاظ مع سبق العلم بوضعها لكل
معاودة فكر و مراجعة تامل لطول العهد بها و قلة تكرر اللفظ على الحس و المتخيلة
على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف فرد الوضوح و الخفاء ان يكون ذلك
بالنظر الى نفس الدلالة و دلالة الالتزام كذلك لانها في حيناها دلالة الالتزام
قد يكون واضحة كفرد اللوازم القريبة و قد يكون خفية كفرد اللوازم البعيدة فرد
المتوسطة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا
عند العلم بالوضع و ممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع و سرعة حضور بعض
الفاظ المطابقة فرد العقل و بطوءة انما هو في جنب سرعة تذكر السامع للوضع
و بطوءة و لهذا اختلف باختلاف الاشخاص و الاوقات **و بناء الفعل** اي و
المراد المذكور بناء **على الدلالات العقلية** لجواز ان يختلف **باب اللزوم في** موضع اي مراتب
اللزوم الاخر و الكل و التضمن و لزوم اللوازم للملزوم فان الالتزام اما في
الالتزام فقط لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اوضح البتة من بعض
بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزومه فيكون تادية ذلك المعنى الملزوم باللفظ
الموضوع لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا و خفاء و كذا اذا كان

اكثر فادا اعتبرنا معنى تركيبيا تركيبيا بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو
داخل فى ذلك المعنى كان هذا تأديبا المعنى الواحد التركيبى بطرق مختلفة فى الوضوح
هذا غاية ما تيسر لنا فى الكلام فى هذا المقام وهو لعمرى موضع نظر ثم التفطن لما
كان اللازم ما لا ينفك عنه سواء كان ذلك اللفظ لغير بالتلازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا
فيه كالفرس او خارجا عنه كالانسان ان فانه فى دلالته على عدم ارادة اى ارادة
ما وضع له فى الجملة والا بر والا لم يدل قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكلمة
فهذا بنى على ما سجر فى اول باب الكناية فى ان الاشتمال فى المجاز والكناية
كليهما انما هو فى المذكور الى اللازم وان ما ذكره السكاكى ان مبنى الكناية
على الاشتمال فى اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ دلالة اللازم على خارجة
لازم على الملزوم والا لتراخم انما هو دلالة على لازم لازمه لا على ملزومه
ثم ظاهر هذا الكلام مدل على ان الواجب فى المجاز ان يذكر الملزوم ويراد
اللازم وهذا لا يصح الا فر قيل فى اقامته على ما سجر اقدم المجاز عليها
امر على الكناية لان اجتماعهما لان المراد فى المجاز هو اللازم فقط
لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون
المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اى
يحتاج اليه الكل فى الوجود ع انه ليس بعلة للكل فقدم فى الوضع ايضا ليوافق
الوضع الطبع ب ان فى المجاز عاينى على الشبه وهو الاستعارة التى
كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعارة فقس
التعرض اى للشبيه قبل التعرض للمجاز الذى اضاف به الاستعارة
لانبنائها عليه فاعلم المقصود فى علم البيان هو التشبيه والمجاز والكناية
فان قلت اذا كان ذكر التشبيه فى علم البيان لبيان انبناء الاستعارة عليه
فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه
لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة
واستحق ان يجعل اصلا برأسه اهو الكلام فى شرح مقدمة علم البيان

لشئ واحد ملزومات لزوم بعضها اوضح منه للبعض فيمكن تأديته ذلك المعنى بتلك الملزومات المختلفة الدلالة على الوضوح وذلك لان المغزى دلالة الالتزام
بينها هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى فى الذهن حصوله فيه سواء
كان بلا واسطة او بواسطة واحدة او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما
عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا مغزى قولنا زيد جواد يلزم منه عند
لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل
فيمكن تأديته بهذا المعنى بتلك العبارات الثلاث بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما فى
التفهم فيمكن ان يكون المعنى جزء الشئ وجزء الجزء من شئ آخر فدلالة الشئ
الذى ذلك المغزى جزء انه على ذلك المعنى اوضح فى دلالة الشئ الذى لذلك المغزى جزء
من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح فى دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار
على التراب اوضح فى دلالة البيت عليه فان قيل متى لم يكن اللازم بالعكس لان
فهم الجزء انما يتوقف على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم
الانسان قلت اللام كذلك لكن العموم مرجحا بانى التفهم تابع للمطابقة لان المعتبر التفهم
انما يتعلق الذهن اليه فى الموضوع له فكانهم جعلوا ذلك على ان التفهم هو فهم الجزء
وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل فى غير الشعب الى الاجزاء كما ذكره
الشيخ الرئيس فى الشفاء ان الحبش ما لم يخبر بالبال ومعنى التنوع بالبال ولم يراع
الشبه بينهما فى هذا الحال كما ان يقع عن الذهن فيجوز ان يخبر انه نوع بالبال ولا يلتفت
الذهن الى الحبش هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمغزى الواحد ما يؤدى به الكلام
المطابق لمقتضى الحال وهو لا يخلو ان يكون مفردا او مركبا وما ذكرت هنا من اداء
المختلف انما هو فى المعانى الافرادية قلت بعد تقييد المغزى الواحد بما ذكرنا لا يدل عليه
اللفظ ولا يساعده كلامهم فى مباحث البيان لان المجاز المفرد مباحثه وهو مخ
معظم مباحث البيان وكثير من مباحث الكناية انما هى فى المعانى الافرادية لكن لما
كان العموم فى هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه الذى
يجوز له بحسب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك

كتاب التشبيه

علما ما اخرجه السكاكي وهت خبرا بما فيما مر الاضطراب والاولى ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم شرع في تفصيل هذه الاجمال غير ان الشارح لما عدل عن الترتيب الطبعي الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اي هذا الباب التشبيه الاصطلاحي الذي يبتنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اخر التشبيه بالمعنى اللغوي اشارة اولا الى تغيره بقوله

التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او غيرهما لكن لما كان هذا الاخير هو المظهر ولم يات بالضمير ليتأتى عوده الى المذكور المخصوص

المخصوص والالف واللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يؤتى لمعرفة اذا عدت هو غير الاول فليس على اطلاقه بل بمعنى ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان تدل على مشاركة امر لامر آخر

في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التعبير شامل للنحو قولنا قائل زيد عمرو اذا جاء زيد وعمرو ماش

ذلك والمراد بما علم اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام لا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ويقتضي ما سيجيء في علم البديع ان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لآخر في معنى مع ان الشيئين فيها لا يسمى تشبيها في اصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رايت بفلان اسدا او لقيت به اسدا ونحو قبيل التشبيه فغير التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية ولا الاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي ان يراد بقولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو فان زيدا عمرو وجاءني زيد وعمرو وانما قال لا الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان لام الاستعارة التحقيقية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما سيجيء انشاء الله تعالى

الحر او عنيان عطف عما قوله اما حسيان كالعلم والجهل وجه الشبه بينهما كونهما جنسا ادراك عما سيجئ تحقيقه او معنويان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او عكس الاول كالشبه والشبع فان المشبه اعني الموت عقلا لانه عدم الحيوة عما من شانه الحيوة والمشبه به اعني الشبع حسي والثالث العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان المشبه المحسوس بالمعقول غير جايز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد علما غير العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فكيف يمكن ان يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جايز فذلك لو حاول مجاز المقلوب المبالغة وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سجيفا في القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان تقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس عما طريق لما فيه من فضيح التشبيه ثم لما كان في المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوى العاقلة من الخيالات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلهما في الحسي والعقلي تغليبا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاحكام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته بالحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس او دخل فيه اي بسبب زيادة قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض محققا في امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما اي كالشبه به في قوله وكان ثغر الشيق هو في باب جرد قطيفا اراد به ثغاني ثغان وهو ورد احمر في وسط سواد وانما اضيف الى الثغان لانه حي ارضا كثيرة فيها وكما في قوله اذا النصوب اي مال الى السفل في ضاب المطر اذا نزل او لصقه اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهي الرايه يا فوخه تشرق على رماح من ذبجه فان الاعلام اليا فوخية المنشورة على الرماح الزرجونية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك

وعكسه ان يجعل وجه الشبه بين العلم والجهل الانتفاع به كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع والمراد بالعلم ههنا الملكة التي تقتدر بها على ادراك وتفريقه كالحيوة ٥٥ ٥ ٥ لا يخفى انها

الشيق الاحمر الله

عما من شانه محسوسة لكن مادته اعني تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرياح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر او بالعقل ما عدا ذلك اي المراد بالعقل ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحد الحواس الخمس الظاهرة فدخل في الوهم الذي لا يكون الحس مدخل فيه لكونه غير متزع منه بخلاف الخيالي فانه متزع منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه يجب لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا اليقيد تميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول الرضي العيس الثقلي والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول اتعبني ذلك الرجل الذي يوعدني فرحب سلمي والحال ان مضاجعي وطارقي سيف مسنون اي مشارف اليمن ورماح محددة النصال من سنن السيف اذا حدد ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان اسنان الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بالبصر وعما يجب التنبيه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخيالات الصور المرتسمة في الخيال التي مادته اليرمن طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم عما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام اليا فوخية ليست مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولا اتى به الاغوال ورؤوس الشياطين بل هي من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما يمكن ان يدركه الحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست البتة مما تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل المتحقق بهذا المقام اي في قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة وفي شانها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانيا له جنا حان اور اسان او لا راس له وهي ما لا تسكن لوما ولا تيقظ وليس عملها مقتصرا بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار يسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية ويسمى بهذا الاعتبار مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المخيلة في الامور التي ادركت بالحواس

الظاهره وباطن هو ما اخرعنه المتخيلة وعند نفسها كادراسع ان العقل شرط لهلاك
الناس كالسبع فاخذت المتخيلة تصويرها بصورة السبع واخراعنها باب لها
كالسبع وما دخل بابها دخلان اي ودخل الباطنة العقل ما درك بالقوى الباطنة وسمي
وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم
العقليين فانهما ليسا في الوجدانيات بل في العقليات الصرفة كالعلم والجهوة و
تحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك اقوى وشر في حد هو كلما
وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها
وكمال كيلتذ الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت
حسن والشامة برايحة طيبة والمتوهمة بصورة شئ زوجه وكذلك البواقي فهذه مستندة
الى الحس واما العقلي فلانك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكها المجردات
البحتة وانها مدركة هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وضد هذا الالم
فاللذة العقلية لا تخص الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وانما
ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين
والادراك ليس الا مدركه الحواس الظاهرة ظاهرا بالصورة فيما عدا المدرك
باحدى الحواس الظاهرة وليسا في العقليات الصرفة لكونهما في الجزئيات المستندة
الى الحواس لا في الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالتشجع والجبن
والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجه ما يشركان فيه اي وجه
التشبيه هو المغير الذي قصد اشتراكه الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والاول فيه
فرق زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك مع
ان الشبه بينهما ليس وجه التشبيه فالمراد المغير الذي له زيادة اختصاص بهما
وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك
شيئين في وصف هو في احد الشيئين اظهر منه في الآخر كالشجاعة في الاسد والنور
في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخيل
والتاويل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول القاضي التوخي وكان النجوم بين

وجاها هو جمع وجه وهي الظلمة والضرب الباء او للنجوم سنن لاح منهن ابتداع قال
وجه الشبه فيه امر في الشيء المذكور في هذا البيت هو البنية الحاصلة في حصول البناء
شرف بين في جواب لي مظلم اسود فهي امر ممكن البينة غير موجود في المشبه
الا على طريق التخيل وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخيل انه الضمير
للسان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فانها تهتدي
للطريق ولا بأس في ان يقال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة
فقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس اذا اريد ان شبهت البدعة وكل ما هو
علم بالنور لان البدعة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وقوله
وذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى يخيل ان اثبات
اي السنة وكل ما هو علم عاله بياض وانشراق بحقيقتكم الحقيقية البيضاء والاول على
خلاف ذلك اي ويخيل ان البدعة وكل ما هو جهل عاله سواد واظلام كقولك
شابت سواد الكفر في جبين فلان فصار اي يخيل ان ثناء عاله بياض
وانشراق والاول عاله سواد واظلام صار شبه النجوم بزهر الذي بالتشبيه
الابتدائي كشبههما اي مثل شبه النجوم ببياض المسك في سواد الثياب اي بياض
في سواده فيما سواده متحقق او بالانوار اي الازهار مؤتلقة بالقاف اي لامعة
الشديد الخضرة فيما سواده بحيث الابصار فقط فظهر اشتراكهما في النجوم بزهر الذي
والسنن بزهر الابتداع وكون كل منهما شيئا ذا بياض في ذي سواد على
طريق التاويل والتخييل بمثلون مثلونا وعلم ان قولهم سنن لاح بهن ابتداع
في باب الفاعل والمعنى سنن لاح بهن الابتداع وكان التطبيق فيما كثرة السنن حيث
كان البدعة هي التي تلوح فيها فلهم في وجوب اشتراك وجه التشبيه و
المشبه به فيما وجعله اي جعل وجه التشبيه في قول الفاضل النحوي الكلام كالطعام
في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المغير مما لا يشترك فيه المشبه و
اعني النحو لان النحو لا يجلب اللذة والكثرة لانه اذا كان في حكمه رفع الفاعل
ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه

وصار مستقبحا في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل التخويف وكان فاسدا
لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه وهما وهجوم الوحشة كما يوجبه الكلام الفاسد
بخلاف المليح فانه تحمل الغلبة والكثرة بان يجعل غذاء الطعام القدر الصالح منه او
اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا
والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا
بمراعاة احكام التخويف في الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام
ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح وفي جعل وجه التشبيه
كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة التخويف استعمال الوجوه
الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اي وجه التشبيه
اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام مهيتهما النوعية او
جزأ منها مشتركا بينهما ومميزا لهما عن غيرهما كالناطق مثلا جزء
في نوعيهما او جنسهما وفصلهما كالتعجب مثلا في ذلك في كونهما كريما او
لئيما او في النطق او خارج عن حقيقة الطرفين ولازما بكون مغايرا بينهما ولهذا
قال صفة وذلك الصفة اما حقيقية اي هيئة تمكنه في الذات متقررة فيها والصفة
الحقيقية اما جبلية اي مدركة بالحس وهي الكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك
بالبصر وهو قوة مرتبة في العصب المجوف المفترق في التنبس ملتقيا في مقدم
العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم
كالدائرة او نهايتين كنصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع
كالمربع او غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم
عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده
وبالاخر عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه
احتر عن الزمان والمقدار كجسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق
وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات
والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر عنه انها عبارة

عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالجركة وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء
هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وهي جنس الحركات والمقادير
والحركات في الكيف تظهر لان المقدار في مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة
والحركة في الاعراض النسبية والكيفية لا يظهر لانها فيه وبالنسبة فكانها ارادة
بالمقادير اوصافها في الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة
والبطوء والتوسط بينهما وما شاكل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المختصين
بالشخص باعتبار الخلقة التي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء
المختصين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر
الداخلة في الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة مرتبة
في العصب المفروش على سطح باطن الصماخ يدرك بها الاصوات من الاصوات
الصفيق والغليظ والتي من بين وفي الاصوات الحدة والثقل والتي بين بين والصوت
كيفية في الجسم المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو
تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع ويجب
قوة المقاومة وضعفا يخلفونه قوة وضعفا ويجب الاختلاف فرصلابة المقروع
او ملاسته كافيا وتارة الاعانة الممدة او نقصان المقدار وضيقه او شدة التموج
كما في المزامير الملوية يخلف حدة ونقلا او بالذوق وهو قوة منبثة في العصب
المفروش على ظاهر اللسان من الطعوم واصولها لسعة الحراقة والمرارة و
الملوحة والحموضة والغوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة
او بالشم وهو قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي
من الروائح لا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا في جهة الموافقة او المخالفة كرائحة
طيبة او منتنة او في جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك او الى ما يقارنها
كرائحة الحلاوة او باللمس وهو قوة سارية في البدن كله بها يدرك الملموسات
من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة بدءا الاربع هي اوايل الملموسات التي بها يتفاعل
الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاولان

منها فعليان لان الحراره كيفيه مبثه شانها تفريق المختلفات جمع المشاكلات
والبروده كيفيه مبثه شانها تفريق المشاكلات وجمع المختلفات والاخريان
انفعاليتان لان الرطوبه كيفيه تقتضي سهوله التشكل والتفرق والاتصال
واليبوسه كيفيه تقتضي صعوبه ذلك والخشونه واللاملاسه وهي كيفيه تحصل عن استواء
وضع الاجزاء واللين وهي كيفيه تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشئ
بها قوام غير سيال فتنفصل عن وضعه ولا يمتد كثيرا لسهوله وانما يكون قبوله
الغمز الى الباطن عن الرطوبه وتماسكه في اليبوسه والصلابه وهي يقابل اللين
ويكون بزياده الاربعه في الملموسات مذهب بعض الحكماء والخشونه وهي كيفيه
تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والنعومه وهي كيفيه
تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما
في الجسم مبدأ لمدافعه محسوسه لوضع عدم الحركه كالجسم الانساني في
الجزء الذي اسكنه في الجو فانه يجد فيه مدافعه يابسه ولا حركه فيه وكما
يجده في الزق المنفوخ فاذا حبسه بيده تحت الماء فانه يجد فيه مدافعه
صاعده ولا حركه فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبله والخفاف و
الذروحه والهشاشه والنعومه واللطافه والكثافه وغير ذلك مما هو مذكور في غير
هذا الفن او عقليه عطف على حاصله اي الصفه الحقيقيه اما حسيه كما مر او عقليه كالكيوف
التي هي المختصه بذوات الانفس من الذكاء اي جوده القوه وهي شده
قوه النفس معده لاكتساب الآراء وقيل هو ليه بكسر سرعه انتاج القضايا
وسهوله استخراج النتائج ملكه للنفس كما لزق اللامع لواسطه كثره مزاوله
المقدمات المنتجه والعلم العلم فديني على الادراك المتعلق بحصول صوره الشئ
عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق للواقع وعلى ادراك الكليات وعلى
ادراك المركب وعلى ملكه يتمكن بها على استعمال موضوعات ما لغرض من الاغراض
صادره عن البصيره بحيث ما يحكم فيها وبني لها الصفه والعضب الآلات وهو حركه للنفس
مبدأ لما اراده الانتقام والحلم وهو ليه بكسر للنفس مطمئنه لا يحركها الغضب

وهي كيفيه تحصل عن كون بعض الاجزاء اخف وبعضها

لبهوله ولا تنصرف عنه اصابته المكروه وسائر الغرائز جمع غريزه وهي الطبيعه
وفسرت بانها ملكه لصدر عنها صفات ذاتيه ولغرب منها الخلق وهي ملكه
لصدر عنها الافعال بسهوله فخرج غير روية لا ان للاعتبار مدخلا في الخلق
دون الغريزه وملك الغرائز مثل الكرم والصدقه والشجاعه ومقابلاتها
وما اشبه ذلك واما اضافيه عطف على قوله اما حقيقيه والحقيقه كما يطلق على ما يقابل
الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى مغلفا بشئ كذلك
الحجاب في شبه الحجاب الشمس فانها ليست متقرره في ذات الحجاب والشمس
لا في ذات الحجاب كذلك يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا
بحسب اعتبار العقل كالصوره الوهميه الشبيهه بالحجاب والثوب للبدن والى كليهما
اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف اما حقيقي مختص برحقيقي كالكيفيات
النفسانيه وبين اعتباري ونسبي كالاضافات التي يكون مطلوب الوجود او
العدم عند النفس او كالصفه بشئ اضافي وهي مخص واعلم ان امثال
هذه التعريفات ليس لاشعر على افادتها احكام متقاربه قلبيا كحدوي وكان
هذا اصطلاح من السكاكي اطلاع على اصطلاحات المتكلمين فقد ذكر الامام عبد القاهر
في حاطته اسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فلم يزد في هذا الباب
على الكشف عن اشكاله انواع الشبهات وكحل اللطائف التي فيها والبناء وجه
التشبيه اما واحد او ما بمنزله الواحد اي معنى واحد الواحد كونه مركبا من متعدد او اما مركبا حقيقيا
بان يكون وجه التشبيه حقيقه ملتئمه من امور مختلفه او تركيبا اعتباريا بان يكون منتزعا من
العقل في عده امور او كل منها اي في الواحد وما هو بمنزلته خبر او عقلي واما
متعدد عطف على اما بمنزله الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غيره و
غير الواحد اما بمنزله الواحد واما متعدد بان ينظر الى عده امور ويقصد
انتزاع الطرفين من كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزله الواحد
فانه لم يقصد انتزاع كل من تلك الامور بل في الهيئه المنتزعه او الحقيقه الملتئمه
وذلك المتعدد وكذلك اي اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي

قوله وايضا اما ما فرغ عن تفسيره الوجه الشبه باعتباره خارج
عنه الطرفين او عن جانب عنها شرع في تقسيم احواله
باعتباره واحدا او متعددا يعني
الواحد او متعدد
هو معين او متعدد
مختلف
منه

وهذا شروع في المتن
وفيه تقسيم وجه

والمقيد والذي يركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف
لكما كان وجه الشبه هو المجموع المركب دون كل واحد في الاخر الم تنظر
الى تقسيمه والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه الشبه سواء كان تمامه حسيا او
مقيدا او مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما
او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك الحسي غير الحسي شيء يعني ان وجه الشبه امر مأخوذ
في الطرفين موجود فيهما وكل ما يوصف في العقل ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل
لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم اي في
وجه الشبه الحسي يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وليكون احدهما
حسيا والآخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل في الحسي شيء اذ لا امتناع فرقام المعقول
بالمحسوس بل كل محسوس فلا وصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك قيل
التشبيه بالوجه العقلي اعم في التشبيه بالوجه الحسي يعني ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه
الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس تمام قال فصل هو اي وجه الشبه مشترك فيه
فهو كلي والحسي ليس بكلي يقرر السوال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك
الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع
الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود
في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه
التشبيه بحسي وهو المطلوب قلت المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افرادا ما
جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها
الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينها مما لا يدرك
الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان
التحقيق في وجه التشبيه ان يكون هو غير عقلي لان المعقود عدول عن التحقيق
الى المتاح كما ترى قوله الواحد الحسي شروع في تعداد اشكال الاقسام المذكورة
ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين
اما حسي او عقلي والآخر اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل

منها فطرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس
فصيرها ثمانية وعشرين لكن بوجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثنى عشر قسما
ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة في المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت
في المسموعات وكذا في قوله وطيب الرائحة في المشمومات ولذة الطعم في المذوقات
ولين الملمس في الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت
الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر واثر بي بالخز والجلد الناعم بالحرير و
الواحد العقلي كالجرأة عن الفائدة والجراءة وهي على وزن الجرعة الشجاعة عنه
ولي جرأة الرجل جرأة مالدة وانما اختار الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة عنه
على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات النفوس لوجوب كونها صادرة عن روية
فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجراءة فانها اعم والبداءة اي البداءة الموصلة
الى المطلوب واستفادة الشيء وجود الشيء العديم النفع بعده فيما مر فاه
معقولان فان الوجود والعدم في الامور العقلية سواء كان الوجود
عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا السقط ما ذكر الشيخ فرد لان الاعجاز
في ان التشبيه هو ان يثبت لهذا المغير من معاذ لك او حكما في احكامه كاثبات
للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انكل تفصل به بين الحق والباطل كما
تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل الغليل الفؤاد هو معدوم او
هو العدم سواء لم يثبت له شيء من شر ولا غائبة وجوده كما اذا قلت ليس بشجر
ولا مدر الا ترى انه شبيها ثم قال الا ان كذا لكن نظرنا الى ظاهر قولهم موجود
كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجوده بالعدم فان ابيت الا ان تقول على هذا الطرف
فلا مضايقة والرجل الشجاع بالآخر طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلي و
المشبه به حسي فالعلم توصل الى الحق ويفرق به بين الباطل كما ان بالنور يدرك
المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر لخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به
معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وقد يكون وحده بعض الاشياء لما فيه
من شائبة التركيب كالمراعاة الغاية واستفادة التنفس وقد ذكر والمتاح

والا يضاح فراشة العقل فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالجوهرة في كونهما جهتي
ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي تقتدر بها على ادراكات غريبة
كعلم النحو مثلاً والجوهرة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقين
للادراك ويقرب في هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه
بين العلم والجوهرة الانتفاع بهما كان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع
كان ايضا صوابا **والمركب الجنسي** في وجه الشبه لا يشترط ما عتبار جهتي الطرفين في تعليلهما
لما عرف من ان الحس يطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه يشترط باعتبار آخر وهو ان
طرفيه اما مفردان او مركبان واحدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى
الافراد والتركيب ههنا ولم خص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الطرفين
قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركب الشبه او المشبه به ان يكون جهة مركبة في
اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لما مر كتابي و
كذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد
لا تركيب فيه بل المراد بتركيب ما يقصد الى عدة اشياء مختلفة او اي
عدة او صاف كانت في واحد فيفترع بينها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به او
وجه شبه ولذلك فسر صاحب المفتاح ايضا فرجع فرق شبه المركب بالمركب بان كلا
من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة عما سيجيء ان شاء الله تعالى لا يخفى عليك ان وجه الشبه
الواحد هذا المعنى اعني بمعنى لا يكون معتبرا منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل
فيه بحيث لا يكون طرفاه مركبين المذكور ان تركب الطرفين في هذا المعنى غير
معتبر لنا نقصد الى معدودين فنفترع منهما هيئة ثم نقصد اشتراكهما في الهيئة
وتسلمها انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فليتأمل فالمركب الجنسي هو ما في وجه
الشبه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه الشبه في قول الخليل بن احمد
الاشتق **وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية** الملاحي بضم الميم عنب
ابيض طويل وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت **حبي نورا** اي تفتح نوره
كذا في اسرار البلاغة **وثورت** الشجرة واثارت اذا خرج نورها **من البهنة**

بيان لما في قوله كما **الحاصلة في تغاريق الصور البيض المتبرقة الصغار المتكاثرة**
في المرآي وان كانت كبارا في الواقع **على الكيفية المخصوصة** اي المقدار
التصور حال كونها على الكيفية المخصوصة منتشرة **الى المقدار المخصوص** والمراد بالكيفية
انها لا يكون مجتمعة حتى تتلاصق وتلاصق شديدة الافتراق بل
لها كيفية مخصوصة في التفاوت والتباعد على نسبة قريبة مما لحوظة في رأي
العين بين تلك الانجم وهذا الذي في تغيير الكيفية جعلها الشيخ عبد القاهر نشرا
لمقدار مخصوص اي مقدار في القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح
بالكيفية والمصنف جمع بينهما فكأنه اراد بمقدار مخصوص مجموع الثريا والعنقود
اعني مالها في الطول والعرض المخصوص ويحمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص
لان الشكل في الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ في التقارب على
ما ذكرناه وبالجملة فقد تطرق هذا التشبيه الى عدة اشياء وقد الى الهيئة الحاصلة
منها واعلم ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود
بغير قيد نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لا ينقض التركيب **وفيها**
اي والمركب الجنسي في التشبيه الذي **طرفاه مركبان كما في قول الشاعر كأن مثار النقع**
لي آثار الغبار اي هيجته **فوق رؤسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه** اي تساقط بعضها
في اثر بعض وتهاوى فعلل كشمر في اللطائف التردد الشاعع عما ينقطع
عليه اثناء شرحه وقوله **من البهنة** بيان لما في قوله كما **الحاصلة من هوي** بفتح الهاء
اي سقوط **اجرام منيرة مستديرة شابهت المقدار المنور في جوانب سمي اظلم**
وجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث
قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل
في جانب ولذلك وجب الحكم بان بين اسيافنا حكم الصلة الموصول للتابع في
شبهة تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب
ونصب الاسياف للمع في الاتصال لان الواو وفيها بمعنى مع كقولهم لو تركت
الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى ان ليس لك ان تقول لو ترك الناقة

ولو ترك فصلها فتخيل الكلام جلبر وما بينه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه
جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة
بنسبتها لقال ليل وكواكبه فهو لم يعتبر على ان اراكل لمعان السيوف فرقانا
العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد تلك غرا عما ذكرناها وهي تعلو
وترسب وتجيء وتذهب وبهذه الزيادة زادت الشبيه تفصيلا لانها تلمع
في النفس الا بانتظار الى كثرة في جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال اقدام
الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة مع
ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا شتى من الاعوجاج والاستقامة والارتفاع
والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلألأ وتتناصل وبعضها
بعضا بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فبنى على هذه الذي في كلمة واحدة
وهو قوله تهاوي فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها
فرجات وبها تدافع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فاذا لم
تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذه الكلمة وقوله ان يساقطن في
حكم الصلة للمصدر بمعناه اي ليس عطفا على تهاوي بل هو مما يتعلق به معنى الاداة
الا ترى انه لا يكون الواو وبعض هذا كما في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا
ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد انه اشار بغير المصدر على ما سبق
الى الوهم والمركب الحسي فما طرفاه مختلفان اي احدهما مفرد والآخر مركب كما
كما في تشبيه الشفق بالعلم بالياقوت المنشور على رمح من زبرجد فان الهيئة الحاصلة في
في نشر اجرام حمر منبسطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد
والمشبه به مركب وعكسه كما سيجيء في تشبيه النهار بشمس شابها زهر الربا بليل معمم
وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تعميم التشبيه بالغبار التطاير ومن بديع المركب الحسي ما ذكره
التشبيه الذي يجيء لهذه الهيئات التي تقع عليها الحركات اي لكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها
الحركة في الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويغير فيها تركب ويكون ما يجيء في
تلك الهيئات على احد حديها ان تقترن الحركة بغرض اخر من اوصاف الجسم كالشكل واللون

فربز

واللون فذكر المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان ما يزداد
به التشبيه وقوة وسحرا اي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المتصورة
في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها في الاوصاف والثاني ان تجرد بهيئة
الحركة خبر لابراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه التشبيه الذي في قول ابن
المعتز او ابدا تنجم والشمس كالمرآة في كف الاشل في الهيئة الحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق والحركة الدورية المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه
بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يتهم بان يبسط حتى يفيض فيرجع جوابا
لمن قدم شيئا وله اي مذاله اذا اندم والمعنى ظهر له راي غير الاول فرجع في الانبساط
الذي بداه الى الانقباض كانه يرجع في الجواب الى الوسط فان الشمس اذا اخذ
الانسان في التطلع اليها ليتبين حرها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة
اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها في الاوصاف فمثاله
البيت لا يدع اختلاط بغير كما لا يدع الاول في ان تقترن بالحركة غيرها في الاوصاف
فكذا في الثاني لا يدع اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة لانه كان يتحرك بعضه
اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والكلام في
وجه الشبه مفردا او هو الحركة لا مركبا فحركة الرقي والسهم لا تركب فيها لا تحاد ما بخلاف
حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قارئ بحذف الهمزة اي
قارئ فانظر قارئا مرة وناشرا اخرى اي فيطبق انظر قارئا مرة وينشر الصفحة اخرى
فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الخبر اعني حالتي الانطباق والانفتاح
الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل حالة في نهايات الجسم في حركاته اذا لم
يتحرك الى جهة واحدة في زمانه ان يغور ويندثر وكلما كانت المتباينة في
الجهات اكثر يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هذه المتحركة اكثر
في لطيف ذلك قول الشاعر في صفة ابرق خفق برق وكالقباء بلحت
خضر الحرير على قوام معتدل فكانها جاد الربيع بمثلها تبغي الغواني
بمثلها الخجل وقد تقع التركيب في هذه الهيئة كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابي

الثقيف صفة كل يعني اي كجلس ذلك الكل عالة اليه جلوس البدوي المصطلي اربع مجدوله
لم تجدل اي لقوام محكمة الخلق من حبل الله لاخ جدل الانسان والجدول المتون
من الجدلة الحاصلة من توقع كل عضو من اي في الكلب فائدة فانه تكل عضوه
فرالافعا موقع خاص وللمجموع صورة خاصة هو لقعة في تلك المواقع وكذلك صورة
جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض وهو بطيف ذلك
قول الشاعر فرصف مصلوبا كانه عاشق قد صفح يوم الوداع الى توديع
وركل او قائم يقاس فيه لونه مواصل لتطريه والكسل شبهه بالمنطي المواصل
تيطس مع الغرض نسبه وهو اللونه والكسل فنظر الى الجهات التي تلتف بالركب
والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمنطي فانه فرع في الشاول تتبع فيه نفس الراي للمصلوب
لكونه امرا جليا وادرك العقل في وجه الشبه بخلاف الانتفاع بالمنطي فانه مع تافه
فراستصحابه في قوله مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر
بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي مترع في عدة امور لانه روعي فيه تعاضد اجزاء
هو الحمل والاكثر في المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي اودعت فيها العلوم وان الحمار هو الجاهل
بما فيها وكذا فرجانب المشبه واعلم انه قد يترع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب
انتزاعه عن امر واحد اذا انتزع وجه الشبه في الشطر الاول في قوله كابرق غماما
عطاشا غمامة اي ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل سيفه اذا لمع
به وللابرق معان اخر منها الوجه ومنها ابرق السحاب اذا اصابت ذات برق
وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحشمت لك وتعرضت والمغرم هنا ابرق الغمامة
للقوم ابرقت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما رأوها اقشعت وتجلت
اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه في مجرد قوله كما ابرق قوما عطاشا
غمامة خطاء لوجوب انتزاعه في الجمع اي جميع البيت فان المراد التشبيه ابرق الجاهل المذكور
فرالابيات السابقة بطمع الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها بالمقال
ابرق واسط اتصال مغزى عن لان يكون وجه الشبه والمقصود المتركب في اتصاف
المشبه اي مطمع بانثنا موبس لان البيت مثل في ان يظهر للضعيف ابي الشر الشديد الذي يجره اليه

امارة وجوده ثم لفقوه وبقي تحيره وزياده ترح قالوا فقوله بانضمام
هو التي دخل على المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور المعنى
ثم انك قد تقابل هر مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فلذا قال فاقبل
هذا ليتفق ان يكون بعض التشبيهات المجموعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا
لان الاقتصار على احد الجزئين مبطل للغرض في الكلام لان الغرض منه وصف
المخبر عنه بانه يجمع بين التصفير وانافيه للاندوم فلذا الفرق بينهما ان الغرض
فرايت ان اثبت ابتداء مطمعا منصلا بانها موبس وكون الشيء ابتداء الآخر
امرا بعيدا عن الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين التصفير
في غير قصد الى احد بهما بالخبر لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض
لذكر الكدر وجدت تشهد له بالمبالغة في الصفاء كما انه على حقيقته ونظير الكيت
قولنا يكدر ثم يصفو لا فادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد بي التصفير بالآخر
كذا ذكره المصنف وقد تقدم عن السراج البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ويكدر
في باب التشبيه المصطلح هو في قبيل الاستعارة بالكناية على ما سنعرفه انشاء الله ثم قال
وقد ظهر مما ذكرنا ان التشبيهات المجموعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكر بامرين
احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي
فرافادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف
لا يجب لكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او السيف جاز
ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي فرافادة معناه والله اعلم
قد مر ان وجه الشبه ثلاثة اقسام واحد مركب ومتعدد ولما فرغ في الاول من
شرع في الثاني وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كالطعم واللون والطعم
والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كهيئة المنظر وكمال الخدر
واختلفا في تشبيه طاير بالغراب والمتعدد والمختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة
الذي هو حسي وباهته هذه الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو العقلي في تشبيه

الشان لتعرف واعلم انه الضمير للشان وتبرز الشبه اي التماثل في مبهمة شبه بالتحريك اي
شابه وقد يكون بمعنى التشبيه كالتشبيه بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا مابه المشابه
اعني وجه التشبيه في نحو الضدان ما تحت جنس قريب كالسواد والبياض في البياض وقد
يكونان تحت جنسين كالسواد والحلاوة في الحنطة فان كلا منهما مضاد
للآخر ثم يتزل التضاد منزلة التناسب بواسطة مليح اي اتيان كلمة ملاحة وظرافة في
ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء في نحو للبخيل يا سيد
وللبخيل هو حاتم كل منهما يحمل لغة بمعنى مثالا للتمليح والتهكم وانما نفرق بينهما بحسب
المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية
فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان تشابه في نحوي الكلام
الى قصة او مثل او شواهد وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط
لان ذلك انما هو التمليح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا
هو حاتم اشارة الى شيء في قصة حاتم قال الامام المرزوقي رحمه الله في قول الحماسي
انا بنو ابي انس وعبد قبيل لفيظة الضحاك حسبي ان فاعل هذه الاشياء
قد قصد بها التهزي والتمليح قال قلت ظاهر قوله لا تشابه الى الضدين فيه يوهم ان
وجه التشبيه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجرأة و
كذا بين البخيل وحاتم وهو لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد
اي في ان كلا منهما ضاد الآخر لا كمن ضاد الملاحة والتهكم في شيء وهو لا حاجة
الى قوله تنزل منزلة التناسب بل لا حاجة اصلا لانا لا نعني بالتضاد الا ما ذكرنا اذا علمت
انه اسد وللبخيل هو حاتم وارد نا التعرف بوجه التشبيه لم يتأت لنا ان
يقول في التضاد او في مناسبة الضد بل انما يصح ان يقول هو اسد في الجرأة
وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجرأة والجود وهو الجبن
والبخل لكنا وزنا منزلة الجرأة والجود بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكهما
في الضدية كالجبل في الالكاذيب المضحكة فوجه التشبيه في قولنا للجبان هو اسد انما
هو الجرأة لكن باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته
اي اداة التشبيه الكاف وكان قال الزجاج انه للتشبيه اذا كان الخبر جامدا

نحو كان زيدا الاسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر في المعنى
هو المشبه والمشبه به للتشبيه مطلقا وقيل انه للتشبيه مطلقا وشذ بذا على حذف الموصوف
اي كانك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كالخبر
بعينه صار الضمير العود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت
وكانك قلت والحق انه ليس كذلك بل يستعمل عند اظن ثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه
سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا
وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه كسائر ما يشبه في التمثيل والمماثلة
والمضاهاة وما يؤدي هذا المعنى والاصل في نحو الكاف اي في الكاف و
كونها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف كأن وكما ونحوهما وشذ
الى عليه المشبه اما لفظا كقولنا زيد كالاسد او كزيد الاسد وقوله تعالى
شبههم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله
وقصته العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تع او كصيب في السماء فيه ظلمات
ورعد وبرق الآية فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة
قوله يجعلون اصابعهم فاذا نهم في الصواعق عليه لان هذه الصفات لا تبدلها
مع فرجع وحذف مثل لقيام القرينة عن عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا
فالمشبه به قد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل
ما ولي المشبه به الكاف لما ذكرنا من الكشف والايضاح فما لا يلي المشبه به
الكاف كقوله تع انما مثل الحيوة الدنيا كماء ان ليس المراد تشبيه حال الدنيا
بالماء ولا بمفرد آخر يتحمل التقدير فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا متقدما
فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف بالايضاح بان قوله
تع يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من
انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير يكونوا
الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان ما مصدرية
واعرفان مصدر كقولهم آتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه والمشبه به وهو كون

الحواريين انصارا معذر بلى الكاف كمثل ذوي حيث حذف لدلالة ما افيم مقامه
عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين
من انصاري الى الله فان صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين
انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا
انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فوقتم بعضهم في ظاهر قوله اوضح
التشبيه بزكذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فخرم مال الصواب
المومئ بذلك الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين
وانه العلامة قد رد قول هذا البعض بان الآية لا يكون نظيرا لقوله او
كصيب وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل
انه اوقع في انظ التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع
ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين
انصاره وقد قول عيسى كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف
ومضاف اليه كما في قوله او كصيب السماء بقرينة لغم ما ذكره الشه فتوجه لنظ الموئ
كاف فرد هذا القول وهو ان معنى كلامه فاوقع الشبه اي تشبيه كون المومنين
انصار الله عان اللام للعهد بين اي دائرا بين كون الحواريين انصار الله
عاما بينهم ضمنا وتسليمه قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى عما هو صريح
لكن المراد هو الاقل دون الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد
بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المومنون لانهم حواريو
محمد عليه السلم اذ حواري الرجل صفوته وخلصانه والله اعلم وقد يقال
الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه
اتفاقا ذلك احترازا عن نحو قوله في مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل
الحمار يحمل اسفارا فان المشبه مركب لكنه عبر عنه بمفرد وهو المثل غير
الحال والقصة العجيب الشان نحو فاضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط
به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا

بالماء

بالماء ولا بمفرد آخر يتحمل تقديره بل المراد تشبيه حالها في تقضيها وبهجتها و
ما يعقبها في الهلاك والبوار بحال انبات الماء الحاصل من المطر فاخضر
شد بذا الخضرة ثم يبس فصار هشيما تذروه الرياح كذا قال قلت قد يقال هنا المضاف
محذوف اي كمثل ماء فيكون المشبه به مثل الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب
قلت هذا التقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان
الضمير في قوله يجعلونا صابعهم اذ انهم لا بد لها في مرجع قال صاحب
الكشاف لو لا طلب مرجع الضمير لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي
صيب لانه اراعي الكيفية المشرعة سواء في حرف التشبيه مفردة كانت التشبيه
به ام لا الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء الكاف
وليس الغرض تشبيه الحيوة بالماء ولا بمفرد آخر يتحمل لتقديره وما هو بين في
ان قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوا وغدوا بلاقع
لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفناهم
بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه قال قيل
هب ان طلب مرجع الضمير اوجب الى التقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى التقدير
مثل لانا نقول لان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب على حالهم وصفتهم لانا نقول
لا يلزم في عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات
ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما قرر قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء
بل الجواب انه لما قبح باب الحذف والتقدير فقدر مثل ذوي صيب اولى
في الاقتصار على تقدير ذوي لانه ادل على المحذوف واشد ملايمة للمعطوف
عليه اعبر قوله كمثل الذين استوقدوا نارا فلما اضرموا فذهب بما ذكرنا ان من قال
ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف
لكونه محذوفا فقد سها سهوا بينا وقد ذكر فصل يبني عنا اي عن التشبيه كافي
على ما بدا اسدا ان قوله التشبيه واريد به مشابهة للاسد شابهة قوية لما في
علم من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكافي حسب اوخل ربدا اسدا

وقد ينبي اباه انظر ينبي او ينبي اباه في القاموس
انبا وه اباه كلمه عن مقامه بالكشف المضي للاشياء الاولى
وقد يذكر مبنيا على التشبيه لتناول نحو انا عالم ان زيدا اسد
وزيد يجهد حقا او ملابسة وكان زيدا اسد اذا كان كذلك للظن
ومثال الشبه ان ليس الغرض المضي انه يذكر فعل ينبي او مدلول عليه
بما مثل بل المراد فعل ينبي عن خاليه من احوال التشبيه
على انه لا يتيا ورد في قولنا انبا فلان عن فلان الا انه الملهم
حال عدم احواله لا انه اذا وقع وقوعه سيما مع قوله الا ترى وقد
ليقطع بانه لا فائدة للعلم وطمع على التشبيه بل الدال عليه عدم
من التقريب والبعد لكان التشبيه

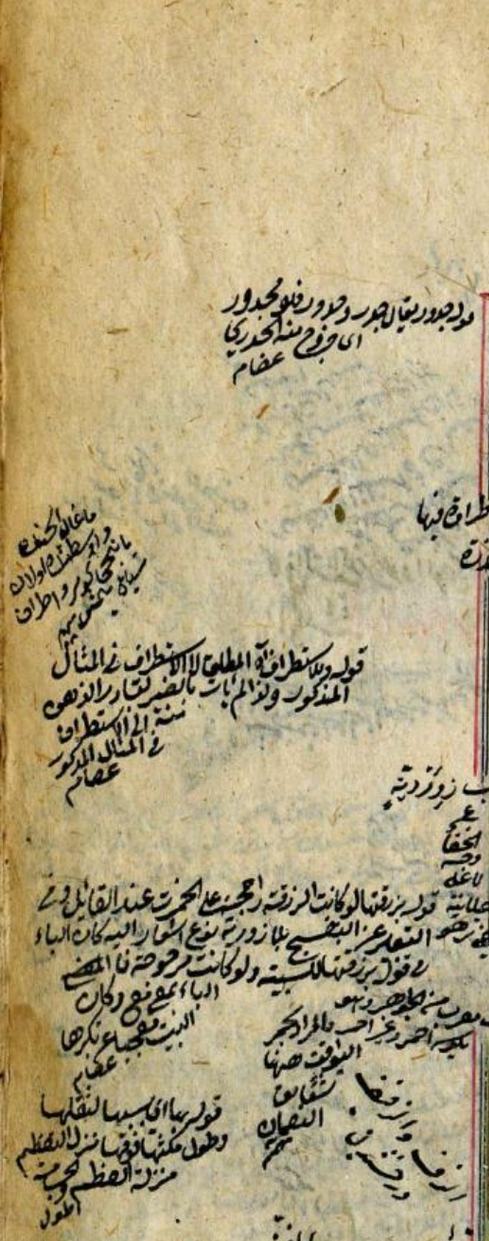
ان البعد الشبه اذ تبعد لما فر الحسبان في الدلالة على الظن دون التيقن فهو
اشعار بان شبهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل وفيه
كون هذا النعل بناء على التشبيه نظر فانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما
يدل عليه على ما بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير ارادة التشبيه
سواء ذكر النعل اولم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه بنى على حال التشبيه
في العرف او البعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى
المشبه وهو اي الغرض العايد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن
الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله
اي قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
فانه اراد بقوله ان الممدوح به قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة
بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا فرط الغلو كاد لمستمع لا يستعد ان يتلقاه بعض
احاد النوع في القبول لخاصة ذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها
فاصح لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من
الدماء ثم انه لا يعد فرد الدماء لما في الاوصاف الشريفة النزلا توصف الدم
فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل عليه البيت ضمنا وان لم يدل عليه صريحا
لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك
بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك تشبه حال المسك وليتمم مثل هذا
تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه
بانه على اي وصف في الاوصاف كما في تشبيه الثوب بالعاج في السواد اذا علم ان المشبه
دون المشبه به والام في لبيان الحال لانها مبينة او مقدارها اي بيان مقدار حال
المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيه ابن الرومي الثوب
الاسود بالغراب في شدة اي شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه
اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقويته شانه كما في تشبيه من لا يحصل في سمعه على
طايل نمير فرقم على الماء فانك تجد فيه لتقدير عدم الفايدة وتقوية شانه ما لا تجد

غيره لان الفلك بالجبان اتم منه بالعقيلات لتقدم الجبان وفرط القلق
بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول قلت يوم كاطول ما يتوهم
او كانه لا آخر له فلا تجد السامع في الانس بما يجيء فرقوله ويوم كظل الرمح
قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا اردت وصفه بالقصر
يوم كافر ما يتصور او كلمح البصر او كانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام كايام
الغطاء وقول الشاعر قليل عذاب ايه النعيم يوم مثل سالف الذباب وكذا
اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل فكره عن ذكره وقصر خواطره على مقتضاه
عزمه به ولم يشغله عنه شاغل لا يصادف فيه في الاربعة ما يصادف في
الثاني وقوله اذا هم القى بين عينيه عزمه وكنى عن ذكر التوقف جانبا او طرحه

وهذه الاغراض الاربعة يقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو اشهر اي ولئن
يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة
مقتضى ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به وجه الشبه
اشهر لصحة قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في
المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كونه اشبه به بوجه الشبه اشهر
كما اذا كان الكثيف بان منتشرا في السواد لانا لغرض مجرد الاشعار
بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه به
على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليعين مقداره على
ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل في السواد كان الزيادة
والنقصان كان المشبه ادخل في القبول واما تقرير حاله
لانا التفتنا الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه بزيادة التقرير
اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه و
الاستطراف لا تقضي الا تميز والاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد
السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجه ولا في اشهر
منه بالسواد ولان الهيئة المركبة من الوجه المجرور والمشبه الجامدة المشوهة

لين في السحائم ولا هر بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به
اندر واخفى كان التشبيه بنا ديه بهذه الاغراض اوفى وقد اضطرب فريدا
المقام كلام السكاكي فقال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بوجه الشبه والمشبه
اخص بها واقوى حالا منها والام يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار
الشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض الترير
والتشويه لاشتماع تعريف المجهول وتقرير الشيء عا يساويه او يقربه الى
في معرض الاستطراف كقولنا شبه فم فلان في حمرة موقد بخرج المسك موجه الذهب
نقلا لاشتماع وقوع المشبه به وهو الخبر الموصوف الى الواقع وهو العجم المسند
لمستطرف المشبه لصيرورته كالمشبع لشابهته اياه او للوجه الآخر اي نقلا
لمدينة حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه الى المشبه تمثل
ما ذكر اي لمستطرف استطراف المنوادر كذا ذكره السكاكي وعا يدل الخبر
جميع ما ذكر المشبه الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف
قال في التلخيص وقبل مجيء مثله لمثل ما ذكر في تعريف المجهول بالمجهول وبذا الذي
لسباق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه
اقوى حالا مع وجه الشبه الا فيما يكون لزيادة التقرير ثم لا بد فيما يجوز
للتزيين او التشويه او للاستطراف ليكون المشبه به اتم في الاختصاص او الاشتهار
او الغرابة او الندرة ليحصل الغرض واما فروجه المشبه الذي هو الهيئة الحاصلة
فلا وجه لا يعدان يكون مراد السكاكي بالمشبه المقصد الذي توجه اليه المشبه
اعز الام الذي لاجله ذكر المشبه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه
اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من المشبه بيان حال المشبه او بيان
مقداره لكي في بيان مقداره ليكون المشبه به مع كونه اعرف فيما حد مقدار
المشبه فروجه المشبه لا ارتياد ولا النقص وكيف يكون اتم في وجه الشبه اذا
كان الغرض الحاق ناقص بالكامل وزيادة التقرير عند السامع ولنا
ان كون المشبه به اعرف اتم مما يقصد من وجه الشبه اذا كان الغرض بيان امكانه او

تزيينه او تشويهه وان كان نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطراف او هو
او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع
كما في شعر وجه اسود بقطا البطي او تشويهه كما في شبه وجه محدودب بسلحفاة
فانهما الركا او اي عند المشبه طريقا صحيحا كما في شبه فم فيه حمرة موقد بخرج المسك
موجه الذهب لابرازه اي انما استطراف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه
في صورة المشبع عادة والاستطراف في آخر غير الابراز في صورة المشبع عادة وهو
ان يكون المشبه نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فم فيه حمرة موقد
واما عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية البسيط
تزهو فقال الجوهري زهى الرجل فهو مزهو اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها
ابن دريد زها يزهو زهوا ازرقها بنات الرياض على احمر الياقوت
بها الازهار الحمر المشبهة بالياقوت كما تها فوق قامات ضعفن بها اوائل
الزمرد في اغراف كبريت فان صورة الشاطر باطراف الكبرت لا يندر
حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة غاية بين صورتين
متباعدتين غاية التباعد ووجه الخ انه اراك شبهها لنبات غض طري
واوراق رطبة في لهيب نار في جسم يشتعل على اليبس ومبر الطباع على
ان النار اذا ظهرت في موضع لم يعهد ظهوره منه كان مثل المنفوس اليه اكرو هو
بالشعف به احدر وقد يعود الغرض في التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما
ابهام انه اتم من المشبه فروجه المشبه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص
وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زايد كقول ابي قول محمد بن
وهيب وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح اي ضياء
غرة الشيء لاغره واكرمه وغرة الصباح بياضه فانه قصد ابهام ان وجه الخليفة اتم في الصباح
قوله خير يمتدح دلالة على الشرف الممدوح بمعونة حال المادح وتعظيم عند الحاضرين
بالاضافة اليه والارتياح له وعلى كونه كالظرف الكرم متصفا بالبشر والطلاقة



في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبهاً والآخر مشبهاً به لغرض
من الاغراض وبسبب من الاسباب من غير قصد الى الزيادة والنقصان لكنهما يتساويان
في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كما ان الاحسن تركب التشبيه المجمل والاغلب
كون احدهما ناقصاً والآخر زائداً في وجه الشبه بدا تمام الكلام فاركانه
الشبه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان لتقسيمه باعتبار الطرفين
واخرى باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض
فنذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي
التشبيه باعتبار طرفيه اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما ان يكون
غير مفرد او مفرد فالاول كتشبيه الجملة بالجملة وكتشبيه كل من الرجل والمرأة بالناس للآخر
في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كلا واحد يشمل على جماعة عند
الاغشاء كالناس ولان كلا واحد يصون صاحبه عن الوقوع في الفاحشة
كاللباس الساتر للعورة فان قلت ليس قوله لكم ولهن قيداً في المشبه به قلت
لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال او الصيانة عليه او متعدد ان
كقولهم لمن لا يحصل في سعيه على شيء طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو السعي المتعدد
بان لا يحصل في سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المتعدد يكون رقمه على الماء
لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار تعدد
الفعلين ثم المقيد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول
وقد يكون بالحال وقد يكون لغير ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد والآخر مقيد
كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة
مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيما
المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد والمشبه مركب بمركب كما في قوله تعالى وهو الذي
انشأ جنات الخ وقد سبق تحقيقه وجه تشبيه المركب بالمركب انه يكون كل من المشبه
المشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه
صاحب الكشاف حيث قال ان العرب اذا خذت اشياء فرادى معزولاً بعضها عن

عند استماع المديح والصرف اشياع بيان الاهتمام اي بالمشبه به كتشبيه الجامع وجهاً
كالبدر في الاشراق والانتشار وليس به التنوع في الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه
من جعل احد الشيئين مشبهاً والآخر مشبهاً به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص
التشبيه حقيقة كالشبه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزيادة في وجه
الشبه وبهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص
في وجه الشبه بالزايد عما مر بل ما سيتلى ولئن اريد بالجمع ما فوق الواحد فهو في الامور
غير مقصد الى كونها ناقصة في ذلك الامر والآخر زايداً سواء وجد
الزيادة والنقصان او لم يوجد فالاحسن ترك التشبيه الا لكلام بالتشابه ليكون
كل واحد من الشيئين مشبهاً ومشبهاً به اخرازاً من رجحان احد المتساويين في وجه الشبه كقوله
اي قول ايا اسمى الفتاة بانه وهي اذ جري ومدامتي فرشل ما في الكاس عيني
نسك فوالله ما ادري اما الخمر اسبلت جفوني ام من عبرة كف اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر لم يقصد ان
احدهما زايد في الحمرة والآخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه
ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه المقلوب كتشبيه غرة الفرس بالصبح
وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس بنى احد مميزي باب مظلم الكثرة اي في
ذلك المميز من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط
وفرط التلألؤ وكذلك اذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرة مشبهاً والصبح
مشبهاً به لازيد فرد ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد
ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشيء والقصد الى ابهام في التناقض انه
كما تزايد اقتضى الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون او جميع
وصغر عما وجد في الفرع عاد له او قرب منه في الاصل قال العكس متعين
في التشبيه ومتى اريد شيء من ذلك لم يستقم فان قلت اسماع ترجح احد المتساويين
يقتضي ان يحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلاً قلت التساوي بينهما انما هو

بعض فشبهها بنظائرها وشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا بالحري مثلها ثم شبه المركب بالمركب فيكون كل جزء من المشبه يقابل جزءا من المشبه به وهو القول الاجمل والمذهب الاحزم وان جعلتها من المفردة فلا بد من التكلف وهو ان يقال شبه الله المنافق بالمستوقد نارا والايمان بالاضاءة والانتفاع بها بالنظر الى ان رونق الاسلام بالصيت وما يحصل به من شبه الكفار بالظلمات وما وقع فيه من الوعيد والوعد والبرق والصيب الكبيرة في الاقراع واللمعان من حجة اهل الاسلام بالصواعق وامانة مفرد مركب كالمشبه المشبه به بالعلم بالموت منشورة عالية في رؤوس فالمشبه مفرد وهو التشبيق والمشبه به مركب في عدة امور كالترى وكذا تشبيه الشاة الجبلى بحمار اينر مشبوق الشفة والحوافر بانيات عالية الشعر غضا والوقوع بين المركب والمفرد المجموع شيء الى المثل فالمشبه به في قول هو كالتراقم على الماء اعني هوا التراقم بشرط ان يكون ربقة على الماء فتشبيه التشبيق او الشاة الجبلى هو المجموع المركب في الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلى في تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بغير الديك وتشبيه الثريا

وقوله تعالى او كصيب الخ
الكلام
الاستفهام
الاستفهام
الاستفه

البنان غنم وهو نجر احمر لين وان تعدد ظرفه الاول لغير المشبه دون الثاني
فشبه الشوق قوله ضدع الجيب وحالي كلاما كالليا وتوه في صفا
وادمعي كالآلي وان تعدد ظرفه الثاني لغير المشبه به دون الاول
فشبه الجمع كقوله اي قول النجري بات مذ يماني خمر الصباح اغيد محدود
مكان الوشاح كانما تبسم وكلل الاغيد اي اثر تبسم الديدن عن لؤلؤ منضد منظم
او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو زهر كل نور شبه ثغره بثلثة
اشياء وفي قول الحريري بفتر عن لؤلؤ رطب وغب برد ما وعن اقاح وعن طلع
وعن حب شبه بحبه وهو كون مذكورين البتة في باب التشبيه لان المشبه اغير الثغر غير
مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظة كانما في قول النجري يدل على ان تشبيه لا
استعارة وسنتكلم في هذا البيت كلاما انت راطع وفي تشبيه الجمع قول الصاحب
ابن عباد في وصف اباناة اهديت اليه اتتني لامس اباناة فعل وفي برد
الجنان كبرد الشباب وبرد الراح وظل الكامان وبلل الاماني وعهدي
الصبر ونسيم الصبا وصفو الدهان ورجع الفنان وباعتبار وجهه عطف
عما قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاث تقسيمات الاول هو
وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله
اما تمثيل وهو اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد اي امرين او امور
كما مر في تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه المراة بالشمس وتشبيه الكلب
بالبدوي المصطلي والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها
الآية والتشبيه في قول كاعابر قوتا عطاشا غمامة الى بلد انت عنه وفيه
اي المنتزع في متعدد اما كون غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا
غير حقيقي وكان شرعا في عدة امور خص باسم التمثيل كما في بيته مثل البهود بمثل الحمار
فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بالبتة مع الكد والتعب في استصحاب
فهو وصف منتزع من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وما اشبه ذلك فالتمثيل بتسميه اخص منه

ان يفهم ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشترك بوجه الشبه كقولهم كالخلفة المفرغة لا بدري اين طرفاها فان وصف الخلفة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشترك بوجه الشبه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفها اي وصف المشبه والمشبه به كقولهم في وصف ابيات تمام في الحسن بن سهل مستوضح العين منه والليل عند فتى كثير ذكر الغرض ساعة الغضب صدقت اي اعرضت عنه ولم تصدف هو اهبة غير وعاوده ظني فلم يخب كالغيث في جوده وافاكه اي انا كريقة التي تعلقه في ذروق شبابه وريقة اي اوله واصابه ريق المطر وريق كل شيء افضله وان رحلت غداة البين في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فائضة عليه اغرض ولم تعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيب في حينه او ترحلت عنه وهذا الوصف مستوان لوجه الشبه اغراء فاضة في حالتي الطلب وعدمه وحاله الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كبير اناته في قومه وصل هواهبه الى طلبت عنه اولم اطلب كالغيث وكاثر كره لعدم التظفر بمثال في كلامهم واما مفصل عطفا على قوله واما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقولك وثغره في صفاء واد بهي كاللآلي وبداعا فصيرا حدهما لا يكون الا مفصلا لان المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان كان امرا لا رنا له والاشارة بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي فان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اي يكون وجه الشبه لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لذاتها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو سيل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام الفصيح لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يجوز الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كمثل الطبع وآلته الحجا فيما اذا شبه الكلام بالتبر في الظهور ولازم الظهور ازالة الحجاب وشبه الكبير بزكمهم التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى حسي وعقلي

مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر في تسامحهم هذا يعني ان ذلك التسامح ناشئ عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم كما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه ههنا مفهم الحلاوة مثلا وهو امر حسي قطعا حملهم ذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكر الشارح العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه التشبيه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه التشبيه على التحقيق في قولك الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة الا فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذاك والذي يخطر بالبال ان مغزى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسميته بعضه حسيا انما هو في قبيل التسامح في كثير مما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكائنة اللازمة للجزئية المحسوسة فهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتامل والضمير لتسميتان للتشبيه باعتبار وجهه وهو انما وقت متعلق بقوله هو ما اي التشبيه الذي يشتمل فيه على المشبه به في غير ما فقط لظهور وجهه في بادي الرأي اي في ظاهر الرأي اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه اول الرأي وظهور وجه التشبيه في بادي الرأي يكون لامر ما لكونه اوضح حسا او لكونه اجلى عقلا لانه بالنسبة اليه فان الجلي بالنسبة الى الخفي في التفصيل الاتي بمعنى ان ادراك الانسان في حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم في ادراكه في حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل مشتمل على المجمل وشيء آخر فلهذا كان العالم اعرف في الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تفصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حقا وطلان لم يعن التنظر ولم يغنه وكذا يدرك في تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية

مالا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على امرأ جيئا اي اولكون وجه
الشبه قليل التفصيل مع غيبة حضور المشبه به في الذهن باعتبار حضور المشبه العرب
المناسب بين المشبه والمشبه به اولا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا
منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فان وجه
الشبه يتفصل تاما حتى اعني المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند
حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه
في الذهن مطلقا يكون لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس اولا يخفى انه اذا
تكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس
كصورة القمر منخسفا كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاشراق
فان في وجه الشبه يتفصل تاما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لعارضة
كل من الغربة والتكرر التفصل اي واذا كان قلة التفصل في وجه الشبه مع حضور
المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره الموجبي
الى الابتذال مع ان التفصل في اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في
التصورة الاولية والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصل الغير الى
كلا في الغرب والتكرر يقتضر سرعة الانتقال في المشبه الى المشبه به فبقي وجه
الشبه كاية امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول
واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اي هو المشبه الذي
لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور
لخفاء وجه فيه بادي الرأي وعدم التكرر يكون لامرين اما لكثرة التفصل
كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه الشبه فيه هو الهيئة المذكورة
فيما سبق وقد عرفت ما فيها في التفصيل ولذا لا تقع في نفس الرائي للمرآة
الدائمة الاضطراب الا بعد ان تستانف تاملا ويكون في نظر المتأمل
او ندور اي ولندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر
في تشبيه النضج بنار الكرب او اما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون

لكونه وهميا كما نيابة الاغوال او مركبا خياليا كالعلم بالقوت منشورة على
رماح في زر جد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كامرأة
الى ما ذكر من الاشياء المذكورة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس
كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة فرط الاشل ليست مما تكرر
على الحس لانه ربما يفضي الرجل وتهره ولا تتفق له ان يرى مرآة في
يد اشل واما كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم حضور وجه الشبه لانه
فرع الطرفين وبينهما يشتمل الى الكوز به المشترك والجامع بينهما فلا بد وان
يحضر الطرفان او لا ثم يطلب بينهما كان فيه فالغرابة فاي في تشبيه الشمس بالمرآة
في كف الاشل مخ وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثانية
تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد
لشيء واحد او اكثر بمعزل عن غيره الا وصاف وجودية او عدمية او وجودية
البعض وعدمية البعض كل ذلك في امر واحد او امرين او ثلاثة او اكثر
فلهذا قال وتبع اي التفصيل على وجوه كثيرة او فيها ان ناخذ بعضا ونذع بعضا
اي لغير وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله امرؤ القيس حلت دونها
كأن سناه سنا لهب لم يتصل بدخان والغير الجمع كما مر في تشبيه الثريا
الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة
معناه ان محكي وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل
بالنظر بعضها عن بعض وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء
واحد وان ينظر في الشيئين او الاشياء الى اكثر في جهة واحدة ثم انه يقع على
اوجه احدها ان ناخذ بعضا ونذع بعضا كما فعل امرؤ القيس في اللهب
حين عزل الدخان عن السنا وجرده والثاني ان ينظر في المشبه والمشبه به لتعبر
كلتيهما وتطلبها في المشبه به كما عبر في تشبيه الثريا بالعنقود والاتحم انتهى
والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في الغرب ثم
اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك الا ان تنظر الى هيئة في

الحبس كافر غير انه يك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحرة بل الى ما ليس في كل حرة
ثم قال واعلم ان هذه العربية التفصيل موضوعة على الاغلب الاغرف والا
فقد لا يكاد ينضبط كلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور
اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تع انما مثل الحوة الدنيا كماء
انزلناه الآية فانه غير جملي مستدا خلا قد اشرع وجه الشبه في مجموعها
والتنبيه البليغ ما كان هذا الضرب اي البعد الغريب دون القريب المبتذل
لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل لا سماع ولا منسوجة عليه
العنكب ولا يخفى ان المعاظ العربية ابلغ واحسن من المعاظ المبتذلة ولا
بل الامر بعد الطلب الذي موقعه في النفس اللطف والبهجة اولى ولهذا ضرب
المثل لكل ما لطف موقعه كبرد الماء على الظمإ ونحو لعدم التطهر في بادي
الراي ما يكون سببه لطف المعاظ ودقة ترتيب بعض المعاظ على البعض فان
المعاظ الشريفة فلما يتنبك عن بناء ثان على اول وردف تال على سابق فيحتاج
الى نظر وهل شيء اغمض من الفكر اذا صادف نهجا قويما وصراطا مستقيما وصل
الى المطلوب وظفر بالمقصود والخبأ المردود والمعدود في التعقيد
هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واخلال الانتقال في المعنى
المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه الغريب المبتذل بما يجعله غريبا
ويخرجه عن الابتذال كقوله اي قول ابا الطيب فم تلق هذا الوجه شمس نهارنا
الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس في ترتب مبتذل لكن ضرب الحياء
فاخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء لم تكن
كان في ليته بمعنى ابصرته فالتشبيه مبتذل غير مصرح وان كان في ليته بمعنى
وعارضه فهو فعل مبني من عرض الشيء اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن و
البهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومنه قول الآخر ان السحاب لتستحي اذا نظرت
الى ندائي فقاسته بما فيها وقوله اي وكقول لوطواط غمامة مثل النجوم
توافيا اي لواما لو لم يكن قبل افول فان تشبيه الغرة بالتيجان مبتذل لكن

الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة وليس هذا التشبيه المشروط وهو
ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه
بضرب من التقيط او بسياق الكلام ومنه قولهم هو يدر ولكن الارض اي لو
كان الدر تكن الارض وهذه النكتة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا
ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار
الاداة بقوله وباعتبار اي والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت
اداته نحو وهي ترمي ترمي السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي وفي المؤكد
ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والزنج الغث بالعصون
وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ما يكاد للتجزي الى الغضة في
البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب فوصف
ما بالصفرة وذهب الاصيل صفرة الشمس في ذلك الوقت لغير صفرة الاصيل
او شمس اصيل كما تذهب فعلها اذهب الاصيل قرب من لجين الماء وقال
الشاعر وذهب نهار للفراق اصيله ووجه كلا الوجهين مناسب وعرف الريح
بالعصون عبارة عن اماتها اياها وخص وقت الاصيل لانه في اطيب
الاوقات كالسحر قال الاصبهاني لبالية اسحار وفيه هواء كما خصت
والشمس تغرب اصائل بكذا ابتغى الشاعر بعد اذهب والنجر المذكور ان في البيت
لا كما سبق الى بعض الاوهام الفاقدة للبصائر النافذة فان النجر انما
هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط في النجر وقد شبه به
وجه الماء وفي الاصل هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهبه هو ورقه
الذي اصفر بيرد الخريف وسقط منه على وجه الماء فكل من هذين الوجهين
ابرد في الآخر او مرسل عطف على ما مؤكد وهو بخلافه اي ما ذكر اداة
فصار مرسلا فان التأكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بان
المشبه هو المشبه به كما مر في الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه
والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بما قصد اي افادة الغرض كان

يكون المشبه به اعرف شئ بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه التشبيه معروفة عند المخاطب في بيان الامكان او مردودة وهو خلاف ما يكون غاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحتمل هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل في اقسامه بهذا الاعتبار غاية فان المشبه به مذكور قطعا او غير مذكور قطعا او يكون المشبه او محذوفا او على التقدير بن فوجه الشبه اما مذكور او متروك على التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة بصيغة ما ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولك زيد كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بان ذكر الجميع هو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط وهذا هو المقصود في المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة البلاغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب فروة البلاغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة ثم للتراخي في المرتبة حذف احدهما اي وجهه واداته كذلك اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة ونحو كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد والمرتبتان الاولتان متساويتان في القوة والاخريان متساويتان في عدم القوة والاولى الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما لعموم وجه الشبه في حيث النظر

قوله فان المشبه به مذكور قطعا اه اعترض عليه محمد زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد فانه يشبه فطف او معناه يشبه الاسد زيد فقد حاز حذف المشبه به ولم يحصر الامثلة في النمانية اقول الشريف في شرح المفتاح باب التشبيه اذا لم يقصد بيان حال المشبه به كما في قولنا زيد كالاسد او قصد بيان حال المشبه به وكان معلوما للسامع فالكلام في تشبيهات الملخص وان لم يكن معلوما فالكلام في تشبيهات المطول

او باجراء المشبه به على المشبه بانه هو هو تطرأ الى الحظ وما اشتمل عليهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا بعد ان نعرف بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى في حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به في حيث الحظ بنى ههنا بخ وهو الفرق بين نحو قولنا يقتني اسد ريدا ولقيت في الحمام اسدا وبين نحو قولنا اسد زيد واسد فرا الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وحتى الكلام انه اذا اجري في الكلام لفظ ذات قرينة دالة على تشبيه شئ بمعنى فهو على وجهين احدهما لئلا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف ان هذا استعارة لان المشبه والمشبه به لا يكون المشبه مذكورا او مقدرا وحيث فاسم المشبه به ان كان جريا على المشبه او في حكم الجزء كان وان والمفعول الثاني كالخبر على والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع في هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفي عنه فاذا قلت زيد اسد فموضوع الكلام في اللفظ كاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه في الاسد له فيكون الاثبات للمشبه به اثباتا للمشبه بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خلفا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاثبات بالمشبه به ليس لاثبات معناه بل موضوع الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا افترق الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احديهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ رحمه الله في اسرار البلاغة وعليه جمع المحققين وقد ذهب الى ان الاثبات بالنظر الى المشبه به في نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والكلام لفظي راجع الى تغيير التشبيه والاستعارة اصطلاحي هذا اذا كان المشبه به

خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو زيد اسدا او يعني
منه اسد فلا استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته
له لا باستعماله فيه كما في ليث اسد او لا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف
المذهبين ولا بمسمى بشبهاً ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم
يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنوف به اقصر لا يظهر الا بعد
تامل خلافا للسكاكي فانه سمى مثل هذا تشبيها وهذا خلاف اصطلاحهم فافهم
الشيخ فراسرار البلاغة قال ابيت الا ان يطلق اسم الاستعارة على هذا
القسم يعني نحو زيد اسد فان حسن دخول ادوات التشبيه عليه فلا حسن اطلاقه
عليه وذلك كان يجر اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه
يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شئ من الادوات
الا بتغير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لعموض بعد
اداة التشبيه فيه وذلك بان يجر نكرة موصوفة بصفة لائقة بالمشبه به نحو
فلان مدر لكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس ناني والعراق عرو
عناو مدرو الصدود كسوف فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شئ
من هذه الامثلة الا بتغير صورته نحو هو كالمدر الا انه يسكن الارض وكالشمس
الا انه لا يغيب وعلى هذا القياس وقد يكون الصفات والصلات التي يجئ
بها لتحصيل ما يحصل بقصد باداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة
اكثر اطلاق وزيادة وقرب كقوله اسد دم الاسد البر بر حضابه موت
فريص الموت منه نزعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى كالاسد وكالموت
لما فيه من ذكر النقائص للاشبه بحسن السمع المعروف دليل على انه دونه او
مثله وجعل دم البر بر الذي هو اقوى الحسن حضابه دليل على انه فوقه
وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر اضا الارض شرقا ومغربا وموضع
رجلي منه اسود مظلم فانه ان رجع في التشبيه الساذج خبر يكون المعنى
انه كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه

انما اراد ان يثبت في الممدوح مدبرا له هذه الصفة العجيبة التي لم توصف
للبدر فهو مبني على التخييل انه زاد في حسن البدر واصله تلك الصفة فليس الكلام
موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت
وكيت لم يقصد اثبات كونه رجلا لكي اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا
لم يكن اسم المشبه به قرينة مجملا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل
الذي تقدم وهو كون الاسم مجملا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون
الممدوح مدبرا امر قد استقر وثبت وانما الحاصل اثبات الصفة العزيزة وكما يمنع
دخول الكاف ونحوه بمنع دخول كان وحسب لاقتضائهما ان يكون
الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا فرارا من كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول
شكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد وخلاف الظن كقولك كان زيدا اسد
والنكرة فيما نحن فيه عرضا بنا فدخول كان وحسب عليها كالتي ليس على المجهول
وايضا هذا القول اذا تامل وتحقق سره وجدت محصوله انكار مدعي حدوث
شئ هو في الجنس المذكور الا انه اخص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن بعيد
التشبيه في معنى مثلا قولنا دم الاسد البر بر حضابه صفة عجيبة خص بها الاسد
المذكور ولا تتصور جوازها على ذلك الجنس غير الاسد الحقيقي فلا معنى لتغيير
التشبيه بهذا المحصول كلامه وهو مذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه به مذكورا
او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام مذكور في اول
بحث الاستعارة انتهى اسم الخليفة والمجاز اعني هذا البحث الخليفة والمجاز
وهو المقصد الثامن من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث
المجاز لكن لما جرت العادة بالبحث عن الحقيقة اولا لما بينهما في شبه تقابل العدم
والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله
في غير ما وضع له ولهذا قدم لتوقف المجاز وان لم يتوقف
على ان يكون حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له وضعا
الدال على ما وضع له فرارا من الحمل فالتعرض للاصل مناسب وقد يقال ان التعريف ليتبرا

عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر تركوا هذا التقييد
لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي يضاف الى ما في
الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا **الحقيقة**
فر الاصل فعيل بمعنى فاعل في حق الشيء اذا ثبت وبمعنى مفعول في حق الشيء اذا
اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي واتى فيها للنقل
الى الموصوفية وعند صاحب المفتاح انها للتأنيث على الوجهين اما على الاول فظاهر
لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوف او لا كقولك رجل
ظريف وامرأة ظريفة واما على الثاني فلانه لقصد لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسم
صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر
والمؤنث اذا اجري على موصوف كرجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم يجر على
موصوف فالتأنيث واجب دفعا للالتباس كقولك مررت بقتيل بني فلان وقتيلة
بني فلان ولا يخفى فائدة هذا التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح
الكلمة المستعملة فيما اي في معنى **وضعت** تلك الكلمة **له في اصطلاح به التخاطب**
اي وضعت له في اصطلاح يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة
اذ لا معنى له عند التأمل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى
حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن نحو احدهما استعمل في غير ما
وضع له علقا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ
الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما ليس بمجاز والى الثاني
المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره
كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل
لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التأويل وبقوله
احترز بقوله في اصطلاح به التخاطب المجاز الذي استعمل فيما وضع له
في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب
بعرف الشرع في الدعاء فانها يكون مجازا لكونها في الدعاء غير ما وضعت له

فر اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان و
الاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء فر اصطلاح آخر غير اللغة
فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل للشامل للمفرد والمركب
قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة
غير مقصود هنا ذكر المقام لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد و
الوضع اي وضع اللفظ **بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه** اي ليدل بنفسه لا بقرينة
يفهم اليه **فخرج المجاز** فانه ان يكون موضوعا بالتبعية لا بنفسه والمجازي يعني ان
تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لان دلالته
انما تكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف الجار فانه ان يكون موضوعا
لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في
غيره انه مستعمل فيه فقط لانه معناه الافرادي وذكر متعلقها قلنا لانم ان
مفهوم الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين
من ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا
يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل
بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد فسلمنا ذلك لكن مفهوم الدلالة بنفسه
ان يكون العلم بالتعيين كافيا في العلم بتلك المعنى قوله بنفسه ان دلالته عليه
لا تكون لواسطة قرينة مانعة عن ارادته مع الاصل **دون المشترك** اي فخرج
المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه
قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين
لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالمتواطئ
مثلا مدلوله ان لما يجوز الطهر والحيض غير محموع بينهما بغير ان مدلوله واحد
وهو غير معين وهذا مفهومه ما دام منشأ الى الوضع لانه المتبادر الى
الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا اختصت باحد الوضعين
اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينصرف ويدل على الطهر

قوله والمطلق الى غيره اي ينصرف المطلق الى غير العقلي ويتبادر منه
وذلك يتبادر المجاز في الاسناد من التقييد بالعقلي
وبهذا يندفع ما يقال التقييد باللغوي يوهم
خروج الشرعي والعرفي واما طلاقه يوهم دخول
العقلي مع كل منهما توهم الوفاء وجه ترجيح احدهما
على الاخر على ان ايهام الامر ترجيح مرجوح
على حسب دخول امر

قوله والمطلق الى غيره اي ينصرف المطلق الى غير العقلي ويتبادر منه
وذلك يتبادر المجاز في الاسناد من التقييد بالعقلي
وبهذا يندفع ما يقال التقييد باللغوي يوهم
خروج الشرعي والعرفي واما طلاقه يوهم دخول
العقلي مع كل منهما توهم الوفاء وجه ترجيح احدهما
على الاخر على ان ايهام الامر ترجيح مرجوح
على حسب دخول امر

بالتغيير والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة
على معنى لتطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقوله بمعنى تطهر أولا بمعنى
الحيض قرينة لدفع المزاحمة لان الغير الدلالة بواسطة وحصل من هذين ان الوضع
أعم منا وهو تعيين للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان
الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه عليهما واخرى للدلالة بنفسه على ذلك و
قال اذا اطلق مفهوم احدهما غير مجموع بينهما فيحمل كلام صاحب المفتاح
وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصرح بانا لانم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز
الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه بان قوله القرء بمعنى
الطهر أولا بمعنى الحيض دل بنفسه على الطهر بالغير وهو ظاهر لان كلمة في قوله
بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما يكون معنوية فقد يكون لفظية
وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو في الناسخ لانه
ان اريد ان الكناية بالنسبة الى الغير الذي هو مسماها موضوع فالمجاز
الضا كذلك لان اسدا في قولك رايت اسدا يرمي موضوع انه بالنسبة الى
الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذي
هو معنى الكناية ففاده واضح لظهور ان دلالة على اللازم ليس بنفسه بل بواسطة
قرينة لانه معنى قوله بنفسه اي في غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او في
غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف
الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة
معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل مفهوم كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة
المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي قال الحقيقة في
المفرد والكناية مشتركان في كونهما بغير قرينة والتصريح وعدمه فلنا
هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل فيما وضع له بل انما استعمل في لازم الموضوع
له مع جواز ارادة الموضوع له ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب
كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى

قوله وحصل من هذين الوصفين الخ اراد باحد المعنيين المفهوم الكلي
الصادق على كل واحد منهما فلا غبار ان وضع اللفظ لكل واحد منهما
بخصوصه يحصل منه وضع لهذا المفهوم المشترك بينهما كيف والوضوح
اطلاقه ان يتردد بين المعنى الثلثة اعني المفهوم الكلي فيريد
واحتيج في كل واحد منها الى قرينة معينة وان زعم ان عدم قرينة
ذلك المعنى الكل وان اللفظ مستعمل فيه وهو بسط مطلقا
بل الواقع انه تردد بين المعنيين مطلقا عند من يقول
بعموم المشترك واذا كانا متناقضين كما في المثال المذكور
اعني القرء عند الكل واما اذا اريد باحد المعنيين
احدهما معينا في نفسه عند المتكلم غير معين عند
السامع على معنى انه يتردد ان المراد ما هذا المعنى
واما اذا كان معينا ليس هناك معنى ثالث بل
باعتبار انتسابه الى الوضعين وبكلمة اللفظ
موضوع له هذا بل هناك تردد بين الوضعين
فان قلت المشترك اذا اطلق فهم منه جميع المعاني
واحتيج في تعيين ارادة احدها الى قرينة
واما المجاز فلا يفهم منه عند اطلاقه المعنى المجازي
فاحتيج في فهمه وارادته الى قرينة قلت
يتعلق لهذا الكلام بما ذكره السكاكي لان كلامه في
فهم معنى المراد ولذلك قال غير مجموع بينهما
نعم بما ذكرته تحقق بين قرينتي المجاز والمشترك
وان احدهما اخص من الاخر
قدس سره السند

والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهر فاسد في العجب من هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير
الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا
فحينئذ اعتراض على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بدلالة بنفسها ان يكون العلم
بالوضع كافيا في الفهم والمبحث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الخ
توهم ان السكاكي اراد بدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة اللفظ لذاته
جل لاحد ان يبطل كلام غيره بجعله معنى فائيه يرى من هذا كلامه واقول
كيف جل لك ان تبطل كلام له ايضا فرار الوضع بغير اللفظ للدلالة على
معنى بنفسه وان السكاكي اورد هذا المذهب وابطله ثم تاوله فما ايش بهذا
الحال قول في قال خطئت شيئا وغابت عنك اشياء فقول هذا ابتداء الخ
بغير ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لابد لها من مخصص لتساوي نسبته الى
جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه لهذا
دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى ولهذا
على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف
عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع
ذلك الجسم واحدا او جماعة في الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة
وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة بغير ان يبنى اللفظ والمعنى
مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى والحق الجمهور
على ان هذا القول باطل فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته
كدلالته على اللافظ يوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ويوجب
ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لا شتراك الكل في الدليل على المدلول كما ان
كل احد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولا شتراك جعل اللفظ بواسطة القرينة
بحث بديل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير
ولا شتراك نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المنقول
اليه كما في الاعلام المنقولة وغيرها في المنقولات الشرعية والعرفية كما مر

قوله والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهر فاسد
صدر المدرسين ان هذا الكلام من المعترض
بقوله بانا لا نسلم ان
معناه بانا لا نسلم ان
اللفظ بنفسه يجعل
عنه بقوله ان
القول الخ

قوله فان قيل قوله كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة
المجاز دون الكناية كذا بعض قوله فخرج
المجاز دون الكناية على التعجيب السابق
فخرج التعيين الذي في المجاز عن تعريف
الوضع دون التعيين الذي في الكناية
فانه لم يخرج وقد تكرر في هذه واورد
هنا انه لم لا يجعل ان يكون المعنى
فخرج المجاز عن تعريف
الحقيقة دون الكناية
حسن جلبي

ولا مشع وصنوشر كا بر المشافين كان هل للعطشان والريان والمضاد
وكالجوف للاسود والابيض لاشتراكه في كون الجميع مرئيا فقولنا هو ناهل
او جون اتفاق بالمغايرة او المضادين وبذا اوفى قولهم لان الاسم
الواحد لا يناسب بالذات للمتضادين او المتضادين لانه ممنوع وقد تأوله اي
العقول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اصر فوغ ظاهره وقال انه جنح عما
عليه ائمة علمي الاشتقاق والتصريف من ان للحروف فرائضها خواص بها تختلف
كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك
الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يحل
الشاب بنيها قضاء لحق الحكمة كالعصم بالعين الذي هو حرف رخو للكسر الذي في
عمران بين والعصم بالقاف الذي هو شديد للكسر الذي في خرسين وان لم يجب
حروف التركيب ايضا خواص كالتعلان والتعلى بالتحريك كالتروان و
الجحدي لما فرسما بهما في الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم
للافعال الطبيعة اللازمة وقس على هذا والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان
يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة
المجوز بها على مقر انهم جاروا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار
البلاغة وزعم المصنف ان اللفظ في قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا
لها على ان مقر جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار
الشابه في تسمية شيء باسم غيره باعتبار المعنى في وصف شيء كتسمية انسان له
جرة ناجر ووصفه ناجر فان اعتبار الشابه في التسمية ليرجع الاسم على غيره
حال وصفه للمغير وبيانه اولا بذلك في غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا
شرط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فجذر زال الجرة لا يصح وصفه بانه
جرة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المغير في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما
بل الاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما مرارا فلا يصح فراعتبار الشابه
التسمية ان ينتفي بوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل

منها بخلاف حقيقة الآخر فلا يكفي جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته
اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم تستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال
لا تسمى مجازا كالاسبي حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة فان الكلمة
او مسقولا او عنهما وقوله في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت
ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة
اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما
وضع له في الجملة فليس مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح الذي وقع به التخاطب
اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعملها المخاطب بعرف اللغة في الاركان
المخصوصة مجازا فلا يدخل في العلاقة المغيرة نوعيها لان هذا مغير قوله على وجه يصح و
هو متعلق بالمستعملة ليخرج الغلط في تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مبرا
الى كتابه لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج
الكناية الخ بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له
مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون غير
غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في غير مجازي
الموضوع له الاول خرج بالاول وهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز
في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول في
الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء
مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد
الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلق على الفرس باعتبار مجرد
انه يدب على الارض يكون وضعا باعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعا يكون
مجازا انه في حد اللغة اما في حد العرف فهي موضوعة له ابتداء وغلبة في غير
الدبيب انما هو لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعبر فيها
لصحة الاطلاق فحيث يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب وبخلاف

قوله وقد تأوله اي المنقول بقرينة المناسبة والمنقول الاصطلاحي المنقول فيه بقرينة عدم ارادة ما لا نقل فيها
كالفرس
قوله على صحة
قوله على الدعاء
قوله على الفرس
قوله على الدابة
قوله على الفرس
قوله على الدابة
قوله على الفرس
قوله على الدابة

المجاز فان اعتبار المغايرة الحقيقة انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء **وكل منهما** اي في الحقيقة والمجاز **لغوي وشرعي وعرفي خاص** وهو ما عين ناقل المغير اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي **وعرفي عام** لا عين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهو لغوي وان كان الشارع فشرعي وان الفرع فعامه او خاصه وبالجملة منسوبة الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي وضع به المخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي وان الفرع فعام او خاص **كاسد للسبع والرجل والشجاع** يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص لغوية وفي الرجل الشجاع كمن مجازا لغويا **وصلوة للعبادة والدعاء** يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا **وفعل للفظ والحدث** يعني اذا استعمل المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا **او دابة للذي الاربع والانسان** فانها في عرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فاذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعوض اشارة الى المغير الحقيقي والمجازي **والمجاز مرسل لكائن العلاقة** المصححة غير التشبيه بالمعنى المجاز المرسل والمعنى الحقيقي **والا فاستعارة** فالاستعارة عبارة عما هو اللفظ المستعمل فيما شبه بما وضع له اللفظ الاصلي كاسد في رأيت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه وحينئذ يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه مستعارا منه والمغير المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله **فهما** اي المشبه به والمشبه **مستعار منه ومستعار له واللفظ** اي لفظ المشبه به **مستعار** لان اللفظ

بمنزلة لباس **طلبا عارية** في المشبه به لاجل المشبه **المرسل** وهو ما كان العلاقة غير المشابهة **كاليد في النعمة** وهو موضوعة للجارحة المخصوصة لكن في شأن النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة بمنزلة العلة الفاعلية لها والنعمة بنظر النعمة هي بمنزلة الصورية لها ومع هذا فلا بد في اتخاذ النعمة من اليد كما يقال جرت اياديّ فلان عندي وجلت يده لديّ ونحو ذلك كلاف اتسق اليد في البلد **والقدرة** اي وكاليد في القدرة لانا كثيرا ما نظهر سلطان القدرة في اليد وبها يكون الكثير من الافعال الداخلة تحت القدرة في البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله تعالى المؤمنون نكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم في باب التثنية اي هم مع كثرتهم في وجوب الالتفاف بينهم مثل اليد الواحدة فكالا مضورا ان تجعل لبعض اجزاء اليد بعضا وان تكلف بها الجمعة في التصرف كذلك المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة في ان اليد ههنا استعارة فهو مبني على ما نقل عنه في ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه بحسب المعقول ههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على سواهم **والزاوية في المزود** اي في المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والزاوية في الاصل اسم للبعير بحمل الزاد والعلاقة كون البعير حاملا لها لما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يسرد اي عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة بحسب ما يعتبر كونها مما يعتبر العرب نوعا ما ولا يشترط التفاتهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في اطلاق المجازي على ان ينقل عن العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع آحادها وجزئياتها مثلا يجب ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة

المعتبرة كثيرة تزيد على ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد اثنتين
غير ما سبق وقد اطلاق اليد على النعمة والعدة واطلاق الكراع
على الماشية فقال ومنه اي ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان هذه
التسمية مجاز مرسل وهو التقاط الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء
لان النقل الشائع مجاز في العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة
في الربة وهي للشخص الرقيب والغير جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي
المعهودة في كون الرجل ربة لان غيرها في الاعضاء مما لا يغير سبابة ونحوها
صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون لامر
اختصاص بالغير الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على
الربة وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور لغير تسمية الشيء
باسم كله كالاصابع في الانامل فرضه ان يجعلون اصابعهم اذا نهم في الصوامع
والانامل جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع
في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة ولسببه اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه
كخوارت العين اي آلة تسببه البعث او لسبب الشيء باسم سببه كامطرت
السماء نباتا اي غيثا يكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في
امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهره انه سهو لانه
تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في نشره اي الدية
المسببة عن الدم او ما كان عليه اي لسببه الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه
في الزمان الماضي كخوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه
لا يتم بعد البلوغ او لتسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه اي في الزمان
المستقبل كخواني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او لسببه الشيء باسم محله كخو
فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه وان دي المجلس او لتسمية الشيء باسم حالته
اي باسم ما يحل في ذلك الشيء كخو اما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في
الجنة التي يحل فيها الرحمة او لتسمية الشيء باسم آلته كخو اجعل لي لسان صدق في الاخرين

اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخرين نوع خفاء
صرح في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمته ان المجاز عند
الاستعمال في اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد
اللزوم فكيف ذلك قلت لعل جميعها تفيد اللزوم بوجه ما فالاستعارة
فقط لان وجه الشبه انما هو احد اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من
المشبه به لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لانه يفيد او عرف
الخصوص فلا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيره
فنظر بما يراد من كلام ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير
ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل المعبر الموضوع له في
زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او ما يصير ما يؤول او بالقوة
فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر الذي اريق واذا كان ذلك الغير مما يتصف
بالمعبر الحقيقي في الجملة فالذهن ينتقل من المعبر الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف
به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان يزيد باللفظ معبر لازم لمعناه الحقيقي ذهنا
اي معنى ينتقل الذهن من المعنى الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره
تصوره كالتلازم اما ذهني محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم الى
لزوم خارجي بحسب العادة او بحسب الواضع واما لان يكون احدهما
جزءا من الآخر كالقرآن للبعض او الكل او الجزء للكل او خارجا عنه والملزوم بينهما
قد يكون بحصول احدهما في الآخر كالحال والمحل او بسببية احدهما للآخر او
مجاورتهما او بكون احدهما شرطا للآخر فجمع ذلك بشمول اللزوم ولهذا اشترط
في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان
الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف العين فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما
اطلاق العين على الجارحة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى
مما لا يحتمل بدون المعبر فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون
انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وبهذا معنى اللزوم في هذا المقام

والاستعارة وهي علاقة المشابهة اي قصد انتقال الطافه على المعنى المجازي لسبب
شبه بمعناه فاذا اطلق لفظ المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر
الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد به انتقال المتبادر على المطلق كاطلاق
المرسن على الانف لغير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة
الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين

وقيد بالتحقيقية وبهذا التقييد يتميز عن التخييلية والمكنى عنها وانما سميت تحقيقية
لتحقق معناها اي بما عين بها واستعمل فيه **حسيا او عقليا** بان يكون ذلك المعنى
امرا معلوما يمكن ان يتبين عند كل وبشار الى اشارة حسية او عقلية فبقي اللفظ
بعد نقله عن مسماه الاصلي فصار اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمعنى المشبه
بالمعنى الموضوع له فالحسي **كقوله** اي قول زهير بن ابي سلمى **لدى اسد** اي
رجل شجاع **شاكي السلاح** اي تام السلاح وكذا شاكي السلاح وشاكي
السلاح بالغين والخاء **مقذف** اي مقذف به كثيرا الى الوقايع وقيل قذف
بالتخم ورمي به فصار له حسانة ونباهة فما لبث ان طار صيته فتقلد
لبد الاسد فاتخذه في سفره على منكبه والتقليم سابغة القلم وهو القطع فالاسد
ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر محقق حسا **وقوله** اي العقلي كقوله
ابدا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر محقق عقلا لا حسا
وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف ان
التذوق في اللباس عند اصحابنا المحل على التخيل وان كان التجمل عندي لي تحمل على
التحقيق وهو ان استعار لما يلبسه الانسان عند جوعه في انتفاع اللون وتغيره
ورثاثة هيئته وفي بعض النسخ كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية
تجمل لي تكون عقلية ولي تكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان وانبسط به
في بعض الحوادث بالملبوس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيه يتجمل ان
يريد به الضرر الحاصل في الجوع فيكون عقلية وان يريد به انتفاع اللون و
رثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة لبس المشبه هو الجوع بل

الامر الحادث عند فوتهم كونه تشبيها لاستعارة غلط فان المصرح
فالاستعارة ما لم يضمن لفظه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عنى باللفظ و
استعمل اللفظ فيه فعلى هذا الامثلة قولنا ما لم يضمن شبه معناه بما وضع له
اللفظ المستعمل فيما وضع له وان يضمن شبه شيء به كقولنا زيدا اسد رايت
زيدا اسدا ورايت بزيد اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يضمن
شبه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة اشتمال الشيء على نفسه على ان في قولنا
ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن لغرضه لتسلم المجاز الى الاستعارة و
عرفا واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفي بعض
النسخ اللام ان اسدا في كقولنا زيدا اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع
فيكون مجازا او استعارة كما في رايت اسدا يرمي اجرى عليه حكم عامر بدولا
دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كالاسد فانا
قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا وقفت زيدا اسدا واو
اسدا على زيد ومعلوم انا لا نعني لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه
بحذف اداته فضلا الى ابائك عن الفرق لانه وجوب المصير الى ذلك وانما
يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل
الشجاع فصح حمله على زيد ظاهرة وبحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا
يرمي ان اسد استعارة فلان قرينة الاستعارة غير زيدا ذ لا طائر بينهما
ولا دلالة له عليه وانما تعين انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا
زيدا اسدا اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذف المشبه واستعمل المشبه
في معناه فيكون استعارة وبدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا
المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة
اي مجرئ على صابل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله اسد
هم بدء على في سواهم وانه كثيرا ما يكون نحو لا يحبس وحول اداة المشبه
عليه كما تقدم في عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد

واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اثبت بوجه الشبه كقولك رأيت اسدا في الحمام
وكقوله ولا حتى بروح البدر بعدا بدور مهابة جما اكتسى فضة
اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به على بعض
ان يكون شبها اي رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة ولا حتى بصورة مثل بدور
البدر في البعد فيهما مدائح كذا ذكره صدر الافاضل في مرام السقط
والظاهر ان مثل هذا من باب المشبه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم
من ان يكون محذوفا جزء كلام كما في قوله تع صم بكم عمي او يكون في الكلام
ما يعضد تقديره كما في قولك رأيت اسدا انما عاند ليل انهم جعلوا الخيط
الاسود في قوله تع حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر
شبها لان بيان الخيط الابيض بالفجر وشبه عاد ان الخيط الاسود البهيم
بسواد آخر الليل والعهدة في ذلك ما تشعر به كلام صاحب الكشف فان
قوله تع ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله
تع وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج
في باب المشبه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وليس باستعارة
وهو مشكل لان المشبه فليس بمذكور ولا معدود ويمكن التفصي عن هذا الاشكال
بان الاستعارة انما يكون مستعملة في غير ما وضع له اللفظ وعلامته ان
يصح وقوع اسم المشبه موقعه ولا يلزم الا يلغو قرينة المشبه في نحو
رأيت اسدا ان كنت رأيت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتأمل
وكذا الاصح ان يراد بالبحرين الموصوف المؤمن والكافر لان قوله تع
كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها يشعر بان الاستعارة
واردة لتفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع
والكافر خلو عن المنفعة فهو في طريقه قوله فبشرهم بعذاب اليم فان الخطاب
في الجارة لما يفهم منه الانهار ولهذا ذكر ذهب كثير من الناس الى ان الآية
في قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اورد هما شاهدين للاستعارة و

لا يخفى

لا يجمعه عاد في تناول لفظ الكشاف ودليل انها من الاستعارة مجاز لغوي
كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما اختلفوا فزاد الاستعارة
مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انه لفظ استعمل في غير
ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل عاد ذلك ان الاستعارة كالاسد
مثلا في قولنا رأيت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا
للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لاعم منهما والمشبه به كالشجاع مثلا لكثير
استعمال فيه عاد كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا فتعين
ان ثمة اللغوي فيكون استعمال في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في
انه اذا اطلق لفظ العالم عاد الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو
ليس في المجازية شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رأيت رجلا
فلفظ انسان ورجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع قرينة الخارج عاد
زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم
يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتأمل
فان هذا مما يشتبه عاد كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام
وارادة الخاص ويعترضون الصنف بانه لا دلالة للعام عاد الخاص لو جرى في
الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ في الاطلاق والاستعمال
وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف بالتمام اشارة الى
تحقيقه وقيل انها مجاز لغوي يعقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا انها لما لم تطلق
عاد المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه به بان جعل الرجل الشجاع
فردا من افراد الاسد كان وجب لما استعمالها اي استعمال الاستعارة
في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا فيما وضع له وانما
قلنا انها لم تطلق عاد المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم يكن كذلك لما
كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكان الاعلام المنقولة

كلام الصنف يكون انها من المجاز اللغوي صحيح لان البحث استدل عاد كون
الاستعارة مجازا لغويا بان اللفظ ليس موضوعا
للمشبه ولا الاعم فانه يدل عاد انه لو كان موضوعا
لاعم لم يلزم من ذلك ان يكون مجازا
لغويا

عمم الحكم ليشمل ما اذا اطلق لفظ العام
عاد الخاص بخصوصه باعتبار
اطلاق العام عاد الخاص وتقدم ان ذلك
مجاز واذا اطلق عاد خاص وهو عرض له

او الكرم والاطعام

لكن لفظ
العالم
عليه
مجاز

قيل وقد سبق اشارات الى تحقيقه حيث قال
فيما يعرف
بالعلامة
ان الموضوع
له اعم
فيصح
اطلاقه
عاد
الخاص

تحقيقه ان لفظ العالم موضوع بالتحقيق
لكل من اتصف بالعلم في الجملة
وتحقيقه في الدهر واطلق عاد الفرد
المتحقق فيه العلم مجازا باعتبار ان التحقيق
الموضوع ههنا باعتبار الوجود
فيه مجاز والتحقيق باعتبار
الموضوع

عمم

وهو في المشبه الادعائي
ما جعل لفظ المشبه
وهو في المعنى المشبه به فرد تحقيقي اي المعنى له حقيقة

لعله

كزيد وتنكر الاستعارة ولما كان الاستعارة ابلغ في الحقيقة اذ لا مبالغة
في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال رايت اسدا
واراد زيدا لانه جعله اسدا كذلك لقيل سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان
جعل اذا كان بمعنى صير كان بمعنى صير وبعد اثبات صفة ليس حتى لا يقول
جعله اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه
تبعا لنقل معناه اليه بمعونة اثبت له معنى الاسد الخ قد اتم اطلق عليه
اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى
ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع في جنس الاسد وجعل ما ليس من النوع
واقعا مجازا عقليا ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون
لبعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل
ابا لعمة في غلام قام على رأسه يظلله فاتت تظلله اي توهم الظل على
الشمس تخيلا عن تخيل فاتت تظلله وفي عجب وبروى فاقول
يا عجبا وفي عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظلله في الشمس فلولا
ادعاء له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة كما كان لهذا التعجب معنى اذ لا
تعجب في ان الظل انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا اصح النهي
عن التعجب في نحو قوله لا تعجبوا مني بلى غلالة هر شعار يلبس تحت الثوب والدرع
الصدرة ثم ازراره على الغدر لقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره
فلولا انه جعله فردا حقيقيا لكان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه
البلى بسبب ملابسة الغدر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كما لغدر الحسن ورد بان
الا ادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي
كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضع له للعلم الضروري بانها مستعملة
في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص ويجيء ذلك ان دخوله
في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التأويل فصير احدها الذي
وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة فرد تلك الجثة وما يتبع الصورة

والهيئة وتلك الاذناب والمخالب الى غير ذلك وانتزاع غير المتعارف
وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص
لفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال
لفظ موضوع في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعين المعنى الغير
المتعارف وبهذا اندفع ما قيل ان لا ضرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع
تنافي نصب القرينة الدالة على ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه
اي في البيتين المذكورين وغيرهما فلبنائهما على ما هي الشبه فضلا عن المبالغة ودلالة
ان المشبه يجب ان يتغير عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب
والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب وجهين بالبناء على التأويل
ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر لتغير ان في الاستعارة ودعوى دخول المشبه
في جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا
تأويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الغير
الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب
فيه قرينة على ارادته خلاف الظاهر بل يتبدل المجهول في ترويج ظاهره وزعم
صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن
ارادة في الاستعارة على التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن
ارادة اللفظ والله العلامة فرد الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما
يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان الغيرية الكذب خلاف ما عليه الجمهور و
اختاره السكاكي ومع هذا فالحاجة لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة
الكذب بل يحصل لكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا ثم فرق الباطل
والكذب بان الباطل قابل الحق والكذب قابل الصدق والحق هو كون
الخبر مطابقا للواقع بمعنى الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع
بالنسبة الى الواقع فيهما منحازان بالاعتبار فلكل وجه التخصيص
غير ظاهر بعد ولا يجوز الاستعارة علما كما سيتبين فرارها تقتضي ادخال المشبه في

جنس المشبه به بحمل افراده فيميز مستعارا وغير مستعار ولا يكفي ذلك في العلم
لمنافاة الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم و
شاول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية ليشتهر به لوصف كالاتم
كحاتم فانه يفهم الاتصاف بالجود وكذا ما در في البخل وبجاز في العضاه
وباقل في البهامة وح يجوز في شبه شخص كائن في الجود وتاول في جاء مجل
كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود في طي او آخر غيره كما جعل
اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان مستعارا او غيره فهذا تل ويل يكون حاتم
متناولا للفرد المتعارف والفرد الغير المتعارف وهو في منصف بالجود لكن
استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو
رايت اليوم حاتما وذرشها اي فرشه الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لابد
لها في فرشه ما نعني ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رايت
اسدا يرمي او اكثر اي امرين وامور يكون كل واحد منها قرينة كقوله ولي نجدة
العدل والايمانا فان في ايمانا بيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فعلق قوله تلمعوا
بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لانه لا يحسن
ان جواب هذا الشرط يكاربون ونلجاؤن الى الطاعة بالسيوف او معان
ملتبسة مربوط بعضها ببعض بكسر الجيم قرينة لاكل واحد وح لا يجيء صحة كونه
فيما تقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة رديت بالجزع اصفار
رث وبالرفع على انه مبتدا موصوف لقوله في نصله اي نصل سيف الممدوح
وجزء قوله تشكي في انكفاء اي انقلب والباقي قوله بها للغدة والمغرب
تاركي في حد سيف يقلبها على اروس الاقران جمع سبي اي اناملة الخمس التي هي الجود
وعموم العطاء سحاب اي يصيبها على اكفائه الجرب فيملكم بها والمراد
بالروس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلام في ضعف جمع القلة والكثرة
سبغار للآخر لما استعار السحاب لانامل الممدوح ذكر ان لها صاعقة وبين
انها في نصل سيفه ثم قال على اروس الاقران ثم قال خمس قد كرا العدد الذي

هو عدد الانامل فظهر في جمع ذلك انه اراد بالسحاب الانامل وهي اي الاستعارة
شستم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار اللفظ
وباعتبار آخر غير ذلك فهر باعتبار الطرفين يغير المستعار منه والمستعار له
فسمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ان كان نحو احييناه في او من كان
ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه استعارة الاحياء في معناه الحقيقي وهو جعل
الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية
مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى في قول المعتزلي الجوهر والهداية مما يمكن
اجتماعهما واما استعارة الموت للضلال فليست في هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف
الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه او من كان ميتا فاحييناه وليتسم
هذا الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما يرى الطرفين مما لا يمكن
ولما مشى عطف على قوله اما ان كان كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غناء
التنعم امر لا يتغاء التنعم في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود
والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت
آثاره الجميلة التي يحق ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت
للحي الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والحياة مما لا يمكن اجتماعهما ولكن
قال المصنف الضدان اذا كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاقل
للاضعف اولى فكل من كان اقل علما وضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم
الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم في الفعل
لكونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة به اغلب الحركات الارادية مسبوقة بالادراك
واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد بعدا عن
الحياة وقربا الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف
كان اولى بان يقال انه حي هذا كله ولا يخفى ما في احتمال ان الضدين القابلين للشدة
والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للآخر بل
المعدود اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر فانما يعتبر فيه قابل للشدة والضعف

الانكفاء والكشش

لكل في كان ذلك المعرفة اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير
وافية بذلك ولتسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية
لعناد الطرفين ومنها اي وفي العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل
في ضده اي الاستعارة التي استعمل في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي في مثل
المضاد او المناقض منزلة التناسب بواسطة تملح او تهكم على ما سبق تحقيقه في
باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم اسقرت الاستعارة التبعية التي مر الاخبار
بما يظهر سروراً للمبشر به للانذار الذي ضدها باعتبار خاص فيها على سبيل التهكم
وكذا قولك رأيت اسداً وانت تريد جباناً على سبيل التملح والظرافة والاستعارة
والاستعارة ما يغاير الجامع اعم مما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى
في التشبيه وجهاً جامعاً فتمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم المستعار
له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل تمسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة
طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل في غنيمة
الزبرة منها واصلها ماء بهيعة اذا حين وحرق الشعفة رأس الجبل والمغير
خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل في غنيمة
الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكفي بها في امر معاشه
ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في
مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل
في مفهومهما اي مفهوم العدو والطيران اما اولاً فلان الطيران اقوى منه في العدو
قال الشيخ فراسر اللباعة والغرق بينه وبين نحو رأيت اسداً ان الاشتراك ثمة صحيح في
صفة توجد في جنس مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما تحت
واحد هو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات
وذلك لا يوجب اختلافاً في الحس ثم قال والغرق بينه استعارة الطيران للعدو
استعارة المرسن للانف للانسان مع ان كلاً من المرسن والطيران خصوص
وصف للبين في الانف والعدو ان خصوص الوصف الكائن في طائر معين

ان استعارة للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه
ههنا منظور كلا فثمة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غلبني انف فلان
عد استعارة وقال ابن كمال الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة
على وضع المرسن موضع الانف وكذلك الا ان كرهت مخالفة السلف
فانهم عدوا مثل هذا في الاستعارات وخلطوها بها فعدوت بكلامهم في الجملة
وبنيت عليه ذلك بان تسمية استعارة غير مفيدة ووجه التشبيه وهو الاستعانة
الذي شمل فيه الاسم ابى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة في
واد واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا تنطلق الاستعارة
عليه قال قلت الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة
بعيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان حمار الوحشي لا يخلف بالسذة والضعف
فكيف يكون الجامع داخلاً في مفهوم الطير قلت اشتراك الاخلاف انما هو
في الهيئة الحقيقية التي ان السواد جزء من المجموع المركب في السواد والمحل
مع اخلاله بالسذة والضعف وجه الشبه انما جعل داخلاً في مفهوم
الطير فلان الهيئة الحقيقية للطيران والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امراً
مركباً في امور بعضها قابل للسذة والضعف فيصح كون الجامع داخلاً في المفهوم
مع كونه فرد المفهوم بين اشد واقوى وفيه كون استعارة الطيران للعدو في
الفيل تطرلان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة
بل هي لازمة له في الاكثر كالجرة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع
الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة
والابعاد بعضها عن بعض في قوله وقطعناهم في الارض امماً والجامع ازالة
الاجتماع الداخلة في مفهومها وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخاطة
الموضوع لضم خرق الثوب للسترة الذي هو ضم حلق الدرع بجامع الضم
الداخل في مفهومها الاشد فرار الاول واما غير داخل عطف على قوله اما داخل
كالمر في استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك

فان قلت فدنص الشيخ فراسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن
فرنك الهيئة المخصوصة للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل
الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا التجانس
غيره قلنا اما كلام الشيخ فيحتمل ويسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك
الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف
بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المفرد والمجموع على انه لو كان المستعار
له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم المستعار منه غير الاسد
والقسم الآخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو اما عامية وهي المبتذلة
لظهور الجامع فيها لخواص الناس كالاسد بريء او خاصية وهي الغريبة التي لا تطلع عليها
الا الحاذق الذين أولوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد تكون
في نفس الشبه بان يكون بين شبهها في نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن مسلمة بن
عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب واذا نزل عنه والقى عنانه في
قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا اجتبى قربوسه اي قدم سرجه
وفي الصحاح القربوس الزج بعنانه على السكيم الى الطرف الزاير
السكيم والسكيمة بيرة الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزاير نفسه يقول
ما فعله عودته فصار يرجع الي اذا دعوته وكذلك كل مخاطبة جيء بها موقع
العنان موقعا في ركبته ممندا الى جانبي ظهره فاستعار الاجتباء وهو لي
جمع الرجل ظهره وسائقه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس الزج
فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يكون الشبه
وقوع العنان في القربوس ممندا الى جانب الفم بهيئة وقوع الجؤجؤ في ظهر المجتبي
ممندا الى جانبي السائق حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والتركيبان والسائقان
بمنزلة رأس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه اولا لان التركيبين متضامنان شبها
بالقربوس والثوب في التركيبين بالي الى العلو ثم ممندا منتقلا الى الظهر
كان الطرف الذي يلي القربوس من العنان هو الذي يلي فم الفرس

وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة
ومسح بالاركان من هو ماسح وشددن على غاربهن المهارس رحالنا ولم ينظر
الغادي الذي هو رائح اخذنا بأطراف الاحاديث بيننا وسالت
باعناق المطي الاباطح الاباطح جمع ابطح وهو مسيل فيه رقاق الحصى اي لما فرغنا من اداء
المناسك رحلنا الابل الى منى ونزلنا بالابطح وشددنا الرحال على المطايا واركبنا
اركاننا البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا واركبنا
ولم ينظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا
في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المشي استعار سلان السيول
الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين
وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامي لكن تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة
او اسند الفعل اي سلان الى الاباطح دون المطي او اضافها حيث افاد
انه استلذ الاباطح والابل كانه قيل وانتقل الرأس شيئا واداخل
الاعناق في السير لان السرعة والبطء في سير الابل لظهران غالبا في الاعناق
وتبين امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء لسرعة اليهاء الحركة و
بتهاء الثقل والخفة وتحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات للاحقاف
الكثيب بالكثيب كما في قول امرئ القيس قلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا
وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذا كان
كذلك وزيد صلب يزيد شيء في طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا تردف
بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب سائر همزة والنذه والمشقة له
فاستعار له كلكلا ينوء اي ينقل به والطائر اذا نهض قيل للاستعارة بالكناية
كالبد للشمال والاستعارة باعتبار الثلاثة اعني المستعار منه والمستعار له والجامع
ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار
منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلثة

الاجزة لا تكون الا عقليا لما عرف في محله والتقسيم الاول غير ثمانية
اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي والجميع
ستة اقسام وايما اشار بقوله لان الطرفين كانا حسيين فالجامع اما حسي
نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه وله البقرة والمستعار له الجوف
الذي خلقه الله في جبل الطين التي سبكتها نار السامري عند اتيانه في تلك الحلي
المرتبة التي اقامه ها في موطن فرس جبرئيل ع والجامع الشكل فان ذلك الجوف كان
على شكل وله البقرة وهذا كاف للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس يجامع
الشكل والجميع الى المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر
وما عدة السكاكي في هذا القسم قوله واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه
هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار
اقوى والجمع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو في خواص النار ولكن لما
كان هذا في قبال الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو
اعم في الاستعارة المصرحة والمكنى عنها بخلاف المصنف فانه يكلامه في المصرحة و
زعم المصنف ان الشيب الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة
وهذا استعارة بالكناية واثبات الشيب اثبات الشيء في الشعر واشتعال النار
في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه اي تداركه هذه الاستعارة تصريحية لكن
الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف على قوله اما حسي يعني ان الاستعارة التي
طرفاه حسيان والجامع عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فالمستعار منه
كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل
وموضع الشاهد هو قوله وايما حسيان والجامع ما يعقل في ترتب امر على آخر اي حصول
عجب مرة دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة
على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل
والنور طارئ عليها بسبب وجود الضوء فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار عن الليل
اي كشط وازيل كما يكشف القشر الذي الطاري على الشيء الذي تحته فحصل ظهور

الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور اللحم المسلوخ بعد سلخ الاهاب عنه ووقع
في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار
في ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل
فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقب ظهور النهار هو
الليل انما هو الابصار لا الاظلام وايجاب حمل عبارتهما على القلب اي ظهور
ظلمة الليل في النهار وبان المراد بظهور النهار تنزيهه عن ظلمة الليل وبان
الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا بن ريطة
ظاهر قال المرزوقي ذلك عار ظاهر ابن زايل قال ابو ذويب و
عيرتها الواشون اني اجبتها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان
المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام في مقام عن فيكون
موافقا لكلام غيرهما وذكر انه العلامة ان سلم فقد يكون بمعنى انتزع
نحو سلخ الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخ الشاة في
الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الاول وغيرهما
الى الثاني واستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما
واما على قولهما فانما يصح في جهتها موضوعة لما يعقب في العادة من غير
تراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان
والعادة في مثله لتحقق عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في قوله الآتي
فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار وايلاج الليل وبين دخول الظلام
لكن لعظم دخول الظلام اضافة النهار وكونه مما ينتهي اليه لا يحصل الا
في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقب
اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح اذا
جعل السلخ بمعنى الاخراج كما في اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول
الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم لان نزع ضوء
الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ايضا لان كسر الكوز ففاجاه

الانكسار لان وجوههم في الظلام غير حصول الظلام فكون نسبة وجوههم
في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السبب
بمعنى الاخراج دون النزع انشر كلامه واقول لغوته لذلك لاشكال النشر
انما يكون آبيا اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب يخفى لغة الى نوع
اقتدار وذلك انما هو بمفاجاة الظلام عقب ظهور النهار لا عقب زوال
ضوء النهار فليتامل واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا وانت
تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي وبناء الشان وهو عقلي وقد اهمل
صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الخيفة استعارتان الجامع
فراحة بهما حسي وفي الآخر عقلي فيدخل ضمنا لقدم ولا يكون نوعا آخر فقال
ولان الاستعارة مبناها على التشبيه متنوع الى جنسه انواع نوع التشبيه
اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة والا عطف على قوله ان كانا
حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فيهما اي الطرفان اما عقليان نحو فكونوا
لعقائي مرفقا فان المستعار منه الرفاه اي التيوم والمستعار له الموت والجامع
عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التثنية في المصدر وجعل الاستعارة
تبعية قلت لما سيجيء انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة
تبعية والتثنية في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول وغير
صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولان المنظورة بهذه التثنية هو الموت و
الرفاد لا مجرد التعبر والمكان الذي يتم فيه ويحمل ان يكون المراد بعني المصدر
فيكون قوله المستعار منه الرفاد تغيرا للكلام وتحقيقا ويكون الاستعارة
اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر
وعدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا
فقيل الجامع البعض الذي هو في اليوم اقوى واشهر لكونه حالا مشاهدا وفيه
وقرنه الاستعارة كون الكلام كلام الموتمع قوله يدا وعد الرحمن
وصدق المرسلون وفي جعل الجامع عدم ظهور الافعال في زعم ان القرينة هو

ذكر

ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه قد يشبه به نومه
اذا تيقظ وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص
بالمستعار له واما مختلفان عطف عام واما عقليان اي احد الطرفين حسي والآخر
عقلي والجسم هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة
وهي حسي والمستعار له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان والمعراين
الامر اما بانة لا يتحمى كالا يليم صدر الزجاجة وكذلك قولهم ضربت عليهم
الذلة اي جعلت الذلة محيطة بهم كالضرب القبة او الخيمة على من فيها او جعلت
الذلة ملتصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كالضرب الطين على الحائط
وهو حسي فالمستعار له ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط
وهو حسي والمستعار له ثبات الذلة والتصاقها بهم والجامع الاحاطة
او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية وتحمل ان تشبه الذلة
بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد الضرب المعدي بعلى اليهما فتكون
استعارة مكنية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار
نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار
منه الكثير والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار
فتسمى لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات
الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف في الاوصاف فاصيلة
اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقيل اذا
استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متاولا
باسم جنس كالعلم في رايت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ
المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه فان اسم الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة
والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة لا تتعقد على التشبيه والتشبيه يحضر
كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه

وانما يصح للموصوف بالحقايق دون الامور المعتبرة انتزاعية كقولك جسم ابيض
وبياض صاف دون جسم ابياض وفعال وانصاف المشتقة منها لكونها متحدة
غير معتبرة بوسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها دون الحروف
وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم بحر
فمحذوف اي رجل شجاع ماثل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا
الدليل بعد تسليم صحته غير مشاول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح
للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا يقع اوصافا
البتة وهم انه قد خصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشبهة وليست هذه بصفات
بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى غير
المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان الفعل مثلا اسم
للمكان باعتبار وقوع الفعل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية و
ان لعدم التشبيه في انفسها لانها مصادر ولا شك انا اذا قلنا بلغا متقل
فلان ابر الموضع الذي ضرب فوضع ضربا شديدا ان المعنى على تشبيه ضربه بالنقل وكذا
اذا قلنا اذا قد فلان اشاره الى فقره فهو على تشبيه الموت بالرفاق والاولى
ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو
المعنى القايم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او
اسم مكان مثلا يبقى ان يقال التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يعتبر
ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات وح يكون الاستعارة في
جميعها تبعية فالشبه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لغير المصدر والثالث اي الحرف
لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات
معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تغيير معانيها مثل قولنا في معانيها ابتداء الغاية
وفي معانيها الظرفية وكي في معانيها الغرض وهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت
حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هما باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها
اي اذا افادت هذه الحروف معانيها رجع ذلك المعنى الى هذه بنوع استخدام

قوله واما الموصوف في نحو هو الباسل هو الشجاع الكامل
والفياض الواهب المبالغ والبحر العالم
المقتي فالوصف انما في نحو هذا الاشتقاق
ابلغ من الاول وازيد منه وصف الاول فلذلك
اتبع تقديمه فظن من ان الثاني وصف للاول
قوله وبحر معام اسم مجلس فسيح المراد من النفس
الذي سلب شيئة نفس الحقايق هو الوصف المفتقر
واما الموصوف الخ المنصف
المنتهى حسن حلبي

قوله ان المستعار في الفعل والمشتق انما كون
تشبيه المعنى المشتق فيه بمصدره فعلم استقل
وذلك المصدر فيه ثم اشتق منه ذلك الفعل
المشتق فيه ايضا تبعية للمصدر فيكون استعارة
الحروف تبعية بطريق اولى وكذا ما هو المستعار
في الحروف انما يكون معنى منها هو يشبه
غيره والحروف بمتعلق معانيها هو الخ تشبيه للحروف
المطلقة في المجرور اصالة ثم استعمل المعنى المجرور
في ذلك المجرور تبعية له فيكون استعارة الخ وقد
والحق الاستعارة تحقيقية كما قال الحصر
كما قدمناه فتامل

فقول المصنف بمشتق متعلق بمعنى الحرف كما مر في ردي نقله غير صحيح كما ينبغي له
فيقدر التشبيه في نطق الحال والحال ناطق بكذا للدلالة بالنطق اي لقصد
تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى والصاقه الى الذهن
ثم يدخل الدلالة في جنس النطق بان يؤول المذكور فيستعار لفظ النطق
ثم يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصالة وفي
الفعل تبعية وسمع بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا
يجوز اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم واراده
اللازم في غير مقصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين
وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي لذلك اللفظ علاقة احدها المشابهة
والآخر غيرها كاستعمال الشعر في شئة الانسان فانه استعارة باعتبار
قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني شعر البعير
في مطلق الشعر على ما مر ح الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على
الدلالة وح يصح التمثيل على احد الاعتبارين فاستحسنه و بقدر التشبيه
في لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى آل فرعون ليكون عدوا لهم وحزنا للعداوة
اي لقد شبه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط لعلة اي علة
الالتقاط الغائية كالمجة والتبني وبنحو ذلك في الترتب على الالتقاط
والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في
العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الذي
ذكره المصنف مأخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام
وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيتهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا
وحزنا كالمحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه
بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان
المشبه يجب ان يكون منزوعا في الاستعارة على مذهبه سواء كان اصلية

او تبعية فاية ما فى الباب ان التشبيه فى التبعية لا يكون فى نفس مفهوم اللفظ
نعم هذا موجه على ان يكون استعارة بالكناية فى نفس المجرور لانه اضمر فى النفس
شبه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر
ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون فى الاستعارة التبعية شئ وكذا
يصح على مذهب السكاكى فى الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعنى العداوة
واريد المشبه به اعنى العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقق الاستعارة
التبعية فى ذلك كانه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب
العلة الغائية عليه ثم استعمل فى المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب
العلة الغائية التى هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا فى العلية والغرضية
وبتبعيتها فى اللام كما فى نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث
استعيرت لما شابه العلية والحاصل انه ان قرر التشبيه فى امثال ذلك فيحمل
على الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكى واذا قدر
فى نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة واما قدر التشبيه
فى متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما شابه ذلك فالاستعارة تبعية و
مدار قرينتها ايضا قرينة الاستعارة التبعية فى الفعل والتلبس اى الفعل وما يتبعق منه
على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان التلفظ الحقيقى للاسند اليه الحال او المفعول
نحو جمع المال مانعة اما من قبل البخل واحيى السماحة فان النقل والا جاز الجمع بين
لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامى لم يلق قومك مثل ما لقيت هم شر لاخوتهم
شاعثة بالدم الوادي غرهم لهذميات تقصدها ما كان حاط عليهم كل
زراد اللهذم فى الاصل اسم جمع سنان قاطع فاراد بالهذميات طعنات منسوبة
الى الاسنة القاطعة او اراد نقل الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمرى والقد
القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمعقول اثنان اعنى الهذميات قرينة
على ان لغرهم استعارة وقد يكون المعقولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كتوكل
الحربى واقرى المسامع اما نطق بيانا يفيد الحرود التشوسا فان

التعلق اقوى للكل من السامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو
فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشرا استعارة او الى الجميع
اعنى الفاعل والمفعول والمجرور نحو قرئ حرب بنى فلان اعناق الاعادى
بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكى فى ذلك بقول الشاعر تقرى رياض الحزن
الخ فمدخول اذ اسرى النوم فى الاجفان ليقاظا فصحيح لان
المجرور اعنى الاجفان متعلق بسرى لا بتقرى وما ذكره الشارح انه قرينة
على ان سرى استعارة لان السرى فى الحقيقة للسير بالليل فليس بشئ لان المقصود
ان يكون الجمع قرينة لاستعارة واحدة واما قال بدار فرمنها على كذا لجواز
ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا
شديدا واما القرينة فى الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار آخر غير
اعتبار الظرفين والجامع هو اللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان لم تقترن بشئ يلايم
يلايم المستعار له او المستعار منه او قرن بما هو يلايم
المستعار له او المستعار منه كقولى فى مدح الخليفة المعتضد بالله
النعمى حوى عليا مزية بنى الفضل والاجاد المجردة وهو ما قرن بما يلايم المستعار له نحو
اى كفوا كثير غمر الرداء اى كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض
صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذى يلايم العطاء تجريدا
للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعنى قوله اذا تبسم ضاحكا اى شارعا فى
الضحك اخذا فيه غلبت بضحكه رقاب المال اى غلبت الرهن فى يد المرتهن اذا لم
يقدر على افتكاكه بعد اذا تبسم غلبت رقى باموالهن اى اسرتهن والبر وعليه قوله
فاذاقها الله لباس الجوع حتى لم تجد فكاكا لان الذوق يستلزم الادراك بالتلبس
بالذوق يستلزم الادراك بالتلبس بغير عكس فكانه فى الاذاقة شعار لشدة الاصابة
بخلاف الكسوة واغلم تجعل طعم الجوع لانه وان لايم الاذاقة فهو منفوت لما يجده
لفظ التلبس مع بيان ان الجوع والخوف عمهما جميع البدن عموم الملابس
فان فضل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع فى القفر واتساع اللون ورشاقة البشرة

عما مر والاداة لاشتباب ذلك فكيف بكبر تجريدا فان المراد بالاداة اعم من ذلك
بذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلاس الجوع و
الخوف والاداة جرت عندهم مجرى الجملة في البلايا والشدايد كما في فلان
البؤس والضر واداة العذاب والذي يلوح في كلام القوم فرده آلة
آتية في لباس الجوع استعارة تبعية اصلها تصريحية وهو اشبه ما عنى الانسان
عند الجوع والخوف في بعض الحوادث ما للباس لاشتماله على اللابس ثم استعير
له اللباس والاخير مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضر والالم بما يدرك
في طعم المر او البشع جر او قع عليه الاداة كذا في الكشف فعلى هذا يكون
الاداة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون تجريدا واثلث مرشحة وهو ما وفق
بملايم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت
تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع
عليها ما يلايم الاشتراء كالربح والتجارة ونظر الترشيح بالصفة قولك جاورت
اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله
لدى اسد شاكي السلاح بدا تجريدا لانه وصف بما يلايم المستعار له اعني الرجل
الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم بدا ترشيحا لان بدا الوصف بما يلايم المستعار
منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ في الاطلاق والتجريد وفي جمع الترشيح
والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة والتشبيه لان في الاستعارة مبالغة في
التشبيه فرشحها وزينتها بما يلايم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية ومنباه
اي مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له عين المستعار منه لا
مشبه به فحسب وانما يبنى على علو المكان ما يبنى على علو
المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني
ويذكر ابا ه وبدا البيت في مدح ابيه وذكر علوه ولصعبة حتى لطن الجهول
بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتفاع في
مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فيلزم

قوله جاورت اليوم بحرا زاخرا من متلاطم الامواج جاورت بالجاء المهملة من المجاورة بمعنى المكالمة في قرينة للاستعانة ولو جعلت القرينة حالية لكان جاورت بحتدا كانه ذاخرا متلاطم الامواج ترشيح فقال بحرا زاخرا اي متحدد من تفقح جدا وتقاطم الامواج اي ضرب بعضها بعضا
حسن جلبي

قوله ابلغ استعار الابلغية الى الترشيح مجاز اي من قبيل اسناد الشيء الى سبب الشيء والا فالبلاغة من الملكة نعم المبالغة هو الكلام والاطناب ابلغ المبالغة هو المتكلم والاطناب ابلغ من التجريد لتفوت بعض المبالغة فيه ذكر ملايم المشبه بعد عن دعوى الاتحاد وتحقيق في مرشحة الاطلاق ثم قطعا بعضهم واعتبار الترشيح والتجريد اعلى كما في الكشاف فللكل قرينة المصرحة ترشيحا عصام الدين رحمه الله

ان قصده ان يتناسى التشبيه ويدعى اتحاد المشبه والمشبه به فيجعل صاعد السماء
فرخ المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء
على العذر ما ينبغي على علو المكان لشائبة التشبيه مارد التعجب فرقوله فاتت
تطلبني وفي عجب شمس تطلبني في الشمس حتى والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا
في بلى على انه لانه لو لم يقصد شائبة التشبيه وانكاره لما كان للتعجب عن عكس
مذهب النهي عنه فان التعجب اثبات وصف يسمع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي
عنه اثبات حاصة في خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق
لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الطرح في المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبة
وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به في جهة انه اقوى واعرف
في وجه الشبه لكن التشبيه اصل الغرض يعود اليه وايا التقصود
في الكلام بالاثبات والنفي وتهم في استبعد تنزيه المشبه اصلا والمشبه به فرعا
فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط
لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرناه يدفعه
الايضاح ودليل عليه لفظ المفتاح وهو قولهم اذا كانوا مع التشبيه والاعتراف
بالاصل يتوهمون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اي قول العباس
بن الاحنف مر الشمس مكنها في السما فمر اي امر في غرابها جعله على الفراد وهو الصبر
الغراب اعجبا فلن تستطيع اتيانها اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع
اليك النزولا وبحث تقديم الظرف على المصدر فد سبق في شرح الديباجة
مع جوابه اولى بدا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اي فالبناء على الفرع
مع جواز الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد يطوى هناك ذكر الاصل
اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاء الحسب بتمام المشبه به فكيف لا يجوز
بناء الكلام عليه بدا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب وهو اللفظ المستعمل فيما
المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي المعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالطابقة
تشبيه التمثيل وهو ما كان وجه الشبه منتزعا من متعدد واخر بهذا عن الاستعارة

المفرد للمبالغة في التشبيه اشاره الى اتحاد الغاية في الاستعارة فرد المؤخر
والمركب وحاصل ان شبه احدى الصورتين بالمتردد في صفة باخرى
ثم ندعي ان الصورة المشبهة في مثل الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة
المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما في المزدوج
امراني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى
مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف فالبيعة له اما تقدم فاني اراك تقدم
رجلا وتؤخر فاذا اتاك كتابي هذا فامض عنهما ثنتين شبه صورة تردد
قرالبا بصورة تردد في قيام ليذهب في امر فارة يريد اكذا ام ذا فيقدم
رجلا وتارة لا يريد فوخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة
فرتلك ووجه الشبه هو الاقدام تارة والاحجام اخرى شرع في عدة امور
كانت في هذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجه شرع في معدود على سبيل
الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو
طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا في غير قيد بقولنا على سبيل الاستعارة
وتمتاز عن التشبيه بانه بني فيه تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيل وههنا بحث وهو ان
المجاز المركب كما يكون استعارة قد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان
الواضع كما وضع المفردات لمعانيها يجب التشخص كذلك وضع المركب لمعانيها
يجب التنوع مثلا هيئة التركيب في زيد قائم موضوعة للاخبار بالقيام
فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فعلاقته اما ان يكون ذلك لعلاقة بين
المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقولك
هو اي مع المركب البعير مصعد المنبر فان المركب موضوع للاخبار بالعرض
منه اظهار التحزن والتحسر فجاز المركب الاستعارة ونعرفه مما ذكرنا
عدول عن الصواب ومنه قولهم استعمال اي استعمال المجاز المركب او التمثيل
كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا معناه الاصلي حتى
مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشتى استعماله على سبيل الاستعارة لا يغير

الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون فيها المشبه به مستعملا في المشبه
فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا
يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو في المشبه
اخذ منه عارية للشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان اللفظ الذي في المشبه
فلا يكون عارية فلهذا لا يلحق في المثل اي مغير به مذكرا او مؤنثا او افرادا او
تثنية او جمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا اطلب رجل شيئا فصنع قبل
ذلك بقول له يا تصيف ضبغ اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في
امرأة واما ما وقع في كلامهم في ضبغ اللبن يا تصيف على لفظ التكلم فليس بمثل
بل ما خوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل حافية غرابة ليست بغير لفظه للجاز
او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابة كقولهم مثل
الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان وكقوله ولا المثل الاعلى اي الصفة
العجيب وكقوله في مثل الجنة التي وعد المتقون انهار فيها قصصنا عليكم في العجب
قصة الجنة العجيبة **فصل** في تحقيق غير الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية فقد اتفق الاراء على ان قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة
بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنى الذي يطلق عليهما
هذان التعبيران وحاصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القاضي
والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجيء بيانهما والثالث ما اورده المصنف ولما
كانا عند المصنفين متغايرين غاير بينهما في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في
ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي يطلق عليها اي فعال
قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء مما يخص المشبه فان قلت
قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا يخرج عنه عما
باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق
ان المراد بغير الاستعارة بالكناية ويدل عليه ايراد ذلك التشبيه المضمر في النفس
بان يجعل المشبه امرا مختصا بالمشبه به في غير ان يكون هناك امر متخيل حسا او عقلا

بخبر علما سم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها
اما الكناية فلانه لم يصرح بل امار اليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة
فلجعل التشبيه حاليا غير المناسبة وليس اثبات ذلك الامر المخيل بالمشبه به للمشبه استعارة
بتخييلية لانه فرع تصور ذلك الامر الذي يخيل بالمشبه به ويكون كالاصل واقوى
فوجه الشبه يتخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المخيل المتصور بالمشبه به المنسوب للمشبه
عارض بزعمهما مالا يخفى وجه الشبه في المشبه به بدونه واثباته به يكون كالاصل لقوام
وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي
واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تعلق
معاذة بها اذا علق الموت فجعله في شيء يذهب به لطف عنده الجل روى
انه هلك لابي ذؤيب فرعام واحد خمسة بنين وكانوا فخرجوا الى
مصر فتاهم بعضهم بهذا البيت ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع كما ان الحسن بن علي عليهما السلام دخل على
معاوية يعود فلما رآه معاوية قام وتخلد وانشد بتجلدي للشامتين ارهبهم
اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسن وقال واذا المنية انشبت
شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة في غير فرق بين نقاع
وضراء وبارقة بمرحوم ولا تغيال على دبر فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار
التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع دونها تحقيقا للمكنية فاشبه فيشبه
المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية
واشار الى الاول بقوله وكما في قول الآخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان
حالي بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة
بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي هو قوام الدلالة فيه
اي في الانسان المتكلم وبنى عليه استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف في
الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في الموضوع له وليس في الكلام المجاز اللغوي
وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وبذا عقلي كاثبات الانبات للربيع

على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان قائمان
بهما فعلان للمتكلم وبهما يتغايران في الكلام لا تنحقق احديهما بدون الاخرى
لان التخييلية يجب ان يكون قرينة للمكنية اليه وهي تحتاج ان يكون قرينتها المكنية
فان قلت فما تقول المصنف قبل قولنا اظفار المنية بالسبع اهلكت
فلانا قلت له ان يقول لعل صحة هذا الكلام انه ترشيح التشبيه كما يسمى الطول
قوله عاسر عكن لحوقا بي اطول لكن بدا ترشيحا للمجاز اعني البيد المستعار في
النغر فان قلت ما ذكره المصنف غير الاستعارة بالكناية غير مستند اليه
في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكناية استنباطية فما
تعريفها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان يصرح بذكر
المستعار به ويكرر ذكره ولازمه الدال فالمقصود بقولنا اظفار المنية
استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فقولك رأيت
اسدا الكتائم يصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه
ينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير
المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية
وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله ولا تغضوا اعمد الله حيث قال
شاع استعمال التغاضي في ابطال العمد حتى يتبادر العمد بالحمل على
سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتباينين وهذا من اسرار البلاغة
ولطايفها لمن يكتفي في ذكر الشيء المستعار بمرموز اليه بذكر شيء
من روادفه فيفهم اندكاك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه فقد شبه
به على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم
المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر كوازمه لكنا قد استفدنا منه
ان قرينة الاستعارة بالكناية لا تكون الا استعارة تخييلية بل قد تكون
تحقيقة كاستعارة التغاضي لابطال العمد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي
واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية في شيء

ان في قولنا اظفار المنية استعارة بعد انه اثبت للمنية انيابا عملي
تشبيهها بالاظفار وهو البيع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية
وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل
الاسم عن مسماه الى مر مسحوبكم ان ينقل عليه ويشار اليه بقولك اسد
امر رجلا شجاعا واشار ان يوضع الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين
فيه شيء يشار اليه فتى هو المراد بالاسم بقولك لقيت اسدا وعداته ريح قد
كشفت وقرة اذا اصبحت يد الشمال زمامها جعل للشمال يدا في عزلتها
بسرا الى سعني فيجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ليت اذا اصبحت تشمل
اليد للشمال كما تقول رأيت رجلا كالاسد وانما يتأتى التشبيه وهذا بعد ان تعبر الطبر
فقوله اذا اصبحت الشمال ولها فوق تأثيرها في الغداة شبه المالك
تصريف الشيء بيده فيجد الشبه المشترك للتلاعب فاستعار لفظه عن معانيه
اليه لالك يجعل الشمال مثل ذي اليد في الاجادة ويخيل المستعار لكم اعني الشمال
مثلا اشيء او غرضك ان يثبت له حكم ويكون له ذلك الشيء وقال ايضا لك
فان لفظ اليد استعارة مع انه لم يقصد شيء اذ ليس المغرى انه شبه شيئا
باليد وانما المعنى انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير ضمنا ابي سلما
مجازا مع الصحو خلاف السكر الغلب على عقلي وقصرا باطلي اي اقصر عن الشيء اذا
اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قبل هو معنى الغلب اي اقصر عن باطله ولا حاجة
اليه لصحة لئن امتنع باطله عنه وتركه لجاله وغيري اوراس البصير وراحله
هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييل ورده بشهادة على ان من
البعيد ما يحمل ليكون كحقيقة وهيرا تبين بما ذكرنا الاستعارة المخيلة للحق
والتخييل وعند حملها على التحقيق تنتفي الاستعارة بالكناية ضرورة فانتفاء
اولا للاتي بيان التخييلة وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يركبه من
المجنة في الجهل والغي واعرض عن معاودته فبقي الآلة اي آلات ما كان يركبه
كذا النصر في معاودته فشبه زهير في نفسه الصبي في جهات الغي كالجح والتجارة

فصبي منها اي عن تلك الجهة الوطر فاصلت الاتهاء ووجه الشبه الاستقلال
التام وركوب السالك الصنعة فيه غير مبال بمهلكه ولا محترز عن معركة وهذا
التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فائدة له بعد ان شبه الصبي بالجهة
المذكورة اثبت له بعض ما يخص تلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها قوام
جهة السفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبي
على هذا مرموز اليه بذكر المبل الى الجهل والغواية وصبا اي
مال الى الجهل والغواية كذا في الصحاح لا في الصباء بفتح الصاد وتي صبي
صبا مثل سما سموا اي لعب مع الصبيان واشار الى التحقيق بقوله وتخيل انه
اي زهير اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والغوى
الكامنة لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي فلما تأخذ في اتباع الغي الا اولى
الصبي وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فتكون
الاستعارة اعني استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا
اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان
كلام صاحب المفتاح فريبا من الحقيقة والمجاز وبخ الاستعارة بالكناية و
الاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد ان يشير اليها و
الى ما فيها والى ما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكي
الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل بالوضع الاخر بالقيد الاخير
وهو قوله من غير تاويل والوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول
بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع الحقيقي فلا بد
في الاحتراز عنها واما على القول الآخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف
في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون
حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد
عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول الشبه في
جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسما مقاربا وغير متعارف فيجرد قولنا

المستعمل فيما وضع له لا يخرج الاستعارة بل لا بد في التقييد بقولنا في غير ما وضع
هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك
لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة فعلى الاستعارة
يعد الكلمة مستعملة فيما وضع له على اصح القولين ولانها حقيقة ان كانت لغوية
لبقاء اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ما عرف في التاويل والحق
ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضع له لا بقوله ليحترز
به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سنتكلم وان الاختلاف انما هو في كونها مجازا
لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضع له بل في القولين على كونها مستعملة
فيما وضع له فالجملة والظاهر ان قيد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين ولو كان
فكيف يخرج بقولنا في غير ما وضع له بالتحقيق على تاويل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن
الاستعارة فيكون الكلام قلقا وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة
في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في غيره بالنسبة الى نوع حقيقتها مع
قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق
بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي للكلمة هو موضوع
له في اللغة او في الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقي تلك الكلمة
حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا يكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي
فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في
اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود اقامه المصنف
مقامه فقال في غير ما وضع له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة
عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق
اي قيد الوضع فقيد غير ما وضع له بقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز
الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر فانها مستعملة فيما وضع له
بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف اذ
لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضع له هذا واضح لكن عبارته في

دعوى

هذا

هذا المقام قلقة لانه قال وقولنا بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج الاستعارة
وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب
ان يكون لا زائدة مثلها في قولهم لئلا يعلم وقال ولانه قولنا استعمالا في الغير
بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا لم تكن الكلمة مستعملة فيما وضع
له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في
فضلات الانسان مجازا وصاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا
وصاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا القيد فاسد لان
مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي
احتراز عن خروج ما اذا اتى او نحو ذلك وورد ما ذكره السكاكي
بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لانه نقيضه فقد صرحوا
بان اللفظ بازاء المعنى نفسه وقال قولنا احتراز عن المجاز المعنى بازاء
معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما
هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى التقييد لذلك الوضع بل لو لم نقيد الوضع بعدم
ان يكون بتاويل ونحو لم تعرف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح
لا تتميم الحد وان اراد ذلك فقوله ليحترز عن كذا وكذا مبني على ان يخرج ونحو صحيح
واجب مانا لانم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل وقد
السعد بقولنا بحسبه انما يصح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان
تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بحسب الادعاء ولقائل ان يقول انما
هو لتعيين الدلالة فلا نسلم الوضع كما في الشركة فان المستعمل في ان افراد الاسد
فيها مستعارة في غير ما هو للمتعارف وفي القرينة انما هو لنفي المتعارف ليتعين المراد
اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا لاستقام الادعاء المذكور فلا
يكون استعارة ولا يخفى على ذلك ضعف هذا الكلام وورد ايضا ما ذكره بان التقييد
بالاصطلاح به التخاطب او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز لدخل نحو
لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه

هذا

في تعريف الحقيقة الخ ليخرج عنه كهذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له الكلمة
وان لم يكن ما وضع له فيه الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت في
محله ان يقال وانه مخصص اخراج الاستعارة فانها بهذا القيد في تعريف الحقيقة
انما يكون بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به المخاطب لان العبارة المشتملة
اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فانه ينسبق الى نوع حقيقتها
او الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة
ما حوذة في تعريف المجاز وما قيل من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه
اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون النحو في الحقيقة عكس مقصود
بالذات فكلام لا ملتفت اليه لاسيما في التعريفات وكذا ما قيل ان تعريف
الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي
استعمل الكلمة فيما هو موضوع له ذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه
المخاطب ولا تعريف لهذا القيد سوى هذا بل الحق ان الامور التي يكلف
بها خلاف الاضافات لابد في تعريفها من القيد بقولنا في حد هو كذلك
وهذا القيد كثيرا ما يكون غنيا عن اللفظ لاستباق الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا
كما هو في جميع المتعلقات في تعريفات الكليات الخمس والمضمونات في تعريفات
الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد اللفظ قد يكون
حقيقة وقد يكون مجازا لكن بحسب وضعين كما عرفت فالمعنى هنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة
فيما هو موضوع له في حد انها موضوعة له اي مع قطع النظر عن اوامر آخر
لاسيما ان يتعلق الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى مثل ما قيل ان الجواد
لا يجب سائلا من حيث انه جواد وحينئذ يخرج في التعريف نحو الصلوة اذا
استعملها الشارع في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة
للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء لازم للموضوع له
لائق بحاله فينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول او لا ان الاصل
هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف

المجاز

المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له في حد انه غير ما هي
موضوعة له واستعمال المجاز غير الموضوع ليس في حد انه غير الموضوع
له بل في حد انه متعلق بالموضوع له نوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع
له فلهذا احتاج تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فتامل واعترض ايضا بان
تعريفه للمجاز مدخول في الغلط فلا بد من القيد بقولنا على وجه صحيح واجب
بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادته معناه اذ لا غلط في الغلط فرد
على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول
ضد هذا القرس منيرا الى كتاب هريديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالقرس
معناه الموضوع له وكذا اذا قلت اكتب هذا القرس وقصدت السكاكي المجاز
اللغوي اتراجع الى عين الكلمة المشعر للغاية الى الاستعارة وغيرها بانه لئن
تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة
بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد اي باحد الطرفين المذكور الآخر اي الطرف المتروك
مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كقولك في الحمام اسد وانت تريد به الرجل
الشجاع مدعيا انه فرد من جنس الاسود فحذف له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه
وكما تقول للشبث المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها
فحذف لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم
الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع
معها فرانه كذلك ينبغي كما هو شان العارية قال المستعير برزع العارية في معرض
المستعار منه لانها وان كان الاخر مالكا لها والآخر ليس بمالك
يسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه
مستعارا ويسمى المشبه به مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار
في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار
له المنية وكلامه في مناسبة التسمية كان شعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا ويسمى
في كلامه مانع جميع ذلك ففي الجملة قد وقع منه خبطة في تحقيق الاستعارة بالكناية

عدله الراجع آه والقيد الاول اعني قوله الراجع الى نفس الكلمة
احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة كالامر في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث
ربك وايا ما حصل رجاء امر ربك فاحكم او اصلح فان الكلام
لتعلقه ربك هو الجزء واما الفرع فمجاز وبدان ان
يكتفي اللفظ حركة لاحل ضعف كلمة لا بد من معناها
او لا حل اثبات كلمة معنى عنها استغناء وراضي
كالكاف في قوله ليس كمثله شيء القيد الثاني في
للغالب احتراز عن استعمال المقيد في المطلق
كالامر في قوله الله
حسن حلبي

وقد كذلك في المنية
في منيتي

وقسمتها اي قسم الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالتصريح
ان يكون اللفظ المذكور هي طرفه الشبه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة
المصرح بها تخييلية وانما لم تجعل قسمتها اليهما لان المتبادر الى الفهم من
التخييلية والتحقيقية ان يكون كل منهما قطعا وهو قد ذكر قسما آخر وسماها المتخيل
والتخيل كما ذكرنا في بيت زهير وقسم التحقيقية بقسم اي عما يكون المشبه المذكور حسا
حسا او عقلا وعقد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح
بها التحقيقية مع القطع وفي الامثلة استعارة وصفا حدى الصورتين
شرعتين من امور بوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم
للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز
المفرد لان ثاني اللوازم مثلا عما ثاني الملزومات والا لزم اجتماع المتباينين
ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما
في مطلق الاستعارة لا في قسم الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من
قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا
مفردا كما ترى الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا
يكون وما يدل قطعا انه لم يجعل مطلق الاستعارة في اقسام المجاز المفرد
بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف
قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى غير الكلمة وراجع الى حكم الكلمة
والراجع الى الكلمة قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة
قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع
الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
فعلم انه ليس مورد القسمة وجب بوجوه آخر الاولى ان الكلمة قد يطلق على
ما يعم المركب بقولنا كلمة الله فلا يمنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم
المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية

فلا يصح في التعريف فيرد ما نسلم انه مرجح بان المتبادر الى الاستعارة هو
غيرها هو المجاز المفرد مثل ذلك لكنا نقول لعل ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد
والمركب فان اريد بالوضع الوضع الشخصي لم يدخل المركب في التعريف لانه
ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز
في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا عاما
نبني على الاصول ان ما ذكر التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة بتشبيه
على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله في مثلهم
كمثل الذي استوقد نارا الآية وفيه نظر لانه لو بني ان مثل هذا المشبه به يقع
استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزام التركيب
ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قيد في التحقيقية بمثل قولنا اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى ولا شك ان ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجازه مفردة في
مفرد انه بنى في تمثيل الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل ان استلزام
التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وبهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اصالة
الكلمة الى شيء او تبعيتها وافرانها بالف شيء لا تخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة
ههنا هو المقدم المضاف الى الرجل المعرف بها وخبر اخرى والمستعار له
هو الرد وهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وبهذا قرينة بالسقوط وان كان
صادرا ممن هو غاية في الحذاقة في الاشتهار للقطع بان لفظة تقدم رجلا و
تؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام
في غير معناه الاصلي اعتراض في تعوم ليذهب فارة بريد انه ذهب فقدم
رجلا وناره لا تريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له تمكن في علم البيان وفسر
السكاكي الاستعارة التخييلية بالتي لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية
محضة لا يشهد بها شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية
انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته
اي تصوير المنية بصورة السبع واخراج لوازمها اي لوازم السبع للمنية وعلى

الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاطرأ اي للمشبه صورة مثل
صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليه اي على المثل لغير الصورة التي هي مثل صورة
الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه فد اطلق اسم المشبه به
وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية تشبه صورة الاظفار
المحققة والقرينة اضافتها الى المنية فالتخيلية لا يجب عنده ان تكون تبعية
بالكناية ولهذا مثل بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع وكان الحامل للشيخين
المتكلم وذمام الحكم الشبيهة بالناقة وصرح بالتشبيه ليكون الاستعارة في الاظفار
فقط في غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد جدا فلا يوجد له امثال
في الكلام واما قول الشيخ تمام لا يتغير ماء الملام فزعم السكاكي انه استعارة
تخييلية غير تابعة للمكنى عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا ما فاستعار
له لفظ الماء المكنى به ورد بانه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قرينة الملام
بطرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الى الكراهة
تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في
لجين الماء فلا يكون في الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه
كان ينبغي ان يشبهه بطرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ
على هذا او فيه اي في تفسير التخييلية بما ذكر تعسف اي اخذ على غير الطريق
الوافية في كثرة الاعتبارات التي لا دليل عليها دليل ولا بد عوا اليه حاجة و
ذلك ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة
توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا وذكر الوعاة
في النعاس ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما
غير عقلي ولكي حكما تخيلا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي
التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية ويسمى عند استعماله
العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة وخالف تبعه التخييلة تغير
غيرة لها اي غير السكاكي للتخييلة بجعل النثر للمشبه بجعل لسبد للشمال يدا وجعل الهذلي

للشيء اظفارا فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة تشبه باليد
ويجوز اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية استعمالا للفظ في غير ما وضع
له وعند غيره الاستعارة اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة
فيما هو الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد
استعارة ثم انكى لا نستطيع ان نزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء
اذ ليس المعنى على ان شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا لاي
انما يتحقق معنى الاستعارة التحقيقية على تفسير السكاكي دون المصنف لان الاستعارة
عنده تنزيل الشيء منزلة شيء بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى
بمجرد جعل الشر للشمال من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقي كما سبق في تفسير الاستعارة
وان خصص التغير المذكور بغير التخييلية فصير النزاع لفظيا فيكون مخالفا لما جمع
عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم في اقسام المجاز اللغوي لا ما هو
ما ذكرت في معنى الاستعارة المغمض للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي قسم
المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتخيلي
معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما لبس لها وهو الاظفار والنزاع
في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه
اعني الصورة الوهمية المشبهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وتسمى الاستعارة
التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بملتفت ثم القول بان
السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا بعد في دعوى اجماعهم
على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلة ان يجوز الترشيح
مثل ما ذكره السكاكي في التخييلة في اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في
كل من الترشيح والتخييلة اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية
هو المشبه بالمخلب السبع الذي هو المشبه به في الاظفار كذلك اثبت لاختيار
الضلالة على الهدى الذي هو المشبه بالمخلب المشبه به الذي هو الاشتراء الجميع
في النزع والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية تشبه الاظفار فليعتبر ههنا

ابط مغروسي شبهه بالتجارة وآخر شبهه بالزرع بكون استعمال التجارة وارادة
بهما استعارتين تحقيقيتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص
المشبه به كاينة مثلا في التحقيقية بلفظ الموضوع له كلفظ انبتت في الزرع
بخلاف لفظ كلفظ الاشتراء والمعبرة عن الاختيار والاستدلال الذي هو المشبه
مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وبهذا معرفة الايضاح ان في
كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه
في التحقيقية بلفظ الموضوع له وفي الترشيحية بغير لفظ فالمثبت في قوله ان التعبير
عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد حمى هذا على
بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية المشبهة بالصورة
المنخفة فاعترض بان التعبير عنه ليس بلفظ بل بلفظ المشبه اعني الاظفار
التي هي موضوعة للصورة المنخفة التي للسبع بها وهو توهم بهذا الفرق
لا ينفع وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التحقيقية وعدم اعتباره في الترشيح
فاعتباره في صحبها دون الآخر تحكم وما يدل على ان الترشيح ليس في المجاز
والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله واعصموا بالحبل انه
مجاز لكن يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوفاء
بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه واصل اعتراض المصنف
بالفرق بين التحقيقية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو مرجع خواص المشبه به
لما قرن في التحقيقية بالمشبه كالمنية مثلا حتى عاد المجاز وجعلناه عبارة عما
فهم منه كما اشار اليه في الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحم الى ذلك الا
جعل المشبه به هو هذا المعنى لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا يرمي افترسه
ورايت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس
والبحر المتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس
بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة لبعد اضافتها
الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها
قلنا فرق بين المعبد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة

عنه لا المجموع المركب منها والله اعلم بزيادته ان الاستعارة تامة بدونه وعني
بالمكنى عنها اي اراد الشكاكي بالاستعارة المكنى عنها ان يعبر الطرف المذكور
في طرفي التشبيه هو المشبه ويراد المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذ
المنية انشبت اظفارها وهو السبع بادعاء السبعية لها والمكنى عنه ليس شيئا غير السبع
بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها ابرازا للمنية فقد ذكر المشبه
اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا ينفك عن التخييلية
لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة ورد
ما ذكره في تعبير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه به فيها اي في الاستعارة
بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل مجازا وضعا لكن حقيقة للقطع بان المراد بالمنية هو المعنى
الغير والاستعارة ليست كذلك لانه صرح فيها بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به
الطرف الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المغير بالكلمة المستعملة غير ما وضعت له
بالتحقيق واضافة لخوالاظفار الذي جعلها قرينة الاستعارة غاير قرينة التشبيه
المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سوال مقدر وهو انه
لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والاظفار خاص في
الاعراض فان قلت انه قد ذكر في الكشاف ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث
اورد سوالا وهو ان الاستعارة لتضمن ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه
وانكار ان يكون شيئا غيره وميز الاستعارة بالكناية عما ذكر المشبه باسم جنسه
ولا اعرف بحقيقة التمييز الكلي في التفرقة باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم
المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها بسبي المشبه فكما ندعي هناك الشجاعة
مسمى للفظ بازكاب تاويل كامر حتى تبعها ان التفضي عن الشجاعة اراد ادعاء
الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي المخصوص كذلك ندعي ههنا اسم
المنية مسمى للسبع مرادا فالفظ السبع بازكاب تاويل وهو ان تدخل المنية في
جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع فيها متعارفا وغير متعارف ثم تذهب
على سبيل التخيل الى ان الواضع كيف يصح منه وضع اسم لفظ المنية والسبع الحقيقة

الاستاذ

واحدة ولا يكون مرادفا فنبهنا ان هذا التعريف وغيره السبعة للمنية مع انه
بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا ينفي ذلك لكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له
على التحقيق في غير ما وبل حد يدخل في تعريف المجاز وقد يخرج عن تعريف الحقيقة كما
انا اذا جعلنا مستعمل الرجل الشجاع في جنس مستعمل الاسد بالتاويل لم يصر استعمال
لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا
لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة
بل هو حقيقة على طريقة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت
وهذا اللفظ موضوع له حقيقة فلا يكون مجازا المنية وعاد ان يدفع ما قيل ان
بلفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له
ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا او كذا ما قيل ان المراد به المنية بالي السبع
وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف
لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي انما هو غير المنية الذي هو
المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحقيقة مرادفي تعريف التحقيقة
فالحقيقة هو الكلمة المستعملة فيما هو موضوع له بالتحقيق حيث انها موضوعة له
بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا اشب المنية
اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق حيث انه موضوع له بالتحقيق حيث
انه جعل فردا في افراد المنية الذي لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور و
بيان ذلك ان استعمال فرد الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا
دنت منية فلان وقد يكون انه موضوع للسبع مرادف له والموت فردا
افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله بالاعتبار الاول
على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس فيه حيث انه موضوع
له بالتحقيق بل في حيث انه مرادف للسبع والموت فرد في افراده فليفهم هذا غاية
ما امكن في توجيه كلامه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ
المذكر عنه بذكر رواد في المشبه مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق

والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه به واراده المشبه بها
المغر المصدري وحيث جعلها في اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار
وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى
هذا الاشكال على الآية صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية
استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك مما لا يخفى وفي آخر
فصل المجاز العقلي بان في السبع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي في الاشكال
فالوجه ان يجعل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية
قال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري
اعني استعمال المشبه به المشبه به ادعاء فموافق لكلامه في بحث الاستعارة بالكناية
وحينئذ يندفع الاشكال الحادث بزعمه واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي
ان يكون في الحروف والافعال والمشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل
قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة والتبعية
قرينتها اي قرينة الاستعارة المكنى عنها على كونه اي قول السكاكي في المنية
واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها
فعلى قولنا نطقت الحال بكذا اجعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة
لا استعارة لكن قرينة الاستعارة انتطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة
بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة انتطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا تقريرهم
لهذه بيانية بجعل اللهذيانات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل
التهكم ونسبة لفظ القري اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس سائر
الامثلة ففي قوله ع ليكونن لهم عدوا وحزنا بجعل العداوة والحزن استعارة
بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في
قوله ع ولاصلبنكم في جذوع النخل بجعل الجذوع استعارة بالكناية عن
الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة جعل القوم قرينة
الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله

قرينة الاستعارة بالكناية وانما اخار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما
فيه من تقليل الاقسام **وورد** ما اخاره السكاكي **بانه** اي السكاكي **ان قدر التبعية**
كمنطوق في قولنا نطق الحال بكذا **حقيقة** بان يراد بها معناها الحقيقي **لم يكن**
تخييلية لانها اي التخييلية **مجاز عنده** اي عند السكاكي لانه جعلها في اقسام الاستعارة
المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المتفرع على المشبهة واراده المشبهة الا
ان المشبه فيه يجب ان يكون معقولا لا محسوسا ولا معقولا بل بكونه صورة وهيئة
واذا لم يكن التبعية تخييلية **لم يكن** الاستعارة **المكنى عنها مستلزمة للتخييلية** لوجود
المكنى عنها في مثل نطق الحال واشباهه بدون التخييلية **ح** ووجود الملزوم
بدون اللازم **ح** **وذلك** اي عدم استلزام المكنى عنها التخييلية **باطل بالاتفاق**
واما اي **ان** لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة **بل قدرها**
مجازا فيكون التبعية كمنطوق مثلا **استعارة** لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة
غير المغايرة هي المشابهة ولا تعني بالاستعارة سوى هذا **فلم يكن** ما ذهب اليه السكاكي
ح من رد التبعية الى المكنى عنها **مبتنيا على ما ذكره غيره** اي غير السكاكي في تقسيم الاستعارة
الى التبعية وغيرها الا انه اضطر اخرا الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم
تثبت له ان يجعل نطق في قولنا نطق الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة
والاستعارة في الفعل لا يكون الا تبعية وما قيل ان مجرد كون العلاقة غير المشابهة
لا ينفي ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في
التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع فما لا ينفي لنا يليق اليه وذكر بعض محققي العلماء
في هذا النفي جوابا غير اعتراض المصنف الا انا لا نسلم ان لفظ نطق اذا كانت حقيقة
لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها تجب في نطق بل في الحال بان يجعل لها لسانا والفم
مغروزا في المفاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية بان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا
على العكس كما فهمه المصنف فاذا نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة
للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد في استعارة المتكلم للحال فهما استعارة
مكنى عنها وتخييلية واما اذا اثبتنا نطق الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية

فانها

قوله لم يكن حقيقة تخييلية على مذهبه لانه جعلها مجازا عند
ولا يخفى الا بعد اذ لا يرد فسخ لانه طالما وصل
التبعية قرينتها على قوله في المشبه واطفارها
لم يسع احتمال التقدير بحقيقة واذا لم يكن وكانت
عليه الا نقول على نحو المشبه واطفارها
ليحسن هذا الترديد وايضا ينبغي ان يقول
ان قيد التبعية غير استعارة لم تكن تخييلية
لانها مجاز عند
اطول

قوله فيكون استعارة لعل ان يكون مجازا مرسلا والمرض
هذا المنع لانه لا مجاز مرسلا ايضا اذ لا يكون
الكلمة حقيقة في الفاد واما اثبات اللازم
بالكلية فلعلاقة بانه المعنيين في المشابهة
كما قصدي البرانشة المحقق ندوسه
حرط القتاد
عصام

قوله فصل في شرائط حسن الاستعارة وتعيينه
والمراد ببيان ما هو اصيل الحسن وما ينبغي
حسنها ويدور عليه مدار الحسن وانما
تقتصر على انه لو اهملها لجمع عما يحسن
الى القبح
عصام

التشبيه وذلك لان مبناها على التشبيه فتبقاه في الحسن والقبح **وان لم تستعمل رائحة لفظا** اي وبان لم تشتمل كلمة التحقيقية والتخييلية رائحة التشبيه في جملة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشتمالها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به مبالغة في التشبيه في الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه كقولك ظلم كفي وشيء صدغك بالمسك فقاعدة التشبيه تقتضي ما ذكر وفي زعم ان في شيء من هذا يعد حسنا كلام منتقد بصفعة او تقريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطأ لان المرشحة في احسن انواع الاستعارات نعم الاستعارة المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر **وذلك** اي وان لان شرط حسنها ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا **يوصي لئلا يكون الشبه** اي ما به الجامع **بين الطرفين غريبا** بعيدا **او لبس عرف او اصطلاح خاص** لبلا يصير كل منهما **الغازا** اي تعمية في المراد والالغاز في كلام اذا عمي مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير الغازا او اوهم وعلى شرط الحسن الاستعارة واما اذا لم يراع كما لو اشتمل رائحة التشبيه فلا يصير الغازا كما في يموت الحسن كما قيل في الحقيقة رابطا جاشا وهذا ان ناكرونى فحبيبي **او في التمثيل** اي ان لم يكن التركيب الدال على التشبيه غريبا **الا على الخاصة** فيما اذا كان التركيب غريبا لكن الخاصة يعرفون وجه الشبه فيه كقوله عليه السلام اتيس كابل اناخ فيها راحلة وفر الفالي يجدون الانس كالابل المناخة فيها راحلة الا واحدة البعير الذي يريد الرجل حملا كان او ناقة يريد اني المرض المتبع في عزة وجوده كالتجربة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف معمول ثاني لتجدون ولبيت مع ما فيه جزء ثان في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المباينة غير موجودة فيها راحلة او هو جملة مستأنفة **وهذا ظهر التشبيه اعم محلا** اي يعني ان كلا من الاستعارة التحقيقية او التمثيل يجامع التشبيه والتشبيه يجامع في الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا غير نوعي والغاز او لكونها ملفقا مما لا يطابق كما في المثال المذكور **وتفصيله** اي بما ذكرناه اذ خفي

الاولى ان يقال لان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية تجامع التشبيه لكونها محتملة لهما

الا واحدة البعير الذي يكون له الكلفة بتوبيرة دهان ير

التشبيه بين الطرفين لا حسن الاستعارة وبعين التشبيه **انه اذا قوي التشبيه بين الطرفين خرج الكلام** اي الاستعارة **الى الغرابة والتعمية والظلام لحسن التشبيه وتعين الاستعارة** فلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسألة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقف في ظلمة ولا تقول كان في ظلمة والاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر **والاستعارة التخييلية حسنها كحسن المكنى عنها** لانها لا يكون الا تابعة للمكنى عنها عند المصنف وليس بتخييلية لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن منوعيها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها كحسن المكنى عنها ان كانت تابعة لها وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ماء الملام ولعاتك لئلا يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة بمنزلة التشبيه فلم لم يحسنها برعاية جهات حسن التشبيه انه كاد ذكر في التحقيقية والمكنى عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما يوصف بالمجاز لانتقالها بعد الاصلي كذلك يوصف به لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره فظ عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وبذا ظاهر في الحذف كالنصب في الغرة والرفع في زيد لانه قد ينقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح بان الجر في ليس كمثله شيء مجاز والمقصود هنا في البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكن قد جاول التنبيه على انه يحتمل ان يراد بالسند والاسناد المعنى الذي عند الزمخشري عند انتقال الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال **وقد يطلق المجاز على الكلمة تغير حكم اعرابها** اي الحكم الاعرابي الثابت للسان وهو بشيء لفظ المفتاح اي تغير اعرابها في نوع من الاعراب الى آخر **بحذف لفظ او بزيادة لفظ** فالاول كقوله وجاور بكر في ليس الغزية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب واهل الغزية للقطع بان المقصود سؤال اهل الغزية ولكن كان الله قادرا على انطاق الجدران

Bibliotheca Alexandrina

قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم
حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يتطرق اليه الحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر
بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه او غيره او يخاطب نفسه
او يذكر لغيره سائلا او معتبرا اسئل القرية عن اهلها وقل لها ما صنع بك
اسئل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي
لكل واحد من القرية هو الجر فتغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب
بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس
وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المعنى وتالله لئن كثر شيء مثله
لا تتوهم ان يكون شيء مثل مثله والاصل في ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب
الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفى للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم
نفي الملزوم كما في ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه
لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفي هذا اللازم مراد به نفي ملزومه
اعني ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان ذلك الاخ اخا هو زيد هكذا
ذكره لئن كثر مثل اي مثل زيد مثلا والمراد نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل
مثله اذ التقدير انه موجود وانما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم
قالوا انت تعلم ان لا يخل فنفوا المجمل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق
الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وهو عم يكون عما هو اخص
اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون فلان لا يعتدي كلابه وبلغت اترابه يريدون
انه ابعد وبلوغه ابعد لا فرق بين قوله ليس كمثله شيء وبين قوله ليس كمثله شيء الا ان في
الكناية فائدتها وهما عبارتان متعاقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن
ذاته وبجوده قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد في غير تصور
بيد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون بها شيئا آخر حتى انهم استعملوها
فيمن لا يد له وكذلك استعمل ذكر المثل فيمن لا مثل له فان كان الحذف او الزيادة
فيما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قولهم اوكصيب اي كمثل ذوي صيب

وقوله فما ربحت تجارتهم اي فربحها فالكلام لا يوصف بالمجاز وعلى الاول يسمى مجازا
بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة وبعد نقصان
منه تغير الاعراب والمعنى اياما كان الكلام كنقصان الامر والاهل فيما مر
كنقصان المضاف اما في قولنا زيد منطلق وعمرو وبنقصان مثل ذوي في قوله تعالى
او كصيب لنقاء الاعراب ولا كنقصان فرح في قولنا سرني يوم الجمعة لنقاء
معناه وهو ظاهر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له هذا النوع
في المجاز ممنوع اذ لو جعل الفرية مثلا مجازا عن الاهل لعلاقة كونها محلا
كما وقع في بعض كتب اللغة مهولا يكون في شيء من هذا النوع في المجاز و
لا يحتاج الى تقدير المضاف كما لو قيل بل هو بشر كثير الجدران والاصل
واما ليس مجازا بزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع للعلاقة
بعد زيادة عليه تغير الاعراب والمعنى الا ما يخالفه كالكلية فخرج ما لا تغير منه
نحو فما ربحت تجارتهم وما تغير الاعراب فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما تغير المعنى فقط
نحو اقرأ حل بزيادة اللام للعهد وما تغير المعنى لا الى ما يخالفه كالكلية مثل ان
زيدا قائم وفي نظر لان تغير المعنى والاستعمال في غير الموضوع له ممنوع كما
والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة التنحاة فخرج زيادة الحروف فلا فرق
فيه سرت في يوم الجمعة واقرأ حل قائم وانه قائم وما اشبه ذلك قال صاحب المفتاح
ورأيه هذا النوع ان تعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي
عن الاصل الى غير الاصل لا ان تعد مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا له
كما تعده في ذلك على السكاكي وفيه نظر لانه اذا اريد تعده في المجاز اطلاق
لفظ المجاز عليه فلا نزاع لفرد ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك
وان اراد انهم جعلوه في اقسام المجاز اللغوي المقابل للنحوي والعقلي
شيئا وله غيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا
في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في التعريف كما في التعريف الذي نقله
السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني

والاول فقط انه لا تناول هذا النوع في المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي
والثاني لا دخل في توقف السكاكي ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره
فمعناه انه يطلق عليهما كما في المشترك متصلا ومنقطعا فلا تعرف للسكاكي ههنا
رأيا يعتمد به والله اعلم **الكناية** في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا
او كنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما معنى
المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز
ارادة اللازم الخ فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ نحو
الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية **لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه**
اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد وايضا **فظهر انها تخالف**
المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ **مع ارادة لازمه** كارادة طول النجاد
مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانها لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي
مثلا لا يجوز في قولنا رأيت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه
غير ممكن في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو اكتفى في
المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة
معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند ذلك الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم
صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور
ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا
يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا تمنع في قولك فلان
طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع طول قامته وهذا هو الحق لانه الكثير
كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كان جائزة للقطع بصحة قولنا فلان
طويل النجاد وان لم يكن له نجاد فقط وقولنا جبان الكلب مهزول الفصيل و
ان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر في المفتاح نصرح بان المراد في
الكناية هو المعنى اللازم جميعا لانه قال المراد بالكل المستعمل اما معنا
واحدا او غير معنا او معنا واحدا او معنا وغير معنا والاول الحقيقة والثا

المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقة ومجازا
في التصريح وعدم التصريح وبهذا يندفع قول المصنف انها تخالف المجاز
في جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه ولئن كان يسيرا الى ارادة اللازم
اصل وارادة المعنى كما تنهم في قولنا جاز بنو سعد مع عمرو ولهذا ابى جاء
فلان مع الامير ولا يجيء جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف
قوله في جهة ارادة المعنى في جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق في التعريف
واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز في هذا الوجه اي في جهة
ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى
ما عني باللفظ وهو لازم الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع
له وفيه ما فيه **وفرق** السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز **بان الانتقال فيها**
اي في الكناية **من اللازم الى الملزوم كالانتقال في طول النجاد الذي**
هو لازم لطول القامة اليه **وفيه** اي في المجاز **من الملزوم الى اللازم كالانتقال**
في العبث الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع **ورد** هذا الفرق **بان**
اللازم مالم يكن ملزوما لم ينتقل منه الا الملزوم لان اللازم في حيث انه لازم يجوز ان يكون
اعم في الملزوم ولا دلالة على الخاص بل انما يكون دالا على العدد يتلازمان
وتساويهما قال فتنتقل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة فتنتفي لان
اعم ولو سلم فلكي المجاز ايضا كذلك **وح** اي واذا كان اللازم ملزوما
يكون الانتقال من الملزوم اي اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي
ايضا معترف بان اللازم مالم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال بعد
الكناية على الانتقال في اللازم الى الملزوم وهذا موقوف على مساواة
اللازم للملزوم وح يكونان متلازمين فصير الانتقال في اللازم الى الملزوم
ح بمنزلة الانتقال في الملزوم الى اللازم قال فتنتفي ارادة اللزوم
بين الطرفين في خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا
ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على

سهل التعقل كطول النجاد النابع لطول القامة ولهذا اجوزوا كون اللازم
اخص كما لضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان تذكر المتلازمين ما هو تابع
وردف ونريد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان
المجاز قد يكون في الطرفين كاستعمال الغيث في الريث واستعمال البحر في الغيث
وهي اي الكناية ثلاثة اقسام الاول اي لغة العرب اما ان يكون باعتبار كونه
عبارة عن الكناية بمعنى الاول او عما في الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بينها اي بين
الاول اما ان يكون معنى واحدا وهو ان يثبت صفة من الصفات اختصاص بموصوف
معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله
الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والاضغان
الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب. ومنها ما هو مجموع معان
وهو ان تثبت صفة فتضم الى لازم آخر واخر لتصير جملتها مختصة بموصوف
فيتوصل بذكرها اليه كقولهم كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار
بادي البشرة ويسمى اخاصة مركبة وشرطها اي وشرط ما بين الكنايتين
الاختصاص بالكبرى ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى
اعم ما هي معنى واحد فرتبة والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال المصنف
فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة بالعكس الثاني ما يكون الانتقال بواسطة
واحدة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي بمعنى
واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال
في حي مستوي القامة عريض الاظفار الى بشر ثم منه الى الانسان فالجواب ان
العرب ههنا باعتبار آخر وهو سهولة الملاحظة لبساطتها واستقامتها غير
ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف في التدبير والاختصاص والبعد
بخلاف ذلك الثاني من اقسام الكناية المطلوب بها صفة في الصفات كالجود والكرم
والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فالم يكن الانتقال
في الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والا فان كانت واضحة كحصول الانتقال

منها بسهولة كقولهم كناية عن طويل القامة طويل النجاد وطويل النجاد ثم اشار الى
الفرق بين الكناية بمعنى قولنا طويل النجاد وقولنا طويل النجاد بقوله
كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التعريض وقرائنه تعريض بالمقصود الصفة الظاهر رجوع
الى الموصوف ضرورة احتجابها الى مرفوع مسندة اليه فيشمل على نوع تعريض
بشبوة الطول والدليل عليه انك تقول زيد طويل النجاد وهند طويلة النجاد
والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فهم ما قرأ الصفة وتذكرها
لكونها مسندة الى اللفظ وفي الاضافة نحو هند طويلة النجاد والزيدان
طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فوحدت وثنيت وجمع الصفة لكونها
مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المضاف مع
انها في الحقيقة عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في
اللفظ جرا ورفعا ونصبا وحالا او لغاية في المغيرة الصفة له في نفسه سواء كانت
هي الصفة المذكورة كقولك زيد حسن الوجه فانه يتضمن الحسن بحسب وجهه او كانت
غيرها كقولك زيد ابيض اللبة اي شيخ وكثير الاخوان اي متقوم بهم كخلاف قولك زيد
احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قائمة الغلام
فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية
بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قولنا حي يتنفس لكم الخيط الابيض من
الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين
جعل شبيها بالاستعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها مع المعنى صفة للمضاف
اليه واعتبار الضمير العائد الى السبب انما هو لمجرد امر لفظي وهو اشباع
خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان
يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا
فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل
فهو ملزوم لها يجب الاعتقاد لذلك في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء
لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر آخر وفي ذلك اي المقصود بالتمام

منه الى المقصود لكن لا فاده ما دعى التنظير وبهذا ينازع البعيدة وجعل صاحب المفتاح
قولهم عرض لوساده كنايه قرينه خفيه عن بعده الكنايه اعنى قولنا عرض
الصفاء قال المصنف وفيه نظر بل هو كنايه بعيده عما لابله لانه ينتقل منه الى عرض
الصفاء منه الى الابله والجواب انه لا مشاع فان يكون الكنايه بعيده بالنسبه
الى المطلوب وقريبه بالنسبه الى الواسطه بل الامر كذلك فيما يكثر الانتقال
منه الى المطلوب بواسطه قبله صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكنايه قد يكون
هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون بها هو كنايه عنه بذا كله لم يكن الانتقال
بواسطه وان كان الانتقال في الكنايه الى المطلوب بها بواسطه فبعيده كقولهم
كثير الرماد كنايه عن المضياف فانه ينتقل من كثره الرماد الى كثره اعراف الحطب
تحت القدر ومنها اى وفي كثره الاواني وكذا كل ضمير
في منها عايد الى الكلوتي قبله الى كثره الطباخ ومنها الى كثره الاكله جمع آكل ومنها
الى كثره الضفادع بكسر الضاد جمع ضفدع ومنها الى المقصود وهو المضياف وجب
قبله الوسايط وكثرتها يختلف الدلاله على المقصوده وضوحا وخفاء وعليكما
بتتبع الامثله فانها اكثر من ان تحصر الثالث من اقسام الكنايه المطلوب بها نسبه
الى اثبات الامر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح انها المطلوب بها
تخصيص الصفه بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقولك
اى قول زياد الاعجم ان السماحه والمروه اى كمال الرجوليه والذي في قبه
ضربت على ابن الخشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الخشرج بهذه الصفات
اى بثبوتها له سواء كان على طريق الحصر او لا فركب التقرير على ما اختصه بها بان
يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان تقول اى او مثل القول او منصوب
معطوف على مفعول له تقول اى وان يقول نحو قولنا انه مختص بهذه الصفات
الدال عليها الامر كالاضافه ومعناها في الاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحه
ابن الخشرج او السماحه لابن الخشرج او سمح ابن الخشرج او حصل السماحه
او ابن الخشرج سمح كان اختصاص الصفه بالموصوف مصرح به في امثله الثلثه

ان ما باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف او ضميره الاشاري بان طول
الغايه المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضميره فقولنا طويل النجاد
وكذا في كثير الرماد وغيره كذا في المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص
ههنا الحصر فركب التقرير لاختصاصه بها الى الكنايه بان جعلها اى جعل تلك
الصفات فرقه بينها على ان محلها فوقه وهي تكون فوق الخيمه بحيث يحيط بها الرواق
مضروبه عليه اى على ابن الخشرج وانما احتاج الى هذا الوجود ذوي قباب
في الدنيا كثيرين فاذا ثبت الصفات المذكوره له لانه اذا ثبت الامر في
مكان الرجل وجيرته فقد ثبت له ونحوه اى نحو قولنا زيد في كول الكنايه
لنسبه الصفه الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد
بين ثوبيه والكرم بين بردي حيث لم يصرح بثوبي المجد والكرم له بل كنى عن ذلك
بكونهما بين برديه وثوبيه وفيه اشاره الى دفع ما توهم من ان قولهم المجد
بين ثوبيه والكرم بين برديه مما اعنى نحو طويل النجاد بناء على ان اضافه
البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافه النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد
طويل الى النجاد بالتصريح باثبات الطول للنجاد وهو قايم مقام طول القامه
فاذا صرح باضافه النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامه
له وان كان طول القامه غير مصرح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلاله
على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافه الثوبين
الى الضمير تصريحا باثبات المجد لما يعود اليه الضمير واشار بذا التقسيم الى
ان الحصر قال قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفه وكنى عنها
وان تكثر الرماد في ساحه عمرو كنايه عن نسبه المضياف اليه قلت ليس هذا كنايه واحده
بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفه وهي كثره الرماد والثانيه المطلوب
بها نسبه المضياف اليه وهو جعلها في ساحه ليتوصل اثباتها له والموصوف هو بين
الضمير اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما في عرض
من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فانه كنايه عن نفي صفه

والجواب انه لا امتناع ان يجعل ما ذكره جمال الدين في شرح
الايضاح بان القرب والبعد بالنسبه الى المطلوب
والقرب المصحح ليست عطلوبه والا لكانت كثره
الرماد كنايه قريبه عن كثره اعراف الحطب وهو
ليس كذلك بالنسبه الى المطلوب انما هو عرض مطلوب انما
حصل الى حصل عرض الوساي كناية عن عرض
ومثل هذا الحال لا امتناع

القدر بمعنى قارورة
وكذا الجمع وجمل

الموصوف
الصفه

الصفه

الموصوف

الصفه

الموصوف

الصفه

الموصوف

الاسلام عن المودني وهو بعيد كورة الكلام كما تقول عرض مخ بشرب الخمر
ويعتقد حلها واثبت زيد بكورة انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن اثبات
صفة الكفر له مع انه قد يكون عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا حجى عليك ايضا
لئن يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان المصرح
باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فاذا كان
الموصوف غير مذكور كان القسم الثالث مستدركا للثالث في غير محل فافهم وعرض
الشيء بالضم ناحيته في اي وجه جئته كما نظرت اليه عن عرض وعرض ايمن حائط
وناحيته قال السكاكي الكناية تباعدت الى التعريض فالتلويح فالرمز والايماء والاشارة
وذكره شرح المفتاح انه انما قال تباعدت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله
ليست اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرض التعريض اي الكناية
اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور فكان المناسب ان يقول عليهما
اسم التعريض ثم عرضت لفلان ولفلان اذا قلت قولا واحدا تعنيه وحكاكي اشرت
به الى جانب وتريد جانبا آخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء
عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض
ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول الحاج للمخاج اليه جئتك لاسلم
عليك فكناية عما ذكر الكلام الى غرض يدل على المقصود وسمي التلويح لانه يلوح
منه ما يريده وقال ابن الاثير المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على
جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ولا يكون في المفرد وانما يكون في المركب والتعريض
وهو اللفظ الدال على معنى لا في جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل في جهة
التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقولك في نبوغ صلة والدك اني
مخاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى
في غرض اللفظ اما جانبه وتعريضا اي والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط
في اللازم والملزوم كما في كثير من ارماد وجبان الكلب وطويل النجاد التلويح
لان التلويح هو ان تشير الى غيرك في بعد والمناسب ان قلت الوسائط مع

قوله وفيه نظر الظاهر ان الضمير راجع الى ما ذكره لان ما ذكره
الى التعريض يوجب استدراك قوله واما لا ما ذكره ويرد
عليه ان عموم ما سوى التعريض غير معلوم من
كلام السكاكي ولعل هذا وجه النظر
سلكوري

قوله لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه
مع عدم ذكر الموصوف بحال فوقش فيه بمنع انحصار
كذا لما لا يكون ما ذكر اعني مضافه زيد عند سؤال
سائل عنها بقوله ازيد كثير الرماد ام لا اي هو
كذا لما وعدم ذكر الموصوف ليس بحال عند
التصريح باثبات الصفة له وجوابه ان المراد
وقد صرح بهذا في المختصر حيث قال فلما كان
الموصوف فيها بحيث قد يذكر لفظا وتقديرا
ولموصوف فيما ذكر المثال لم يكن مذكورا لفظا
لكنه مذكور تقديرا وحكما حسن جلبي

قوله وانما قال كذا لان هذه الاقسام قد تتداخل
وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء
وعدمهما كما سنه الا ان عدم التداخل في القسم
الاول بين بنفي الاخيرين والقسم المذكور خلبي جلبي

قوله المعاريض جمع معراض وهو ما لا نصل له تقول
منه فعرضها بالتورية والمراد التوري
بشيء دون شيء وراء الشيء كما لك تركت الشيء الذي
سلكوري

قوله وتخصيص اللفظ المركب
لانه اذا لم يكن دالا على اللفظ
بالوضع الحقيقي يكون دالا عليه
بوضع اللفظ المركب
سلكوري

خفاء في اللزوم كعريض الفقاد وعريض الوساده الرمز لان الرمز ان
يسر الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب
لغيرنا ان قلت لوسائط بلا خفاء كذا قوله او مارب المجد القى رحله في آل طلحة
فهم لم يحتمل الا ايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني
فستعرف وانت تريد ان نادم المخاطب وقوله اي لا تريد المخاطب وان اريدا بها اي المخاطب
وانا آخر معا جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره
معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة
والقرينة في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده
ليكون مجازا او في الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وهنا بحث وهو ان المذكور
في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا او قد يكون كناية بل انه قد يكون
على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة مغاوه ان عبارة التعريض
قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها شبيهة المجاز في جهة استعمال
الخطاب فيما هو غير موضوعه له وليس بمجاز اذ لا يصور فيه استعمال في ملزوم
الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها شبيهة الكناية
في جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مراد منه غير الموضوع له وليس
بكناية اذ لا يصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر
لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل هو امر لا يعقل لانه يؤدي الى ان
يكون كلام دال على معنى لا صحيحة في غير لان يكون حقيقة فرد لكنا نمنعه ولا مجازا
ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي
قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به
تهديد المخاطب سببا لايذاء ويلزم منه التهديد الذي هو كناية في صدر منه الايذاء
فالمستعمل اراد به تهديد المخاطب وغيره في المودني كناية وان
اراد به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء العلاقة اشتراكهما للمخاطب فمجاز
اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا فضل الطبي البخاري ان الجاز

قوله او مارب يزيد يقوله آذيتني ان انا
عرفت ذلك المخاطب

قوله او مارب يزيد الخ القاء المجد اي الحل على آل طلحة
كناية عن وجود المجد في منزلهم وهو كناية
عن نسبته اليه وهو كناية عن
نسبتها للمجد بواسطة وفيه استعمال
المجد الذي هو
اذيتني
الذي احل
سلكوري

والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال في الملزوم الى اللازم هو
المسمى بينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم
عن اللازم وبذا ظاهر وانما الاشكال في بيان الملزوم في سائر انواع المجاز
واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز
وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة فانا قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية
لان التخييلية والمكنى عنها ليستا في انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وهو
ليس السبب في كون الاستعارة او المجاز او الكناية ابلغ ان واحدا في هذه الامور
يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافها بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى الذي
هو المشبه به للمشبه في الاستعارة وللمشبه للمشبه به في التشبيه وللشيء لنفسه
على نفسه في الحقيقة والتصريح فلما قيلت مرتبة في قولنا رايت اسدا يعني قولنا رايت رجلا هو كالاسد
في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها
الثاني بل افضله هو ان الاول افاد تاكيدا لاثبات تلك المساواة له لم يفده
الثاني وليس فضله هو ان كثير الرماد يعني على ما قال في كنز الغرائب ان الاول افاد
زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هو ان الاول تاكيدا لاثبات كرمه الغرائب له
لم يفده الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه
الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه وانتم قولنا رايت اسدا يفيد المبالغة
في شجاعته ثم عاد يقول رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له بشجاعة الاسد
والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان هذين واحد في
هذه الامور ويفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيده خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ
ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس سببا في شيء
في الصور فهذا يحقق في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد
او بالسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد وزايدا عليه في الشجاعة ولا
يحقق البعض في كثير الرماد وكثير القرى وهذا وهم في المقابل من معنى كلام الشيخ فانه
ان اشار في هذه العبارات لا توجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا
قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها

وقولنا رايت رجلا كالاسد وبذا كما ذكره الشيخ يفيد في الجزء الاول دليلا على ثبوت
المعنى او تقريعا انا قاطعون بان المفهوم في الجزء ان بذا الحكم ثابت او
منتف وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان
قيل مرة قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة
ان المساواة في الاول تعلم في اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا لا يتغير
حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة
الرماد فهكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعله اسدا ونحوها
صريح فان مراده ما ذكرنا لكن الامر كما يغلط في استنباط المعاني غيره
الشيخ لا فغارها اني تامل وافوز والله اعلم بذا آخر الكلام في علم البيان والله
المسئول على نواله وهو المسئول لاتمام القسم الثالث بالخير وآله العلي الكبير

علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يعرف وجوهها ومعانيها ويعلم اعدادها
وفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة
فرصد الكتاب في قوله ومنتهاها وجوها اخر ونوع الكلام حسنا وقوله **بعد**
رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال **ورعايه وضوح الدلالة** اي خلو
عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية
الامرين والا كان تعليق الظرف رعاية اعني قوله الخازن وقوله بعد متعلق بالمصدر
اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين منهوما الاعم الشامل
للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغيرهما مما تورث الكلام حسنا سواء
كان داخلا في البلاغة مما تبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو
لانه يدخل فيها بعض ما لبس في المحسنات ان بلغة للبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر
ونحوه ليس في علم البديع **وهي** اي وجوه تحسين الكلام **ضربان معنوي** اي راجع
الى تحسين المعنى بحسب الاغراض والاحوال وان كان بعضها لا يخ عن تحسين اللفظ
ولفظي راجع الى اللفظ كذلك وهذا ايضا معنوي لان المقصود الاصلي والامر
الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها قال **اما المعنوي** فالمذكور

210

منه فی الکتاب تسعة وعشرون فنه المطابقة ویسمی الطباق والتضاد ایضا
والتطبیق والتکافؤ ایضا وهی الجمع بین ضدین ای معنیین متقابلین فی الجملة بحیث
المراد بالمتضادین ههنا الاعم من الوجودیین المتواردین علی محل واحد بینهما
غایة الخلاف کالسواد والبیاض بل الاعم من ذلک وهو ما یکون بینهما تقابل
وتنافی فی الجملة وفی بعض الاحوال سواء کان التقابل حقیقیا او اعتباریا
وسواء کان تقابل التضاد او تقابل الایجاب والسلب او تقابل العدم و
الملکة او تقابل التضایف او ما یشبه شیئا من ذلک علی ما یجیء فی الامثلة ویکون
ذلک الجمع بمتطبیق نوعی فی انواع الکلام کقوله تعالی یحسبهم ایقاظا وهم رقود
وتعلیل نحو یحیی ویمیت او حرفین لهما ما کسبت وعلیها ما اکتسبت
فان معنی اللام معنی الانتفاع وعلی معنی التضرر ای لها ما کسبت فی خیر و
علیها ما اکتسبت فی شر لا یشفع بطاعتها ولا یضر بمعصیتها غیرها وتخصیص
الخیر بالکسب والشر بالاکتساب لان الاکتساب فی اعمال والشر تشتهیه النفس و
یجذب الیه فکانت اجدر بتحصیله واعمل او نوعی عین عطفها فوق فی نوع و
الغیر لیغیر لئلا یکون ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف
لکن الموجود هو الاولان فقط نحو او من کان میتا فاحییناه قال الموت والاحیاء
یتقابلان فی الجملة وقد ذکر الاول بالاسم والثانی بالفعل وهو ای الطباق ضربان
طباق الایجاب کما مر وطباق السلب وهو الذی یجمع بین فعلی مصدر واحد احدهما مثبت
والآخر منفی او احدهما امر والآخر نهی فالاول نحو لکی لا یکون علی المؤمنین حرج لا
یعلمون یعلمون ظاهر فی الجوهر الفرد والثانی نحو ولا تخشوا الناس واخشون
ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبیجا من دبج الارض زینها وفسره بان یذکر فی
غرض من المدح او غیره الوان لقصد الکنایة او التوریة واراد بالالوان
ما فوق الواحد ولما کان ذا اطلاق لغیر الطباق لما بین اللونین من التقابل
صرح المصنف بالمقام اقام الطباق ولیس قسما فی المعنوی برأسه فتدبر الکنایة
نحو قوله ای قول ابی تمام فی مرثیة ابن شمس محمد بن حمید حین استشهد نردی فی

المتوافقة على الترتيب فيدخل في التطبيق لان يكون جمعا بين متقابلين
في الجملة فالمراد بالمتوافق خلاف التقابل لانه يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير
مشروط كما يجيء الا مثلا ثم خص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي
وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين والثلثة بالثلثة والاربعة
بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اي
بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة
بالثلثة نحو قوله اي قول الي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا
وافبح الكفر والافلاس بالرجل فقابل الحسن والدين والقبح بالكفر
والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق
بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى
ولما كان المقابل في الجمع ظاهرا الاقتضاء والاستغناء بقوله المراد
باستغفاره ربه فما عند الله خير له كانه يستغني عنه اي عما عند الله لعلمه بتقواه واستغنى
بشهوات الدنيا عن نعيم الآخرة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل
للاتقاء فيه اشارة الى ان المقابلة قد تتركب مع التطبيق وقد تتركب مما
هو ملحق بالتطبيق لما مر في ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء قبيل الملحق بالتطبيق
مثل مقابلة الشدة والرخاء في قوله تعالى وزادوا الكاف في تعريف المقابلة فيدل على ان
قال بعضهم الجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضدهما واذا قطعنا اي فما بين
المتوافقين او المتوافقات اعني شرط ثمة اي فما بين الضدين او الاضداد
ضده اي ضد ذلك الامر كما بين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء
والاتقاء والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره
للعسرى مشتركا بين اضداده اي اضداد تلك المذكورات وهي التبخل والاستغناء
والتكذيب فعلى هذا لا يكون بين ايادي المقابلة في المثال لانه اشترط في الدين والدنيا
الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه اي من المعنوي مراعاة النظير
وهو الاتساب والتوفيق والائتلاف والتلفيق النوعي جمع امر ومناسبة للاقتضاء والمناسبة

بالضد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج التطبيق وذلك قد
يكون بالجمع بين الامرين نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلثة امور نحو قوله
اي قول النجتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اي المنحنيات في عطف يعود
وعطف حاته بل الاهم منهم اي سحونه مع براءته نحو بل الاوتار جمع بر القوس والسهم
والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للهيثم الوزير ابتها الوزير
اسماعيل كان الوعد شعبي والنوفي لو بقي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر
نحو قول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى والبخل الماثور القديم
احاديث بثر وبها السيول والحيا والبحر والكف تيمم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب
في العقبة اذ جعل الرواية لصاحبه كما سبق فحينئذ الاحاديث فان
السيول اصلها المطر والمطر اصل البحر عما ثر والبحر اصله كف الممدوح
عما دعا الشاعر ومنها اي ومن مراعاة النظير ما يسمى تناسب الاطراف
وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون
ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطف
يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبر يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك
للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر
لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله وان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة
الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل انها لو جيء بها لم يجب بها العزيز الحكيم لانه لا يغفر
لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو العزيز اي الغالب
في عزته بقدرته غلبه ثم وجب لمن يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم
انه خارج عن الحكمة اذا الحكيم في بعض الشيء قد يحكم اي لمن يغفر لهم مع استحقاقهم
العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعله وفيهما اي
بمراعاة النظير ان الجمع بين متناسبين غير متضادين يكون لهما معنى من شأنه

وان لم يكونا متصورين هنا كالشمس والقمر بحسبان ونجم اي نبات الذي ينجم
امر تظهر في الارض لا ساق له كما يقول والنجم الذي له ساق يسجدان اي ينقادان
الله تع فيما خلقا له فالنجم هذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون
بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ابهام الثاني كما مر في ابهام الصفا
وفي ابهام الثالث بث السقط وحرف كون تحت راء ولم يكن بدال اليوم
الرسم غيره السقط الحرف الثالث فانه ولته وهي مجموعة معطوفة على البيت
السابق نجل عن الرهط الاقارب والبنون هم المعروف في حروف المعجم
شبه به الثالثة الدوة والاخ واليس المراد بها الحوب عما وهم وراء اسم
فاعل من زانه اذا حسنت زينته وكذلك ذا آل اسم فاعل من دلاه اذا ادلى
اذا ارخى لسوفها واراد بالسقط ما سقط عن الرسوم في المسطور وقوله
يوم الرسم صفة راء والمعنى تجل هذه الحجة عن ان يركب من النوق ما هي في
الضعف والانحناء كالنون بركبها الاعراب لزمانة الاطلاق فيضرب رحلها
او لاجراكة بها في شدة النزال ربما ان مراكبه هذه الحجة سمان ذوات
اسنمة فمن ذكر الحرف والنون والراء والدال والسقط ابهام ان المراد
بها معانيها الشبيهة واما ما يتبعه بعضهم بالتعويف في قولهم رد سقوف
للذي عما لون وفيه خطوط بيض عما الطول وهو لعب وفر الكلام بمعنى
وقوله مستهم ملائمة جعل مسوغة للمقادير والمقادير كقولهم في صيف سجا
تشرب ثيابا في خز وز تطرزت بمطارفها طرزا في البرق كما تبرقوشي برقوشي
بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تشرب اي لبس الشراب والوشي
ثوب منقوش والخز جمع خز وتطرزت اي اتخذت الطراز والمطارف جمع
مطرف وهو رداء في خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز هو علم الثوب
وكقولك الجن اخل وامرر وقر واتبع ولن واخشن ورش وانبر
وانتد للمحا اي كن حلوا للاوليا ومرا على الاعداء ضاريا للمخالف
ما فالموافق لبا في بلا في خشنا في نجاشن ولن اصلح حال في كل حاله

وابرح بري القلم نخة ابر افسد حال المخدين وانتدت اي اجب للمحا
واجهها في بدئه لا مرفاندت اي دعاه فاجاب فالاول داخل
في مراعاة التطير لكونه جمعا بين الامور المناسبة والثاني داخل في الطباق
لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اي في المعنوي الارصاد وهو لطف
الترقب في الطرق في رصدته رقبته والرصيد السبع الذي يرصد
الكلب والرصد القوم الذي يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد
الجمع والمؤنث ويسمى بعلم التسهيم وبرد مستهم فيه خطوط ممدودة وهو
ان يجعل قبل العجز في الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله
يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه
فقرة اخرى وهي في الاصل التي تصاغ على شكل فقرة الظهر او من
البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو آخر كلمة في البيت والفقرة او الفقرة اذا
عرف الروي التطرف متعلق بيدل اي انما يجب فهم العجز في الارصاد بالنسبة
في تعرف الروي وهو الحرف الذي تبنى عليه او آخر الابيات او الفقر
وجب تكراره في كل منها فانها قد يكون في الارصاد ما لا يعرف فيه العجز
لعدم معرفة حرف الروي كقوله وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا
ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف
الروي هو النون لربما توهم انا العجز ههنا فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا
فيه وكقوله احلت دمي في غير حرم وحرمت بلا سبب يوم اللقا كلمي
فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية
مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو
قوله وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قول اي
قول عمرو بن معديكرب اذا لم استطع امرا ادفعه وجاوزه الى ما استطيع ومنه
اي في المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع
ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا ومقدرا

فالاول كقوله فالوا اقترح شيئا في افترحت عليه شيئا اذا سألته اياه في غرور ته
وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لانى اقترح الشئ ابتدعه ومنه اقترح
الكلام لا تجاله فكره غير مناسب على ما لا يخفى بخلاف محزوم على انه جواب الامر
في الاجادة وهو تحسين الشرك طبخ قلت طبخا اتيت جيدا ونضيجا اى خيطوا ذكر
خياطة الجيد بلفظ الطبخ لوقوعها في صحن طبخ الطعام ونحوه لعلم ما في الضمير
ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تنبيه على انه
وهو ما يكون
وقوعه في صحبة الغير تقديرا كقوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى
قوله صبغة الله وفي احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اى قوله مصدر
لانه فعلة في صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي تقع عليها الصبغ مؤكد
لآمنا بالله امر بتطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا مشتملا
على تطهير الله للنفوس المؤمنة دالا عليه فيكون صبغة الله مع تطهير الله مؤكدا
لمضمون قوله آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليل للكونه مؤكدا لآمنا
بالله ثم اشار الى ما بالمشاكلة وقوع تطهير الله في صحبة ما يقع عند صبغ
يقدر قوله والاصل فيه اى في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان
النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه
اى الغمس في ذلك الماء يطهرهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن
صار نصرانيا حقا فامر المسلمين بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا
الله بالايمان صبغة كاشل صبغنا وطهرنا به تطهيرا لاشل لتطهيرنا هذا اذا
كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلم امروا بان يقولوا لهم صبغنا الله بالايمان
صبغة ولم يصبغ صبغكم ايها النصارى فجرى غمر الايمان بالله بصبغة الله للنفوس
لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا كهذه التقريرات الخالية عن الميل سبب
النزول في غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك
لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار غرس كما يغرس فلان يريد رجلا
يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فتقرع الاصطناع بلفظ الغرس للشاكلة

بقرينة الحال وان لم يكن ذكر له قبل كقوله تعالى ومنه اى في المعنى المراد
وهي ان يراد مع اى يوقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في
قولهم حبل بين العير والنزوان بين المغير في الشرط والجزاء اى يحمل معنيين وقعا
في الشرط والجزاء فرد وجر في ان ترتب على كل منهما معنى ترتب على الآخر
كقوله اى قول النجري اذا ما نهى الناهي وهو معنى عن جهلا فلج بالهوى ولا ينهر
آصاخ الى الواشي اى استمع الى النمام الذي لشق صدقه ونميمته وصدق
فيما افترى على فلج بها الهجر زاوج بين النهي والاصاخة الى الواشي
الواقعين في الشرط والجزاء في ان ترتب عليهما الحاج شق وشل ولا ينهر
اذا اجرت يوما فاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها
زاوج بين الاجراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب
فيصان شئ عليهما وفي تتبع الاشياء المذكورة للمزاوجة علم ان معنى ما ذكرنا
لا يسبق الى الوهم فان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء
كما جمع في الشرط بين النهي والحاج الهوى وفي الجزاء الى الواشي ولحاج الهجر اذ لا عرف احد يقول بالمزاوجة مثل قولنا
اذا جاءني زيد فتم على احسنت الي فانا عليه ومنه اى في المعنى العكس
والتبديل وهو ان يقدم جزء من الكلام على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المتقدم
على الجزء الآخر والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان يقدم
في الكلام جزء ثم يعكس فيقدم ما اخرت ويؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة
المصنف فقد صدق على مثل قوله تعالى وتحسب الناس وانت تخشاه وقول الشاعر
سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع ولا يعكس
احسن وقد يقع العكس على وجوه منها ان يقع بين اصد طرفه جملة وما اضيف اليه
ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادات
وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات
ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات

قوله حيث اطلق النفس على ذات الله بقي ان
الامر ان ال المعنى لا اعلم ما في نفسك
اى ذاتك فغير عن الذات بالنفس لتقوله
ما في نفسي وانت خبير بان لا اعلم ما في
ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضي بل
الوجه ان يقال انه عبر عن لا اعلم معلومك
بل اعلم ما في نفسك لوقوعه في التعبير
عن تعلم معلوم في تعلم ما في نفسي
كذا في شرح
الكشاف
حسيني
صبغة الله

الاصاخة
گوش نهادن

الاجراب
جنگ كردن

الواشي
سخن چين

الاصطناع باكسي
نيكوئي كردن بالقصد

على العادات ومنها اى وفى الوجوه ان تقع بين متعلقى فعلين او جملتين نحو
يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى فقد وقع العكس بين الحى والميت
بان قدم الحى وآخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحى وهما متعلقا
بفعلين فى جملتين ومنها اى وفى الوجوه ان تقع بين لفظين فى طرفى جملتين نحو
لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن فقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على
هم ثم عكس فاخر هن فى هم وهما لفظان واقعان فى طرفى جملتين وتنتهيان
تقع بين طرفى الجملة كما قلت ط طوبى با حراز الفنون وينابيها ط رداء وشباب
والجنون فنون ط فجر نعاطب الفنون وخطها ط نبتن يا ال الفنون جنون
ومنه اى فى المعنوى ارجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اى بنقض
والطلاء لكنه كقوله اى قول زهير فخف بالدياز ام لم تزم بعيها القوم بى وغيرها
الا رواح والديم دل الكلام السابق على ان القاول ان الزمان وتقادم العهد لم
يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لكنه وهو
اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش حيث قال اجرا اولا عالم
يجئ ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق قائلا بلى
عفاها الخ وغيرها الارواح والديم وسئله فاق لهذا الدهر لا بل
لاهله ومنه اى فى المعنوى التورية وتسمى الايهام انتهى وهو ان يطلق لفظ له
معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهى ضربان وهى
التى لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى الموروب نحو الرحمن على العرش استوى
فانه اراد بما استوى معناه البعيد وهو استولى ولم تقرن بشئ مما يلائم
المعنى القريب الذى هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهى التى تجامع
شيئا مما يلائم المعنى القريب الموروب عنه البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسما
بنيناها بايد فانه اراد بايد معناه البعيد اعنى القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى
القريب اعنى الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القائل
ابو الفضل عباس بن الاحنف يعاتب اباه

قوم رعناء وان كانوا اغنياء اراد بالتسمية اللف وبالضمير الراجع اليه فريعيه
البيت والا كقوله اي قول الخنزى فمشى العضا واتى كنيه وان هم شتموا بنا
جوابهم وصلوا اراد بما يعد الضمير من الراجع الى العضا وهو المجرور بالى كنيه
المكان وبالآخر وهو المنصوب في شتموه النار اي اوقدوا بنا جوابي
نارا لعضا يعني نار الهوا التي تشبه نار العضا ومنه اي من المعنوي اللف
والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل ذكر ما لكل آحاد هذا المتعدد في غير تعيين ثقة بان
السامع يرد اليه اي يرد ما لكل واحد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو
ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على الترتيب بان يكون
الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته
جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على
التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله
على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون
الاول من النشر للآخر من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب ويسمى
معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن جوشن كيف اسلو وانت خفق
وغضن وغال لحظا وقد اورد فالتحظ للغزال والقد للغصن والرد للخفق
وهو الثناء في الرمل شبه بالكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك
وليس مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني
وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان
هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان
على سبيل الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا
صور الفريقان ذلك ان الجملة قول الفريقين فانه قد لف بين القولين فقالوا
اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف
بين القولين فالتالف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح
به صاحب المفتاح حيث قال هو ان يلف بين شيئين او اكثر ثم تنتهيهما كلاما

مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بآخر من غير تعيين اي وقالت اليهود لن يدخل
الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى لف
بين القولين اي بين القولين اجمالا لعدم التعيين ثقة بان السامع يرد الى
كل قول او كل قول مقوله لعلمه بتعلق كل قول بصاحبه واعتقاده انما يدخل
الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليس النصارى على شيء وقالت النصارى
ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب لعدمه وههنا نوع آخر
من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل و
لم يتعرض بعد بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او متعددا فقع النشر
بغير اختيار هما على التفصيل والآخر مجمل وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كما يقول ضربت
زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا والتاديب والاكرام ومن في
الشرف ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او
على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة
ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف التعليل
محذوف مدلول عليه بما سيق لتذبره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على
ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك لغير جله ما ذكر من امر الشاهد بصوم
الشهر وامر المرخص له بمراعاة العدة ولتكبروا على الترخيص والتيسير
وهذا النوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبينه الا
الثاقب المتدرب في علم البيان بهذا الكلام وعليه اشكل وهو انه جعل
من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا
اليه وجعل ولتكبروا على ما علم من كيفية القضاء وهو عالم يذكر في تفاصيل
المعللات فما ذكره فربما يطبق العلل غير موافق لما ذكره في تفرير الكلام ويمكن
الشفي عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفاصيل المعللات ليس
لانه باستقلاله معلل شيء من العلل المذكورة بل هو توطية وتمهيد ليفرع الترخيص
ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يجعل في امر المرخص

باعادة حرف الجر كما قال وفي الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق في الكلام
بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخص وامر المرخص له بمراعاة عدة
ما افطر لصومها فرايام اخر وفي بغداد دلالة واضحة على تعليم كثير من القضاة
فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة
والثاني تعليم كثير القضاة والثالث الترخيص وجميع ذلك مفرع على الامر بصوم
الشهر فحمل كلام العلامي راجعا الى واحد من هذه الثلاثة وعلى كان قوله ولكملوا
علة الامر بمراعاة العدة شامل للامر الشاهد بصوم الشهر ناظرا الى العدة
هو الشهر كلها في الشاهد وعدة ايام الافطار في المرخص له وفيه تكرار اذ لا
معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر بكامل عدة ايام الشهر على انه لا ارتباط
فرأن الامر بمراعاة العدة فرعوله ولتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة
اشاره الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه
اي في المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون بين كقوله
المال والبنون زينة الحياة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي الغنائم
بين مسعدة ونحو ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء وجد في المال
وجدا او وجد او وجدة اي استغنى مسعدة للامر اي مسعدة هو مامور به عوضا
الى الفساد ومنه اي في المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من
نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال
الامير يوم سخاء قول الامير يهب في كل عام مائة عين عام مائة الف درهم ونوال الغمام
قطرة ما ومنه اي في المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين
وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمل السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف
والنشر لقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ لا لبس في اللف و
والنشر اضافة ما لكل اليه مذكرة فيه ما لكل حي يضيفه السامع اليه ويرده عليه
فلا تامل كقوله اي قول المتنبي ولا التيم عاضه اي ظلم يريد به الضمير راجع الى
المستثنى منه المقدر العام اي لا تيم احد عاظلم يراد به ذلك الظلم بذلك الا

قوله اي الوطواط في الصحاح الوطواط الخفاش
وصل الخطيب ذلك الى ابي عبد الله بهذا الشبه
القبيح بالوطواط ارضى الضعيف احيانا
حال ولا اراه الا شبههما بالطائر

الا لاذ فلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل غير لا تيم في الخط
وان كان في التحقيق مسندا الى العام المحذوف غير الحجة الغير الحار الوحشي
والاهلي هو ان سبب ههنا والوند هذا اي غير الكبي على الخف اي النعل مربوط
بربطة هو قطعة جلد يلبس فيها وذا اي الوند بفتح اي شق ومزق راسه فلما
برى اي لا رقق ولا رحم لواحد ذكر الغير والوند ثم اضاف الى الاول
الربط مع الخف والى الثاني الشق على الغير فان قلت اوذا مشاو وان في
الاشارة الى القريب فكيف سمها كجعل لكي يكون اشارة الى الغير والى الوند
قلت يجوز الغير ويجوز كيون البعد وقيل اللف والنشر فلا تامل الثاني في
حرف التنبيه اعلم ان الغرب فيه اقل واذا يغير الى بينهما فكيون اشاره
الى الغير الكبي ولو سلم فسوا جعلت هذا اشارة الى الغير الكبي وذا الى الوند او
بالعكس تحصيل الغير غاية ما في الباب ان التعيين مجتهد وشتان ما بين في اللف والنشر
فلا تامل ومنه اي في المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شبئان او معنى
ويفرق بينهما بحسب الادخال كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنار
في ضوء وقلبي كالنار في حرقة ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق
بينهما بان جعل ادخال الوجه في جهة الضوء وادخال القلب في جهة الحرقة ومنه
اي في المعنوي الجمع والتقسيم وهو جمع متعدد في حكم ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم
متعدد ثم جمعه في حكم فالاول كقوله اي الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب خيل اقام المدح
وهو سيف الدولة والضمير الا لاخافة معنى التنبيط عند اما بعلي فمال على اراض
جمع ربض وهو ما حول المدينة عرشنة هو بلدة في بلاد الروم بشنى بلاد الروم
والصلبان جمع صليب النصاري والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي معبد
النصاري وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اي غاد المغاب يعني غاد
العساكر حتى اقام حول المدينة وقد شبه الروم وبلاده الاشياء فقد جمع في
هذا البيت شتات الروم والممدوح اجمالا لاشتمال القتل والنهب والسبي وغير ذلك
ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا لم يعلم ما نكحوا

قوله في البيت الثاني وقوله فانت الخ اقصى
ما يعتذر به ههنا على انكم واو في سرحان سرح
ما يعتذر به هذا سواء عم بلد كما لوت له ري ولا
سقي المغنت ما بين السلمين الا الاربعين
الخيل والرمح عجبي الرمح وما تقتضيه
اي ما يعتذر
به هذا

ومن ولده والبواقي فوله والذهب ما جهوا والذي بارزوا ولا في التغير عنهم بنقيض
ما دلا ترعلى الاباية وقلة المبالاة بهم خير كانهم للبواقي جنس ذوي العقول و
ذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم
مصطاف ومربع وقال وقد جميع ارض العدو وما فيها فهو كونها خالصة للممدوح
ثم قسمه بعد البيت والمذكور ميمار ايا في نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع على الشرح
موافق لما اورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا اماياب كثيره
واتبع الكوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم
او حاولوا اي طلبوا النفع في شيمهم اي ابنائهم والتصارهم نفعوا بحيته اي غريزة
وخلق ملك منهم غير محدثة ان الخلايق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم
شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين بعد الاكمال والمراد
منها هنا سنخ ثابت الاخلاق لا ما هو كالغرائز منها فهم في البيت الاول ضد
الممدوح في شرالاعداء ونفع الاولياء ثم جعلهم في الثاني في كونها بحيث
قال بحيته تلك منهم ومنه اي في المعنى الجمع بين التوزيع والتقسيم ولم تعرض للتعشيرة
لكونه معلوما مما سبق في تفسيرات هذه الامور الثلاثة بقوله في يوم بالي بغير باء الله
ابراهم او باتي اليوم اي قوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا
يكلم نفس بما ينفع في جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله تعالى لا
لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا
يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر والمأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع
عنه هو العذر الباطل فمنهم اي في اهل الموقف شقي وجبت له النار
بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار
لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها
ما دامت السموات والارض اي سموات الاخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد او هي
عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح
كوكب وكذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا

ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء
غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية قال قلت ما معنى الاستثناء
في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء في الخلود في عذاب النار وحده بل
يعذبون ما تزمهريرة وبحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا
اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما ينفض
به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كما ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه
واما عندنا فمعناه ان فساق الموحدين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة
الاستثناء لان صرف الحكم في الكل في وقت ما يكون صرفا عن البعض وكذا الاستثناء
الى آخر بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم الموصوفون الذين
فازوا فانهم ايام عذابهم والتأبيد في حيز التعيين كما ينقض ما عتبار الاشتاء
فكذلك ينقض ما عتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم ما عتبار نشرهم بسعادة
الايمان والتوحيد ان شقوا بسبب المعاصي فضرع الاستثناء في عدم الكلم
بقوله لا يتكلم نفس لان الكلام في سياق النفي تعم ثم فرق بان وقع التباين
بينهما بان بعضهما شقي وبعضهما سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد او الانفس واهل
الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعم الجنة والى الاشقياء
ما لهم في عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى آخره وقد يطلق التقسيم على
امرين آخرين احدهما ان يذكر احوال النفس مضافا الى كل في تلك الاحوال
ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب ساطلب حقي بالقنا ومشايخ جمع شيخ
طوال ما التثموا مرد شقال شدة وطاؤهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء
اذلا قوا اي حاربوا الاعداء حقاف سير غير الى الاجابة اذا دعوا الى
كفاية مهم ومدافعة خطب كثيرا اذا شدوا لان واحد منهم تقوم مقام جماعة
قليل اذا عدوا اذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يليق به
ظاهر والثاني اقسام الشر كقوله تعالى وهب لي ذكورا واناثا ويجعل من يشاء عقيما
الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما

فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان له ولد فاما ان يكون ذكرا
او انثى او ذكرا وانثى وقد اشتمل قوله جمع الانام وذكرها وانما قدم ذكر
الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاء الانسان
فكان ذكر الاناث اللاتي هن في جملة ما لا يشاء الانسان اهم لكنه اخر
الذكور عن فهم لانه اخر التعريف توبيخا بالذكر فكانه قال يهب لمن يشاء الاناث
اللاتي لا تخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما في التقديم فقدم الذكور واخر
الاناث بنهاية على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ومنه اي
في المعنى التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امرا آخر مثله فيها اي مثل ذلك
الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة في كمال تلك
الصفة في ذلك الامر حتى كانه بلغ في الاتصاف بتلك الصفة الى حد يصح ان
ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون من
التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحاح حميمك قريبك الذي تهتم لامره
اي يبلغ علائق من الصداقة حدا صح معه ذلك الحد ان تستخلص منه اي من فلان
صديقا اخر مثله فيها ومنها ان يكون بالباء التجريدية الداخلة
على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في الصفة
بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان في التجريدية والباء
التجريدية على حذف مضاف معرفتهم ليث فمن زيدا اسدا اليث في لغاته اسدا
والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى ليث اسدا ليث بلغاته اسد او على الكنى
ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في
التقدير على ما في حصوله صديق فلان مثلا ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة
في المنتزع نحو قوله وشوها في مساءة الوجوه اذا قبح ورجل شوهاء صفة
محمودة مراد بها شدة اتقاد وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها
في شدائد الحرب لغدو نزع به الى صارخ الوغى اي مستغيث وهو الحرب مستلئم
اي لابس لامته وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الغيث وهو الفحل

الشوهاء الرفيع

فعلاء الذي ينتزع منه امر اخ الخ هذا لا نزاع في جوازه في الوقف
فقال في الكشاف الف رجل وجهه في التنزيل
الف وقال في الكتاب ساء وجهه في اعشى
العراب وجهه في نفسه عشرة الف
و البلغاء اسعدهم البلاغة بكشف الله الغطاء
حتى جلبي

الشوهاء الرفيع
قراءة ابي السمال
الشوهاء جانب الوجه وجمعه
الاشداق صحاح

الكرم

الاشداق جمع الشدق بالكسر هامش

الكرم عند اهله المرتحل في رجل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اي لقدو بي
وسعي فيه تقضي لابس درع لكمال استعداده للحرب بالغ في الصفة بالاستعداد
للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في
هذا المنتزع منه نحو قوله لهم فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه
انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار وهو بلاغ
لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف
نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن لقيت لاعلقن لقوده نحوا اي نجمع
الفارس الجملة صفة لقوده ورووي نحوا اقاتلهم فالظرف منصوب بما تعلق به من
او يموت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه
فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولما لم يقل ان اموت وبالكلام
هو لاجل انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اي لاجله لا لغيره فان قدره او
يموت مني كريم فيكون من القسم الاول غير ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا
حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا اندفع ما قيل
انه اراد ان في البيت نظرا الا انه في باب الالتفات من الكلم الى الغيبة لانه اراد
بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع هناك يجرد المتكلم
نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبة لكنه كالممنوع فرقا بين ليلك ما لا تحمد واتصح
من قوله اقول لها اذا جاءت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها
ما يكون بطريق الكناية نحو قوله باجر من يركب الارم ولا يشرب كأسا بكفه من يكلا
اي يشرب الكأس بكف جواد فهذا نزع في الممدوح جوادا يشرب هو الكأس
بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف
كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقة فزعم
ان الخطاب ليكال للغو فهو تجريد والا فليس في التجريد نفي شيء وانما هو كناية عن
كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه ليكال للخطاب
للتوسل به الى تمام بيانه وكون هذا اعلى فرقوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وهاك التجريد

رسالة السيد في التجريد
بان غداة وضع
صح التجريد

انه شرع فيها في نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ثم خاطبه

كقوله اي قول ابي الطيب لا جل عندك مهما وللامال فلينعقد الشرط لانه لم يستعد

الحال اراد بالحال الغنا فكانه شرع في نفسه شخصا آخر مثله في فقد الجل والحال

والمال وسئله قول الاعشى ووقع هريرة ربما اوقع الركب مرتحل وهل تطيق وداعا

ايها الرجل ومنه اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا يكون فيها تخييل

وفي هذا اشاره الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما

خرج مخرج الحق وجاء على نهج الصدق كما سيجيء لقول حسان وانما الشعر

الرد يعرضه على المحاسن فان كسبها والا حفا فان اشعر بيت قاله بنو ادم

اشدها كذبا وعلى في زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن

الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك انا نقول على حسان في قوله

ان الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل

الاعرض

الفعلا غير الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام

وقال ينظرن دون يسيلن وينضحن ونحو ذلك بل اندها مرضيا ان المبالغة منها

مقبولة ومنها مردودة فالمراد بانها راي الشعر المبالغة مطلقا واي تقسيمها لبعض المقبولة

في المردودة ولهذا لم تقل وهو رد قال والمبالغة ان يدعي لوصف بلوغه في

الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما مدعي ذلك لما يتقن انه

اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة والضعف وذكر الضمير باعتبار عوده

الى احد الامرين وتخصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعي ان

كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس مرنا له بانه لا يعرق و

ان اكثر العدو وفادي عدا في الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين

يصرع احدهما عقيب الاخر او الاخر فطلق واحد بين ثور وتعجرا راد بالثور الذكر وفي نقر اوحش

وبالتعجر الانثى منه وراكا متتابعا فلم ينضح بالفشل مجزوم معطوف على ينضح اي لم

يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقره وحشيا في مضمار واحد

ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله وكم

الكيس الكياسة والحمق بالضم والكسر الحمق

النجدة الشجاعة

الجفنات جمع جفن بمعنى الكاسة

يقال عدا الفرس طلقا ما لهم ك او طلقين اي شوطا او شوطين

النضح الرش اي الماء

حارنا ما دام فينا ويتبعه الكرامة حيث حلا ادعى ان جاره لا يسيل

الى جانب الا وهو يسيل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا مع

عادة وهما اي السيلان والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا عقلا

ولا عادة لا شيء يمكن ممكنا عادة ومستحيلا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي

نواس واخت اهل الشرك حتى انه ليضمر للسان الذي نافكه النطف التي لم تكلم ادعى انه

يخاف من الممدوح النطف الغير المخوفة وهذا ممتنع عادة والمقبول منه

اي من الغلو اضاف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة كقوله يكاد في

قوله يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار وشملت السقط بحار كبا وافراسا وابلا و

وراد وكادا ان يسجوا الرحالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا في التخييل اي قول ابي

الطيب عقدت سنابكها عليها الضمير للجياد اي عقدت سنابك الجياد

فوق رؤسها غيرا اي غبارا لونه يشبه لون الجياد عثيرا هو نوع من السير

عليه اي على ذلك الغبار لا مكن اي لمكن ادعى ان الغبار المرتفع

في سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها مترا كما تكاثف صار ارضا

لكي ان يسير عليها ملك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد

اجتمعا اي ادخال ما يقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله

اي قول القاضي الارجاني تصيف طول الليل نخيل ان سمر الشهب في الدجى

وشدت بابدي البين اجفانه اي يوضع في خيال ان الشهب مكفة بالمسامير

لا تزول عن مكانها وان اجفان عينه قد شدت بابدي البين الى الشهب لطول

سهره ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا ممتنع عقلا وعادة

لكنه تخييل حسن ولتضمن تخييل ما يقرب به الى الصحة ومنها ما خرج مخرج النزل والتخلع

كقوله انكرتني ما لابس ان غربت على الترب عذارا ان ذا من العجب ومنه

اي المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام

وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزم للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله

لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض باطل فالملزوم

الاحقاف جمع حقف بالضم وهو الرمل المعوج

الترب جمع ترب بالكسر وهو المماثل في السن

العذار من الفرس ما سال على الخد من العرف

الدجى جمع دجية بالكسر وهو الظلمة

الاجفان جمع جفن بالكسر وهو ما يغطي العين

المذهب الكلامي هو ان يورد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام

عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وفي التمثيل بالآية
رد على الجاحظ حيث زعم ان المذاهب الكلامية ليس في القرآن وكانه
اراد بذلك ما يكون برهانا وهو الذي المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي
لا يحتمل النقيض بوجه ما وتعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو
في المشهورات وقوله اي قول النابغة في قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر
وقد كان مدح آل جفنة بالشام فكثر النعمان في ذلك الحد خلف ولم اترك لنفسك ريبة
هل ما رب الانسان بفتحتين واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو
اعظم المطالب فالحلف به على الاحلاف لئن كنت قد بلغت عني جناية
لمبلغك الواشي اغش وغش اذا خان والكذب واللام في لئن كنت
موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب في الارض فسيح
اريد ذلك الجانب واراد به الشام مزارا اي موضع زيارة ومقصد لطلب الرزق
ومنتجع في ارادة الكلأ وازياده وذهب ملوك اي في ذلك الجانب ملوك
واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب كعقلك اي يحملون
اذا قرأ اموالهم مقربا منهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم اراك
اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا اي لا تلمني ولا تعتبني على
مدح آل جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم فوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما
ان مدح اولئك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لك احسن الي وهذه الجملة عاصرة
للمثل الذي ضربه النعمان قايسا وملحقا رتبة الى صورة وقياس استثنائي باطل
لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك الصفة ذنبا لكن الالزام
باطل فكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس الاقتراني قوله تعالى وهو
الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اي الاعادة اهون واسهل عليه
في البدء وكل ما هو اهون هو داخل في الامكان فالاعادة داخلة في الامكان
وقوله تعالى به فلما افل قال لا احب الآفلين اي الغائبين وربما يبين بآفل فالقمر
ليس بربي ومنه اي في المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعي لوصف علة مناسبة

الاطلاق مضطرب كردابندي

باعتبار لطيف غير خفي اي بان ينظر نظر المتأمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا
لما في نفس الامر تغليبا لئلا يكون ما اعتبر عليه لهذا الوصف علة في الواقع
والا لما كان في محسنات الكلام لعدم تصرفه كما تقول قتل فلان عامة
لدفع ضررهم وهذا يظهر فيما توهم من ان هذا الوصف عرفي لان
الاعتبار لا يكون الا عرفيا وفيه ان هذا توهم انه سمع ارباب المعقول
يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكسر
جمع اعتبار ان الفعل غير مطابق للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة المادي
لها علة مناسبة اما ان يقصد بيان علتها او غرض آخر اريد اثباتها والاول اما ان
لا يظهر لها فائدة العادة عليه وان كان لائحا في الواقع وعليه قوله اي قول ابي الطيب
لم يرجك اي لم يثب به نائلك اي عطاؤك السحاب واما حائية اي سحاب مجونة
بسبب نائلك وتقوقه عليها فصيبها ارضا اي فالمصوب من السحاب هو عرف
الحي فقوله المطر من السحاب صفة ثابتة له لا تظهر لها علة فالعادة وقد علله
بانه عرف حائيا الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي للصفة
علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي المذكورة لكان المذكور علة
حقيقة فلا يكون من حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن
بهم خلاف ما ترجى الذئاب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعدائهم
انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يضعفوا لهم ملكهم فيزاحمهم لا لما ذكره من
ان طبعه الكرم قد غلب عليه ومحبته الصدق رجاء الزاجر بغتة على قتله
اعاديه لما علم انه لما عدا للحرب عدت الذئاب ترجوان يشبع عليها الرزق
في قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ينقضي بالمبالغة في وصفه بالشجاعة على
وجه يخيل امر شاهي في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها
فاذا عدا للحرب رجت الذئاب ان يشبعوا لحوم اعدائه وينقضي البيت
مدحه بانه ليس من شرف فرائض طاعة للغيظ والحنق اربى قوة الغضب
منصفة بزيادة الافراط وينقضي البيت قصور اعدائه عنه وفرط امنهم

ارضا عرف الحي من السحاب

وانه لا يجاح الى فلهم واسبقا لهم والثانية اي الصفة الغراء الثانية التي
اريد اثباتها اما حكمه كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واسبا حسنت وجها سماه
بجيء حذارك اي حذاري اياك انسانيا اي انسان عيني من الغرق فاستعمل
انسانا الواسي حكمه لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حث لا يستحسن الناس اساءة
الواشي وان كانت حكمه غيبة اي عيب الشاعر استحسان اساءة الواشي بان
حذاره اي حذار الشاعر منه اي من الواشي يجيء انسانا اي انسان عين الشاعر
من الغرق في الدموع حث ترك البكاء خوفا منه او غير حكمية عطف على اما حكمه كقوله
هذا اللبب للمصوغ وقد وجدنا فارسيا في هذا المعنى فرجحه لو لم يكن بتلك الجوزاء
خدمة لمالت عليها عقد مشتق اي مشتق ابرشته النطاق وحول الجوزاء كواكب
تلي لها نطاق الجوزاء فشبه الجوزاء بخدمة الممدوح صفة غير حكمية فصد اثباتها
كذا ذكره المصوغ وفيه نظر لان المفهوم من الكلام عادة ما هو اصل لو من اشياع الخ
لامتناع الشرط ان كون تلك الجوزاء بخدمته علة لرؤيته عقد النطاق عليها و
رؤيته عقد النطاق عليها اعني الحالة الشبيهة بانطاق المنطق صفة ثابتة قصد تعليلها
بتلك خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل قولك لم يجك نائلك السحاب
الا فيما زعم انه اراد ان الانطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر
وعللها بتلك خدمة الممدوح فقد اخطأ من حيث لان حدث انطاق الجوزاء اشهر من
ان يحكى انكاره بل هو محسوس او المراد به الحالة الشبيهة بانطاق المنطق ولان
المصوغ قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو في البيت
مثلها في قولك لو كان فيهما آلهة الا الله لعدتا غير الاستدلال بانتفاء الجزاء
على انتفاء الشرط فيكون رؤيته ما على الجوزاء في هذه الانطاق علة لكون تلك خدمة
الممدوح ابرد ليلا عليه كما ان انتفاء الثاني دليل على انتفاء تعدد الآلهة والحاصل
ان العلة المذكورة هي تقييد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في القسم
الاول لا لان ثبوته معلوم وقد يقيد كونها علة للعلم به كما في الآخرين لعدم
العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت تلك خدمة الممدوح علة للانطاق

الجوزاء والحذر
ترسيدن

يعني ترجم كلامه اي
فسره ملتبسا الخ

كان

كان من الضرب الاول واذا جعل الانطاق دليلا على كون تلك خدمة الممدوح
كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل فلا يخرج عن التكلف لان الظرف وقوله ان يدعى
لوصف علة مناسبة انها علة لتلك الوصف للعلم به والحق ان حسن
التعليل مبني على التسكيت والكونه مبنيا على التسكيت يجعل من حسن التعليل لان فيه
ادعاء واصرارا وانكاريا وتاويه كقوله اي قول ابي تمام كان السحاب الغر
جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن بالخا المعجمة
فما نزقا اراد نزقا بالهمزة فخففها اي ما تسكب لهن مدامع والضمير في
لهن راجع الى السحاب والمدامع الدموع شبه تتابع الصابات منها
الى المزن خرجا دما وهو مائع لغوي ساق الريح المزن الهاطل
جادع الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فقد علل عدم
انكسار نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبائب تلك الربا فهي تبكي
عليها وهذا البيت اشار الى قول محدث وهب طلان طال عليهما الامد
درسا فلا علم ولا نصد لبيا البلى فكانما وحدا بعده الاحبة مثل ما وجدا
وقال بعض النقاد في هذا البيت قم فقالوا اراد ان يجيب نفسه ولا ادري
ما هذا التعبير فلعل وجه هذا الشعر انه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة وهو
قوله الا ان صدري من غرامي طافح غثة ساقني الديار البلاقع
وفي بعض النسخ والديار بدل البيت بسحيل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا
فالضمير في تحتها للديار البلاقع فكان نفس اي تمام هو الحبيب الذي فقدته
السحاب من تلك الديار ومنه اي من المعنوي التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر
حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق اخر له على وجه يستفاد التفريع والتعقيب
احد ازاء في قول غلام زيد راكب وابوه راجل كقوله اي قول الكميت
في قصيدة يمدح بها اهل البيت اطلائم لسقام الجهل شافية كما دماء كم تشفي من
الكلب الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب
وهو الذي يكلب اي يأكل لحوم الناس فيأخذه من ذلك شبه جنون لا يعض

شمع جنب شاخر

القصة بالجر كمتاع البيت
والقصة الجرير ينقصد عليه
المتاع ح

الاكل

انا نا الا كلب ولا دواء له الخ مر نشكل دم ملك لعنى انهم ارباب العقول
الراجحة واشراف وملوك وفى طريقة قول الحماسى نابة مكارم واساة
كلم دماء كم فى الكلب الشفاء فقد فرع عالا وصغهم لشفاء احلامهم لسقام
الجهل وصغهم لشفاء دمائهم مر داء الكلب ومنه اى مر المعنوى تاكيد المدح عا
شبه الذم النظر فرنده السيف على الاعم والاغلب فى الاقد تكون ذلك فى غير
المدح والذم ويكون مر محسنات الكلام كقوله ولا تنكحوا ما نكح اباء كم فى
النسا الا ما قد سلف غير انا كم لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم
غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة فى تحريمه وليس تاكيد الشئ بما يشبه نقيضه
وهو ضربان افضلها ان يستثنى مر صفة ذم منفية عن الشئ صفة مدح ح لان الشئ
يتقدر دخولها فيها اى دخول صفة المدح فى صفة الذم كقوله اى كقول النابغة
الذبيانى ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اى كسور فر حدها والواحد
فل مر قراع الكتائب اى مضاربة الجيوش فالعيب ذم منفى قد استثنى منها صفة مدح
وهو ان سيوفهم ذوات فلول اى لو كان فلول السيف عيبا فانه يستثنا منه
اى مر العيب على تقدير كونه منه اى كون فلول السيف مر العيب وهذا زيادة
توضيح للمقصود ويفرح به والا فهو مفهوم مر بنائه على الشرط المذكور
وهو اى هذا التقدير وهو كون الفلول مر العيب محال لانه كناية عر كمال الشجاعة
فهو اى اثبات الشئ مر العيب فى المعنى تعليق بالمحال كاى حتى يلج الخ
يلج الجمل فى سم الخياط فانه تاكيد فيه اى تاكيد المدح وتنفى صفة الذم فى هذا
الضرب فى جهة انه كدعوى الشئ بينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثنا متصلا ولهذا
اى ولكون التاكيد فى هذا الضرب فى الوجه الثانى فقط كان الضرب الاول
افضل لافادته التاكيد فى الوجهين واما قوله لا عيب فيهم الخ فانه
فيحتمل ان يكون مر الضرب الاول بان يقدر اللام داخلة فى اللغو فيفيد التاكيد
فى وجهين وان يكون مر الضرب الثانى بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثنا مر اصله

اى ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعنى يوقع فى وهم السامع وظنه عرض
المتكلم ان يخرج شيئا مر افراد ما تناوله مر السوى ويريد اثباته خبر يحصل فيهم
شئ مر العيب ثم توقف الشئ ظنه او وهمه غيره فاذا اوليها اى الاداة
صفة مدح وحول الاستثنا مر الاتصال الى الانقطاع جاز تاكيد ما فيه
مر المدح عا المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر
الى استثنا صفة مدح مع ما فيه مر نوع خلابة وتاخيذ للقلوب والنفوس
الثانى مر تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشئ صفة مدح ويعقب اداة
الاستثنا اى بذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشئ اداة الاستثنا
يليها صفة مدح اخرى له اى لذلك الشئ نحو انا افصح العرب بيد انى مر قريش
وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثنا واصل الاستثنا فيه اى فى هذا الضرب
ان يكون منقطعا كان الاستثنا فى الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل
فى المستثنى منه وهذا لانا فى قولنا ان الاصل فى مطلق الاستثنا هو الاتصال
فلنا بل لكنه اى الاستثنا المنقطع فى هذا الضرب لم يقدر متصلا كما فى
الضرب الاول بل بقى على حاله مر الانقطاع لانه ليس فى هذا الضرب صفة تقع
منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم تقدر الاستثنا فى هذا
الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا فى الوجه الثانى مر الوجهين المذكورين فى الضرب
الاول وهو ان الاصل فى مطلق الاستثنا الاتصال فتذكر اداته قبل ذكر
المستثنى يوهم اخراج شئ ما قبلها فى حيث انه استثنا فاذا ذكر بعد الاداة
صفة مدح اخرى علم انا اردنا التاكيد فى الوجه الاول اعنى دعوى
الشئ بينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثنا متصلا ولهذا
اى ولكون التاكيد فى هذا الضرب فى الوجه الثانى فقط كان الضرب الاول
افضل لافادته التاكيد فى الوجهين واما قوله لا عيب فيهم الخ فانه لا يصلح
فيحتمل ان يكون مر الضرب الاول بان يقدر اللام داخلة فى اللغو فيفيد التاكيد
فى وجهين وان يكون مر الضرب الثانى بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثنا مر اصله

منقطعا ويحتمل وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حينئذ لان معنى اللام الدعاء
بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهرا مع قيل اللغو وفصول الكلام
لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكأنه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من
اللغو وقوله تع لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على
كل من ضربي تأكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث عشر
حتى الاستثناء المتصل لان قوله سلاما سلاما لا يمكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا
يمكن جعله من قبيل التأثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك في الكلام ان تذكر
متعددين ثم تأتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان يقول ما جاءني رجل
ولا امرأة الا زيد او لو قصدت ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر الرجل ومنه
اي من تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون
العامل ما قبله من غير الذم والمستثنى مما قبله من معنى المدح نحو وما نقموا منا الا ان
آمنا بآيات ربنا اي ما عاتبونا الا على اصل الايمان والمفاخر وهو الاعمال
بآيات الله تع التي تفخم منها وان شئت اذا عابه وكرهه وعليه قوله تع قل يا اهل
الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه
للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التأكيد فروجهين
والاستدراك الذي دل عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب تأكيد المدح بما يشبه الذم
كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي قول ابي الطيب
يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدء الا انه البحر زاخر سوى انه النصر غالم لكنه الوبل
فالاول لان استثناء من مثل قوله سيد الناس في قومه لكنه لوبل استدراك
يفيد في التأكيد ما يفيده هذا الضرب في الاستثناء لانه استثناء منقطع والاصل
بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي تأكيدا لذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما
ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول
صفة ذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما
ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب بأداة الاستثناء بما صفة ذم اخرى له كقولك فلان

فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التأكيد في وجهين والثاني في وجه
واحد ويجتمعان في قولهم ما مر وبقي من هذا الضرب الآخر اعني الاستثناء المفرغ
نحو لا يستحسن منه الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه
فاسق ومنه اي في المعنوي الاستثناء وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله
اي قول ابي الطيب نهنئك يا الاعمار ما لوجوهها اي جعلت نهنئك الدنيا بأنك خالد
مدحه بالبقاء في الشجاعة اذ كثر فلانه يخلد لورثة اعمارهم لخلود فراقه الدنيا على
وجه يستتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا بانتظام حتى جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا
يغير تهنئة احد بشيء لا فائدة له فقال على بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت
وجهان آخران في المدح احدهما انه نهنئ الاعمار دون الآمال ولهذا ما بنى على
علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك
الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها
فلو كان ظالما في قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي في
المعنوي الادماج كما ادمج الشاعر الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام
سيق لغير مدح كالذم وغيره مدحا كذا وغيره لغير آخر مسوق لاجله فيمدح او يذم
الى المعنى الاول هذا ان لم يجب لانه لا يكون مصراعا ولا يكون في الكلام
اشعار بانه مسوق لاجله فرق في قول الشاعر اياد هزما اسعاقا في
نوسناة واسعفنا فيهم بحب وكرم فقال له بعض اهل البصرة ما وجه
امزما ان المهم المقدم انما ادمج شكوى الزمان في التهنئة فعدها حرب فرد ذلك
لان الشكاية مصرح بها فكيف يكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب
فنواع في الاستيعاب لشمول المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله
اي قول ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفانا كابيات اعدها على
الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة
تقلبي اجفاني في ذلك الليل كأني اعد على الدهر ذنوبه وقوله مع آخر اراد
به الخبيث اعم في ان يكون واحدا كما في قول ابي الطيب او اكثر كما في قول ابي

بنانه ولا بد لما من جهله في وصاله فمنها البخل او في الحكم عنده فانه او مع
في العزل الفخر مكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستهام عن وجود خلل صالح لان
يودعه حلمه وضمن الفخر به لكنه كنى لرمادي شعره الاحوان حسنا عن خروج الاستهام
مخرج الانكار بشبها على انه لم يبن في الاحوان يصلح لهذا الشان وشبه بذلك
على انه لم يلزم على مقارنه حلمه اليه لكي لما كان مريدا لوصل به المحبوب الموصوف
على الجهل انتفى للحلم عزم على انه ان وجد في يصلح لان يودعه حلمه او دعا به
قال الود ابلغ استعاد آخر الام ومنه اي في المعنوي الوجيه ويسمى مجمل الصدين
وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول فرقال لا عور يسمى عمرا خاطبني عمر
وقالت عينه سوا فانه يحتمل تمنى ان يصير العين العور اصحها فيكون مدحا وتمنى جزء
بالعكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه اي في الموجه متشابهات القرآن وهو آخرها
للوجهين المختلفين لتقارنها باعتبار آخر وهو ايجابه في الوجه استواء الاضابير وفي
المتشابهات احد المعنيين قرب والآخر بعيد وله اقال السكاكي واكثر متشابهات
القرآن من قبل المتشابه والابهام ومنه اي في المعنوي الهزل الذي يراد به
الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه
اي في المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره وقال لا جله
تشبيها بالتجاهل لورود وفي كلام الله كالتوبيخ في قول الخليل اما ترى الكواكب
وهو في نواحي دياربكر هالك موركا في اوراق الشجر صار داورق كانك لم تخرج عنها
اين طريف فمن تعلم ان الشجر لم يخرج عنها بل طريف لكنها تجاهلت ما سجل لفظ
كان الدال على الشك وبهذا العلم ان ليس في كان ليكون للشبه بل قد يستعمل في
مقام الشك في الحكم والمبالغة اي وكالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري
المع برق الشرى ام ضوء مصباح ام ابتسامت في المنظر الضاحي اي ابتسامت
بالغ في مدح ابتسامتها حتى لم يترق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او
المبالغة في الذم في قوله اي زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن
ام نساء وفيه دلالة على ان الغموم للرجال خاصة والبلة اي وكالتحير والدهش

فرالحب في قوله اي قول حسين بن عبد الله ما سبا بطيء القلاع هو السنوي في الارض
قلن لنا سلمى بنسكن ام ليلى من البشر في اضافة ليلى الى نفسه او لاو التفرع بهما
الفظ نابنا نلمذ وفي هذا العيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل و
الاستهام عنها كقوله امنزلتي سلمى سلام عليكما هل الازمن الالاف مضين رواجع
وهل يرجع التسليم او يدفع البكا ثلاث الاثافي والديار البلاقع وكالتحير في قوله
كقوله في حكاية غراب الكفار هل ندلكم على رجل بنكم اذا مر فهم كل فرق انكم لفي خلق
جديد لعنون محمد عبد الله كان لم تكونوا العرفون منه الا انه رجل ما وهو عندكم اظهر
في الشمس وكالتعريض في قوله انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكغير
ذلك في الاعتبارات ومنه اي في المعنوي القول بالوجب وهو ان يذكر احد
اوصاف شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم
فتنفيها لغيره اي فتثبت ذلك الصفة لغير ذلك الشيء في غير معرض
لثبوته له او نفيه عنه اي في غير ان يتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه
عن ذلك الغير كقولهم لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله
العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين يعني المؤمنين
وقد اثبتوا لهم تعريضا لتكذيبهم اياهم بالاعز الاخراج فاشار سبحانه وتعالى الى ان صفة
العزة لغيرهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت
ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين
ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله
اي حال كون خلاف مراده مما اشار اليه مجموعهما ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بحمل
اي يحمل على خلاف مراده ما بين بذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله فلما ثقلت اي اثقلت
مرادا قال ثقلت كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى
حملك المؤنة وثقلك بالاثنين مرة بعد اخرى وقد حمله على ثقيل عاتقه بالاثقال
والمنن وبعده قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال جل وعلا
اي طولت الاقامة والاثنين وابرمت اي اطلت وابرم ابلغ حكم والتطول

الحامل ما بين الكفين

التفضل والانعام فقوله ابرمت الخ فرع هذا القبيل واما قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوا ولكن للاعادي وقاية وخلتهم سهاما صائبات فكانوا ولكنهم فؤادي وقالوا قد صفونا فقد صدقوا ولكن عن مودادي فمن قبيل الثاني من هذا القبيل والبيتان لابي الطيب ومنه قول علي رضي الله عنه ان الكلام الذي يقع في كلام الغير على ضربين احدهما ان يقع في كلام الغير على سبيل الاطراد وهو ان يأتي باسماء الممدوح او غيره او اسماء آبائه على ترتيب الولادة غير متكلف في السبك وبسبيل اطراد ان تلك الاسماء في نحو قولنا كما لما في الجاري في اطراده وسهولته الى سبيه كقوله ان يغلبوك فقد غلبنا قبلهم وكتيبة لقيت بكتيبة فصرعتهم وصرعتها بعتيبة بن الحارث بن شهاب في قتل الاعز وسهم اي بهم ملكهم وقيل للقوم اذا ذهب غزهم وتضعضعت حالهم قد قتل عزهم اي ان تنجوا فبذلك وصاروا يغزون به فقد اثرت في غزهم وهدت اساس مجدهم قبل رميهم عتيبة ان الخ ومنه قوله عليه السلام الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي في الوجوه المحسنة للكلام فالمذكورة منها في الكتب سبعة منها الجناس وهو التشابه بين اللفظين اي في اللفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او مجرد عدد الحروف نحو علم وضرب او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه الشبه في اللفظ كثيرة يجي بعضها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف فيكون مع الالف والباء والتاء الى الآخر نوع آخر من انواع الحروف ولهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعداوها وبه يخرج نحو الساق والماق وفي هيآتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الآخر فان هيئة الكلمة هو كيفية يحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها نحو ضرب وقتل عن هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والخف ووجه الحسن في هذا القسم اعني التام حسن الافادة مع ان صورة صورة الاعادة

نخذ الدمع تنزل صح

سجم الدمع سال صح

ابيض اي نوع نجيبة من الخيل اي فرس نجيب صح

فان كانا اي المتفقان في جميع ما ذكر في نوع واحد في انواع الكلم كاسمين او فعلين او حرفين سمي مماثلان لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو يوم يقوم الناس الى لقائه يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة في ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر صدق الآمال آجال والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو التطبع في بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتشر الاعمار واما مختلفان نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض وان كانا اي المتفقان اللفظان فاما ان يكونا من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى فالاسم والفعل كقوله اي قول اياد نام ما بات يحفظ كرم الزمان فانه يحمي بن يحيى بن عبد الله لانه كريم يحمي الكرم ويحفظه وايضا يقسم آخر التام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والآخر مفردا سمي خاتما لانه كالفص من الخاتم لان التجنيس خاتم المركب فان اتفقا لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والآخر مفرد في الخط ايضا سمي هذا النوع من الجناس المركب باسم التشابه لاتفاقهما في الخط ايضا كقوله اي قول اياد لما فتح النبي اذا ملك لم يكد ذا هبة قد عمه فدعه فدولة ذاهبة عربا فيه وكقول ابي العلاء مطايا مطايا وجد كن منازل منازل عنها ليس عنها بمتحل فطاف عاض ويا حرف نداء او مطايا مطايا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول اياد لما فتح كلكم هذا خذ الجام ولا جام لنا الا الذي قرمد ويزا الجام لو جاءنا اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في قوله والاخص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا في كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ما ولا نلة غير كارذنك وانكه ما بدمع يضاهر اول حال مصابه ما ونشل ليغنيك الحمام وقوفه ما ورؤوغ ملقاة وسطع صابه ما فان مركب من ضابه والميم في مسلم والصاب عصاره شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متغيرين في

كل ٢ نحو قول الحريري دوى دنام وقت بالعهد ذمته ولا دنام له في مذهب العرب الله نام الاول العهد والثاني جمع ذمة بالفتح وهو الغير العهد الماكول

الخط فهل يسمى معزوفا قلت لا اذ يجب في المعزوف لئلا يكون المركب مركبا في كلمة وبعض كلمة والتقسيم ان المركب لئلا يكون مركبا في كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مزوقا او الا فهو اما ملفق به او معزوق صرح بذلك في الايضاح فتفي عبارة الكتاب بذا اذا كان اللفظان مشتركين في انواع الحروف واعدادها وهيآتها وترتيبها ولم يكونا متغيرين وذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في هيآتها او في ترتيبها لانها لو اختلفا في شيء من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة والعدد فقط لم يعد ذلك في باب التجنيس لعدم الشابه بينهما فلهذا حصر المذكور في الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله وان لم منه ان تتفقا او على مقدر اي بذا ان اتفقا فيما ذكروا ان اختلفا اي اللفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط والاتفاق في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر والانحراف قد يكون في الحركة كقولهم جبة البرد وجبة البرد والمراد بلفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظ الجبة والجبة في التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد وجبة البرد قد يكون في التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط وقولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء في مفرط وان كان مشددا او المشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في الصورة حرف واحد زيدت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء في مفرط حرف مكسور كالراء في مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء في الاول ساكن وفي الثاني متحرك وهذا النوع آخر والاختلاف غير الاول وغير قولهم البدعة شر كل الشر وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين في الاول مفتوح وفي الثاني مكسور والراء في الاول مفتوح وفي الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف اللفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف

الا فاهو

جبة

احدهما اكثر في الاخر بحرف او اكثر حذف الزائد اتفاقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الحذف ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو على اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او في الوسط او في الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك الا خلاف اما بحرف واحد في الاول مثل والتف الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط كجد بي في الاخر كقول ابي تمام بمدون في ابي عواصم غمدن صعدة نابه تصول بأسياف قواض قواصب فمن في ابي صعدة محذوف اي بمدون سواعد في ابي وزايدة على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها في قولهم بعض عطفه وباقيه هو الواضح وبمدون معمول بمدون وعواصم جمع عاصمة من عصاه مره بالسيف وعواصم جمع عصمة من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه قطعه اي بمدون للصرف يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة ومن جمسي هذا النوع الذي يكون زيادة الحرف في الاخر مطرفا ووجه حسنه انه يوهم قبل ورود آخر الكلمة كالبيت في عواصم انها من الكلمة التي سمعت وانما اتى بها تاكيدا للا وما حذا حذوها في تمسك ووعاء يمسك الطرف عن ذلك التوهم وحصل لكل فائدة بعد اليأس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف واحد ولم يذكر منه الاقسام واحد وهو ما يكون الزيادة في الاخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء في الجوى اي حرقة القلب بتشديد الجيم وربما سمي هذا الذي يكون اكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها اي ان اختلف اللفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما الشابه فيخرج عن التجانس كاللفظي نصر ونكل ولفظي حرب وفرق ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع بينهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا النوع المتجانس مضارعا وهو نحو ضرب لان الحرف الاجنبي الذي هو الاول كالنون بين كبي في بلبل ودامس وطرفي طامس او في الوسط كقولهم نهوعن ونأون عنه او في الآخر كالخيل معقود بنواصيها والخير كما نجلى بالغداة والعشي

وما بين الباء والهمزة وما بين اللام والراء تقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو بل لكل همزة مدة الهمز الكسر والتمر اللطف وشبه واستعمالها في الكبر مراض الناس واللطف فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد دلالة ضحكة وبسمة الا للمنكر جمع المنفوذ واوه الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون والاولى ليست بقيد لغوله ان يحاذ لك لشديد وانما يجب الجر لشدة لان في عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظرا لوقوع الآخر نحو فاذا جاءهم امر من الامن او الخوف اذاعوا به ان اختلف ترتيبا اي وان اختلف لفظا المنحى بسين في ترتيب الحروف بان يختلفا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين احد الحروف بما هو مؤخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان اوقع الحرف الآخر من الكلمة الاولى اولا فان اتفقا في الباقي فالذي قبله تاما وهكذا الى الربع سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض واليها اشار بقوله نحو حسامه فتح للاولياء خوف للاعداء فان الاختلاف حاصل في الاول بين الحاء والخاء وفي الثاني بين الفاء والقاف وفي الثالث بين الحاء والخاء وفي الرابع بين الميم والهاء وقوله نحو حسامه فتح للاولياء خوف للاعداء اشارة الى ان الاختلاف قد يكون في الحركة فقط كما في الاول وقد يكون في الحرف والحركة كما في الثاني وقد يكون في الحرف فقط كما في الثالث والرابع وقوله فان الاختلاف حاصل فيه للاجانب فتح وضم وكسر للاعداء اختلاف وكسر وقوله نحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا وسمي قلب بعض اذا وقع احدهما اي احد المتجانسين في اول البيت والمجانس الآخر في آخره سمي مجنحا لان اللفظين كانهما جناحا للبيت كقوله لاح انوار الهدى من مكة في كل حال واذا اولى احد المتجانسين سواء كان جانس القلب ام غيره ولهذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس الآخر سمي الجانس مردوجا ومكررا ومرددا نحو حبيبك من سباه بلباء يقين وكقولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبذ بغير العم عم وبغير الدسم سم ومثل عواصم عواصم وفواضح فواضح وكقولك لحسامه للاولياء فتح وللاعداء فتح وخوف وقد يقع التجانس على توافق اللفظين في الكتابة وسمي تجنيسا خطيا كقوله تع الذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد جابا واقل خبا وكقولهم عز من قنع وذل من طمع فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاخش فعلك تهتدي لهذا وقد يقع في هذا النوع عالم بنظر

فيه الى الحروف وانفصالها كقولهم في مسود منبعود وفي المستطرفة جنة السمر بفتح الجيم وقيل لفاصل استفتح لثة اريش بصحيفة فقال انت مفتحة ومنحى بالجانس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يوم اتفقا في جميعها اي اللفظين ان بينهما وبين مادة الاشتقاق وليس ما اشتقا منه وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثر لكي لا ترجحان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول وقالين من القلى ونحو قوله انا قلتم من الارض ارضيتم من الحيوة الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهذا ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجانس بالنطق بل بالاشارة نحو خلق لحية موسى نابرة وبهرون اذا ما قبل وسنه اي من اللفظين رد الآخر على الصدر وهو في اثنتين الجمل احد اللفظين المكررين اعني المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحق بهما اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبهه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرف مما مر و اللفظ الآخر منها اي آخر الفقرة فيكون ربع اقسامه اما ان يكون اللفظان مكررين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او متجانسين نحو سائل اللئيم رجع ودعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان والالف ان جمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال انى لعملكم من القالين وهو في النظم نوعان احدهما اي احد النظيرين المكررين او المتجانسين او الملحق بهما في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر

وهو لئن يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الذي يكون في عجزه وحشوه وزيده و
وعنده مشتهر ومراي المصنف كما أولي إذ لا معنى فيه لرد التعجيز على الصدر
اذ لا صدارة لحشو المصراع الذي اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده
اربعة وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه
او صدر المصراع الذي وعلى كل تقدير فالمتفقان اما مكررا ان او متجانسان
او ملحقان بهما يصير اثني عشر حاصلة من ضرب اربعة في ثلثة وما عتبار ان الملحق
قسمان لانه اما ان يكون بهما الاشتقاق او شبهه الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر
حاصلة من ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد من شبهه الاشتقاق الا مثالا
واحدا اما لعدم الظفر بالباقي مثلا او لان قلته واما كتفاء بمثله الاشتقاق
فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين فما يكون
احد اللفظين في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول كقوله
سرح الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع وما يكون اللفظ الآخر
تبع حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول حمزة بن عبد الله النميري تمتع من
عرار نجد فما بعد العشية من عرار هو رواية ناعية صعرا طيبة الرائحة وموضع من
عرار رفع على انه اسم ما ومن زايدة وتمتع مقول قول وقوله قول الصاحبين و
العيس نهوي بنا بين المنيفة والضمار اي جاري رفقتي وآباءه قضاعة
وادي احل الشرع بين الموضعين والقول في اثناء ذلك مستطرفا تمتع من شميم
عرار نجد فما بعده اذا ما تنسينا الحزون جفاف ارض نجد وسناته وما يكون اللفظ
الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ابا تمام وفي كان بالبيض
الكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين تنهد وثديها للنهود نهوضا مولعا ما
زلت بالسيف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ الآخر في صدر
المصراع الذي مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فانه نافع لي قليلها
وقيله الما على الديار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا منيلي الا لام
النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه واستصعب معرجا على انه خبر لم يكن

واسر خبر الامام وقيلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج
الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة مقيدة
وقيلها فاعل نافع او هو مبتدا ونافع خبره معدم عليه والجملة في محل جر ان
والضمير في قيلها للساعة اي قليل التعريج في الساعة لغير قضاء الديار
التي لو وجدتها ما هولة ما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة
النعم فيها ولم يكن الما كثيا بها الا تعريج ساعة فان قيلها يغنى ويسلى وغليل
وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين مما يقع احدهما في آخر البيت
والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله هو قول القاضي الارجاني وعاد
اي ازكا ذفي ملاعبكا سقيا ما هو الخصب وقيل العقل فداعي الشوق قبلكما وعاد
مزاد عا وما يكون المتجانسان الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي
قول الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل وهو الطير المعروف افصحت بلغاتها
فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن افصحنا بالابل جمع بلبل بالضم وهي ابريق
يكون فيه الخمر او الاصنا الكرث والمقصود من التمثل هو البلابل الذي الباب بالنسبة
الى الاول اما بالنسبة الى الثاني هو مرجع الباب على ما ذهب اليه الشافعي رحمه الله
وهو ما يكون المتجانسان الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول
الحريري فشوف بآيات الشفا اي القرآن قال الجوهري شفا القرآن كافيا
اقل من الشفاء بالكسر وبالضم فاتحة القرآن سميت بذلك لانها شفاء من كل ضلالة وقيل سميت جميع
القرآن شفاء لاقتران آية الرحمة بآية العذاب ومغنون بآيات الشفا اي شفاء
اوتيارا لمزابر التي ضم طائفة منها الى طاق الواو احد شتى مغل من التي
وما يكون المتجانسان الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي
الارجاني اعلمتهم ثم تاعلمتهم فسلاح اي ظهر لما ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة وما
يكون اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما في آخر البيت والآخر في صدر
المصراع الاول مثل قوله اي قول النجدي ضربت يده غشاء في الشمال فلم
رني بك فيها ضربا فالضرب جمع ضربة وهي الطبيعة والسجية اني ضربت

للرجل وطبع الرجل عليها والضرب المثل واصله المثل في ضرب القداح فيما
راحا بالي اصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في خط المصراع
الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا انا لم يجزن عليه لسانه فليس على شيء
سواه بجزان اي اذا لم يجزن امرأ لسانه على نفسه ولم يحفظ مما يعود ضرره اليه
فلا يجزنه على غيره ولا يحفظ مما لا ضرر له فيه فيجزن جزآن مما يجمعهما الاشتقاق
وقوله اي قول اياد العلا لوا اختصرتم في الاحسان زينكم والخير مما يزين للافراط
في الخير اي البرودة يعني ان لعدي عنكم لكرة اغناكم على هذا المثال مما
وقع احد الملحقين اخر البيت والآخر في حشو المصراع الاول الا انه في القسم الاول
في الالحاق عما يجمعهما به الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في المصراع الاول
مثل قوله فقع الوعيد فما وعيدك ضائري اطير اجنحة الذباب يضير ضائر وبضير
عما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله
اي قول ابي تمام من قصيدة يمدح بها محمد بن هيثم حين استشهد توبي في آلتري حرسكان
نجيب الوري وبعجز صرف الدهر نائبة الغدر وقد كانت السيف النوائب اي السيف
النوائب في الوغى بواتر اي قواطع يحبس استعماله اياها فهو الآن من بعده بتر
جمع ابتر اي لم يبق بعده من يستعملها استعارة فيغزو الغدر عما يجمعهما الاشتقاق وكذا
البواتر والبتر واما الامثلة الثلثة اولها المصراع الثاني احد الملحقين اللذين
يجمعهما شبه الاشتقاق في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول
الحريري ولاح يلمي عاجرتي الغانية ملهى فتحقاره من لاح لاح فالاول
ماض للبوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال الثاني وقع الملحق الآخر في آخر المصراع
الاول قوله ومصطلع تنحيص الغاء ومطلع اي تخليص عاني فالاول من غنى
والثاني من عنى يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر
لعمري لقد كان الزمان مكانه فاضحى الآن منواه في النزي فالنزاء واوفى من
الزوده في النزي يائي ومنه اي من الملحق المعنوي التسبيح وهو قد يطلق على نفس الكلمة الآخرة
من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخرى من الفقرة الاخرى كما سبق وقد يطلق

على نوافقها والى هذا اشار بقوله فقل هو نواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد
في الآخر وهو معنى قول السكاكي هو اي التسبيح في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان
القافية هو لفظ في آخر البيت اما الكلمة برأسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك
مما تفصل المذاهب ولا يطلق القافية على نواطؤ الكلمتين فما او آخر الابيات على حرف
واحد وانما اراد السكاكي بالاشجاع حيث قارن آخر الفقرة في النثر كالقوافي في الشعر
الالفاظ المتواطئ عليها في آخر الفقرة وهي التي تسمى لها الفواصل ولهذا
ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاشجاع معنى المصدر كما اراده
المصنف بقوله وهو معنى قول السكاكي مع انه ان هذا مقصود كلام السكاكي وهو
يعني كما ان القوافي هي الالفاظ المتواطئة في آخر الابيات كذلك الاشجاع هي
الالفاظ المتوافقة في آخر الفقر فكما ان الشعر يتم نواطؤ قوافيه فكذلك السجع
بمعنى المصدر يتم نوافقها وهو اي التسبيح المذكور بمعنى ان اضرب يعرف اي اختلفا اي الفاصلتان
في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فان الوقار والاطوار
مختلفان وزنا والا اي وان لم يختلف الفاصلتان في الوزن فان كان ما في
احدى الفقرتين من الالفاظ او كان اكثره اي اكثر ما في احدى الفقرتين مثل ما يقابله
اي يقابل ما في احدى الفقرتين من الالفاظ في الوزن والتقفية اي الموافق في الحرف
الآخر فترصيع نحو هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه
الفقرتان اتفقتا في الوزن والتقفية ما لفظ فهو للاكثر وان لم يكن اكثر ما في احدى
الفقرتين مثل ما يقابله من الفقرة الاخرى في الوزن والتقفية فهو للاقل
شرط الفقرتين ان يكون ولو قيل بدل الاسجاع الاذان لكان اكثر ما في الفقرتين موافقا
لما يقابله من الفقرة الاولى والا فتوازن اي وان لم يكن ما في احدى الفقرتين مثل ما
يقابله من الفقرة الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احدى الفقرتين او
اكثره مما يقابله من الفقرة الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة
واكواب موضوعة اي في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا والناشرات
التقفية فقط كقولنا حصل ان طوى الصبا وهلكا الحاسد واشتفى اولا
يكون لكل كلمة من احدى الفقرتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر

فصل لربك والنحر قال ابن الاثير السجع يتجاذبه الى اربع شرائط اختيار مفردات
الالفاظ واختيارها ان يكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه ويكون كل واحد
من الفقرتين ازدواجا لما معنى آخر والا كان تطويلا كقول الصابئ لاندركه الابصار
بلحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تبهره الدهور
بكرورها والصلوة على محمد لم يرفع الكفر آثاره ومحاه ولا رسما الا ازاله
واعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور وبين محو الآثار واعفائها
الرسم قبل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل
ممدود اي بعد ان لم تتساو قرائنه فالحسن ما طالت قرينته انه نحو والنجم اذا هوى
ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته ان نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه
ولا يحسن ان يوثر قرينة قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع
ثلثة اقسام الاول ان يكون الفاصلتان مستويتين نحو قوله تع واما اليتيم فلا تقهر و
اما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرج عن الاعتدال
كثيرا او الا كان قبيحا كقولهم وقع وقالوا الخ ارجز وله الا لقد جئتم شيئا ادا تكاد
السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات
والثاني تسع ولم في القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان في عاشرة فقرات الاول نحو
يخبئان في عدة واحدة ثم بان ان للثاني يزيد عليها طولا ويجوز ان يجيء في احداهما
لما كقولهم واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل
ممدود فهذه الثلثة كل منها فقرة لتظير ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا
كان حسنا والثالث ان يكون الآخر اقصر من الاول وهو عندي اعجب فاحسن لان
السمع قد استوفى امده في الاول لطوله فاذا جاء الثاني قصيرا يهوي الانسان عنده
سمعه كمن يريد الاشتمال على غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير
هو احسن لعرب اللغة اصل السجع عند قوم الشاعر وايضه هو اعم منه لان الشعر
اذا صنع بالفاظ قليلة عسر مواطاة السجع فيه واحسن التصرف فيه ما كان في تنظير
ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها فهو في الطويل ومنه ما يقرب من التصريع بان

تكون تاليته فراصدي عشرة الى اثني عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقولهم واذا
اذقت الانسان منا رحمته الآية فالاول احدى عشرة والثانية ثلثة عشرة و
الاسجاع مبنية على السكون للاعجاز اي لاواخر فواصل القرائن لان الغرض في السجع
ان تزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على
السكون كقولهم ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان
الالف في اطوارا مفتوح وفي قرار مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي ولا
في الاسجاع بالاولى غير انه يجوز الوصل واذا اتبعهم يخرجون الكلام على اوزان
الابيات وقد يقولون اتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وبناني
الطعام وقرأ ابي قرأني فاخذ ما قدم وما حدث اي حدث بالبناء للمفعول
سجع ان فيه ازراء بالمباني الخالف اللغة فاطلق عليهم في ذلك قيل والاولى في الفواصل
السجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوه بل في فواصل وقيل السجع
بان السجع هو الكلام الحرة فقرة الفقرة اذ لا يبنى الفواصل الا لها وقيل السجع
غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله في النظم قوله اي قول ابي تمام يجلى به
رشدي واثبت به يدي وفاض به عندي هو المال الجليل واصله الى واوري زندي
به زندي اي صار ذا ورى زندي هذا عبارة عن الظفر المقصود واما اوري
بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم فاوريت الزند اخرجت ناره
فغلط وتصحيف والضمير في به يعود الى نفر المذكور في البيت الثاني وهو قوله
ساجد نفرا ما جئت واني لاعلم ان قد جل نفر ان احمد ومن السجع على هذا القول
بعض القول لعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التنظير وهو جعل كل من شطري البيت
سجعة مخالفة لاختها اي للسجعة التي في الشطر الآخر وقوله سجعة مبنية على حذف
المضاف اي كجعل كل فرشطري البيت سجعة سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر
لا على ارادة المعنى الرابع لان الشطر ليس سجعة ويجوز ان يسمى كل فقرة من سجعة
تسمية الكل باسم جزئه فقول الحريري لما افقدت غارب الاغتراب واتاحت
المقادير لي اغتراب سجعة وقوله طوحت بي طوارح الزمن الى صقاع اليمن سجعة

اجري كقوله اي قول الامام يمدح المعتصم بالله خير فتح عموريه نذير معتصم بالله
مشئم لله مرتغب في الله اي راغب فيما يقربه مرضواته مرتغب اي مشمر ثوبه
او خائف عابه فالشطر الاول سجع مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله نذير
هذا جزء بيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا قد
جبش من ارتغب ومراد السجع على القول بجوازه في النظم كما يسمى النثر سجعا
العروض منقاد تثنية الصرف والعروض هو آخر المصراع الاول من البيت
والضرب اخر المصراع الثاني قال ابن الاثير التقريع تنقسم الى سبع مراتب
الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التقريع الكامل
كقول امرئ القيس اغاطم مهلا بعض هذا التدلل ولئن كنت قد ازمعت هجري
فاجملي الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء مرتبطا به كقوله
ايضا فقانبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول وحومل
الثالثة ان يكون المصراعان يجب بصحة كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج
البغدادي من شروط الصوح والمهجان خفة الترب مع خلو المكان
الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا باتمام الثاني ويسمى التقريع الناقص كقول ابي الطيب
منعا الشعب طيبا من المغاني منزلة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون التقريع
بلفظة واحدة في المصراع ويسمى التقريع المكرر وهو نوعان لان اللفظ اما
ان تختلف معانيه في المصراعين كقول عبد من الابرص فكل ذي غيبة يؤوب وغائب
الموت لا يؤوب وهذا اقل درجاته واما ان تتحد معانيه فيكون مجازا كقول ابي تمام
فعزم كان سيفا للعفاة ومرقما فاصبح للسنة السليم مرقما الثالثة ان يكون
المصراع الاول معلقا على صفة يتم ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ
القيس الا ايها الليل الطويل الا انجل بصبح وما الاصباح منك بامثل لان
الاول معلق بصبح وهذا معجب جدا الا انه لم يكمل التقريع في البيت فخالف الثالثة
ويسمى التقريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت على الذنوب وبالاقرار
محدث من الجحود مصرع بالباء تم قفاه بالمد الا اشعر كلامه ولا يخلي ان الساجع

خارجه

خارجه عما تحرفه وسنه اي من التعطي الموازنة وهو تساوي الفاصلتين اي الكلمتين
الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو وغار وماء مصفوف
ونمارق مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن
لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على القاف اذ لا عبرة بالتقفية
ما بين في علم القوافي ومثل مثوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا
والكرام جداول والظرف في قوله دون التقفية انه يجيء في الموازنة ان لا يتساوى
الفاصلتان في التقفية البتة وحينئذ يكون بينهما وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط
فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وحينئذ يكون بينهما وبين
السجع عموم وخصوص من وجه لصدقها في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة
وصدق الموازنة دون السجع في مثل وغارق مصفوفة ونمارق مبثوثة و
في مثل مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ذكر ابن الاثير
في المثل السائر ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في
الوزن لا في الحرف الذي كافي السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا
فبنى على ان يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة
تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا
تساوي الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان في احدى الفقرتين
او اكثره اي اكثر ما في احدى الفقرتين مثل ما يقابله من الالفاظ
الاخيرة في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن فخص هذا النوع من الموازنة باسم
المماثلة فهو في الموازنة بمنزلة التزصيع من السجع ولما كان في كلام البعض
ما يشعر بان الموازنة المقيدة بما فسرته المماثلة مما يختص بالنثر اوردها شارحا لقوله في
النثر وختم الفقرتين منها على ما تجري في النثر والنظم جميعا ولا يختص بالنظم
على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا يختص بالنثر كما سبق الى اوهام
قوله هي تساوي الفاصلتين فقال ونحو وانبثاها الكتب المستبره وبدنا هالفرط
المستفيم وقوله اي نحو قول ابي تمام مها الوحش اي البقر الوحشي الا ان هاتا

الفقرتين

مثالا لهم

او انس ای ہذہ الناقۃ تانس بک وبحنینک وہما الوحش نوافر فما الحظ الا
ان تلک الناقۃ ذول وانما نواضر لا ذبول فیہا الظ ان الآیۃ والبیت جمیعا یکون
اکثر ما فی حد الفرشیر مثل ما یقابلہ فی الاعرابی جمیعا اذ لا یخفی تماثل الوزن
فی آنیاہما وہذیاہما وکذا فرشانا وتلک الناقۃ وشائل الجمع قول النحوی
فاحکم لما لم یحکم فیک مطعما ۵ وافدم لما لم یحکم فیک مہربا ۵ ومنہ ای من اللتقطی
التعلب وہو ان یکون الکلام بحیث اذا قلبتہ وابتدأت فی حرفہ الاخیر الی الحرف
الاول کان الی صیغۃ ہذا الکلام وہو فی یکون فی النظم وقد یکون فی النثر اما
فی النظم فقد یکون بحیث یکون کل من المصراعین فی البیت کقولہ اذا انا الا مہلا
اذا بارد وقد لا یکون کذلک بل یکون مجموع البیت قلبا لمجموع کقولہ ای قول الشاعر
الا رجانا مودۃ مذموم لکل مؤول وہل کل مودۃ تذموم واما فی النثر فاشار الیہ
بقولہ وفی النثر مثل کل فی فلک ویکبرون والحرف المشدد فی ہذا الباب فی حکم
المخفف لان المعتبر ہو الحروف الملفوظ ومنہ ای من اللتقطی التشریع وسمی
التشریع وذا اذا قافیتین الیف وہو بنا البیت علی قافیتین یصح التغنی علی الوقوف
علی کل منہما ای من القافیتین وکان علیہ ان یقول یصح الوزن والمعنی عند الوقوف
علی کل منہما لانہ یجب فی التشریع ان یکون الشعر مستقیما علی ای القافیتین وقفت
لانہم فرضوہ مبنیا علی اشتراک ابیات القصیدۃ ذات قافیتین علی ان یجیء اومن
من فرخ واحد علی ای القافیتین وقفت کالشیخ آمستیقما کقولہ ای قول الحریری
یا خاطب الدنیا من خطب المرأۃ الدنیۃ الخسیسۃ انہا تترک الکریم ای جائز الہلاک
وقرارۃ الاکدار ای مقر الکدورات یجمع دار ای ما اضحکتہ فی یومہا غدا بعد ما من
دار غارتہا لا شفی واسیرہا لا یفتدی بجلایل الاخطار وکذا سائر الابیات
فہذہ الابیات کلہا من الطویل الا انہا علی القافیۃ التی یرمز بہا الناظم وعلی القافیۃ
الاولی من رمز الناظم والقافیۃ عند الخلیل من آخر حرف فی البیت الی اول ساکن
یلیہ مع الحرکۃ التی قبل ذلک الساکن ویروی عن الاخفش المنحرک الذی قبل ذلک
الساکن ہو اول القافیۃ فالقافیۃ الاولی من قولہ یا خاطب الدنیا ہی من حرکۃ الخاء

من شرک الروی الی الآخر او لفظ دائرۃ منہ وہہنا اقوال آخر مذکورۃ فی علم
القوافی ولو قال ہو بنا البیت علی قافیتین او اکثر لکان احسن لیشمل نحو قول
الحریری جودی علی المستہتر الصب الکوی ولتغطی بوصالہ ورحمی ذا
المبتلی المتحیر المتلہب الشجی ثم الکشحی عرضا لا تنظمی فانہ لو قال اذا وجد البنا
علی اکثر من قافیتین فقد وجد علی ای قافیتین وقفت فالامر فوله ہو بنا البیت علی
علی قافیتین انہ یکون مبنیا علیہما فقط ومنہ ای من اللتقطی لزوم مالا یلزم وہو ای
لزوم مالا یلزم ہو الالتزام والتضمین والتشدید والاعنات البضم وہو ان یجیء علی حرف قبل
حرف الروی وہو الحرف الذی مبنی علیہ القصیدۃ وبنی الیہ فی قصیدۃ لامیۃ
او نونیۃ سمی بذلک لانہ یجمع بین الابیات مرتوبۃ الجمل اذا قفلۃ وہذا لان
العقل یجمع بین قوی او مرتوبۃ علی البعد اذ سندت علیہ الروی وہو الحبل
الذی یجمع بین الاجزاء الاوتار التی لان البیت یبنی عندہ فیقطع کان
عند الاوتاد ینقطع الشرب او ما فی معناہ ای قبل الحرف الذی ہو فی معنی
حرف الروی من الفاصلۃ لعبر الحرف الذی وقع فی فواصل النثر موضع
حرف الروی فی قوافی الابیات مالیس بلازم فی السجع مثل التزام حرف او حرکۃ
یحصل السجع بدونہ فقولہ من الفاصلۃ حال مما فی معناہ وقولہ مالیس بلازم فاعل
یجیء والمراد ان یجیء ذلک مبنیا او اکثر وقرینۃ او اکثر والا فہی کل بیت یجیء
قبل حرف الروی مالیس بلازم فی السجع مثلا قولہ فعانبک من ذکری حبیب ومنزل
بسقط اللوی بین الدخول فحومل فہ حاصل اللام میم مضموم وہو لیس بلازم
فی السجع وانما یحصل لزوم مالا یلزم لو بنی فی البیت الف بیت او قبل ما فی
معناہ من الفاصلۃ لیس بلازم بالنون مثلا قبل حرف الروی من قافیۃ البیت او قبل ما فی
معناہ من فاصلۃ النثر شیء لا یلزم بالنون ہو فی مذہب السجع یعنی لو جعل
ما نان القافیتان او الفاصلتان یتجزم لم یخل الی الاتیان بذلک الشیء ویصح
السجع بدونہ وہہنا ینظر فاد ما ای انہ کان ینبغی لہ ان یقول مالیس بلازم
فی السجع او القافیۃ لیوافق قولہ قبل حرف الروی او ما فی معناہ فمعنی مالیس

المستہتر متحیر عشق

الا رتواء سیراب شدن

بلازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا
تقهر واما السائل فلا تنهر لازم لحرف الروي وقد جيء قبلها والفاصلة بالهاء وهو
ليس بلازم في السجع ليحقق السجع بدون ذلك مثل قلا شهر ولا تسخر ولا تقطر ونحو
ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع في نحو لا تشهر ولا تسخر ولا تقصر كما ذكر في قوله
اقربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيء
قبل حرف الروي نحو قوله ما شكر عمرو ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان
هي جلت اي لم يقطع اولم يخلط بمنة وان عظمت في الناس شكرت لله نعمته
واشكر وا لي وقد قيل شكرت فلانا بدون نعمته فكانه اراد ما شكر لغير وفحذف
الجار او جعل ايادي بدل اشتمال من عمرو وقيل اي هو في غير مجهول الغنى عن صدقته
ولا منظر السكوي اذا النعل زلت اي القدم في الكناية عن نزول الشر وامتحان
المرازلت القدم به وزلت النعل به اي لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا
وانبي بالسنة بل يصبر عليها مما ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقة قول الآخر
اذا افتقر امرء لم يرفقره ملا وان يسر امرا ير صاحبه راى خلتي اي فقري
يحجب تجملي بكلفها لانه كف ستر ها بالتجمل فكانت خلتي وقد في عينيه حتى تجللت
اي انكشف وزالت باصلاحه لها بايادٍ بعضها حسن اهتمامه جعله كالرداء للام
له حتى ملاماه بالاصلاح فحرف الروي هو النا وقد جيء قبلها فرا لايات
بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب طرفة في نحو جئت ومذت وشت
والتف ونحو ذلك ففي كل من الآية والابيات نوعان من اللزوم مالا يلزم احدهما
التزام الحرف كالهاء واللام والنا التزام ضبطهما وقد يكون الاول بدون الثاني
كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكن
بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها واني لاوسع مما كان ضاق وارعد
حتى الزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر انه في الايضاح اني ذلك قد يكون
في غير الفاصلتين انه كقول الحريري وما اشتار العسل من اشتار العسل فانه كما
التزم في الفاصلتين عن العسل والكسل التزم في السجع بدونها كذلك فقد التزم

في اشتار واختار التي تحصل السجع بدونها فهل يدخل مثل ذلك في التفسير المذكور من لزوم مالا يلزم
قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه اعم من ان يكون ذلك
في حروف القافية والفاصلة او في غيرها لان السجع ما في البيت الى حرف الروي
يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة ويصدق على
الثاني في اشتاروا واختاروا انه قبل اللام التي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد
والظاهر ان لزوم مالا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لا نهم
قرروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي مالا يلزمه فرجع الى حركة
مخصوصة او حرف بعينه واكثروا ان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه
يخرج حروف القافية او الفاصلة والا لكان الناسب لما يقول في البيت او
الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه ان
مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم مالا يلزم قد يجري في كلمات الفقرات والابيات
غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله اي في الصرف اللفظي والمحسنات
ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لان يكون المعاني توابع للالفاظ وذلك
ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا يليق بها فيحسن اللفظ
والمعنى جميعا وان كلفت بالالفاظ متكلفة بصنوف وحمل المعاني تابعة لها كان اللفظ
ممقوتا عاريا عن الطلاوة وليس حسن عاريا منظر قبيح وغدير ذهب عاريا فضل من خشب
فيتبغي ان يجتث عما يفعله بعض المتاخرين لهم شغف باراءة المحسنات اللفظية
فيصرفون العناية الى جمع عدة في المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة
المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المصنف هذا ما تيسر املاؤه والله
جمعه وحرره فراصول الفن ان لف وبقي اشاء بذكر ما في علم البديع بعض
المصنفين وهو قسمان احدهما ما يتعين اجماله ويجب ذكره في الغرض له اما لعدم وجوده
في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو صربان احدهما
مثل ما يرجع في التحسين الى الخط دون اللفظ مع ما في الكلمة مثل كون الكلمتين
متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يوتى الكلام بحيث كل من

فلا تغتر
صح

كلمة منفصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجئتني بخنثى تخنثن تخنث عنت بخنز ومثل المتصل وهو ضد الموصل كقول الوطواط وادرك ان زرت دار ودود دررا او وردا او وردا ومثل الخفاء وهو الرسالة او القصة التي حروف احدى كلمتها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة كقول الحريري الكرم بثبات الله جنبي سعود كي يزين الي اخر الرسالة ومثل الرقطاء وهو الي احد حروف كل كلمة منها منقوطة والآخر غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان تكلف الكاتب او الشاعر فيما يرسل او خطبه او قصيده لا يوجد فيها بعض حرو المعجم والشاء مالا انزله التخيير قطعا مثل انزديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى آخر كقوله ع حتى اليوم مثل ما اوتار سل الله الله علم وكقول زهير في بلق لوما علا علا نه هرما بلق السماحة منه والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديل وهو ان يسمي سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء معدودة على سياق واحد ومثل تنسيق الصفات وهو ان يعقب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفايدة فذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين الايضاح وهو ان يريد في كلامك خفاء دلالة فتاتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيح بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اورده في المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن الهيبان وهو كشف المعمى وايصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا والعقم ما لا يسلم ذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في البرقات الشعرية وما تتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء وقد ضم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة للكتاب خارجة عن القول السنة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم خاتمة في البرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالبرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق الغاية ليس كان في العرض على العموم كوصف الشجاعة والسخاء

وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لنقرة اي لنقرة هذا الغرض العام في العقول والعادات يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم ولئن كان اتفاق الغايتين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان مذكرها يستدل بها على اثبات وصف الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالشيبة والمجاز والكناية وكذكر بيات يدل على الصفة لاختصاصها اي لاختصاص تلك البيات بمن يثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالبخل عند ورود الغيث اي الغيث وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشتراكهما في معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فينا اي في العقول والعادات كشيبة السخاء بالجود بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع في وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشتراك الناس في وجه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفة ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر حاذ ان يرى فيما اي في هذا النوع في وجه الدلالة كالشيبة والزيادة بان يكون بعض القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما في كل الاجزاء وان اشار اليه الاول او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفة وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاص في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والآخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في باب التشبيه والاستعارة وربما ينتهي الى الغريب الخافي والمبتذل العامي اما مع التباس الاشباه عليه الابتذال او مع التصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يوخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي او يوخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله او بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يوخذ المعنى وحده والضرب الاول ضمان لانه اخذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغير النظم او بدونه هذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله

من غير تغيير لنظمه اي الكلمة الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم
لانه سرقة محضة ويسمى انتحالا وانتحالا كما حكى عن عبد الله بن الزبير انه قيل لمعن بن
اوس اذا انت لم تنصف اخاك تعذرا فقال اذا لم اجد عن انصافه متاخرا
المعذلة ولم يوجب عليك شيء ما يوجبه التمسك عليه وجدته على طرف الهجران لم
كان يعقل اي وجدته ماجرا لك مبتدلا بك وهو اخانك له كانت به سكه وله
عقل ومعرفة وتركب حد السيف اراد بتركيب حد السيف تحمل امور تقطع تقطع السيف
ويؤثر تاثيره او اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيره اي يبلغ من ان
تضيره تقديره اذا لم يكن عن شفرة السيف اي عن ركوب حد السيف مرحل اي مسعر لانا
ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار
واستقام من لم يجد عن ركوبه بدا ومعدلا فقد حكى ان عبد الله بن الزبير دخل
على معاوية فاشده بيت السليك فقال له معاوية لقد سفرت لعبدي يا ابا بكر ولم
يغار على عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فانشده العصيدة التي اولها
لعمرك ما ادري وان لاوجل على اينا تغدو الرماح وتاوب اول حزامها وفيها ان
البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال
اللفظ له والمعنى له وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا اخي بشره وفي معناه اي في
معنى ما لم يغيره النظم ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها مع غير انه الجيد مذموم و
سرقة محضة كما في قول الخطيمة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك
انت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت
الآكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون
لا تهلك اسى وتجمل اوردده طرفة في دالية الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال
عباس عبد المطلب وقال الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت
تعلم فاورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم ورتب هذا
ان يبدل بالالفاظ مرادفاتها مع رعاية النظم والترتيب كما في قول حسان
بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول ولو كان اتحد اللفظ

الاشمال على كمي وموسى

شم الانوف من الطراز الاول
سود الوجوه لئيمة احسابهم

كلا مع تغيير لنظمه اي لنظم اللفظ او اتحد بعض اللفظ لا كله يسير هذا الاخذ اغارة
ومسخا وهو ذا فاسم لان الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او
مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاره كفصيلة لانه وجد في الاول حسن السبك
او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول
كقول النابغة من راقب الناس اي حاذرهم في الاساس رقبه وراقبه حاذره لان
الخائف يترقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج
اي الشجاع القتال الذي له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر يمدح ذلك المحرز
في تجارته في الاساس يمدح سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى عودا يضرب به
من راقب الناس مات هما اي حزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز
وفاز باللذة الجسور اي الشديد الجراءة فيسلم اجود سبكا واحسن لفظا
روي عن معاذ وابنة نثار انها قالت اشتد ثار اقول سلم فقال ذهبت
والله بثير فهو احمق منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول
الآخر خلقا لهم من كل عيب وحاجب لبسوا التقى والبيض عيبا وحاجبا
قول ابن نباتة بعده خلقا باطراف الثنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف
حواجب فيه ان نباتة ابلغ لاختصاره بزيادة معنى وهو الاشارة الى
انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم فان كان الثاني دونه اي
دون الاول في البلاغة لفوات الفضيلة توجد في الاول وهو اي الثاني مذموم
مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته
سهمات اي بعد ان بانت الرمان بمثله بديلا بما بعده او لكد لسبابة له بدلا من
ما قبله وهو قوله انسى ابا نصر سبيت واذ نبي تعفو فحرت حيث تشير النفس و
يميل لا بانة الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل قال الشيخ عبد القاهر في المسايل المشكلة
قال الشيخ في هذا البيت تقصير فان الغرض في هذا النحو انما هو ان يثبت
بعزة وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض
وجوز وجود المثل ولم يمنعه فرحت هو يل فرحت بخل الزمان بان يجود بمثله

وقول ابي الطيب اعدي اليزيدي سخاؤه فيسخا به ولقد يكون الزمان بخيلا فالمصراع
الثاني ماخوذ من مصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول
ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محذه اذ المعنى على الماضي و
المراد لقد كان فان قلت ههنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه
اي يكون الزمان بخيلا سهلا كه اغمر لا يسمح سهلا كه ابدا العلة بانه يسبب لصلاح
الدنيا ونظام العالم قلت السخا بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخي فقد بذله
فلم يبق له ثمرة لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق لعدة ثمرة
فلهذا ان يسمح سهلا كه وان يبخل به فتفنى اشاعره لك والحاصل ان ايجاده واعدامه
كان بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط فلكونه سببا لصلاحه
قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير
المضاف الذي لا نظهر وشه يدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر
البيت قال ابن جني اي ينعدم الزمان في سخائه فيسخا به واخرجه من العدم الى الوجود
ولولا سخاوه الذي افاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه
هذا تاويل فاسد وغرض العبد لان سخاء الزمان غير موجود لا يوصف العدو وانما المراد
سخا به علي وكان بخيلا به على قلما اعداه سخاؤه اسعدنا بضمي اليه وبايتي له وعلى
التفاسير البيت فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام لان سخاء بخل الزمان بسهلا كه
او بايجاده او باصابته الى الشاعر كما ان مصراع ابي تمام بجله بخل المرثي وانما شرط
في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام
لما كان ما خوذا منه على واحد من الشاعرين لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا
ولهذا قال الاما الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجه ان المصراع
الثاني من قول ابي تمام جميعا البيت ولو كان اتى بمثله اي بمثل الاول فابعد اي
فاتى بعد من الذم والنقص للاول كقول ابي تمام لو جار مرثاد المنية لم تجد
الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان
اي المنية الطالبة للنفوس لو تجرت في الطريق اي اهلكها ولم يمكنها التوصل اليها

لم لها دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب لو لا مفارقة الاحباب ما وجدت
لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل الضمير
لها نفسه وهو فاعل وجدت اضيف الى المنايا وروي بدا لها فقد اخذ المعنى
كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح
وكذا قول القاضي الارجاني لم يبكني الا حديث فراقكم لما اتربه الى مودع
هو ذلك الدر الذي اودعهم وفي مسمعي الغنية محمد سعي وقول جار الله مرثيه
استاده وقايلة ما هذه الدر التي تساقطها عيناك بسمط سمط فقلت سمط الدر
اللوالؤ حسبتها ابو مضر اذ يتساقط فمر عني وقوله فهو الى عدم الدم انما
هو على تقدير لم لا يكون في الشاعر دلالة على السرقة مع اتفاق الوزن والقافية والمعنى
مذموم جدا اكقول ابي تمام مغنم النفس عندك والاثام واقلقت ركابي في البلاد
ولا ساقت في الافاق الا وقرب جداك راحلتي وزادي وقول ابي الطيب
واني على بعد لغادة وقلبي عرفانيك غير غاد ومجيء حيث ما انجحت ركابي
وصفيك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر
الاخذ والسرقة شرع في الصرف الذي منه وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال
وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده
اما م من الم بالشيء اذا قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو
كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط عن المعنى جلده او
البسه جلدا آخر وهو مثل قولهم اقام كذلك اي مثل ما سمي اغارة وسلخا بعد ان اتى اما
ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اي اول الاقسام وهو ان يكون اتى
ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو الضمير للشان الصنع اي الاحسان وهو مبتدا
جزء الجملة الشرطية غير قوله وان يعجل فخير ولي نزقه اي تسطو فما رثب في بعض المواضع
اتبع وقول ابي الطيب وفي الخير يعطيك اتما جزء عطاياك غير اسرع السحب في المير الجهام
اي السحاب الذي لا ماء فيه يقول لعل ما جزء عطاياك غير مدل على كثرتها كالسحاب
انما يسرع منها ما يكون عجاما لا ماء فيه وما فيه اما ثقيل المشرف فابو الطيب

ابلغ لاستعماله عاريا زاده عما ان المقصود حث ضرب المثل بالبحث وثانيها امر
ثالث الاقسام وهو ان يكون اثبات دون الاول كقول النجرى واذا تلقى اى يلمع في
الندي اى في المجلس الغاص باشراف الناس كلامه المصقول المشحوذ حذق
لسانه في غضبه اى مع سبق القاطع شفرته لسانه بسيفه وقول ابو الطيب كان
السنهم في النطق قد جعلت عاريا هم في الطعن حرصانا حرصان الشحرور قضبانها
وحرصان الرماح استنانها واحدا حرص بالضم والكسر يقرن فرط مضاء السنة
رماحهم ونفاذها كان السنهم عند النطق جعلت السنة عاريا هم عند الطعن
فصارت الالسنة في النفاذ كالسنهم فان ابا الطيب دون النجرى لانه قد
فاته ما افاده النجرى بلفظ تالق والمصقول من الاستعارة النجلة حاثب
التالق والصقاله للكلام كانبات الاظفار للمنية ويلزم من ذلك السنة كلامه بالسيف
وهو استعاره بالكنايه وثالثها اى ثالث الاقسام وهو ان يكون اثباتا مثل الاول
كقول الاعرابي الا زياد ولم يك اكثر اتيان الا وردي وماله كان اكثرهم سوايا
السابحة والسوائم والسوايم الابل الراعيه ولكي كان رجحهم ذراعا فالاساس
فلان رجب الباع والذراع ورجبها اى سخي وقول البحتري مدح جعفر بن يحيى
وليس ما وسمهم الغير الصبر في اوسعهم للملوك في البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر
ولا يصنعون كما يصنع ولكي معروفه اى احسانه اوسع وكقول الآخر في مرثية ابن له
والصبر يحمد في المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول ابي تمام بعده و
قد كان بديعا لابس الصبر جازعا واصبح مدعي جازعا جزع بجزع هذا هو النوع
الثاني من الاخذ والسرقة واما غير الطريقة ان يشابه المعنيان اى معنى الباب الاول
ومعنى الباب الثاني كقول جرير فلا يمنعك من ارب لحاجه لحاهم بالضم جمع لحيه سواد و
العمامة والخمار اى لا يمنعك من الحاجه كون هؤلاء على صوره الرجال لان الرجال
منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب في سيف الدوله مذكر خضوع نبي كلاب
وفي بابل العرب له وفي كونه منهم قناة كمنه منهم حتاب فغير جرير عن الرجل
مذكر العمامه كغير ابي الطيب عنه بمنه في كفه قناة وكذا التغير عن المراة بذات الخمار

وبمنه في كفه خضاب ويحوز في شابه المعنيين بكون احد البيتين نسيبا و
الاخر مدحيا او هجيا او افتخارا او عزيزيا فان كان عن الحاذق اذا قصد
الى المغير المحلل كسوته اخاله فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب او
المدح او غير ذلك وعزوزه وعن قافيته ومنه اى من غير النظم ان ينقل المغير
الى محل آخر كقول النجرى سلبوا اى شبابهم واشرف الدماء عليهم محجة فكانهم
لان الدماء المسترقة صارت بمنزله ثياب لهم وقول ابي الطيب سلب النجيع عليه عاد السيف
وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم السايل صار بمنزله غمد له فصل المغير
في النقل والجر الى السيف ومنه اى من غير النظم ان يكون مغيرا ناقلا عما
هو مغير الاول كقول جرير اذا غضبت بنو نمير وجدت الناس كلهم غضابا
لانهم يقومون مقام الناس كلهم وقول ابي نواس وليس على الله بمستنكر ان يجمع العالم
في واحد فالاول يخص بعض العالم وهم الناس وبدا بالمسلم وغيرهم روى
لما بلغ هرون الرشيد كثرة افضال البرمكي وفرط احتفاله في زمانه
غار عليه غيرة افضت به الى التشكر له والامر بحبسه قلت له ابو نواس
هذه الابيات قولا لهرون امام الهدى عندا حتفال المجلس الحاشد
على ما بك من فرحة فلتشغل الفضل بالواحد ولين مراته اليك فانما هرون
باطلاقه ومنه اى من غير النظم ان ينقل المغير ثانيا نقيض مغير الاول كقول
ابي النشبص احد المانة في هواك لذيذة جدا لذكرك فليلمني اللوم وقول ابي الطيب
اراجيه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى الوجه الذي هو محال الا
قوله واجفى طامن كاني ابن محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما
على تقدير المبتدا اى وانا واجف واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين
الامرين اعني مجيئه وفيه الملامة فيه اى لا يكون الواحد اذا الملامة في احداهما
وما يكون من عدو الحي يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا النقيض مغير ايضا التشبيه و
الاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما

فرقول ابا تمام و نغمة يعقوب ضد واه اجل عما اذنيه فرنغم السماع وقول
ابا الطيب و الجراحات عنده نعامات سيف فليسبه بسوال فاراد ابو تمام
ان الممدوح يستلذ سفجات السابلين لما فيه من غاية الكرم و نهاية الجود و اراد
ابو الطيب انه ان سيف نفسه من سابل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحات
من المجروح لان عادته ان يعطي بغير سوال و منه اي من غير النطق لم يوجد بعض
المغير و يضاف اليه ما يحسنه كقول الاقوه و نري الطير عما اثارنا اي عن ثغة
اي عما بانفه حال اي و الله عما ان المصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له
فرالفعل الذي يتضمنه قوله عما اثارنا اي كائنة عما اثارنا لو نوقتها و اعتمادها
ان سمار اي سيطعم من لحوم من نقتلهم في القتلى و قول ابا تمام قد قطلت اي اكلت عليها
النقل عقبان علامة تنجي لعقبان طيرة الدما نواهل فرسهل اذا روي لم يفض عطش
اثاث اي عقبان الطير مع الراثات اير الاعلام اعتمادا على انها سيطعم لحوم قتلاه
خر كانها فرالجيش الا انها لم تقاتل يعني ان راثات الممدوح التي هي كعقبان قد
صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل لدماء القتلى لانه اذا حرج للغزو
تنازع العقبان فوق راثاته لاكل لحوم القتلى فتبقى ظلالها عليها فان ابا تمام
لم يبن على مغرفول الالقوه راي غير و فر مغر قوله ان سمار يعني ان ابا تمام اخاض
بعض مغر الكتب الالقوه افاد بقوله راي غير رغب في الجيش لانها اذا لعبت كانت
سخيلة لامرئ راي عين و فرهيلا انما يكون لاجل توقع الغريسة و هذا يؤكد المعنى
المقصود اغر وصفهم بالتنجية عنه و الاقتدار على قتل الاعادي ثم قال ان سمار
فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك و هذا ايضا يؤكد المقصود و اما ابو تمام
فلم يات بشيء مما افاده قوله راي غير لان وقوع النقل على الراثات لبغي لقربها
فر الجيش لانا نقول هذا امر اذ قد تنبع ظل الطير على الراثة و هو في جو السماء بحيث
لا يري اصلا فكم زاد ابو تمام عليه اي على الالقوه زيادات محسنة لبعض المعنى
المذكور اضافة فر الالقوه و هو نسبة الطير على اثارهم بقوله الا انها لم تقاتل و بقوله
في الدما و نواهل و باقتناعها مع الراثات خر كانها فر الجيش و هما اي باقتناعها مع الراثات

خر كانها فر الجيش ثم الحسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل قتلت
عقبان الراثات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء
المشعر ذلك الحسن لان اقتناعها مع الراثات خر كانها فر الجيش مشعر انها
الم تقاتل مثل الجيش مع حسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم الذي شرع الكلام
الساتي بخلاف وقوع طلها على الراثات و يحتمل ان يكون معنى قوله و بها
ثم حسن الاول ان هذه الزيادات ثم حسن مغر الب الاول اعني باب
الطيور على اثارهم و ما ذكرناه اولا هو الموافق لما في الايضاح و عليه
التعويل و اكثر هذه الانواع المذكورة بغير الفاء كما بعوله و منها اي من هذه
الانواع ما يخرج حسن التصرف فر قبيل الابتداع اي خرج الابتداع و كل ما كان اي كل
نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان اتى ما خوذ من
الاول الا بعد اعمال روية و مزيد تامل كان اقرب الى العقول لكونه ابعد عن
الالقاء و السرقة و ادخل في الابتداع و التصرف هذا الذي ذكره الطيبي و غيره من
ادعاء سبق احدهما و اتباع الاخر و كونه مقبولا او مردودا او نسبة كل
بالاسامي المذكورة و غير ذلك مما سيتي كله انما يكون اذا علم ان احدهما اقدم من الاول
بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه
و الا فلا يحكم بسبق احدهما و اتباع الاخر و لا يترتب عليه الاحكام المذكورة
لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق الغايلين في اللفظ و المعنى جميعا او في المعنى وحده
فر قبيل توارد الخاطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاتحاد كما يحكى عن ابن قتيبة
انه انشد لبعضهم بيتا و سئل الاصمعي عن قائله فاجاب بانه لابي ذؤيب و انشد ايضا
فقيل له ان يذهب بك هذا للحطيئة فقال الان علمت ما شاء و اقتنعت على قوله
و لم اسمعه و كما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتاه بسبا اي فر الروم و كان
الفرزدق حاضرا فامره سليمان بضرب واحد منهم فاستغنى فاعفي و قد اشير
الى سيف غير صالح للضرب ليستعمل فقال الفرزدق بكم اضرب بسيف اي اعطي
بسيف مجاشع يعني سيفه و كان قال لاستعمل ذلك السيف الا ظالم و ابن ظالم

ثم ضرب بسيفه الرومي واتفق ان بنا السيف فضحك سليمان ومر له فقال الغرزدق
الحجب اني بس ان اضحك ستديهم خليفة الله شيشتي به المطر لم يغب سيني
مزرعيب ولا دماش عم الاسير ولكي اخر العذر ولكن تقدم فقاتل منتهما جمع
اليدين ولا الخصماني الدكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يهاب سيفه اذا صاب
ولا يعاب صارم اذا ما ولا يخيب ساعة اذا اكتفى ثم جلس يقول كاتبه بابان
المراغة يعزز جريرا فاغمد سيفه فقال بسيف اباء رغوان سيف مجاسع ضربت ولم تضرب
بسيف بن ظالم وقام وانصرف وحضر جرير فجر به الخبر ولم يشد السعر فقال
يقول بسيف اباء رغوان سيف مجاسع ضربت ولم تضرب بسيف بن ظالم فاعجب
سليمان ما سمع ثم قال جرير يا امير المومنين كاتبه بابان التعزز لقي الغرزدق فداجاني
فقال ما لقتل الاسري ولكي نفكهم اذا ثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الغرزدق
بالوجوه التي عداه فقال مجد كداك سيوف الهند تنوطها منها وتقطع احيانا
مناط التمائم ولا تقتل الاسري ولكي نفكهم اذا ثقل الاعناق حمل المغارم و
هل مرته الروي عاجله لكم اباعر كلب آواخا مثل دارم فاذا لم تعلم ان الثاني اخذ
من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فاعلم ان التعشم ذلك فصيلة التصدق وتسلم من
دعوي العلم بالغيب ومن نسبه الغير الي التنقص وما يتصل بهذا بي بالقول في الشعر
القول في الاقتباس والتفسير والعقد والحل والتسليح بتقديم اللام على الميم
الحجة اذا اتبعه وجه اتصال القول فيها بالقول فاعلم ان في كل منهما اقتدي
من الآخر اما الاقتباس فهو ان يتضمن الكلام او نظمه شيئا من القرآن او الحديث لا
على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يجي
في اثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبي صلعم كذا او في الحديث كذا ونحو ذلك و
مثل في الكتاب اربعة امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين
فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم نكن الا كملتمس السحر او هو
اقرب حتى اشتد وزري على ظهري كذا في نسخة اي عرت صاحبها فجرنا في غير ما جرم فصبر
جميل ولبئس ما بدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل وانت مثل قول الحريري

فقد شاهت الوجوه وفيح اللكع وفر جمعهم فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث
عام روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي صلعم كفا من الحصا ورمى بها وجوه
المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت بالضم وفر الفيح بفتح الحاء وقبح الحسن وقول الحريري
وفيح اللكع اي لعن اللئيم وقيل بعد من فتحه الله بفتح العين اي بعده عن الخير
والرابع مثل قول ابن عباد قال الحب الا ان رفيرسي الكلي فداره فزاد المدارات
وهو المجاملة والملاطفة وضمير المفعول للرفيق قلت وغير وجهك الجنة حث الجنة بالمكاره
اقتباسا من قوله عليه السلم حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات اي حفتها
بذلك اي جعلته محفوفا بها اي لا يدخل الجنة الا من تحمل مكارهها والنار كذلك
كما لا يدخل طالب الجنة فرشتي الكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم يتغير
فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم في الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي ما تغير
المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول ابن الرومي لئن اخطأت في مدحكم
اخطأت في نعتي لقد اثرت حاجاتي بواد غير ذي زرع فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس
من قوله تعالى حكاية ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم
لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا
المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع وفي لطيف هذا الضرب وقول بعضهم
في صبيح الوجه دخل الحمام فحلق رأسه فجرد للحمام عن قمر لؤلؤ اكمس في ثوب
الملاحة ملبوس وقد جرد الموسى لترين رأسه فقل لقد اوتيت سؤلك يا موسى
ولا بأس بغير يسير في التفات المقتبس للوزن او غيره كالتغيير كقوله اي قول بعض الغزاة
عند وفاة بعض اصحابه فذكان اي وقع ما خفنا ان يكونا انا لله وانا اليه راجعون
اي القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشاعر شيئا من شعر الغير بيتا
كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان
لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا حاجة الى التنبيه وبهذا
يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن
لتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدة الاخرى لكنه لم يطلق اليه الذهن

في اشعار العرب اما الضمير الذي مع التثنية على انه في شعر الغير فكقول عبد القاهر بن
الطاهر التميمي اذا ضاق صدري وخفت العدى ... ثنيت بتاكال ملق فالله
ابلغ ما ارتجى وبالله ادفع ما لا اطيق وبدون التثنية كقول بعضهم كانت
بلهنية تشبه سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت انظر الى
كراكب عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري
وما نبه فيه على انه في شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة اليه قول ابن العميد كان
كان مطويا على احسن وكلم يكن في قديم الدهر التنبيه ان الكرام اذا اسهلوا
ذكروا فمن كان بالمنهم في المنزل الحسن البيت الثاني تام والضمير المراع مع
التثنية على انه في شعر آخر كقوله اي قول الحرمي يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه
ابو يزيد للبيع على ابيه اما تشتد عندي اضاعونا واي قرن اضاعوا المراع الخ للغزي
وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان نسبة الى العرج وهو منزل بطريق
مكة وقيل هو لأمية بن ابي الصلت ونمامة بوم كريهة وسداد ثغر اللام في
ليوم للتوقيت والكريهة فراسحاء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لاغر وهو سده
بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان آثرا ما عوضا
في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حتى احوج ما كانوا الي واي
فتى ابركا ملاقرا لثيابي اضاعوا وفرتندم وامابدون التثنية فكون الاخر قد
قلت لما اطلعت فجاءة حول التثني العقص روضة انس اغدارة الك
العجول توقفا ما وقوفك ساعة فرياس المراع الاجر لا بد تمام واعلم
ان لضمير مادون اثنين صورتان احدهما ان يتم المعنى بدون المذكور الثاني كما مر
آنفا والثاني ان لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا مع امس في لوبين كابدة والعيز
والقلب مني في قدي واذي والآن اقبل الدنا عليك بما تهوى فلا تنس ان
الكرام اذا اشاروا الى شرف لا بد من تقدير الثاني منه لان المعنى لا يتم بدونه
واحسنه اي احسن الضمير ما زاد على الاصل بنكتة اي بشكل البيت او المراع المضمر
في شعر الثاني على طبقه لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية وهي ان

اذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتنبيه قوله اي قول صاحب
التحرير اذا لوهم ابدى اي اظهر الماما اي شعرة شفتها وشعرا ما ذكرت ما بل العذب
وبارق وتذكرنا من الاذكار من قدما ومحدثي مجرعوا البانا ومجرى السوابق
تعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجرعوا آبانا ومجرى
السوابق مطلع قصيدة لابا الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان
وما بين ظرف للتذكر او للمجرى والمجرى وضع عرف جواز تقديم الظرف على
المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب معمول تذكرت ومجرعوا نبا بدلا منه
والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح
عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل وقد اراد في تضمنه
بالعذيب وبارق معنيهما البعيدين لانه جعل العذيب تصغير العذب وغير
به شفة الجبهة وبارق لمعانا الشبيهة بالبرق وبما يلمعان بهما وشبه تجرع
قدما بتمايل الرمح وجريان الدمع على الثابع بجريان الخيل السوابق فاراد
على ابا الطيب بهذه التورية والتشبيه والا نجر في التضمير البعير البسر لما قصد
تضمنه لدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في مهودي بدا اي الثغر اقول
لمعشر غلطوا وغضوا في التشبيه الرشيد وانكروه هو ابن جلا وطلاع
الثنايا متى يضع العمامة يعرفوه فالبيت لمسلم ابن وليد والاصل ابن جلا
وطلاع الثنايا متى يضع العمامة يعرفوه فغيره الى طريق التورية ليدخل في
المعضود وقوله وغلطوا وغضوا اي وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من
رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد واراد به الغوي
على طريق التهكم وربما سمى تضمير البيت فاراد على البيت استعانة وتضمير المراع فما
دونا بدا على ان تشاء اقد ودع شعره شيئا من شعر الاول هو
بالنسبة الى شعره قليل مغلوب وزورا لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد
فهو ان ينظم نثرا فرانا كان او صريحا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس
وقد عرف الطريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث

لا على انه منه فاتسز الذي يقصد نظمه ليس كان غير القرآن والحديث فنظم عقد على
اي طريق كان ولا دخل فيه للافراس كقوله اي قول لبا عاتبه ما بال عز اول
نظمه وجيفة آخره بنجر حال من ما له من فتح عقد قول عليه السلم وما لابن آدم
والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقد ادا
عبر غيره كثيرا الا يخل مثله في الافراس اولم يعبر غيره كثيرا ولكن اشير الى انه والفخر
او الحديث وح يكون لا على طريق الافراس كقول الشاعر انلني بالذي استوجبت
خطايا واشهد بتعرافا شاهد وهو شفاني الله خلاق البرايا عفت لجلال هيبته الوجوه
يقول اذا انتم مدين الى اجل مسمى فاكتبوه وكقول الامام الشافعي في عدة
الجزء عندنا كلمات اربع فالنفس خير الكبر والبغي الشبهات والزهد ودع ما ليس
يعنيك والعمل بنية عقد قوله صلى الله عليه وآله الحلال بين والحرام بين وبينهما امور
مشتبهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه
وقوله انما الاعمال بالنيات واما الجمل فهو الذي نظمه وشرط كونه معقولا ان يكون سبكه
مختارا كالنيتا صرع بسبك الشعر ويكون حسن الموقع مستقرا في محله غير
قلق كقول بعض المغاربة فانه لما فتحت فعلاته وخطت كلاته اي صارت ثمار كلامه
كالخطل في المرارة لم يزل سوء القول يعاوده اي يقوده الى كلمات فاسدة و
توهمات باطلة ويصدق هو توهمه الشر يعاوده اي يعاوده ويراجعه فعل عما
يقتضي توهمه حتى قول ابا الطيب اذا فضل امرء حالت ظنونه ويصدق ما يعتاده
من توهم بنكوس سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اي اذا فتح فضل
الانسان فتحت ظنونه فيسئ ظنه باوليائه ويصدق ما يخطر بقلبه فراتوهم على
اصاغره واما التلميح بتقديم اللام على الميم فهو لتجاذا بصيرة ونظرا لرويا كثيرا
ما تسمعهم يقولون في تفسير الآيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح
في هذا البيت فلان الى غير ذلك في العبارات واما التلميح بتقديم الميم على اللام فهو
مصدر ملمح الشاعر اذا اتى بشئ يلمح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو هنا
خطأ محض نشأ من قبل اصطلاح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما

بان اشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التميز
فهو نحو اشار في نحو الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر وغير ذكره اي
ذكر تلك القصة او الشعر او المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر واقسام
التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون
اشارة الى قصة او شعر او مثل واما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله اي قول
ابا تمام لحق بأخريهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهو قد
علينا الشمس والليل راغم لشمس لهم في جانب الخدر يطلع نضا ضوء صبح
الدجنة والنطوي لبهجتها ثوب السماء المزعفر فوالله ما ادري أاحلام نائم
ألمت بنا ام كان ما قد رأى الركب وقوله الضمير في اخريهم وله للاجنة ألم تجلس
ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء اراد وحومه عبر عنه تضادب به وازاله
الضمير في ضوءها وبهجتها للشمس الطالعة في الخدر الدجنة المظلمة انطوى الضم
المزعفر ذو لون وقوله احلام نائم استفظام لما راى واستغراب لشانه
الى قصيدة يوشع بن نون في موسى عليه السلم واستيقافه الشمس اي طلبه وقوف الشمس فانه
روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغرب قبل
ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل لهم قتال فدعا الله فرد له الشمس حتى
فرغ من قتالهم والتلميح الى النثر كقوله لعمرو مع الرمضاء ارض تمضا اي حارة
يرمض فيها القدم اي يحرق والنار تلظى ارق فمزق له اذا رحمه واحنى فحنى
حنى عليه يلطف وتشفق منك فبرباة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدأ
خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء
وتلظى حال من النار والبيت المشهور المشير اي المستيقف بعمرو وعذيره الضمير
للموصول اي الذي استيقف عذيره لعمرو كالمستجير مع الرمضاء بالنار وعمرو حاتم
بن قرة ولهذا البيت قصة وهي ان العبوس زارت اختها الهيلة وهي ام
جساس بجارها في جرم بن ريان له ناقة وكليب قد حمى رضاء العالية فلم يكن
يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فرجعت ابل جساس فيه الجرمي يرعى في

بسر مان غرة الداعر ويوم المهرجان فتطير الداعر وقال اعمى تبدأ بابوم المهرجان
وقيل لنكحة ابن القاه بحاء وجهه ومهرنه خسر عصاً وقال اصلاح ادبه ابتع فرثواب واحسنه
ابن حسن الابتداء اما ناب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما يسيق الكلام لاجله ليكون المبتدأ شعراً
بالمقصود والانتهاء ناظراً الى الابتداء او يسبي كون الابتداء مناسباً للمقصود براعة الاستهلال
فرع الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم او غيره كقوله في التهنية اي كقول ابي محمد
الخازن تهنيك ايها الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعد وكوكب المجد في المبير
صعداً وفوارس الزاي اي وكقول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة مهراً لله ما يقول
بملأ فينا صداراً اي صدر فرح يطشي اي اخذني البديهة وفكي اي فتلي بغتة وكقول
ابي غانم نهبر المقصم بالسيف في فتح عمودية وكان اهل النجم زعموا انه لا يفتح فرذلك الوقت
السيف اصقاباً اي مراكب في صحيفة الحمد تبر الجد واللعب بعض الصنايع لا سود الصحائف
في متونهن جلا الشك والريب وكقول ابي العلاء فيمن عرضت له شكاية تعظيم لغوي ان
يلم عظيم بال على والانام سليم وكقول ابي الطيب في التهنئة بزوال المرض المجد عوفي اذ
عوفت والكرم وزال شكا الى عادته السقم ومن مبادئ براعة افتتاح الكتب الى الفن المصنف
فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاماً منظوماً وبي المعضل اسد
احد عما ان جعلبر في علما العربية وثانيها اي ثانيها المواضع التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق
فيها التخلص اي الخروج عن اسلوب الكلام الى غيره ومنه التشبيب اي وصف المحبوبة او غيره كالادب والافتخار
والشكاية وغير ذلك رعاية للملائمة بينهما اي بين ما شبب به الكلام وبين المقصد
واحترز بهذا القيد عن الافتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال
مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله ما شبب به الكلام كان ينبغي له
ان يقول عما ابتدأ به الكلام او افتتح لان التشبيب هو النسيب بعينه وهو ان يصف الشاعر حال
المرأة وحاله معها في العشق او هو ان يشبب بغلام ان رغب فيها فشبب الكلام بالنسيب او نحوه
مما لا يظهر معناه فرالله اللهم الا ان يقال انه لما كان اكثر ما يفتتح به القصايد والمدائح تشبيباً
وتسيباً ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء او الافتتاح واغا كان التخلص في المواضع التي
ينبغي لرتنا سب فيها الى المتكلم بكسر القاف للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا

كان حسناً بشايم التطرف حرك من نشاط السامع واعانه على اصغاء ما يرد عليه والا
فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المجيدين وأكثر انتقالاتهم
فقد لهجوا به ترسين بدلالة سائر على قوله اي قول ابي تمام في
عبد الله بن طاهر نقول في فرس اسم موضع قومي وقد خدت بنا البكرات اخذ من اثر في
ونقصه والبكرات مصدر سرت اذا سرت ليلاً وقيل هو جمع بكرة واحدة والاسم
البكرة بالضم والسكري وبعض العرب يؤنث البكرة والبدي وهم بنو اسد تقول
ابتهاجاً سرية وهاية لان هذا الوزن فر اغلب الجمع ويقل في المصادر كذا في الصحاح
وخطى المهرية النجود الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية المنسوبة الى مهرة
حيّ ان او قبيلة تنسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة القوائم والاعناق والواحد اوذ اي يقول قومي والحال ان مزاولة البكرات ومسايرة المطايا
قد اثرت فيا وتشعث مني قوائما فقوله وخطى المهرية عطف على البكرات اي على قوله نا
بمعنى ان السري اخذت بنا واخذت خطى الابل على ما يتوهم ومفعول تقول قوله اصطبح
الشمس بمعنى ان نوم نا فوق كلا رفع للنوم وتنبيه ولكم مطمح الجود اي حيث التخلص ما وضع
في بيت واحد كقول ابي الطيب يود عهم والبين فينا كانه فقاربن ابا الهيجا في قلب سابن
فيلق وقد شغل منه اي ما شبب به الكلام البرء الا يلائمه وسبي ذلك لانتقال الافتضاب
اي الانقطاع والارتحال وهو اي الافتضاب مذهب العرب الجاهلية وقوم يلتهم في التحضر من
ماتحا والصاد المعجمة وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في
الاساس ناقة مخضرمة قطع بعض اذنها ومنهم المخضرم الذي ادرك الجاهلية
والاسلام كما قطع بعض ذنب كان في الجاهلية والافتضاب ان كان مذهب العرب
والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية بعده قد يتبعونهم فرذلك ويخرجون عن مذاهبهم ولكن
كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي كقول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة
العباسية لو ابصر ابتدا في الشيب جرا جاورته الابر ابرا في الخد شيباً جمع اشيب وهو
حال من الابر ثم اشتمل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف
البتا حلفاً من ابي سعيد غزيا ومنه ابرم الافتضاب جانبه في التخلص فرانه يشوبه

شرع في المقصود بقوله كتبوك بعد حمد الله اما بعد فانك قد فصلت كذا وكذا فهو اقتضاب وجهه
للتنبيه على انتقاله من حمد الله والثناء عليه سؤلا الى الكلام الآخر فهو غير رعاية طائفة منها
بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شئ بعد حمد الله تعالى فانك فصلت كذا وكذا قصد
الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه قيل وهو اي قولهم بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب
قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد
لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله تعالى وتمجيده فاذا اراد ان يخرج منه
الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد فهو الاقتضاب الذي يجب
في التخلص ان يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر ما يدل على جنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب
لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدا محذوف اي الامر
هذا او مبتدا محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى حتى اذا ذكر جمعا
في الانبياء واراد ان يذكر عقبه واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير
لفظة هذا في هذا المقام هو الفصل الذي هو احسن موقعا في الوصل وهو علامة وكيدة يتزاح
في كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك هو فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا في التخلص
ومنه اي من الاقتضاب الذي يوجب في التخلص قول الكاتب عند ارادته الانتقال من حديث
الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ الحديث الاخر فجاة
وفي هذا التمثيل لفظا اية وكلام الناس في خزن الكتاب وثالثها اي ثالث المواضع التي
يستحسن فيها قولنا الا انها فيجيء على البليغ ان يختم كلامه سجعا كان او حطبة او رسالة باحسن
فاصلة لانه آخر ما يقرع السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه
خير خير ما وقع فيه ويتشوف في التقصير كالطعام اللذيذ الذي شاول بعد الاطعمة التي تجب
ان كان بخلاف ذلك كان على العكس حيث جاء انثاه المتلمس المورده فيما يشبه كقوله اي قول
ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد والد جدير اي حليق بما صدر عنك من الاضطراب الى المدح
او في العطايا ان تابه واحسنه اي احسن لانه ما آذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوف
الى ما وراءه كقوله اي قول العزيز يجب لنا ان الدمر ما كف اهله وهذا دعاء للبرية شامل

علم ان المذكور الاول وفيه تقدير الخبر اي ما ذكر
المبتدا نشاط القارئ وعند بعضهم ان ما الخبر
هو الخبر لان المبتدا اذا ذكر بعده ما يكون
كونه مقدرا لكن الراجح
هو الاول ولان
في الثاني
تقدير

اذا ابتدئ بالبين اي حديث بالغزل ما دام بالغزل
منك جدير فان تولت اي قطعت منك الجبل فاطلب
اير فانت اهل لاعطاء الجزيل والا فانه جادر
عاصد عن الارام وشكور حر

الى المقتضى الطلام

لان

لان تعالى كل سبب لكون البرية في اغر ونعمة وصلاح حال وقد قلت غاية المتعدين
بهذا النوع والمتاخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع
عرفه وصفة العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية
الكمال للكونها بين اذن وصايا وموعظة وتحميد وتوعد وتهديد الى غير
ذلك فهي الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تتشوق الى شئ آخر وكيف
لا وكلام الله عز وجل في الطرف الاعلى فهو الغاية القصوى في الفصاحة
وقد عجز بصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان هذا النوع خفيا
بالنسبة الى بعض الادمان حيث اقتضى بعض السور بذكر الا هو ان والافراع
احوال الكفار وامثال ذلك كقوله يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة
شئ عظيم وقوله ابتدا الى لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وان ثانيك هو الابتر ونحو ذلك اشرنا الى ان هذا انما يظهر عند التامل
والتذكر للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا كما حسن فيه غيره
ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله تنظر ذلك ايها المتامل مع التذكر لما تقدم في الاصول المذكورة
في الفنون المتقدمة وفي صيل ذلك على ما ينبغي بها الا قدر قليل لا يمكن الاطلاع عليها كمنها الا العلام
العيوب بذا ما اردنا جمعه من الفوايد وتلخيصه من الفرايد مع توزع البال وتشتت الاحوال
وتفاقم الاحزان والمحزون تكاثر الاقراع والغش وتوارد حوادث اورث الطبع ملالا و
الخاطر كلالا الله حسب حكمه فوفقنا للاتمام ورزقنا الورود بهذا المرام ونبتدا الفراغ من
نقله الى البياض في يوم الاربعاء الحادي عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمايه بمدرسة بهراة
صانها الله عن الافات وكان الافتتاح يوم الاثنين الثاني من رمضان الواقع سنة اثنين واربعين
وسبعمايه بمدرسة خوارزم حماها الله تعالى الموفق ومنه الهداية الى سواء
السبيل والصلوة على نبيه محمد خير البرية وآله اجمعين قد وفق لاتمام هذه النسخة المباركة في
يوم الجمعة في عشر الرابع من العشر الثاني من شهر الرابع من شهور سنة ثمان
عمرو الف في محروسة اصفهان صانها الله عن طرق الحدثان
وانا العبد المذنب الراجي لطف ربه الغني فتح الله
بن المراد الدزفولي التفرشي الواعظ الطالقاني
بهما بمحمد وآله اجمعين

وجوه وقوع التسور وجوه اتمامها واردة على احسن الوجوه
في البلاغة واكملها فانك اذا نظرت الى وقوع
التسور جملها ومفردا تجدها بالغة في البلاغة والتمكن
والوقوع الاشارة ما يفهم من موضع

وجه جمع خواتمها وختمها على احسن الوجوه واكملها

٧٤٨

١٠٦٩